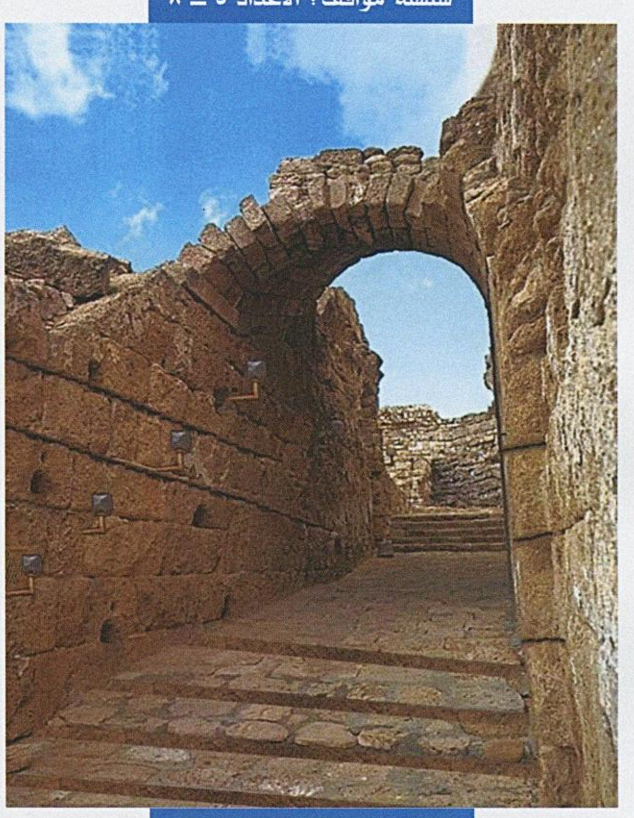
في غمار السياسة : فكراً وممارسةً

الكتاب الثاني

سلسلة مواقف ؛ الأعداد ٥ ــ ٨



الدكتور محمد عابد الجابري



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

٦٠٠

في غمار السياسة :
فكراً وممارسةً

الكتاب الثاني



سلسلة مواقف؛ الأعداد ٥ ـ ٨

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً

الكتاب الثاني

الدكتور محمد عابد الجابري



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

الجابري، محمد عابد

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الثاني/ محمد عابد الجابري.
٣٣٦ ص. ـ (سلسلة مواقف؛ الأعداد ٥ ـ ٨)
ببليوغرافية: ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-533-23-0

١. الجابري، محمد عابد ـ تراجم. ٢. المغرب ـ تاريخ. أ. العنوان.
ب. السلسلة.

070.4

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٩

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)

E-mail: info@arabiyanetwork.com

المحتويـــات(*)

(*) تتضمن هذه المحتويات الكتب التي صدرت عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر حتى تاريخه من سلسلة مواقف.



المحتويـــات(*)

القسم الخامس
الأزمة بين الحزب والنقابة
المعركة من أجل الديمقراطية أم من أجل «الخبز»؟

(*) يتضمن هذا الكتاب محتويات الكتاب الثاني، الأعداد ٥ ـ ٨، من سلسلة مواقف، وهي مرتبة زمنياً وبشكل متسلسل بالتوافق مع محتويات الكتاب الأول الذي سبق صدوره عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر بعنوان: في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول، والذي تضمن الأعداد ١ ـ ٤.

القسم السادس
المهدي بنبركة . . . الرجل وفكره

القسم السابع
القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي
والإعداد للمؤتمر الاستثنائي

القسم الخامس

الأزمة بين الحزب والنقابة
المعركة من أجل الديمقراطية أم من أجل «الخبز»؟



الفصل الرابع عشر

الحزب والنقابة... والزاوية!

أولاً: «عوضاً عن تحزيب النقابات تحزيب الأفراد»

تعتبر مسألة «العلاقة بين الحزب والنقابة» من المسائل العويصة التي دار حولها نقاش طويل عريض في الأدبيات الثورية في أوروبا، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الربع الأخير من القرن العشرين. أي منذ أن أخذت تحاول الحركات الثورية والأحزاب اليسارية الأوروبية تطبيق الماركسية كنظرية للثورة على النظام الرأسمالي وتشييد النظام الاشتراكي والشيوعي مكانه، حتى بدأ العدول عن ذلك في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مع فشل مشروع غورباتشوف «إعادة البناء» وما تلا ذلك من انهيار الكتلة الشيوعية.

ومع أن مسألة العلاقة بين الحزب والنقابة لم تكن لتطرح في المغرب، على عهد الحماية، في الإطار الثوري نفسه الذي طرحت به في أوروبا، لكون الخصم الأول للفكر الوطني كان هو الحماية الفرنسية بجميع أجهزتها، فإنها قد طرحت على مستوى إعداد أدوات النضال من أجل انتزاع الاستقلال، خصوصاً بعد بروز وتنامي فئة العمال في صفوف حزب الاستقلال منذ أواخر الأربعينيات.

هنا، في مجال النضال من أجل الاستقلال وتنويع أدواته وأشكاله، سيبرز الخلاف بين وجهتين من النظر: **إحداهما**، تدعو إلى الاقتصار على «تحزيب العمال»، أي العمل على أن ينخرطوا في حزب الاستقلال كأعضاء حزبيين، وتأجيل انخراطهم في نقابات إلى أن يتحقق الاستقلال وتؤسس «النقابة

الوطنية». **وثانيهما**، تدعو إلى انخراط العمال في النقابة الفرنسية (C.G.T) الموالية للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يتخذ مواقف لصالح القضية المغربية، وذلك كي يتدربوا على التنظيم النقابي وينخرطوا في النضال الوطني من أجل الاستقلال كقوة لها أساليبها الفعالة.

لقد عبر الزعيم علال الفاسي عن الرأي الأول في كتابه **النقد الذاتي** الصادر سنة ١٩٥٢، «الباب الرابع» حيث شرح وجهة نظره في الكيفية التي يجب أن تكون عليها العلاقة بين الحزب والنقابة على العموم من جهة، وفي انضمام أو عدم انضمام العمال المغاربة إلى فروع النقابات الفرنسية في المغرب، من جهة أخرى؛ ففي الموضوع الأول كتب يقول:

«يجب أن تكون النقابة في الميدان الاجتماعي كالحزب في الميدان السياسي، وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون في مبدأ واحد سياسي، بقطع النظر عن عقائدهم الدينية وحياتهم الاجتماعية فيها، فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة، ومن أجل مبدأ واحد اجتماعي هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسي. فإذا كان العمل هو الرابطة، فلا ينبغي أن يتعدى الدفاعَ عن حق العامل كإنسان ذي كرامة يجب أن تحفظ له. أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى، فذلك ما يخرج به عن العمل النقابي إلى عمل الحزب السياسي. وبما أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوي صبغة سياسية واحدة، فمن الطبيعي أن يكون ذلك مفتاح للشقاق والانقسام الذي تضيع معه مصلحة الرابطة النقابية ومصلحة اليد العاملة. وهذه هي الاعتبارات التي جعلت لينين يرجع عن رأيه في ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعي نفسه». ويتساءل الزعيم علال: «كيف يمكن إذاً لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوي على العمال؟ وكيف يجعلهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذي يكافحون من أجله؟» ويجيب: «المسألة بسيطة جداً: يجب على الحزب أن يكون دائماً مقيداً بالدفاع عن مصالح العمال، يتطور في ذلك وفقاً للوسائل التي تُحكم تجارب النقابات بها. وفي الوقت نفسه يجب أن يكون غير مقصر في تربية أنصاره التربية الاجتماعية والاعتقادية، وباذلاً كل جهد في مواصلة الاتصال بالجمهور خارج النقابة وداخلها، وعوضاً عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد».

ثم يضيف الزعيم علال قائلاً:

«إن توزيع الاختصاص بين الحزب والنقابة، واعتماد كل واحد منهما على تجارب الآخر ما يسهل الارتباط المعنوي الدائم من دون ضرورة تكوين أفق إجباري بين الحزب وبين النقابة، الأمر الذي يتأثر منه قسم من العمال فيؤدي إلى الشقاق. وبما أن كلا من الحزب والنقابة ليس إلا وسيلة من وسائل العهد الحديث، فالمثل القومي (=الوطني) الأعلى يجب أن يكون في حفظ التوازن بينهما، وفي حرص كل من الهيئتين عليه، إلى جانب حرصهما معاً على مصلحة الأمة جمعاء، ومصلحة كل واحد من أفرادها. وهكذا يمكن أن تعمل النقابة لفائدة الكفاح القومي (=الوطني) من دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية، كما يمكن للحزب القومي (=الوطني) أن يعمل لصالح النقابة من دون أن يعتبر متحيزاً لطبقة دون أخرى من الشعب، أن التحرير الوطني يربط بين الجميع».

واضح أن الزعيم علال كان يفكر في إطار الحركة الوطنية التي تجمع «الجميع»، أو تطمح إلى ذلك، من أجل العمل لهدف واحد، أو على الأقل يحظى بالأولوية المطلقة، هدف الاستقلال. إذاً، إن الخصم الأول للجميع هو الوجود الاستعماري ككل، بما فيه من رأسماليين ونقابات تقف خصماً، لا للوجود الاستعماري ذاته، وإنما فقط للاستغلال الاجتماعي الذي يمارسه على العمال أرباب العمل وأصحاب المصانع والشركات... ومن هنا كان علال لا يرى فائدة في انضمام العمال المغاربة إلى النقابات الفرنسية، بما في ذلك ذات الميول الشيوعية (C.G.T)، فهو يعتبر أن «النقابيين في المستعمرات هم إلى حد كبير معمرون» لأنهم، من جهة، جزء من نظام اقتصادي استعماري، ومن جهة أخرى يقبلون بالتمييز الذي أقامه الاستعمار في الأجور بين العامل الأوروبي والعامل المغربي. من هنا يخلص الزعيم علال إلى ضرورة وجود «نقابة وطنية» ينخرط فيها العمال المغاربة. ولكن بما أن السلطات الفرنسية كانت تمنع المغاربة من تكوين نقابات خاصة بهم، فإن «النقابة الوطنية» التي يدعو إليها الزعيم لن ترى النور إلا في عهد الاستقلال، وهذا يعني تأجيل التنظيم النقابي إلى ما بعد رحيل المستعمر، والاقتصار على «تحزيب الأفراد» عمالاً كانوا أو غير عمال.

على أن مبدأ «عوضاً من تحزيب النقابات يجب تحزيب الأفراد»، كان مبدأً عاماً في تفكير الزعيم علال كما يبدو ذلك واضحاً من عباراته السابقة. والملاحظ أن هذا المبدأ لم يقع التمسك به عندما حصل «الانفصال» في حزب

الاستقلال عام ١٩٥٩؛ فقد بادر هذا الحزب إلى إحداث انفصال مماثل في صفوف العمال بإنشاء نقابة حزبية هي الاتحاد العام للشغالين، وهكذا تم تطبيق المبدأ الذي نادى به الزعيم علال تطبيقاً معكوساً بمحضره وزعامته فصار المبدأ المطبق هو: «عوضاً عن تحزيب الأفراد يجب تحزيب النقابات».

على أن هذا النوع من «الانقلاب» في الرأي داخل الفكر الوطني المغربي، بعد الانتقال من عهد الحماية إلى عهد الاستقلال، لم يكن خاصية بالزعيم علال وحده، بل اشترك معه فيها أولئك الذين وقفوا منه موقف المعارضة كما سنرى.

ثانياً: التكوين النقابي والتدريب على كفاح الشغالين

قلنا لقد تبنت قيادة حزب الاستقلال وجهة نظر الزعيم علال، أثناء الحماية، والداعية إلى «تحزيب الأفراد بدلاً من تحزيب النقابات»، فوقفت موقف المعارض لوجهة نظر أخرى تبلورت في تنظيمات العمال داخل حزب الاستقلال نفسه، وكان المدافعون عنها شخصيات قيادية على مستوى القاعدة، تولوا تنظيم العمال داخل الحزب. ومن هؤلاء عبد الله إبراهيم الذي نورد شهادته مرة أخرى، وكنا قد ذكرناها في الكتاب الأول(*) في سياق آخر.

أدلى الأستاذ عبد الله إبراهيم ـ وهو رئيس للحكومة ـ بحديث إلى جريدة **لوموند** الفرنسية، نقلته جريدة **التحرير** في عددها المؤرخ بـ ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٩، كان ما ورد فيه سؤال حول أسباب الخلاف بين قادة حزب الاستقلال (حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩)، أجاب عنه بقوله:

«إن هذا الخلاف يرجع إلى أمد بعيد. وعلينا أن نذكر حادثة لها في نظرنا أهمية حاسمة. فقد كنت سنة ١٩٥٠ مكلفاً من طرف حزب الاستقلال بالشؤون النقابية، وكانت هناك قضية مهمة على بساط الدرس حيث إن عدداً كبيراً من العمال التحقوا بالنقابات. ولكن الحق النقابي كان محرّماً على المغاربة ولم تكن هناك إلا منظمة نقابية واحدة تقبل المخاطرة بقبول المغاربة في صفوفها. وهذه المنظمة هي نقابة سي. جي. تي. وكنا نتساءل آنذاك عما إذا كان من المفيد أن ندفع أعضاء حزبنا إلى الانخراط في هذه المنظمة كي يحصلوا على تكوين نقابي ويتدربوا على كفاح الشغالين في انتظار سنوح فرصة تكوين نقابة

(*) سبق أن ذكرت شهادة عبد الله إبراهيم في كتاب: **في غمار السياسة فكراً وممارسةً: الكتاب الأول**، ص ٥٦ ـ ٥٧.

مغربية في إطار قانوني؟ أم هل كان من الأحسن أن نحول دون ذلك لتجنب تأثر أعضاء حزبنا بالأفكار الشيوعية؟ وكنت أنا مع عدد من الأصدقاء من أنصار الحل الأول، فعارضنا في ذلك قادة الحزب وهكذا نشأ الخلاف. فقد دلّت التجربة على ضوء حوادث ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢[١]، أن الصواب كان في جانبنا، وظهر بالكاريار سنترال[٢] أن هناك وحدة ما بين القضية العمالية والقضية الوطنية، وأن أهداف الطبقة العاملة ومجموع الأمة آنذاك لهي أهداف مشتركة. وأنا عندما أتذكر ما كانت القيادة الحزبية تصدره آنذاك من أوامر، أزيد اقتناعاً بصواب ما كنا نراه، إذ إن تلك القيادة لم تكن تجمع أعضاء الحزب في تشكيلات إلا لتحدثهم عن عظمة بلادنا في عهد الموحدين أو السعديين، أو لتفيض فيهم وعظاً وإرشاداً، لا لتعدهم لكفاح فعلي إيجابي؛ فقد اتضح ذلك كل الاتضاح سنة ١٩٥٤، عندما أطلق سراحنا بعد ذهاب الجنرال كيوم، فلمسنا في أعضاء الحزب نقداً شديداً لتصرفات قيادة الحزب، ولعجزها عن العمل بما تقتضيه مصلحة البلاد بعد نفي الملك والتمهيد للكفاح المباشر؛ فكلما حاول أحد أن يقف عكس تيار الثورة يفوته ركب الجماهير وهذا هو ما حصل فعلاً».

ولا نملك إلا أن نلاحظ هنا أن «الانقلاب» في الرأي الذي سجلناه بصدد وجهة نظر الزعيم علال قد حصل أيضاً بالنسبة إلى وجهة نظر المناضل عبد الله إبراهيم. ذلك أن أزمة العلاقة بين الحزب والنقابة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانت ـ كما سنشرح ذلك بتفصيل ـ حول هذه النقطة بالذات. لقد رفضت قيادة الاتحاد المغربي للشغل باستمرار تحزيب العمال، وأصرت على أنها وحدها تمثّل العمال نقابياً وسياسياً، وهو المعنى الذي كانت تعطيه لشعار «استقلال النقابة»! وكان الرئيس عبد الله إبراهيم باستمرار إلى جانب الجهاز النقابي في شعاره هذا، الشعار الذي كان يترجم إلى «سياسية الخبز»، ضد التيار الذي كان يرى ضرورة ربط كفاح الطبقة العاملة بالنضال من أجل الديمقراطية والثورة على الاستبداد والإقطاع والاستغلال، مع أنه «كلما حاول أحد أن يقف عكس تيار الثورة يفوته ركب الجماهير وهذا هو ما حصل فعلاً»، كما قال المناضل عبد الله إبراهيم بحق.

---

(١) إضرابات وتظاهرات في الدار البيضاء وغيرها من المدن، احتجاجاً على اغتيال الشهيد النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد تعرضت لقمع وحشي من قبل السلطات الفرنسية.

(٢) حي القصدير بالدار البيضاء، سمي بعد الاستقلال بالحي المحمدي نسبة إلى محمد الخامس، لأن الفرنسيين كانوا يقولون عنه إنه «ملك الكاريار سنترال»، أي ملك سكان مدن القصدير.

ثالثاً: الزاوية والطائفة: أصل الكتلة والحزب.. والنقابة أيضاً!

على أن العلاقة بين الحزب والنقابة في الفكر الوطني المغربي لا يمكن فهمها إلا بالحفر في مرجعيتها. ذلك أن مفهوم «الحزب» ومفهوم «النقابة» مفهومان حديثان يجدان مرجعيتهما في الفكر الأوروبي الذي عكس، ورافق ووجه، التطور الذي عرفته أوروبا منذ قيام الثورة الصناعية فيها. والسؤال الذي لا بد من طرحه قبل الخوض في ما نسميه هنا بـ «أزمة العلاقة بين الحزب والنقابة في المغرب» هو التالي: كيف نقل الوطنيون المغاربة الأوائل هذان المفهومان إلى مغرب تختلف أوضاعه اختلافاً جذرياً عن أوضاع أوروبا الثورة الصناعية والبورجوازية، وبعبارتنا المفضلة: كيف عمل هؤلاء على تبيئة هذين المفهومين في الفكر الوطني المغربي؟

بما أن التنظيم النقابي الذي برز في المغرب بعد الاستقلال، كقوة معارضة للحزب، قد خرج من جوف الحزب نفسه، فإن المرجعية ستكون في النهاية واحدة، أعني أن النموذج الذي استنسخه الحزب سيكون هو نفسه الذي ورثته النقابة، فلنركز إذاً على النموذج الذي بُني عليه الحزب في المغرب.

وفي هذا الموضوع سنكون في غير حاجة إلى البحث والتنقيب، فقد أغنانا عن ذلك زعيم آخر هو المرحوم محمد بلحسن الوزاني؛ ففي مذكراته نقرأ عن نشأة الحركة الوطنية في المغرب انطلاقاً من «حركة اللطيف» المشهورة، ما يلي، قال:

إن «حركة اللطيف» التي قامت «احتجاجاً على الظهير البربري الصادر في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، لم تكن مدبرة من أية منظمة أو هيئة، وإنما كانت حركة تلقائية من بعض أفراد النخبة المغربية في سلا والرباط وفاس والدار البيضاء ومراكش وغيرها»، وأنها تطورت في فاس إلى «خلية سرية» تأسست من بعض العاملين في حركة اللطيف «ممن أُوذُوا في سبيل الوطنية»، واتفقوا «على أن يصطلح عليها في السر بـ «الزاوية» وعلى غيرهم من العاملين في حركة اللطيف وليسوا أعضاء فيها بـ «الطائفة». ويضيف قائلاً: «وهكذا أصبحت «الزاوية» بمثابة قيادة عامة، «الطائفة» عبارة عن جمهرة محدودة من الأنصار والمنفذين. وكانت أكثرية أعضاء الطائفة في فاس والرباط وسلا والقنيطرة والدار البيضاء ومراكش وآسفي وطنجة وتطوان».

ويمدنا الأستاذ الوزاني، الذي سيصبح في ما بعد زعيم حزب الشورى والاستقلال، بأسماء أعضاء تلك «الزاوية» ـ ويطلق عليها أيضاً اسم «الهيئة الأساسية الصغرى» ـ فيعدهم كما يلي:

«حمزة الطاهري، والعربي بوعياد، وأحمد بوعياد، والحاج الغالي السبتي، وإدريس برادة المكنى بـ «لكدر»، وأحمد مكوار من الأعيان. وعبد القادر التازي، ومحمد السبتي، وعمر السبتي، والحسن بوعياد، وعمر بن عبد الجليل، وعلال الفاسي، ومحمد بلحسن الوزاني من الشباب؛ وقد أُلحِق بالزاوية في تطوان: الحاج عبد السلام بنونة، ومحمد داود، وأحمد غيلان؛ وفي القنيطرة: محمد الدويري، وفي الرباط محمد اليزيدي، وأحمد بلافريج، وأحمد الشرقاوي، وفي فاس: عبد العزيز بن إدريس، والهاشمي الفيلالي، وبوشتى الجامعي، وذلك في أوقات مختلفة بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٤».

ثم يضيف المرحوم محمد بلحسن الوزاني:

«وما لاشك فيه، أن «الزاوية» كانت خليطاً بشرياً «كشكولاً» من العناصر المتفاوتة الأعمار، شيوخاً وكهولاً تجمع بينهم صلات شخصية أو تجارية أو عائلية، كما تجمع بينهم وبيننا، نحن الشباب، ضرورات العمل الوطني لا غير. ومع هذا كانت «الزاوية» بمثابة «هيئة أركان» سياسية، بينما كانت «الطائفة» جندَها المطيع بالرغم من اعتقادها أنها المنظمة الأساسية، وفي الواقع كانت تضم عدداً مهماً من الوطنيين العاملين الذين كانوا أحق بعضوية «الزاوية» من أن يعتبروا من هذه الأخيرة مجرد منفذين وأتباع، وذلك لأسباب شخصية لبعض المنتمين إليها من الشبان الذين كانوا يريدون أن يتميزوا عنهم، ويقصوهم عن الهيئة السرية الرئيسية حتى يتلافوا كل منافسة معهم وكل مزاحمة منهم، وهم في هذا كله أخذوا بالمثل: «شريكك في الحرفة عدوك»، وكلهم كانوا شركاء كطلبة أو فقهاء أو ما كانوا يصطلحون عليه إذ ذاك بـ «علماء الشباب»؛ فبدافع الغيرة والحسد والكيد والمكر، أقصيت عن «الزاوية» عناصر وطنية مهمة من خيرة الشباب المثقف».

ويعرض المرحوم محمد بلحسن الوزاني سبب استعمال هذه الجماعة الوطنية الأولى التي كانت ذات اتجاه سلفي تحديثي نهضوي، لمصطلحي «زاوية» «طائفة»، مع أنهما مصطلحان خاصان بـ «الطرقية» التي كانت هذه

الجماعة الوطنية الأولى نقيضاً لها وحرباً عليها، فيقول: إن ذلك كان يبرَّر خارجياً بكون الغرض من استعمال اللفظين «زاوية» «طائفة» هو مغالطة المستعمر الذي لم يكن يسمح بقيام جماعات سياسية. ولكنه يضيف إلى ذلك سبباً داخلياً فيقول:

«إن عدداً من أعضاء المجموعة كانوا غير متحررين تماماً من آثار ورواسب النفوذ الطرقي السائد وقتئذٍ في الأوساط المغربية، فقد كانوا، بطبيعة البيئة والتربية والعادة، يتأثرون به غير شاعرين، خصوصاً منهم الشيوخ والكهول وحتى بعض الشبان» (. . .). ومع هذا كله كانت «الزاوية» هي الكل في الكل بالنسبة إلى «الطائفة» التي كانت تجهل وجود «الزاوية» كقيادة مسيطرة (. . .) لم تكن ـ بكل أسف ـ سليمة في كيانها وتصرفها وموقفها من المجموعة الوطنية الكبرى في المغرب. ولهذا تعرضت جماعة «الزاوية» لكثير من الطعن والانتقاد من كثير من أعضاء الطائفة الذين كانوا يشعرون بالإبعاد والحرمان، ولا يرضون أن يعاملوا كأشياع وأتباع أو ككمية مهملة ليس لها إلا أن تسير في الخلف، في حين تكون في الطليعة حين الشدة وكلما احتيج إليها للتظاهر والتضحية. وقد بلغت حركة المعارضة أحياناً درجة مهددة بالانفجار بل بالانفصال، وكانت الجماعة تعمل لتلافي هذا بوسائل التسكين والتخدير حتى يبقى وضعها على ما كان بدل أن تعمل ما يفرضه الواجب والصالح العام»[٣].

وبما أن الأستاذ محمد بلحسن الوزاني قد كتب هذا في وقت متأخر فلا بد أن القارئ قد لاحظ نوعاً من الحضور للخصومة التي قامت بينه وبين علال الفاسي، إثر انتخاب هذا الأخير زعيماً للحزب الوطني سنة ١٩٣٧، بدلاً منه، هو الذي كان يعتبر نفسه أحق بالزعامة لكونه تخرج من معهد عالٍ للسياسية في فرنسا، بينما تخرج علال من القرويين. غير أن هذه الحجة ـ التي تستند إلى دعوى «الحداثة» ـ يبطلها ما يحكيه أصحابه عن سلوكه الزعامي في حزبه، إذ يقال إنه مارس هو نفسه في حزبه رئاسة «الزاوية»، ربما بصورة مضاعفة (=تحت تأثير الزاوية «الوطنية» والزاوية الوزانية)! ومهما يكن فإن من الأمور القليلة التي تحقق حولها إجماع الوطنيين المغاربة: أن

(٣) محمد بلحسن الوزاني، **مذكرات: حياة وجهاد** (فاس: مؤسسة محمد بلحسن الوزاني، ١٩٨٤)، ج ٣، ص ٣٠١ ـ ٣٠٥.

الزاوية/ الطائفة هي النموذج الذي استنسخته «كتلة العمل الوطني»[٤] التي هي الأصل الذي شُيِّد عليه الحزب في المغرب، حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال.

ولا شك أن القارئ يتفق معنا إذا قلنا إنه من دون استحضار هذا المعطى التأسيسي التاريخي، لا يمكن فهم الأزمة الداخلية التي عانى منها حزب الاستقلال في السنوات الأولى من تاريخ المغرب المستقل، والتي أدت إلى حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. ذلك أن الأشخاص الذين ذكرهم المرحوم محمد بلحسن الوزاني والذين تشكلت منهم «الزاوية» سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ هم جميعاً ـ باستثناء الوزاني وشخصين أو ثلاثة ـ أولئك الذين ظلوا يشكلون قيادة حزب الاستقلال، إلى ما بعد الاستقلال. كان منهم من كان في اللجنة التنفيذية وكان منهم من كان مرجعية تؤسسها علاقة الصحبة أو العلاقة العائلية أو الثروة (بعضهم صار من كبار تجار درب عمر في الدار البيضاء يساهم في تمويل الحزب ويمارس فيه نفوذاً). وإصرار اللجنة التنفيذية على ضرورة منحها حق تعيين مائة من المؤتمرين في المؤتمر الذي كان من المفروض أن ينعقد في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، كانت تمليه ضرورة إشراك أعضاء «الزاوية» المؤسسة للحزب، بينما كان الطرف المعارض من الجيل الجديد يريد تحرير الحزب من نفوذ «الزاوية».

وسنرى أن نوعاً جديداً من «الزاوية» هو الذي سيكون وراء الأزمة الداخلية التي عانى منها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منذ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، حتى قيام القطيعة النهائية بين الحزب والجهاز النقابي في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢. ولا بد لفهم طبيعة هذا النوع الجديد من «الزاوية» من التعرف على الملابسات التي برزت فيها «الزاوية» النقابية الجديدة.

---

(٤) يقول محمد بلحسن الوزاني، إن الحركة الوطنية المغربية لم تطلق على نفسها اسم «كتلة العمل الوطني» إلا في مرحلة لاحقة، وأنه هو الذي اختار هذا الاسم، بعد أن اضطر هو وزميله عمر بن عبد الجليل، حين انتدبا لتقديم «دفتر مطالب الشعب المغربي» الإصلاحية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤)، إلى اختيار اسم للهيئة صاحبة المطالب، فكان أن اهتدى ـ كما يقول ـ إلى عبارة «لجنة العمل الوطني» ـ بالفرنسية «Le Comité d'Action marocaine»، ويضيف: إنه استبدل كلمة «كتلة» بكلمة «لجنة» في الترجمة العربية لكون لفظ «الكتلة» أكثر «طلاوة» بالعربية، وأيضاً لأن حركات وطنية في المشرق العربي حملت اسم «الكتلة»، كالكتلة الوطنية في سوريا.. إلخ. انظر: نفس المرجع، ج ٥، القسم الأول، ص ١٣.

رابعاً: «الزاوية». . . و«المجتمع المدني» في مغرب الاستقلال

بدأ التنظيم النقابي الوطني في المغرب يتسع ويتطور مع أواخر الأربعينيات، ولكن ليس كنقابات علنية، فسلطات الحماية لم تكن تعترف للمغاربة بهذا الحق، بل كتنظيم سري داخل حزب الاستقلال، (كما سيكون الحال مع المقاومة مع بداية الخمسينيات). ومن الذين كانوا مشرفين على هذا التنظيم، من كوادر الحزب، إبراهيم الروداني وعبد الرحمن اليوسفي ـ قبل أن يلتحقا بصفوف المقاومة ـ وعبد الله إبراهيم والطيب بوعزة والمحجوب بن الصديق وآخرون ممن بقوا يعملون في صفوف العمال بوصفهم داخل حزب الاستقلال.

وعندما قررت الحكومة الفرنسية التفاوض مع المغرب وتونس، انعكس ذلك مباشرة على سلوك سلطات الحماية في المغرب إزاء الوطنيين. وهكذا بدأت بالإفراج عن قادة حزب الاستقلال وأطره السياسية والنقابية ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤. وقد بادرت الأطر النقابية بمجرد خروجها من السجن إلى تكوين «لجنة التنظيم» التي أصدرت في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، بياناً تعلن فيه عن قرب تأسيس منظمة نقابية وطنية. وكان من نتيجة ذلك أن تهافت الناس على الانخراط في حزب الاستقلال وفي تنظيماته النقابية كما ظهرت للوجود عدة جماعات للمقاومة. وهكذا شهدت سنة ١٩٥٥ تضخماً كبيراً واسعاً في صفوف الحزب والنقابة والمقاومة. ومع الاستعداد لمفاوضات إيكس ليبان، بادرت «لجنة التنظيم» المذكورة إلى عقد مؤتمر تأسيسي ـ لم يخل من طابع الاستعجال ـ فخرجت إلى الوجود منظمة نقابية مركزية حملت اسم الاتحاد المغربي للشغل. جرى ذلك يوم ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥ في أحد أحياء درب بوشنتوف بجوار شارع السويس الذي كان معقل المقاومة، فأطلق عليه في بداية الاستقلال اسم شارع الفداء.

لقد اعترفت سلطات الحماية بهذه المنظمة النقابية قبل الإعلان عن الاستقلال ما مكّنها من أن تتولى هي ومنظمة المقاومة مهام الإدارة الفرنسية التي اختفى وجودها في الأحياء الشعبية: فملأت جمعية المقاومة وتنظيمات الاتحاد المغربي للشغل الفراغ الحاصل. وهكذا أخذتا تنظمان المرور وتفصلان في النزاعات بين المواطنين. . . إلخ، فتكون فيهما ـ هما أيضاً ـ نوع من «الزاوية» (= شيخ ومريدون). أما بعد الإعلان عن الاستقلال

فقد تطورت كل منهما، كل بحسب وضعه، إلى نوع من الشريك للدولة المغربية المستقلة التي تكونت قمتها هي الأخرى من «زاوية» عظمى! وصار المجتمع المغربي كله عبارة عن «شيوخ» «مريدون»، ووراء هؤلاء جمهور الأتباع والأشياع!

ذلك هو نوع «المجتمع المدني» الذي تكون في المغرب مع الاستقلال. لقد تم تأجيل الديمقراطية على جميع المستويات كما أوضحنا ذلك في الكتاب السابق، ففسح المجال لعلاقات غير موضوعية، أي أنها لا تقوم على الانتخاب والتعاقد، وإنما هي علاقات ذاتية تقوم على الزبونية والاستتباع، وهي العلاقات التي ما زالت سائدة، ليس في المنظمات الأصولية والفئوية والمصطنعة وحدها فحسب، بل أيضاً في بعض ـ وربما جميع ـ المنظمات «التقدمية» الحزبية منها والنقابية، ومنها التي سنحكي في هذا الكتاب عن كفاحها المرير من أجل الديمقراطية وضد «الزاوية»، السياسية والنقابية، طوال نصف قرن، مما لا مجال للخوض فيه الآن.

خامساً: سياسة الجمع بين شرف المعارضة وامتيازات الحكم!

قلنا إن تأسيس المنظمة النقابية التي خرجت من جوف حزب الاستقلال قد جرى في ظروف الفترة الانتقالية التي أخذ فيها الوجود الإداري الفرنسي في المغرب يدخل في حالة من الاسترخاء بعد الإعلان عن عزم الحكومة الفرنسية التفاوض مع المغرب في أفق الاستقلال. وكما أشرنا إلى ذلك، فقد ترك هذا الاسترخاء فراغاً سرعان ما ملأته النقابة والمقاومة. ويهمنا هنا أن نبرز الكيفية التي تطورت بها الأمور في المنظمة النقابية من منظمة تملأ الفراغ التنظيمي الإداري على صعيد القواعد، إلى جهاز ذي قنوات تمتد كالأخطبوط، في جسم المجتمع والدولة، يتحسس المنافع والمصالح ويتشكل كيانه وفق نموذج «الزاوية».

والواقع أن قيادة الاتحاد المغربي للشغل قد أصبحت منذ اللحظة التي تم فيها تشكيلها تمارس سلطة «الزاوية»، ليس على أرباب المعامل، توظف وتطرد وتأخذ «الإتاوات» فحسب، بل أيضاً تمارس نفوذاً قوياً على كثير من الإدارات العمومية، حتى أصبحت جل المرافق الاجتماعية تحت هيمنتها. وهكذا تحولت إلى وسيط فاعل بين العمال وأرباب المعامل، وبين الموظفين والإدارات التي

يتبعون لها. . إلخ. وباختصار تحول جهاز الاتحاد المغربي للشغل إلى جهاز في الدولة يتصرف كجزء من الدولة لفائدته الخاصة كجهاز، ويحصل على الهبات والمساعدات كما هو الشأن في «الزاوية». وفضلاً عن ذلك كانت له حصة خاصة في الإذاعة الوطنية، كانت عبارة عن برنامج يومي يبث كل صباح باسم «صوت الاتحاد»، منه تتم مخاطبة العمال، وفيه تطرح مشاكلهم، ومن على منبره تتم «توعيتهم» في إطار الدعاية اليومية لـ «منظمة الطبقة العاملة» ولرديفها «الشبيبة العاملة». هذا إضافة إلى الحضور في المجال السياسي كقوة لها حق الكلمة: تستشار عند تأليف الحكومات ولها ممثلون في المجلس الاستشاري يساوي عددهم عدد ممثلي حزب الاستقلال (عشرة). أضف إلى ذلك حضور ممثلين عن هذه المنظمة في كثير من الوفود الرسمية المتوجهة إلى الخارج، واعتبار ضيوفه القادمين من الخارج ضيوفاً للدولة. وأخيراً وليس آخراً، كان المرحوم الملك محمد الخامس يحضر احتفالات فاتح أيار/ مايو التي ينظمها الاتحاد المغربي للشغل ويلقي خطاباً في العمال بالمناسبة.

هكذا أصبحت المنظمة النقابية أشبه ما تكون بـ «الطريقة الصوفية»: لها وجاهة وصيت ونفوذ وممتلكات، وتتقبل الهبات وتستقبل الضيوف، وتحل المشاكل، ولها جهاز مسيطر مهيمن في قمته «زاوية» بالمعنى الحزبي الذي رأينا.

وهكذا إذا نظرنا من هذا المنظور إلى تزعم قيادة الجهاز النقابي لحركة المعارضة للجنة التنفيذية داخل حزب الاستقلال، قبل الانفصال، سهل علينا أن نخمن أن ما كان يحرك تلك القيادة لم يكن ـ أو لم يكن فقط ـ مسألة الديمقراطية داخل الحزب، بل أيضاً، ولربما في الدرجة الأولى، الرغبة في «الاستقلال». إن «زاوية» جديدة قد تكونت داخل «الزاوية» القديمة، فكان لا بد أن تطالب بالاستقلال عن «حزب الاستقلال».

لقد انتهى النضال من أجل الاستقلال، فأصبح المحرك للصراع هو المنافع، أعني غنائم الاستقلال. وبما أن «الزاوية القديمة» كانت معرّضة لحملات تستهدف «كسر شوكتها»، فلا بد أن تتولد في «الزاوية الناشئة» الرغبة في تجنب آثار تلك الحملات التي كانت ستطال ليس المنظمة النقابية فحسب، بل أيضاً الامتيازات التي اكتسبها الجهاز المشرف عليها والتي جعلت منه «ربيباً» للدولة.

هناك عامل آخر سابق لـ «الامتيازات ـ يرجع إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل. ذلك أن الشخص الذي انتخب كاتباً عاماً للمنظمة في هذا المؤتمر هو الطيب بوعزة. ولكن المحجوب بن الصديق اعترض لأنه كان يرى نفسه أحق بالمنصب فهدد بتأسيس نقابة جديدة إذا لم يكن هو الرئيس. وبعد مشاورات ومناورات أقنع الطيب بوعزة بالاستقالة. وكانت الحجة التي أدلى بها المحجوب وأنصاره هو أن الطيب بوعزة سيكون تحت تأثير وتوجيه قيادة حزب الاستقلال، وأنه لا يستطيع أن يضمن الاستقلال للمنظمة. وما رجح كفة المحجوب ما أخذ على الطيب بوعزة من «انزلاق» مع شخصية عليا إلى وضع لا يليق.

ولا شك أن نقطة الضعف هذه، أعني كون المحجوب لم يكن قد انتخب في الأصل وإنما فرض نفسه، قد أدت دوراً في تخوفه تخوفاً مستمراً من فقدان المنصب في مؤتمر مقبل، لذلك حرص على أن يكون الجهاز المسير للمنظمة على الطريقة التي تمكنه من السيطرة عليه، فاستعمل بذكاء «الامتيازات» التي كانت تغدقها الدولة على المنظمة وسيلةً لضمان ولاء الجهاز له. والنتيجة هي أن الحفاظ على «الامتيازات»، تقتضي مهادنة الحكم وسلوك سياسة «الانتظار». هكذا أصبحت المنظمة النقابية، لا وسيلة، بل غاية في ذاتها. وللحفاظ للمنظمة على وظيفة تجعل منها وسيلة في المظهر، كان لا بد من مواقف «متصلبة»، مصطنعة في كثير من الأحيان، ضد خصوم الطبقة العاملة. وقد بلغت هذه المواقف أحياناً حد «القباحة» ما عرّضها لبعض «التأديب». والحق أن «زاوية» الاتحاد المغربي للشغل قد عرفت، وببراعة في كثير من الأوقات، كيف تجمع بين شرف المعارضة وامتيازات الحكم!

سادساً: غريب يعامل كـ «طرف آخر»، يجب أن يبقى «آخر»

من هنا، أعني من الرغبة في الجمع بين شرف المعارضة وامتيازات الحكم، كان مصدر التوتر الذي ساد العلاقة بين الحزب والنقابة منذ الأيام الأولى لانتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير. لقد كنا، نحن الذين كنا في «الجامعات المتحدة» وفي الاتحاد الوطني كأطر سياسية، نعتبر المنظمة النقابية كرأس حربة للنضال من أجل «بناء مجتمع جديد». كنا نشعر، قيادةً

وأطراً وقواعداً، أن الجهاز النقابي يعتبر نفسه شيئاً، ونحن الاتحاديين شيئاً آخر! وأكثر من ذلك كان يعمل بإصرار على إغلاق الباب إزاء أي نشاط حزبي في أوساط العمال، وكأنه كان يستحضر باستمرار تاريخه الخاص. لقد تشكل كتنظيم نقابي داخل الحزب فخرج نقابة ضد الحزب، فلماذا يترك التجربة تتكرر من خلال السماح بتنظيم حزبي داخل النقابة قد يؤدي إلى تكوين نقابة جديدة؟ إن غياب الديمقراطية في الأصل يبقى أصلاً على الدوام!

لقد عاش كاتب هذه السطور هذه الحقيقة المرة على مستوى صحافة الحزب منذ انطلاق حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. ذلك أن هذه الحركة لم تكن تتوافر منذ اليوم الأول على جريدة، فانتدبت كاتب هذه السطور لدى جريدة **الطليعة**، لسان حال الاتحاد المغربي للشغل، لتغطية أخبار الانتفاضة وشؤونها، وذلك خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس من السنة نفسها، قبل صدور جريدة **التحرير**. ومع أن المسؤول عن جريدة **الطليعة** يومئذٍ كان إنساناً طيب القلب، فإني كنت أشعر أنني غريب، بل ومتطفل غير مرغوب فيه. ولم يكن هذا لأني فلان بل لأني أمثل حضور «طرف آخر»، يجب أن يبقى «آخر».

وأمام هذا النوع من العلاقة بين «الأنا» «آخَرِ» ـهِ، داخل منظمة تريد أن تكون «الأنا» الجديد، الوطني التقدمي الديمقراطي، في مقابل «الآخر» القديم، لا بد من طرح السؤال التالي: إلى أي مدى استطاع الاتحاد الوطني أن يحقق بالفعل في كيانه الداخلي الوحدة الحزبية المبنية على العلاقات الموضوعية والارتباط بالأهداف التي سطرها ميثاق مؤتمره التأسيسي؟ سؤال حول الإجابة عنه يدور الكلام في الفقرة التالية.

سابعاً: الحزب والنقابة: مرحلة التساكن . . والتدافع والتنافس!

يمكن التمييز في هذا المجال بين مرحلتين: المرحلة **الأولى**، مرحلة التعايش والاندماج بين القوى والفئات المكونة للاتحاد، وتمتد على مدى سنة ونصف تقريباً، من ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، حتى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠ تاريخ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. أما المرحلة **الثانية**، وقد استغرقت أحد عشر عاماً، وتميزت بالصراع المرير مع الجهاز النقابي. وبما أن هذه المرحلة

الأخيرة هي الموضوع الرئيس في هذا الفصل الذي جعلنا مسألة **العلاقة بين الحزب والنقابة** أهم مسائله، فسنقتصر في هذه الفقرة على لمحة قصيرة عن المرحلة الأولى، التي كانت بحق مرحلة «الأوج» السياسي في تاريخ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

لقد كان الاتحاد الوطني منذ انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، أشبه ما يكون بفدرالية جمعت بين ثلاثة أصناف من «الناس»، أقصد ثلاثة أصناف من المناضلين، لكل صنف خصائص معينة تطال العقلية والسلوك والمستوى الفكري والأصل الاجتماعي: فئة المقاومين، فئة النقابيين، وفئة الأطر والجماهير الحزبية المنحدرة من حزب الاستقلال وصراعاته الداخلية. وقد تميزت هذه المرحلة بعاملين اثنين ساعدا على تحقيق قدر كبير من التفاعل والاندماج بين هذه الفئات:

أولهما، تنظيمي. لقد تبنى الاتحاد في هذه المرحلة طريقة التجمعات الدورية في مكاتب الاتحاد على صعيد المقاطعات. وقد كانت لهذه الطريقة إيجابيات وسلبيات.

أما الإيجابيات فتتمثل في شيئين: **أولهما**، أن هذه التجمعات كانت فرصة للقاءات أوسع بين المناضلين والأعضاء الاتحاديين، الشيء الذي مكّن من تحقيق التعارف والتعوّد على التساكن بين الفئات التي ذكرنا، هذا فضلاً عن تحقيق أكبر قدر من التوعية السياسية بأقل ما يمكن من الأطر، خصوصاً والاتحاد في مرحلة التأسيس، والأطر الكفوءة في مجال التوعية السياسية قليلة نسبياً. أضف إلى ذلك أن هذه التجمعات كانت مناسبة لمناقشات بين أشخاص من أصناف مختلفة، فكان قبول الاختلاف في الرأي والفهم، وبالتالي التعوّد على الاستماع إلى الرأي والرأي المخالف. وهذا شيء مهم جداً.

وثانيهما، تخص التحضير للانتخابات. لقد كان من مهام حكومة عبد الله إبراهيم التحضير لإجراء الانتخابات البلدية والقروية، وكان معروفاً أن هذه الانتخابات ستجرى بعد سنتين من تنصيبها، وبما أن انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، قد حدثت بعد تشكيل هذه الحكومة بشهر واحد، فلقد كان من الضروري أن يضع قادتها في الحسبان التحضير لخوض هذه الانتخابات، فكانت التجمعات العامة في مكاتب الاتحاد على صعيد المقاطعات، التي تتطابق تقريباً مع الدوائر الانتخابية، بمثابة التحضير لخوض

هذه الانتخابات حينما يحين وقتها. وكان هذا النمط من التنظيم الحزبي القائم على التجمعات العامة من العوامل التي ساعدت على فوز الاتحاد في هذه الانتخابات على الرغم من حملة القمع التي شنت على جريدته، واعتقال مديرها ورئيس تحريرها وهما من قادته الرئيسيين، فضلاً عن غياب الشهيد المهدي في غربة اضطرارية وتوجيه تهمة «التآمر على ولي العهد» لمجموعة كبيرة من المقاومين المؤسسين ذوي المكانة المتميزة في المجتمع المغربي آنذاك، ثم إقالة حكومة عبد الله إبراهيم قبل أسبوع واحد من إجراء الانتخابات. إذاً، لا بد من التنويه بدور التجمعات العامة في مكاتب الاتحاد التي كان قد مر عليها أزيد من سنة، في نجاح المرشحين نجاحاً باهراً في الانتخابات المحلية وفي انتخابات الغرف التجارية والصناعية التي جرت قبلها في السنة نفسها، سنة ١٩٦٠.

هذا عن الجوانب الإيجابية في طريقة التنظيم القائمة على التجمعات العامة التي اعتمدها الاتحاد خلال السنتين الأوليين من تأسيسه. أما الجوانب السلبية فيمكن رصدها على مستويين: مستوى الممارسة اليومية من جهة، ومستوى «ما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الحزبي» طبقاً للتصور السائد آنذاك للحزب الذي يتحرك ضمن أفق «بناء مجتمع جديد»، أفق إحداث التغيير ـ بمعنى «الثورة» ـ في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية؛ أما من ناحية الممارسة اليومية فيمكن حصر سلبيات تلك التجمعات العامة في ظاهرتين:

أولاهما، استئثار قدماء المناضلين، أعني المنحدرين من حزب الاستقلال بالرئاسة والتسيير في معظم تلك التجمعات، حيث كانوا المشرفين عليها إما بحكم الأمر الواقع الذي فرضه كونهم المؤسسين، وإما لأنهم يحتكرون الفوز في الانتخابات الخاصة بعضوية مكاتب المقاطعات ورئاستها. ومثل هذه الوضعية كانت تقوم أحياناً حاجزاً أمام اندماج الوافدين الجدد، وبخاصة من الشباب، واحتلالهم مواقع المسؤولية التي تؤهلهم لها كونهم متعلمين، بينما كان جل المسؤولين القدماء من غير المتعلمين. وأكثر من ذلك يمكن تفسير انسحاب كثير من العناصر التي انضمت إلى الاتحاد من أطر وقواعد الأحزاب الأخرى (الشوريون بخاصة)، انسحاباً شبه جماعي في وقت مبكر، بكونهم كانوا يجدون أنفسهم أقلية في تجمعات عامة واسعة تهيمن فيها أغلبية من

المنحدرين من حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل.

أما المستوى **الثاني** الذي يقع فيه مظهر آخر من المظاهر السلبية في التنظيم القائم على التجمعات العامة، فهو هذا التنافس والتدافع الذين برزا بين الاتحاديين الحزبيين والاتحاديين النقابيين في كثير من المكاتب والفروع. لقد كان التنافس على رئاسة المكاتب الحزبية وعلى الترشح في الانتخابات المحلية، بين الاتحاديين الحزبيين والاتحاديين النقابيين من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تضعضع وانحلال هذا النوع من التنظيم. وقد اكتسى هذا التنافس طابعاً خطيراً، وصل إلى درجة «تخريب» الحياة الحزبية في المقاطعات، عندما أصبح سياسة للجهاز النقابي ككل.

لقد أشرنا أعلاه إلى أنه كان هناك عاملان اثنان ساعدا على تحقيق التساكن والاندماج بين الفئات المكونة للاتحاد، في هذه المرحلة الأولى من عمره، مرحلة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، أولهما تنظيمي وقد تحدثنا عن إيجابياته وسلبياته. وسيكون علينا الآن أن نقول كلمة عن العامل **الثاني**، وهو عامل القمع.

سبق لنا أن أشرنا في سياق آخر إلى أن خصوم حزب الاستقلال قد نظروا إلى حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير، على أنها انشقاق في هذا الحزب، وأنها ستساعد على إضعافه «كسر شوكته». وما أن بدأ يتضح أن العملية ليست عملية انشقاق بل هي انتفاضة لتجديد شباب هذا الحزب وتجاوز أزمته الداخلية، حتى أخذ هؤلاء الخصوم يتبنون نظرة ضد الاتحاد تتجه اتجاهاً عدائياً سافراً. وقد تأكدوا من خطأ نظرتهم الأولى ـ التي كانت في الحقيقة تعبيراً عن رغبة وليست تحليلاً للواقع ـ عندما فوجئوا بالتطور النوعي الذي أحدثته «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال» بالارتفاع بمشروعها إلى مستوى «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». وهكذا بدأ التخطيط لضرب القوات التي يتشكل منها الاتحاد، وكانت البداية بالمقاومين. إن حملة القمع التي طالت جريدة **التحرير**، مديرها ورئيس تحريرها، ثم مجموع المقاومين الاتحاديين أو المتعاطفين معه، قد أدت إلى عكس ما كان ينتظره منها مدبروها. لقد حلت جريدة **الرأي العام** محل **التحرير** ولم يتغير أي شيء على مستوى الإعلام الاتحادي، لا في لهجته ولا في مضمونه، وتجندت القواعد الحزبية لمناهضة القمع. كل ذلك خلق جواً من التضامن ووحدة الرأي

والعمل، وبالتالي أفسح المجال لتحقيق أكبر قدر من الاندماج والالتحام داخل الاتحاد، ربما لم يكن ليتحقق خارج ظروف القمع تلك. أضف إلى ذلك أن العناصر الانتهازية والاستفزازية المرتبطة بالجهاز النقابي قد اضطرت إلى سلوك سياسة «الغياب» خوفاً من القمع.

وستأتي مرحلة اتجاه القمع المنهجي إلى الاتحاد المغربي للشغل، والتي أخذت طابع ضرب الوحدة النقابية، لتدفع بالاتحاد الوطني إلى الوقوف بكامل ثقله، بجريدته وقيادته ومناضليه، إلى جانب منظمة الطبقة العاملة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيكون من نتائج خلق تنظيم نقابي ضد الاتحاد المغربي للشغل، أن لجأت قيادة هذا الأخير إلى تبني «سياسة الخبز» خوفاً من المس بـ «الامتيازات» التي جعلت نظرتها إلى الوجود النقابي نفسه يتحول إلى غاية بدلاً من أن يكون وسيلة، كما ذكرنا قبل، وبذلك تدخل العلاقة بين «الحزب والنقابة»، داخل الاتحاد الوطني، في مرحلة الأزمة التي استمرت ١١ عاماً كما سنرى في الفصول التالية.

الفصل الخامس عشر

تفاقم الأزمة بين الحزب والجهاز النقابي

أولاً: غيبة المهدي.. كانت تجنباً للانفجار..!

يمكن القول بصفة عامة إن التوتر الذي تخلل العلاقات بين «النقابة والحزب» داخل الاتحاد الوطني قبل صيف ١٩٦١، لم يكن له التأثير الكبير في سير الاتحاد، وذلك لسببين: **أولهما**، أن الشهيد المهدي الذي كانت علاقة المحجوب بن الصديق به غير ودية تماماً، كان قد فضّل الإقامة في الخارج تلبيةً لعدة دعوات من الأحزاب الصديقة كما هو الشأن في رحلته التي غادر فيها المغرب يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، أي بعد ١٢ يوماً فقط من تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حيث زار كلاً من السويد والصين، ثم عرج على الهند والجمهورية العربية المتحدة وباريس وإسبانيا، ليعود في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، ثم ليسافر يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، في غربة طويلة استمرت حتى يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٦٢، حينما عاد ليحضر المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني. وكان العامل الخفي وراء هذا الغياب الطويل هو قراره تجنّب الصدام داخل الكتابة العامة مع المحجوب والذين يقفون في صفّه بصورة أو أخرى، ما قد ينتج منه نتائج وخيمة بالنسبة إلى الحزب ككل. وسنشرح هذا الجانب بشيء من التفصيل في القسم السادس من هذا الكتاب.

أما غرضنا هنا من الإشارة إلى هذا الغياب من طرف الشهيد المهدي، فهو أن نبين أن نوعاً من التعايش بقي قائماً بين «الحزب والنقابة» على مستوى الكتابة العامة والجهاز النقابي، وإلى حد ما على صعيد الأطر والقواعد،

خصوصاً والمرحلة التي غاب فيها المهدي كانت مرحلة قمع شرسة موجهة ضد رجال المقاومة (اعتقال المقاومين)[١]. وكما يحدث دائماً فالخطر الخارجي يقلل من أهمية الخلافات الداخلية.

ثانياً: تكريس الحكم الفردي و«إجماع حزبي» ضد الاتحاد

لكن الوضع بدأ يتغير تماماً عندما قرر الملك الحسن الثاني الدخول في تجربة الحكم الفردي بصورة رسمية، إثر وفاة والده المرحوم محمد الخامس. ويذكر القراء أننا كنا أشرنا إلى أنه إثر وفاة المرحوم محمد الخامس استقبل الملك الجديد، جلالة الحسن الثاني، زعماء الأحزاب للتشاور معهم في الوضع الجديد وآفاق المستقبل، وأن وفد الاتحاد الوطني للقوات للشعبية قد شرح لجلالته أنه يرى أن نظام الحكم الأصلح للمغرب هو نظام الملكية الدستورية الديمقراطية، يتولى فيها الملك دور الحَكَم، وتتحمل فيه الحكومة مسؤولية تبعات أعمالها أمام الملك وممثلي الشعب المنبثقين عن انتخابات حرة ونزيهة. أما نظام الحكم الرئاسي الذي يتحمل فيه شخص واحد المسؤولية، فهو وإن كان يناسب الجمهوريات التي ينتخب فيها الرئيس لمدة معينة فهو لا يتناسب مع الملكية التي تقوم على الاستمرارية. أبدى جلالته خلال المذاكرة تفهماً لوجهة نظر الاتحاد وطلب من الوفد الاتحادي أن يرفع مذكرة مكتوبة في الموضوع[٢].

انتظرت قيادة الاتحاد ما سيقرره الملك وكلها أمل في التخلي عن التجربة التي زُجَّ فيها الملك الراحل منذ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠، حين تعرض لضغوط هائلة[٣] فأقال حكومة عبد الله إبراهيم ليشكل حكومة يرأسها بنفسه وينوب عنه في تسييرها ولي العهد. وعندما مرت مرحلة الحداد على الملك الراحل، بدأت تظهر بوادر برغبة الحكم في الاستمرار في التجربة نفسها، حتى إذا كان يوم ٢ حزيران/ يونيو ١٩٦١، فوجئ الجميع بتعديل وزاري يبقي على هيكل الحكومة كما كان، ويضيف إليه زعماء الأحزاب وشخصيات أخرى من خصوم الاتحاد «الأقربين والأبعدين»، الشيء الذي أظهر الحكومة القديمة

(١) محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.
(٢) انظر نص المذكرة في: نفس المرجع، ص ٥٨.
(٣) نفس المرجع، ص ١٤٦ ـ ١٥٨.

الجديدة وكأنها حكومة «إجماع سياسي» ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد كان طبيعياً أن يثير ذلك في نفوس الاتحاديين جميعاً نوعاً من الشعور بالإحباط والتحدي، فكانت ردود الفعل قوية ومعبّرة، بدأت بإبداء الاستغراب من الطريقة التي أعلن عنها عن الحكومة «الجديدة». وفي المعنى نفسه جاءت افتتاحية **التحرير**، كما كتبت تعليقاً في ركن «صباح النور» يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦١، أبرزت فيه أن الاتحاد الوطني لم يُستشر قط في شأن التعديل الوزاري، وأن هذا التعديل قد مُرر كما يمرر الشيء المهرب. ذلك أنه لم «يعلن عن أية أزمة وزارية ولا عن قرب التعديل، وإنما فاجأ المذيع الناس بقوله: «أيها المستمعون الكرام بعد قليل سنذيع نشرة خاصة. . . أيها المستمعون بعد قليل سنذيع عليكم أسماء التشكيلة الحكومية الجديدة».

كان تركيب الحكومة، بعد هذا التعديل، كما يلي:

رئيس الحكومة: جلالة الملك الحسن الثاني. الأمير فال ولد عمير: وزير الدولة مكلف بشؤون موريتانيا وصحراء المغرب؛ علال الفاسي: وزير الدولة مكلف بالشؤون الإسلامية؛ محمد بلحسن الوزاني: وزير الدولة مكلف بوزارة الخارجية؛ محمد رشيد ملين: وزير الدولة مكلف بالتعليم؛ الدكتور الخطيب: وزير الدولة مكلف بالشؤون الأفريقية؛ رضا كديرة: الديوان الملكي ووزير الداخلية ووزير الفلاحة؛ محمد بوستة: وزير العدلية؛ محمد الدويري: وزير الاقتصاد والمالية؛ المحجوبي أحرضان: وزير الدفاع؛ عبد القادر بنجلون: وزير منتدب للشغل والشؤون الاجتماعية؛ الدكتور بنهيمة: وزير الأشغال العمومية؛ أحمد العلوي: وزير الأنباء والسياحة والفنون الجميلة؛ أحمد الجندي: وزير التجارة والصناعة والملاحة التجارية؛ يوسف بلعباس: وزير الصحة؛ محمد عبد السلام الفاسي: وزير البريد والبرق والتليفون.

ثالثاً: «قانون أساسي»، والاعتراف بالاتحاد العام للشغالين

بعد أربعة أيام من تشكيل هذه الحكومة، أي في يوم ٧ حزيران/ يونيو، تم الإعلان عن صدور ظهير باسم «القانون الأساسي» قيل عنه أنه بمثابة دستور تحكم به البلاد إلى أن يضع «مجلس الدستور» المعين الذي ولد ميتاً دستوراً للبلاد!

وواضح أن تشكيل حكومة بهذا الشكل، والإعلان عن «قانون أساسي»، وعن أن مجلس الدستور المعين هو الذي سيضع الدستور، كان تعبيراً صارخاً

عن رفض اقتراح الاتحاد بالرجوع إلى النظام الملكي الذي يتولى فيه تسيير شؤون البلاد حكومة مسؤولة، وإهمالاً متعمداً لمطلب «المجلس التأسيسي» الذي ما فتئ يطالب به الاتحاد قبل ذلك بأكثر من سنة.

وإذا أضفنا إلى ذلك توزير مَحمد الدويري متزعم «النقابة» التي أسسها حزب الاستقلال باسم «الاتحاد العام للشغالين» في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٠، كـ «انفصال» عن الاتحاد المغربي للشغل، وعرفنا أن الحكم لم يعترف بهذه النقابة الجديدة يوم تأسيسها وإنما ترك هذه المسألة موضوعاً للمساومة عند الحاجة، وأن السيد الدويري قد صرح لبعض الصحافيين الأجانب أنه لم يقبل الدخول في هذه الحكومة إلا بشرط الاعتراف بـ «الاتحاد العام للشغالين». . . وإذا أضفنا هذا العنصر الذي يستهدف الاتحاد المغربي للشغل، أدركنا أن حكومة «الإجماع الحزبي» ضد الاتحاد الوطني، كانت عملية يقصد منها ليس تهميش هذا الأخير فحسب، بل أيضاً ضرب الاتحاد المغربي للشغل. لقد أدرك الجميع أن الحكم قد قرر ضرب القوة العمالية في الاتحاد الوطني، بعد أن ضرب رجال المقاومة وجيش التحرير المنتمين للاتحاد والمتعاطفين معه.

رابعاً: الاتحاد يصعد اللهجة ويرفع مستوى المعركة

كان من الطبيعي إذاً أن ينسق الاتحاد الوطني والاتحاد المغربي للشغل للقيام برد فعل على مستوى ما يدبر لهما من طرف الخصوم. وقد جاء رد الفعل هذا على ثلاثة مستويات: ١ـ تصعيد اللهجة على الصعيد الصحافي والإعلامي. ٢ـ تصعيد النضال النقابي وتحريك الجماهير للتضامن مع العمال. ٣ـ اتخاذ موقف سياسي يتناسب ووزن الحدث.

١ـ تصعيد اللهجة على مستوى الصحافة

على المستوى الأول، قامت كل من **التحرير**، والأسبوعيتان **الطليعة** و**لافانغارديا** (*La Vanguardia*) (الناطقتان باسم الاتحاد المغربي للشغل)، بنشر مقالات وتعاليق تدافع عن الديمقراطية وتفضح أضاليل خصومها الذين لم يقتصروا على مهاجمة الاتحاد في صحفهم فحسب، بل استعملوا «الإذاعة الوطنية» التي شنت حملة هستيرية ضد الاتحاد والاختيار الديمقراطي، فكان لا بد من الرد. . وهكذا أخذت **التحرير** تنشر يومياً مقالات تحليلية دفاعاً عن

الديمقراطية ورداً على ادعاءات خصومها، وقد شارك في هذه المقالات التحليلية اليومية كاتب هذه السطور وآخرون. كما تركزت تعاليق الأركان اليومية «الافتتاحية» «صباح النور» على الموضوع نفسه. ونظراً إلى أن المجال لا يتسع لنشر جميع ما كتبت خلال هذه الحملة التوضيحية لفائدة الديمقراطية، ورداً على أضاليل سدنة الحكم الفردي، أقتصر على النماذج التالية: من ذلك هذه الافتتاحية التي صدرت بعنوان «مقدمة الدستور»:

تقول الافتتاحية:

«لم يكن أحد من المتتبعين لتطور الأوضاع السياسية في المغرب، يجهل وجود أزمة وزارية كانت قائمة من عدة شهور. ولم يكن أحد يجهل بالخصوص أن هذه الأزمة قد اشتدت بعد وفاة الملك الراحل الذي اقتنع قبل أن توافيه المنية بفشل التجربة الحالية.

وإذا كانت هذه الأزمة الوزارية ليست الأولى في المغرب، فإن الطريقة التي عولجت بها طريقة جديدة شاذة، لا في تاريخ المغرب السياسي فحسب، بل وربما في تاريخ أغلبية البلدان المتمدنة التي ينظر الحكام فيها بشيء من الاعتبار إلى المواطنين. لقد قامت في المغرب عدة أزمات وزارية، منذ أن حصل على استقلاله، فسقطت حكومات وتألفت أخرى. لكن في كل واحدة من هذه المناسبات، كان المسؤولون يكلفون أنفسهم قليلاً من المشقة فيقومون رسمياً، باستشارة الهيئات السياسية، حتى ولو كانت هذه الاستشارة تتم في أغلب الأحيان بقصد التعمية والتضليل، ثم يعلنون عن تشكيل الحكومة الجديدة، وعن البرامج المطلوب منها أن تنفذها.

أما هذه المرة، فإن المسؤولين لم يكلفوا أنفسهم عناء التحدث إلى الشعب ولو لمجرد تضليله. ثم إن الحكومة لم تقدم استقالتها، ولم تفرض عليها هذه الاستقالة، ولم يطلب من الهيئات السياسية والشعبية رأيها في التشكيلة الوزارية الجديدة، وإنما، بين عشية وضحاها، أصبح المغرب يتوافر على هيئة حكومية قبل الإعلان عن الأزمة الوزارية القائمة، ومن دون توضيح الخطة التي ستطبقها هذه الحكومة.

وبالرغم من الطريقة السرية التي تألفت بواسطتها هذه الحكومة، وبالرغم من غموض البرنامج الذي ستطبقه، فإن بعض الصحف الحكومية طلعت علينا

خلال الأيام الأخيرة بتعاليق يفهم منها أن هذه الحكومة ستعد الدستور، وستنقل المغرب إلى «حياة ديمقراطية نيابية سليمة». إلا أن «الألوان السياسية» التي تتركب منها الهيئة الوزارية الجديدة، والأسلوب الذي ابتدع في تكوينها يعطياننا من الآن صورة عن الدستور المزعوم الذي يقولون إنها ستُعده»[٤].

يلي ذلك افتتاحية حول «القانون الأساسي» وكانت تحت عنوان «تضليل الشعب أم تضليل المسؤولين أنفسهم»؟

تقول الافتتاحية:

«وهكذا استمع الناس أمس إلى مفاجأة جديدة مثلما ألفوا ذلك في هذه الأيام! ومفاجأة اليوم لم تكن الإعلان عن وزارة جديدة أو تعديل حكومي جديد، وإنما كانت نوعاً جديداً من التضليل.

نعم، لا جديد في ما أذيع أمس، وفي مضمون ما سمي بـ «القانون الأساسي»، ولكن الجديد حقاً هو أن الدولة والمسؤولين فيها ما زالوا يعتقدون أنه بإمكانهم تضليل الشعب، والاسترسال في هذا التضليل.

إن أصحاب هذا الذي سمي بـ «القانون الأساسي» يعرفون حقيقة المعركة وجوهرها. وما هذه الحقيقة وما هذا الجوهر إلا «مصدر السلطات» ومجسمها. إنهم يعرفون هذا جيداً ولكنهم لم يكن لديهم من الشجاعة ما يحملهم حتى في ميدان التضليل على تسمية من هو مصدر السلطات، هل هو الشعب أم شيء آخر؟ ثم إن أصحاب «القانون الأساسي» لم يستطيعوا حتى في ميدان التضليل، كذلك، تحديد الوقت، فهم يقولون إنه قانون مؤقت ولكنهم لم يستطيعوا حتى من حيث التضليل تحديد وقت هذا «المؤقت». لقد أكد ما أعلن عنه أمس مرة أخرى أن المسؤولين في هذه البلاد ما زالوا يعيشون بعقلية القرون الوسطى وأن الشعب لا زال يحكم بهذه العقلية.

وهكذا يتضح أن الحكومة الحالية ما زالت سائرة في نشر فشلها، وأنها لا تأبه بشيء اسمه الشعب ولا بشيء اسمه الجماهير. إنما همها الوحيد هو السير في فشلها واختراع الأضاليل.

لقد صرح أحمد العلوي وزير الأنباء أن «هذا الظهير يعتبر كدستور مؤقت

(٤) **التحرير**، ١٩٦١/٦/٧.

في انتظار الدستور النهائي الذي يحضره المجلس المعين». وإذا تذكرنا أن هذا المجلس المعين قد انفجر قبيل وفاة محمد الخامس، وإذا تذكرنا أن الملك الراحل كان عازماً على إنهاء التجربة والرجوع إلى الشعب بمجرد خروجه من المصحة التي كتب له أن يلقى فيها ربه، إذا تذكرنا هذا وذاك أدركنا معنى الاستمرار الذي يُتغنى به، وأدركنا حقيقة هذه الأضاليل التي تقدم إلى الشعب لمحاولة خداعه.

ولكن الشعب لم يعد بالإمكان خداعه، ولم يعد بالإمكان تضليله، وهذا ما لم يدركه بعد أصحاب «القانون الأساسي»[٥].

٢ ـ على مستوى النضال النقابي: إضراب الموظفين

أما على مستوى تصعيد النضال النقابي، فنقرأ في **التحرير** العناوين التالية على ثمانية أعمدة:

«يوم ٦ يونيه: إضراب عام في مجموع إقليم سوس وفي البيضاء وطنجة تضامناً مع منكوبي أكادير. إضراب يجسم مدى استياء الشعب من تهاون المسؤولين في شؤون أكادير» (كان قد مر عام وبضعة أشهر على زلزال أكادير الذي حدث يوم ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٦٠).

يوم ٧ حزيران/ يونيو، نشرت **التحرير** على ثمانية أعمدة عناوين تعلن عن إضراب الموظفين، وتحت العناوين البلاغ التالي:

«عقد الاتحاد النقابي للموظفين يوم السبت ٣ يونيو ١٩٦١، اجتماعاً فوق العادة لدراسة الحالة التي يعيش عليها الموظفون، بعد المساعي العديدة التي قاموا بها عند المسؤولين. فلم يُجدهم ذلك شيئاً ما اضطرهم إلى أن يقرروا أن يستعملوا آخر سلاح وهو الإضراب، على الرغم من أن الحكومة قد منعت عليهم استعماله».

وبعد أن ذكّروا بمطالبهم، أعلنوا عن مبدأ شن إضراب عام إنذاري لمدة ٢٤ ساعة في جميع مرافق الوظيفة العمومية يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١، وفي إطار إضراب الموظفين ومن أجل تعزيزه، أعلنت الجامعة الوطنية للتعليم عن إضراب عام في اليوم نفسه. وكانت اللجنة الإدارية للاتحاد المغربي

---

(٥) **التحرير**، ٩/٦/١٩٦١.

للشغل قد نشرت مذكرة حول الوضع الراهن بالمغرب في كافة المرافق وحول حقيقة المعركة. وقد ركزت المذكرة على البطالة المستشرية وعلى الرشوة وجمود الأجور «ومحاولة الدولة فرض نقابتها». وتوالت حملة التعبئة على الصفحة الأولى من جريدة **التحرير** على الشكل التالي:

«موقف الموظفين موقف عادل يسانده العمال وجماهير الشعب. لا يجوز لهيئة حاكمة مستبدة أن تنادي باحترام القانون. بلاغ الاتحاد النقابي للموظفين يؤكد العزم على الإضراب ويفضح التعفن والرشوة في الدولة. إذا كانت محاربة الرشوة والامتيازات معناها عمل سياسي فمرحى بهذا العمل».

وفي إطار هذه الحملة خصصت ركن «صباح النور» يوم ٩ حزيران/يونيو ١٩٦١، للتعليق على «تجربة القوة»، بين العمال والدولة، التي عمرت المشهد المغربي في تلك الأيام.

يقول التعليق:

«ما حاولت الدولة الدخول في تجربة القوة مع العمال، إلا وكانت نتيجة هذه المحاولة هي الفشل للدولة والانتصار للعمال.

هذه حقيقة تاريخية ليست خاصة بالمغرب فقط، بل إن جميع محاولات أعداد الطبقة العاملة، في كل مكان، للنيل منها يكون مآلها الإخفاق، والإخفاق المرير، ولكن بشرط واحد هو أن تكون الطبقة العاملة منظمة تنظيماً محكماً، واعية لمسؤولياتها، مؤمنة بقوتها التي تقوم على أساس هذا الوعي وذلك التنظيم. والاتحاد المغربي للشغل مثال للمنظمة العمالية الواعية، المؤمنة بدورها التاريخي وبقوتها الرادعة والبنّاءة. لذلك كانت جميع محاولات المس من وحدة هذه المنظمة والنيل من قوتها محاولات يائسة محكوم عليها بالفشل سلفاً.

لقد أظهرت التجربة هذه الحقيقة في غير ما مناسبة. ظهر هذا في محاولات التفرقة التي سُخّرت لها الرجعية وبنادقها. وظهرت في فشل الدعايات المغرضة والأضاليل الموجهة والأكاذيب الملفّقة.

وظهرت في محاولات تجارب القوة التي تقوم بها الدولة من حين إلى آخر، في إيميني، وفي ميدلت، وفي العرائش، وفي المحمدية، وفي آسفي مؤخراً، بل في كل مدينة وفي كل قرية.

فكلما، وحيثما، حاولت الدولة اضطهاد العمال أو النيل من قوتهم ووحدتهم إلا وكانت النتيجة: الفشل للمحاولات العدائية للعمال، والنصر للطبقة العاملة.

وسيبقى العمال يسجلون دائماً الانتصارات تلو الانتصارات، ما داموا واعين يقظين مؤمنين بوحدتهم، وبأن قوتهم في هذه الوحدة. وسيبقى أعداء الطبقة العاملة يجترون دائماً نتائج محاولاتهم اليائسة، تلك المحاولات التي تبتدئ بالفشل وتنتهي بالفشل» (عصام).

وحمي وطيس «تجربة القوة» بإعلان العمال والتجار عن تضامنهم مع رفاقهم في الوظيفة العمومية، وبالدعوة إلى إضراب عام في الرباط يشمل المرافق كافة. وفي المقابل شنت الإذاعة حملة على الموظفين تستعدي عليهم فيها الرأي العام مدعيةً أنهم يتقاضون أجوراً باهظةً، وقد أعطت بعض الوزارات أرقاماً كاذبة.

٣ ـ على مستوى القرار السياسي: استرجاع السلطة للشعب

أما على مستوى اتخاذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لموقف سياسي يتناسب مع قرار ترسيخ الحكم الفردي المطلق والإعراض عن الاختيار الديمقراطي، فقد دُعي المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية للانعقاد يومي ١٧ ـ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦١ (وإضراب الموظفين كان مقرراً يوم ١٩ من الشهر نفسه). وقد تميز هذا الاجتماع بحضور شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، الذي قدمه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بكلمة أبرز فيها مواقفه الوطنية ونضاله المتواصل لنصرة الحق وخدمة الوطن منذ أوائل القرن العشرين. ثم أدلى شيخ الإسلام بكلمة توجيهية حثّ فيها على الكفاح والمواظبة على العمل، وأكّد حاجة المرحلة إلى التعاون والتكاتف والاتحاد على أساس خدمة الصالح العام. وكان مما نقلته عنه **التحرير** قوله:

«لقد حصلنا على الاستقلال ولكننا لم نحسن استعماله، وأن الحالة التي يوجد عليها المغرب اليوم لم يكن عليها حتى في عهد الحماية»، وأضافت **التحرير**: «وختم شيخ الإسلام حديثه بحث الناس على العمل بجميع الوسائل من أجل إصلاح الأوضاع».

دامت أشغال المجلس يومين ختمها بإصدار بيان قوي جاء كجواب مباشر

على التحدي الذي قوبل به مطلبه الخاص بإقامة ملكية دستورية ديمقراطية يكون الملك فيها فوق الأحزاب، وتتحمل مسؤولية التسيير فيها حكومة منبثقة عن انتخابات نزيهة.

يقول البيان:

«إن المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء بتاريخ ١٧ ـ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦١، والذي ضم ممثلين عن مختلف الأقاليم وعن جميع الهيئات النقابية والفلاحية والطلابية والاقتصادية والتجارية، بعد دراسة دقيقة للوضع الحالي في المغرب، وبعد مناقشة تقارير الأقاليم والكتابة العامة سواء منها السياسية أو التنظيمية، يلاحظ:

١ ـ إن السبب الحقيقي في تدهور الحالة ببلادنا سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري، يرجع إلى أن الحكم الفردي أخذ صبغته النهائية بصفة واضحة، وبتواطؤ مع جماعات من المتملقين للحكم الفردي.

٢ ـ إن الحاكمين بعد أن حاولوا تحريف مطالب الجماهير الشعبية من أجل انتخاب مجلس تأسيسي، بفرضهم مجلساً معيناً، قرروا بصفة نهائية التنكر لرغبات الشعب والاستهتار بها، فأعلنوا عما يسمى بـ «القانون الأساسي» كتأكيد لرفضهم كل استجابة لإرادة الشعب.

٣ ـ إن الجهود التي بذلها الاتحاد الوطني من أجل إيجاد برنامج مشترك بعيد عن الشعارات المزيفة، وعلى أساس تحضير انتخاب مجلس تأسيسي، قد قوبلت بالاستمرار في تجربة فاشلة وتشكيل هيئة حكومية كان مقياس اختيار أعضائها محاربة التيار الشعبي والتآمر ضده.

٤ ـ إن خطة الحاكمين، والحالة هذه، تتلخص في استمرار التحدي وتعزيز سلطتهم على أساس تقوية وسائل القمع وتركيز عناصر الإقطاع والفساد في الجهاز الإداري والاقتصادي، الشيء الذي جعل من المستحيل وجود أمل في أن المسؤولين سيقتنعون بضرورة الرجوع عن خطة التمادي في التنكر لإرادة الشعب.

٥ ـ إن النتيجة لهذه الوضعية هي أن المعركة أصبحت بالنسبة إلى الجماهير: الكفاح من أجل استرجاع السلطة حتى تتمكن من إبعاد خطر

رجوع الاستعمار في شكل مقنع وتحقيق أهداف الشعب بنفسه.

لذا فإن المجلس الوطني يقرر:

أ ـ زيادةً على عمله كمعبر عن مطامح الجماهير الشعبية، القيام بتركيز نشاطه على تعبئة وقيادة الجماهير تحت شعار رفض الحكم الفردي واسترجاع السيادة للشعب، لأن الشعب هو مصدر السلطات.

ب ـ إعطاء الصلاحية للكتابة العامة لتحديد خطة وميادين العمل الذي ستقوم به الجماهير على الصعيد المحلي والوطني في شكل مبادرات مضبوطة بهدف انتزاع حقوقها».

نشرت **التحرير** هذا البيان يوم ٢٠ حزيران/ يونيو، وتحته بلاغ يعلن فيه الاتحاد النقابي للموظفين عن «تأجيل» الإضراب، مضيفاً:

«ويوجه النداء إلى كافة أعوان الوظيفة العمومية للعدول عن الإضراب المقرر والتوجه إلى مقر مأموريتهم يوم الاثنين كالمعتاد».

خامساً: إلغاء الإضراب مقابل ماذا؟

يجيب بلاغ الاتحاد النقابي للموظفين، أو بالأحرى قيادة الجهاز النقابي بما يلي:

«تمت يوم السبت ١٨ يونيو مقابلة في رئاسة الحكومة بين مدير الديوان الملكي ووزير الداخلية والفلاحة (كديرة)، ووفد عن الاتحاد النقابي للموظفين برئاسة محمد عبد الرزاق نائب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل، وإدريس المذكوري الكاتب العام لنقابة الموظفين، وحصل الاتفاق على استدعاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية «للنظر في مطالب الموظفين واتخاذ التدابير الضرورية»».

أسبوعان من التعبئة لم يسبق لهما مثيل لا في تاريخ الاتحاد المغربي للشغل ولا في تاريخ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: اجتماعات، بلاغات، حملة توعية وتجنيد، حملة هستيرية مضادة من طرف الإذاعة والصحف الحكومية، وأكثر من ذلك سلسلة من الإضرابات القطاعية في كل مكان بالمغرب، وصدامات وضحايا، وقرار سياسي يتخذه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على مستوى المجلس الوطني أعلى هيئة تقريرية فيه بعد المؤتمر،

ونصف أعضائه على الأقل من الاتحاد المغربي للشغل بما فيهم العناصر القيادية.. إلخ، كلِ ذلك يشطب عليه تشطيباً بمجرد مقابلة فارغة تمت ليلة الإضراب مع مُشخِّص الحكم الفردي كديرة، من دون أن تسفر عن شيء سوى قرار باستدعاء المجلس الأعلى للموظفين الذي لم يجتمع منذ تأسيسه، والذي لم تتحدد بعد كيفية تركيبته.. إلخ.

لقد أصيب الجميع بالإحباط التام: جماهير العمال وجماهير الاتحاد، وأغلبية الأطر العاملة في المنظمة النقابية، فضلاً عن جميع أطر الاتحاد الوطني، أعضاء الكتابة العامة باستثناء المحجوب وعبد الرزاق!

أما جريدة **التحرير** التي كانت تقود حملة التعبئة والتي كان الناس ينتظرون صدورها على أحر من الجمر بعد أن أذاعت الإذاعة خبر إلغاء الإضراب، فقد زيّنت صفحتها الأولى بعناوين على ثمانية أعمدة تنقل قرار المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بهذه العبارات:

«المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقرر: تعبئة الجماهير تحت شعار رفض الحكم الفردي واسترجاع السلطة للشعب؛ إعطاء الصلاحية للكتابة العامة لتحديد خطة وميادين العمل؛ المجلس يدرس التنظيمات الجديدة التي يقتضيها الموقف الراهن».

تحت ذلك صور معبرة عن اجتماع المجلس. وتحت هذه الصور عنوان خجول، يقول: «انتصار الموظفين» ثم ثلاث نقط لا تخفى دلالتها. وتحته: «الدولة تستدعي المجلس الأعلى للوظيفة لدراسة مطالب الموظفين». وتحت ذلك افتتاحية تقول:

«البلاغات والإنذارات التي كانت تنشرها باستمرار الإذاعة الوطنية، يومي الجمعة والسبت، لتهديد الموظفين وترهيبهم ومنعهم بالتالي من القيام بإضراب عادل، هي أشبه ما تكون بتلك البلاغات والإنذارات التي يذيعها راديو باريس بقصد التأثير على المجاهدين الجزائريين».

ثم تضيف الافتتاحية وكأنها ترد على بلاغ الجهاز النقابي الذي أصدره باسم الاتحاد النقابي للموظفين في غيبة من أية استشارة معه، والذي قيل فيه إن الوعد بدعوة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية «انتصار» كافٍ لفك التعبئة وإلغاء الإضراب، تضيف **التحرير** قائلةً:

«إن تراجع السلطات يُعد انتصاراً، ولكنه انتصار جزئي. على أن هذا الانتصار الجزئي يجب ألا يسكر الموظفين. إن عليهم أن يتخذوا منه انطلاقة جديدة لتعزيز صفوفهم وتمتين تنظيمهم استعداداً للمعارك القادمة التي لا مناص من أن يدخل فيها الموظفون لتحقيق مطالبهم. يجب أن يعبئ الموظفون جميع إمكانياتهم في هذه المدة الباقية قبل اجتماع مجلس الوظيفة العمومية حتى يستطيعوا أن يفرضوا من جديد مطالبهم على المسؤولين إذا تبين في ما بعد أنهم يريدون المماطلة في الاستجابة لها. ثم إن على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية أن يكون في مداولاته مع المسؤولين منسجماً مع مستوى التنظيم والإصرار الذين أظهرهما الموظفون خلال أيام الدعوة للإضراب الذي كان متوقعاً. ويجب أن يكون أعضاء المجلس على حذرٍ تام من المناورات التي قد تدبرها السلطة لتجعل من اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية مجرد تلهية للموظفين».

صدقت **التحرير** الرؤيا! لقد اجتمع المجلس الأعلى للموظفين وكانت أول مشكلة اعترضته هي ما أسماه الجهاز النقابي: «مؤامرة المسؤولين فرض بيدق نقابة الدولة في اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية»! تم تمييع القضية فلم ينعقد المجلس المذكور قط.

لم يكن هناك طريقة للتعبير عن الإحباط والشعور بالمرارة أقوى دلالة من عبارات افتتاحية **التحرير** المشار إليها أعلاه، ولا من تلك الصيغة التي ركبنا بها صفحتها الأولى للإعلان عن «القرار» الذي اتخذه الوفد المفاوض برئاسة نائب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل من دون الرجوع إلى أية هيئة مسؤولة، على أي مستوى.

كان طبيعياً أن يخلّف قرار إلغاء الإضراب استياءً كبيراً وسخطاً واسعاً في أوساط النقابات التي بدأ كثير منها يتململ. لقد بدأ الشك في نزاهة ونضالية قيادة الجهاز النقابي. وكنوع من «التغطية» شنت الإذاعة والصحف الحكومية من جديد حملة هستيرية على الاتحاد الوطني وبيانه الأخير، فكان لا بد من الرد، فكانت عدة مقالات تحليلية سجالية كتب بعضها المرحوم عبد القادر الصحراوي(٦).

---

(٦) كان المرحوم عبد القادر الصحراوي يكتب في منزله ويبعث لنا بمساهماته ولم يكن على دراية تامة بالجو السياسي السائد، وكان يغلب على كتابته الطابع الأدبي فكنت أضطر إلى تغيير =

سادساً: مواصلة التصعيد. . وتفاقم الخلاف مع الجهاز النقابي

كان ذلك عن الاستياء الذي خلفه إلغاء إضراب الموظفين الذي كان مقرراً يوم ١٩/٦/١٩٦١، كما عبرت عنه جريدة **التحرير**. أما على صعيد الكتابة العامة فقد بلغ التوتر مداه. ذلك أن الخطة التي تقررت والتي عبر عنها بلاغ المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانت من أجل الوقوف إلى جانب الاتحاد المغربي للشغل الذي كان مستهدفاً، لأن الاعتراف بـ «الاتحاد العام للشغالين» كان قد تقرر؛ فكانت سلسلة الإضرابات التي كان من المفروض أن تتوج بإضراب الموظفين والتي خاضها العمال استعداداً لذلك، وخاضتها إلى جانبهم جماهير الاتحاد الوطني من صغار التجار والصناع، إضافة إلى الأطر النقابية الاتحادية، كان ذلك كله يدخل ضمن استراتيجية كان القصد منها الضغط على الحكم الفردي كي لا يتمادى في خطة «تقسيم الطبقة العاملة» وضرب الاتحاد المغربي للشغل من جهة، ومن جهة أخرى الاحتجاج على رفض انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور واتجاه الأمور نحو دستور ممنوح يقنّن الوضع القائم ووضع الحكم الفردي.

وازدادت العلاقة بين الحزب والنقابة توتراً حين قرر المناضلون الحزبيون تأسيس منظمة للفلاحين، الشيء الذي عارضه الجهاز النقابي بدعوى وجود نقابة العمال الفلاحين التابعة له، هذا في حين أن المقصود كان تأطير الفلاحين الصغار. تجند الجهاز النقابي لتخريب المؤتمرات الجهوية للفلاحين في مختلف الأقاليم، مطالباً بتوقيف العناصر التي «تعتدي» على «الاستقلال النقابي» بإنشائها خلايا عمالية. لقد تكرس انقسام واضح داخل الكتابة العامة:

= بعض عباراته بحسب ما يقتضيه الموقف السياسي. وكان رحمه الله شديد الحساسية، وعلى الرغم من صداقته لي وتقديره، فإنه لم يستطع الصبر طويلاً على هذا التصرف من جانبي! وذات يوم فاض كأسه فكتب رسالة قوية اللهجة يحتج فيها على التصرف في ما يكتب. . . لم تثر في رسالته أي رد فعل ولكن كان يجب إيجاد طريقة لإفهامه أنني أقوم بالتدخل في مقالاته في إطار مهمتي كمسؤول عن التوجيه السياسي لا غير. تجنبت إثارة الموضوع معه، وفضلت إحالة الرسالة على الأخ رئيس التحرير الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي. قرأ الرسالة ثم وضعها في درج مكتبنا المشترك ولم يقل شيئاً. ومرت أيام لم يتلق فيها جواباً عن رسالته، فجاء كمن يستطلع الأمر. دخل علينا، وبعد التحية والسلام طلب منه الأخ عبد الرحمن أن يجلس، فجلس. فأخرج الأخ اليوسفي من الدرج رسالة المرحوم الصحراوي ومدها إليه قائلاً: «السي عبد القادر هل قرأت هذا؟» أخذ المرحوم الرسالة، وبمجرد ما تعرف عليها وضعها في جيبه، والحرج ظاهر عليه. فتدخلت بكلام في موضوع يخص الجريدة، لإنقاذ الموقف. ثم بعد برهة غادرنا.

أعضاء الجهاز النقابي ومعهم عبد الله إبراهيم في جهة، واليوسفي والبصري وعبد الرحيم في جهة أخرى. لقد تحولت أزمة «العلاقة بين الحزب والنقابة» في الاتحاد الوطني، إذاً، من مجرد عدم إمكانية التعايش بين المهدي والمحجوب، إلى أزمة حقيقية بين الجهاز النقابي والاتحاد الوطني ككل.

واصل الاتحاد الوطني العمل بالاستراتيجية التي كان متفقاً عليها قبل إضراب الموظفين، فاستمرت الإضرابات القطاعية في النقابات التي كان فيها مناضلون حزبيون في أوساط العمال، كما شهد قطاع التجار والصناع الصغار إضرابات متواصلة تسلسلت بتسلسل القمع الذي ووجهت به من طرف السلطات. وقد بلغت هذه الإضرابات أوجها في تموز/ يوليو، حيث نقرأ مثلاً في عدد **التحرير** ليوم ٢٧ من الشهر نفسه العناوين التالية على ثمانية أعمدة:

«إضراب عام في الحافلات بالبيضاء والرباط وفاس ومراكش ومكناس؛ الحكومة تجند الجيش والشرطة لسياقة الحافلات وتستولي على الحافلات الخصوصية؛ إضراب عام في فاس احتجاجاً على اعتقال العمال والحكومة تضطر لإطلاق سراحهم أمام ضغط الشعب؛ في القنيطرة إضراب عاملات الحبوب والبوليس يقمع العاملات بوحشية؛ إضراب عمال الملاحة التجارية وقيادة المراكب؛ إضراب أصحاب الصناعة التقليدية مستمر»..

وتحت هذه العناوين تأتي الافتتاحية بالعناوين التالية:

«الشعب كل، لا فرق فيه بين عسكريين ومدنيين. الدولة لن تنجح في خلق اصطدام بين الجيش والشعب إذ لا تناقض بين مصالحهما».

وهي عناوين تغني عن نقل ما تحتها. أما ركن «صباح النور» فقد ورد فيه يوم ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٦١ ما يلي:

«من الشعب جينا ومع الشعب ضحينا ويا رب تعفو علينا».

هذه العبارة كانت ترددها عناصر من الجيش كانت تسوق سيارات النقل المعبأة وتحرس محطات وقوف الحافلات. هذه العبارات تعطي الدليل القاطع على أن جماهير الشعب، عسكرية كانت أم مدنية، قد بلغت درجة من الوعي والإدراك بحيث «عاقت وفاقت» بكل أساليب الخداع والحيل التي تستخدمها الدولة لتفرقة صفوف الجماهير الشعبية وزرع بذور التفرقة والشقاق بينها.

فبعد أن فشلت الدولة في تشتيت صفوف الطبقة العاملة، ولم تنفعها

المحاولة التي قامت بها لـ «توزيع» المقاومة، التجأت إلى وسيلة بث الحقد والكراهية بين الجيش والبوليس من جهة، وبين طبقات الشعب من جهة أخرى، لكي يتسنى لها أن تجر الشعب إلى معركة جانبية تتصارع فيها مختلف طبقات الجماهير الكادحة، وتبقى الدولة في مأمن تتفرج على «المساكين» وهم يتطاحنون في ما بينهم. وهكذا تكون قد ربحت المعركة ولو مؤقتاً. إلا أن الجماهير الواعية، من عسكريين ومدنيين، استطاعت مرة أخرى أن تحطم المؤامرات والمناورات المبيتة ضدها. وهذا ما تجلّى في التضامن الفعلي بين المواطنين في الإضراب العام الذي شنّه قبل يومين عمال الحافلات المناضلين.

لقد تأكد من جديد أن الشعب الكادح لن تنطلي عليه أبداً الحيل والخدع، ولن ينزلق في الطريق التي يريدها له الأعداء».

سابعاً: إضراب البريديين . . واختطاف عمر . . والدعوة للمؤتمر

كانت جامعة موظفي وعمال البريد قد أعلنت عن عدم موافقتها على إلغاء إضراب الموظفين، وعقدت العزم على القيام بإضراب. وبالفعل فعلت ذلك في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها. وفي ليلة الإضراب اختطفت عناصر من الجهاز النقابي، المناضل عمر بنجلون وتعرض للتعذيب في دهاليز البرصة، لكونه كان الساهر على التنظيم الحزبي داخل النقابات. وبالفعل، كان قد نشط بعض المناضلين وعلى رأسهم الشهيد عمر في «تحزيب العمال» ضمن خلايا، إذ كان الظرف مناسباً بما خلفه إلغاء إضراب الموظفين من الاستياء في صفوف العمال. وقد احتج ممثل الجهاز النقابي في الكتابة العامة على هذا النشاط «التخريبي» الذي يمس حسب عبارتهم بـ «الاستقلال النقابي». وقد جرى نقاش ماراثوني في هذه المسألة. ونظراً إلى انضمام عبد الله إبراهيم إلى الجهاز النقابي في هذه المسألة مما يهدد بانقسام القيادة، حصل «الاتفاق» في النهاية على استدعاء المؤتمر الثاني للحسم في الأمر.

ولكن أي مؤتمر؟

الفصل السادس عشر

المؤتمر الثاني للاتحاد... مؤتمر الأزمة!

أولاً: المناصفة مع الجهاز النقابي. . وحجب تقرير المهدي

كيف يمكن لمؤتمر يستدعى في ظروف الأزمة الراجعة إلى عدم الاتفاق على تحديد العلاقة بين الحزب والنقابة، أن يحل هذه الأزمة؟

من الناحية النظرية يمكن القول إن ذلك ممكن، لأن المؤتمر هو أعلى سلطة في الحزب باتفاق الجميع. ولكن الناحية النظرية في مثل هذه الأمور شيء والناحية العملية شيء آخر! ذلك أن عقد المؤتمر يتطلب الإعداد له، والهيئة التي تتولى الإعداد له هي الكتابة العامة. وهنا أساس المشكل؛ فالمؤتمرات الحزبية ـ وغير الحزبية ـ يعتمد نجاحها ونوع قراراتها على نوع الإعداد لها. ولما كانت الكتابة العامة تعيش أزمة، بسبب قضية يراد لها أن يفصل فيها المؤتمر، فمن الطبيعي أن يعمل كل طرف في الكتابة العامة على أن يتم الإعداد للمؤتمر بالصورة التي تجعله يسفر عن نتائج ترضيه؛ فمعركة المؤتمر تبدأ داخل الجهاز المكلف بإعداده، فكيف حصل الاتفاق داخل الكتابة العامة على الكيفية التي سيعقد عليها المؤتمر؟

لم يكن من الممكن الاتفاق إلا على «عدم الاتفاق»! لقد كانت المسطرة التي حصل «الاتفاق» عليها تقوم على الثنائية والمناصفة؛ فقد ألح ممثلو الجهاز النقابي على أن تسفر المؤتمرات الإقليمية عن كتابات يكون أعضاؤها مناصفة: نصف من الجهاز النقابي ونصف من الاتحاديين، وبالتالي يكون المؤتمرون كذلك مناصفة، وفي مقابل ذلك يغض هذا الجهاز الطرف عن

الاستمرار في «تحزيب العمال» في خلايا، ولا يضع كشرط مسبق للمؤتمر توقيف الذين يقومون بذلك، وبعبارة الجهاز النقابي: الذين لا يحترمون «الاستقلال النقابي»، وفي مقدمتهم عمر بنجلون. وهكذا بدأ التحضير للمؤتمر في جو من الثنائية، لتعلن الكتابة العامة يوم ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٢، عن قرار بانعقاد المؤتمر أيام ٢٥ ـ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٢.

ولا شك أن الشهيد المهدي ـ الذي قلنا إنه اختار الغربة بقصد التخفيف من التوتر داخل الكتابة العامة بسبب علاقاته السلبية الصدامية مع المحجوب بن الصديق عضو الكتابة العامة ـ كان متتبعاً لهذه التطورات بدقة واهتمام، ومن هنا قرر أن يبادر إلى كتابة تقرير نقدي لتجربة الاتحاد ككل، السياسية والتنظيمية، وإرساله للكتابة العامة كمساهمة منه في توضيح الرؤية في المسائل الأساسية التي يجب أن يخرج المؤتمر بشأنها بقرارات واضحة: مسألة التنظيم؛ الخط السياسي المرحلي؛ الأفق الثوري[(١)].

لكن الكتابة العامة التي كانت تعيش الأزمة التي شرحنا، قررت بضغط من الجهاز النقابي حجب هذا التقرير لأنه يتناول بصراحة ما كان مسكوتاً عنه ويراد الاستمرار في السكوت عنه، أقصد تحديد الخط السياسي المرحلي والأفق الثوري للاتحاد من جهة، والفصل في المشاكل التنظيمية المزمنة، وفي مقدمتها مشكلة العلاقة بين الحزب والنقابة، من جهة أخرى.

---

(١) كثرت الادعاءات حول مساهمات غير المهدي في كتابة ذلك التقرير. وبما أنني لم أكن خارج المغرب بل كنت هنا في «الداخل» ملازماً مهامي في الجريدة وغيرها بضغط قوي من الشهيد المهدي ـ كما سأحكي تفصيل ذلك في الكتاب القادم ـ فليس في استطاعتي تقديم شهادة تفصل في تلك الادعاءات. ولكنني أذكر أنه أثناء عشاء جمعني بالأخوين محمد البصري ومحمد حربي في باريس أثير الموضوع، فسألت الأخ حربي عن الحقيقة في الادعاءات المشار إليها فقال: «الحقيقة أن المهدي كتب التقرير بنفسه، ثم وزع علينا نحن الثلاثة، العروي والأزموري وأنا، نسخاً منه للاطلاع وإبداء ملاحظات. ولم يغير المهدي في النص الأصلي شيئاً يستحق الذكر، لأننا كنا متفقين معه وكان أعلم منا جميعاً بمن كان يخاطب (القصر والجهاز النقابي بخاصة). هذه شهادة الأخ حربي، وهو فضلاً عن كونه مناضلاً معروفاً، فهو أستاذ وكاتب. والأخ العروي لا يحتاج إلى التعريف به كأستاذ وكاتب، والمرحوم الأزموري كان من المثقفين الكتاب. هذا وقد وزع الشهيد المهدي نسخاً محدودة منه بعد ذلك في فرنسا للاطلاع، وقد وصلتني نسخة منه هي التي ستكون خلفية لمقالات بدأت بنشرها في التحرير قبل المؤتمر، ولكن صدر الأمر من الكتابة العامة بتوقيفها كما سيأتي بيانه.

ثانياً: مقالات حجبت في منتصف الطريق. . !

وعلى الرغم من حجب الكتابة العامة لتقرير الشهيد الذي كنا نطلق عليه «النقد الذاتي»، فقد كان بين يدي. لقد وصلتني نسخة منه. وبما أنني كنت أعرف أنه لن يعرض على المؤتمر ولن يطلع عليه المناضلون، فقد ارتأيت أن أكتب مقالات تحليلية في **التحرير** في إطار الاستعداد للمؤتمر مع استيحاء فكرة «النقد الذاتي» من تقرير المهدي.

بالفعل بدأت في كتابة سلسلة من المقالات، نشرت المقالة الأولى يوم ٩ أيار/ مايو ١٩٦٢، على أسفل الصفحة الأولى تحت عنوان: «استعداداً لمؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». كانت هذه المقالة ذا طابع تمهيدي وقد خصصتها باقتراح، من الأخ اليوسفي، للربط بين مؤتمر القوى الشعبية في القاهرة ومؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ـ ليبيا، ومؤتمرنا نحن. وكانت هذه المؤتمرات متزامنة تقريباً.

أما المقالات التالية فقد قدمت لها بمقالة تمهيدية بعنوان «خواطر حول المؤتمر»، وقد وقعته بعبارة: «يكتبها اتحادي»، حتى لا ألزم بها رئيس التحرير، عضو الكتابة العامة. يلي ذلك مقالة بعنوان «بعد سنتين من تجربة الحكم الفردي». وهذه المقالة نشرت جزءاً منها فقط لأن الأمر صدر من «الكتابة العامة» أن: «أوقفوا هذه المقالات وستأتيكم مقالات أخرى مكانها». لم يكن من الممكن سحب كامل المقالة الذي كتبتها لعدد ذلك اليوم، لأن الإخبار بالمنع كان قد جاء متأخراً، وكان جزء من المقالة في الصفحة الأولى التي كانت قد اجتازت مرحلة التصفيف، فاقتصرنا إذاً على سحب بقية المقالة من الصفحة التي كانت فيها ولم تكن قد تهيّأت بعد للطبع، خصوصاً لأن ما هو مستوحى من تقرير المهدي، وهو ما تعترض عليه «الكتابة العامة»، كان في هذا الجزء من المقالة.

وهكذا فلأول مرة منذ صدور **التحرير** في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٩، لم تتعرض مقالاتي لأية مراقبة كيفما كان نوعها، بلْهَ أن تتعرض للتوقيف. ولا بد من التنويه هنا بأن الأخ عبد الرحمن اليوسفي رئيس التحرير لم يكن يتدخل قط في ما أكتب. وعندما يكون هناك ما يستوجب الرجوع إليه كان يوافق،

وقلّما كان يبدي تحفّظاً، وتحفّظاته لم تكن تغير من الأمر شيئاً؛ فلقد كنا شباباً مناضلين بالكلمة على الأقل، وفي الوقت نفسه مصرّين ومعاندين. أما الأخ البصري الذي كان يتحمل المسؤولية القانونية على ما ينشر في الجريدة، بوصفه مديراً لها، فلم يحدث قط، أبداً، أن تدخّل في مثل هذه الأمور. كان يأتيني بـ «الأخبار» وينقل إليّ ردود الفعل في أوساط الحكم، والباقي كان كله يقع تحت قولنا: «سيروا على بركة الله»(٢).

وإنما أدليت هنا بهذه الشهادة في حق الرجلين كي لا ينصرف ذهن القارئ إلى أنه ربما يكون لهما يد في منع مقالاتي لكون أمر المنع قد جاءنا من «الكتابة العامة»، وهما عضوان فيها. لقد كان صاحب الأمر هو الأستاذ عبد الله إبراهيم الذي كان منهمكاً في كتابة «التقرير المذهبي» للمؤتمر، وهو يختلف مضموناً وأفقاً عن تقرير المهدي. وقد وصلتنا منه فعلاً بعد ثلاثة أيام

---

(٢) يقتضي الإخلاص للحقيقة أن أعمم هذا السلوك على جميع مديري الجرائد التي كنت مسؤولاً عن التوجيه السياسي فيها أو مشاركاً فيه (**التحرير**، **المحرر**)؛ فالغالب أن لا يطلع مدير الجريدة على ما فيها، بما في ذلك الافتتاحيات، إلا بعد أن تطبع وتكون في الأكشاك؛ فمدير الجريدة في الاتحاد كان يعير اسمه لجريدة الحزب لا غير. يصدق هذا أيضاً على البيانات السياسية للاتحاد التي كنت أكلف بتحريرها، فالغالب ما يكفي الاتفاق على الموضوع والاتجاه، أما نص البيان فكان يقرأه الجميع بما في ذلك الكاتب الأول مطبوعاً في الجريدة. ولم يحدث أن قرئ نص البيان في الهيئة الحزبية المسؤولة الصادر عنها إلا نادراً. والمرة الوحيدة التي قرأت فيها افتتاحية **المحرر** على المرحوم عبد الرحيم، عبر الهاتف قبل طبعها، كانت حينما دعا الرئيس السادات الفلسطينيين إلى مؤتمر في القاهرة يحضره وزير خارجية إسرائيل آنذاك موشي دايان، في إطار اتفاقية كامب ديفيد. لقد بدا لي حينذاك أن الموقف السياسي يقتضي أن يعلن الفلسطينيون عزمهم على الحضور، وفي هذه الحالة إما أن تقبل إسرائيل الجلوس مع منظمة التحرير وسيعني ذلك اعترافاً ضمنياً بها، الشيء الذي لم يكن وارداً، وإما أن تمتنع عن الحضور بسبب وجود الفلسطينيين، وفي هذه الحالة ستتعطل اتفاقية «السلام»، أو سيكون ذلك طريقاً لتعطيلها. وخلاصة الرأي الذي عبرت عنه هو أن السادات ارتكب خطأ بزيارة القدس وأن هذا الخطأ لا يصلحه خطأ آخر هو امتناع الفلسطينيين عن حضور اجتماع القاهرة، ومن هنا عنوان تلك الافتتاحية: «الخطأ لا يصلحه الخطأ». دفعت بالافتتاحية للطبع، ثم بدا أنه من غير المعقول أن أنفرد بالرأي في مسألة بهذا الحجم لم تطرح على النقاش. كلمت المرحوم عبد الرحيم وقلت له اسمع هذه الافتتاحية، ففوجئ لأن هذا لم يكن مما جرت عليه العادة بيننا، فقال: «خير إن شاء الله!». قرأت عليه الافتتاحية. ولما انتهيت، قلت: «ما رأيك»؟ قال: «هل صحيح أنك عابد»؟ لو كتبتها أنا لتوقعت أنك ستعارض. وما دام الأمر قد أتى منك فلك مني كل التأييد. مرت ثلاثة أيام بالضبط، قدم خلالها إلى المغرب مسؤول فلسطيني كبير، وقد زارني في مكتبي بجريدة **المحرر**، فسألته هل قرأ الافتتاحية؟ قال نعم؟ قلت «ما رأيكم؟» قال: «ذلك هو الصواب، ولكن أنت تعرف أننا لا نستطيع إقناع قواعدنا بذلك»!

من توقيف مقالاتي، مقالات نشرناها مكان المقالات الموقوفة. وفي ما يلي نصوص ما نشر من مقالاتي (وبطبيعة الحال ليس لدي ما لم ينشر، لأني كنت أكتب في مكتبي بالجريدة وأدفع ما أكتبه للطبع ورقة ورقة).

المقالة الأولى: كان تحت العنوانين التاليين:

«استعداداً لمؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»

«مؤتمر الاتحاد الوطني ومحيطه الثوري»

تقول المقالة:

«بعد أسبوعين فقط يشهد المغرب حدثاً تاريخياً مهماً ستكون له ولا شك نتائجه الإيجابية البعيدة الأثر. وليس هذا الحدث إلا انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وأهمية هذا المؤتمر ليست راجعة فقط إلى كونه المؤتمر الحقيقي للاتحاد الوطني، لأن المؤتمر الماضي الذي انعقد في ٦ سبتمبر ١٩٥٩، كان مؤتمراً تأسيسياً فحسب، كما إن أهميته ليست راجعة فقط إلى الموضوعات التي سيدرسها ولا إلى المقررات التي قد يتخذها، بل راجعة أيضاً إلى الإطار الزماني والمكاني الذي يدخل فيه هذا المؤتمر، ما يجعله مؤتمراً تاريخياً حقاً وجزء من حركة تاريخية بشمال أفريقية بالمفهوم الواسع للشمال الأفريقي.

سينعقد المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذا الشهر، شهر مايو. وشهر مايو في هذه السنة ١٩٦٢، يمكن وصفه بأنه شهر المؤتمرات الثورية في الشمال الأفريقي لأنه سيشهد ثلاثة مؤتمرات تاريخية حاسمة فاصلة، **أحدها** في القاهرة، و**ثانيها** في المغرب، و**ثالثها** في الجزائر.

في القاهرة: مؤتمر القوى الشعبية

ففي القاهرة سينعقد خلال هد الشهر المؤتمر العام للقوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة، وهو مؤتمر من الأهمية بمكان خصوصاً وقد جاء بعد أحداث جسيمة كانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة[٣]، وبعد

(٣) أقيمت الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، ثم انفصلت سوريا سنة ١٩٦١.

ثورة في الحكم طهّرت البلاد من الإقطاعية والاستعمار وأخذت تفكر الآن في مواجهة المرحلة الدقيقة في كل ثورة، وهي مرحلة التنظيم الجماهيري وإعطاء محتوى اجتماعي حقيقي هادف للحركة الثورية التي أنقذت مصر من مخالب الطغيان والإقطاع والاستعمار.

فلمؤتمر القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة أهمية واضحة، وبخاصة إذا جعلنا نصب أعيننا الأحداث التي شهدتها الجمهورية العربية في الشهور الأخيرة وتصريحات **النقد الذاتي** التي أدلى بها غير ما مرة وبشجاعة محمودة الرئيس جمال عبد الناصر، تلك التصريحات التي أعقبتها حركة تطهيرية وضعت يد الدولة على رؤوس الرجعية المتبقية والإقطاع، وعلى الممتلكات التي حصلت عليها باستغلالها جماهير الكادحين في عهد الطغيان والإقطاع، عهد ما قبل الثورة. والتجارب التي مرت بها الجمهورية العربية المتحدة سواء مع الاستعمار والإقطاع والرجعية، أو في أسلوب الحكم أو في التنظيم الجماهيري، تجعل قادة هذه البلاد يخرجون بدروس وعِبر ستكون ولا شك كما نرجو، النبراس الذي يقود المؤتمر المقبل، مؤتمر القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة. وهذه بعض الإشارات لأهمية هذا المؤتمر التاريخي الفريد من نوعه في العالم العربي.

مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية

وفي طرابلس سينعقد في أواخر هذا الشهر المؤتمر العام للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وأهمية هذا المؤتمر لا تخفى على أحد، فهو أول مؤتمر للمجلس المذكور بعد إيقاف القتال وقبل استلام الثورة الجزائرية للحكم في الجزائر. ولربما سيكون هذا الاجتماع هو أول اجتماع يحضره كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة بما فيهم قادتها وإطاراتها المناضلة. ومن المتوقع أن يخرج هذا المؤتمر بتنظيم شعبي ثوري، سياسي عسكري، ومخطط عام يعطي للثورة الجزائرية محتواها الاجتماعي والاقتصادي، أي كيانها الثوري العام. هذا علاوة على أنه سيتناول بالدرس مشكلة التنظيمات العامة في الجزائر وقضايا تقرير المصير وإعلان الاستقلال واستلام الثورة للحكم وغير ذلك من قضايا الساعة بالنسبة إلى الثورة الجزائرية، سواء منها التي تدخل في الإطار الجزائري المحض، أو في إطار المغرب العربي العام.

في المغرب مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

وفي المغرب وفي ما بين ٢٤ و٢٨ من الشهر الحالي، سينعقد المؤتمر الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو في الحقيقة والواقع مؤتمر الجماهير المغربية كلها. وقد لا نكون في حاجة إلى إبراز أهمية هذا المؤتمر وظروفه التاريخية، الظروف والأوضاع التي تعيشها بلادنا والتجارب التي مرت بها منذ إعلان الاستقلال، أي منذ أكثر من ست سنوات خلت، والوضعية الراهنة الشاذة التي يرزح تحت وطأتها الشعب المغربي، فذلك كله يجعل من هذا المؤتمر مؤتمراً تاريخياً مثقلاً بمسؤولية تاريخية كبرى.

إن مؤتمر الاتحاد الوطني هو مؤتمر جماهير الشعب المغربي التي تقف مناضلة في معارضة عراكية ضد الحكم الفردي وضد الرجعية والإقطاع وضد الاستعمار ومخلفاته. إن الأحداث التي تعيشها بلادنا ويعيشها الاتحاد الوطني كقوة سياسية، أحداث جسيمة وخطيرة، ونحن لا نشك في أن جماهير الاتحاد ومناضليه وقيادته سيجعل من هذا المؤتمر مؤتمراً في مستوى هذه الأحداث الداخلية وفي مستوى الأحداث التي يعيشها المغرب العربي بخاصة، والعالم العربي والأفريقي عامة.

إن نضج الأوضاع الثورية في بلادنا وتنظيم الأسس الثورية لثورة الجزائر والجمهورية العربية المتحدة، كل ذلك يجعل من مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مؤتمراً ثورياً وفي محيط ثوري خصب. وهذا سر تاريخية هذا المؤتمر بل هذه المؤتمرات التي ستشهدها شمال أفريقية خلال الأسابيع القليلة القادمة».

أما **المقالة الثانية**، فنشرت يوم ١٠ أيار/ مايو ١٩٦٢، تحت عنوانين:

«استعداداً لمؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»

«خواطر حول المؤتمر».

هذا نصها:

«لا حديث في هذه الأيام في صفوف جماهير الشعب إلا حديث المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أخذ موعد انعقاده يقترب شيئاً

فشيئاً، بل يمكن القول ـ وهذا صحيح من دون شك ـ إنه لا حديث في الكواليس الرسمية من أجهزة الدولة العليا إلى الأجهزة السفلى إلا حديث مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الكل يتحدث عن المؤتمر: المناضل والمنخرط والمتعاطف والمؤيد ثم الخصوم السياسيون ورجال الدولة. الكل يتساءل كيف سيمرّ المؤتمر؟ وما نوعية الخطب التي ستلقى فيه؟ وما نوعية القرارات التي سيتخذها؟ ثم ماذا بعد المؤتمر؟ وأكثر من ذلك يذهب بعض الناس إلى التكهّن: تارةً يقولون إن الاتحاد الوطني سيبدل اسمه، وتارةً يقولون إنه سيصبح منظمة على صعيد المغرب العربي، وطوراً يقولون إن الاتحاد سيكون له رئيس وأن هذا الرئيس أو الكاتب العام هو فلان أو فلتان! وطوراً آخر يقولون إن التقرير التوجيهي سيشتمل على كذا وعلى كذا، وأنه سيلقيه فلان أو فلان إلى آخر التكهنات والتنبؤات التي تأتينا أصداؤها نحن الاتحاديين من خارج الاتحاد وأحياناً من الخصوم ومن السائرين في ركاب الدولة.

ونحن معشر الاتحاديين تهمنا هذه الأحاديث عن مؤتمر منظمتنا، لا لأنها تحمل إلينا أخباراً أو تنبؤات أو تكهنات، «فأهل مكة أدرى بشعابها» كما يقول المثل، وإنما لأنها أحاديث وتعاليق تدل دلالةً واضحةً على مدى الأهمية التي يعلقها الناس في الداخل والخارج والأصدقاء والخصوم على المؤتمر الاتحادي المقبل.

وهذه الأهمية آتية من أهمية المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا في الظروف الراهنة ومن المعطيات المحيطة بهذه الظروف، كما إنها آتية أيضاً من المرحلة التي وصل إليها الاتحاد، بعد أن مضى على تأسيسه سنتان وتسعة أشهر، وهي أهمية آتية أيضاً من كون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عوّد الناس الصراحة والوضوح في قراراته وبلاغاته سواء تلك التي يصدرها المجلس الوطني عقب اجتماعاته أو التي تصدرها الكتابة العامة أو المواقف التي يتخذها الاتحاد في كل مناسبة بواسطة جريدته **التحرير**.

والناس حينما ينتظرون المؤتمر وقراراته ويسابقون الأيام والأحداث للتحدث عنه لهم الحق في ذلك، سواء كانوا مع الاتحاد أو عليه. ونحن معشر الاتحاديين لا يهمنا أن يتساءل غيرنا كيف سيكون المؤتمر ولا كيف ستكون

مقرراته؟ فذلك أمر يتعلق بنا وحدنا، وإنما الذي يجب علينا أن نقوله ونسأل عنه بعضنا بعضاً هو: كيف نريد أن يكون مؤتمرنا؟ وكيف يجب أن تكون قراراتنا في هذه الحقبة التاريخية التي نعيشها داخل إطار مغربنا الضيق وداخل إطار مغربنا العربي الواسع ومحيطنا العربي والأفريقي الأوسع؟

علينا أن نستعرض حياة منظمتنا وجميع الأحداث والمعارك التي خاضتها، وهي أحداث ومعارك عاشتها بلادنا جميعها لأن الاتحاد الوطني كان دائماً سواء داخل الحكم أو خارجه الموجِّه للأحداث. علينا أن نستعرض حياة منظمتنا والمراحل التي مرت بها ومختلف القرارات والمواقف التي اتخذتها في مناسباتها، ثم وهذا هو الأهم: **علينا أن ندرس الحياة الداخلية والتنظيمية للاتحاد منذ نشأته حتى اليوم. وبعبارة أخرى إن علينا جميعاً أن نقوم بالنقد الذاتي فنعرف مواطن القوة فينا فنزيدها قوة، ومواطن الضعف فنزيل عنها الضعف**. إننا جميعاً معشر الاتحاديين مسؤولون عن قوة منظمتنا أو ضعفها، عن كلامها أو سكوتها، لأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان ولا يزال منذ نشأته منظمة **لامركزية**، للقاعدة القول الفصل فيها. ولعل هذا بعض جوانب سر صمود منظمتنا أمام جميع الأحداث والمؤامرات والمناورات التي تعرضت لها، ولعل هذا أيضاً بعض جوانب **الضعف التنظيمي** الذي تظهر نتائجه أحياناً في السير العام لمنظمتنا.

إن الأهمية التي يكتسيها مؤتمرنا سواء لدى الأصدقاء أو الخصوم أو الأعداء لن تأخذ مدلولها الحقيقي إلا إذا أعطيناها نحن هذا المدلول الحقيقي، وذلك بتقمص حياة منظمتنا ومعاركها والأحداث التي تعرضت لها تقمصاً واعياً يمكّننا من القيام بعملية **نقد ذاتي**، تمكّننا هي الأخرى من استخلاص الخطوط العامة لما يجب أن يكون عليه مؤتمرنا وللقرارات التي يجب أن نخرج بها منه، وللمرحلة التي يجب أن تسمى مرحلة ما بعد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية»[٤].

---

(٤) لا شك أن القارئ الذي اطلع على تقرير المهدي المنشور بعنوان «الاختيار الثوري» سيلاحظ أن روح هذه المقالات منسجمة تماماً مع ما ورد في ذلك التقرير، خصوصاً والعبارات التي أبرزناها ووضعنا تحتها خطاً هي ـ تقريباً ـ عبارات المهدي في تقريره. وهذا ما يفسر قرار التوقيف الصادر في حق هذه المقالات. فلو لم يكن هناك توقيف لكان تقرير المهدي المحجوز قد تم تمريره كله إلى المؤتمرين بواسطة هذه المقالات!

المقالة الثالثة: نشرت يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٦٢، تحت عنوان:

«استعداداً لمؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»

«بعد تجربة سنتين من الحكم الفردي».

تقول المقالة:

«سيتم انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالضبط بعد سنتين من إقالة حكومة عبد الله إبراهيم وقيام التجربة الفردية المباشرة، وستكون فرصة يتباحث فيها المؤتمرون في نتائج السياسة التي سار عليها الحكم الفردي خلال هذه الفترة. وإذا كان المؤتمر لم ينعقد بعد وإذا كانت نتائج مناقشاته بالتالي لم تخرج بعد إلى حيّز الوجود، فإنه يمكن منذ الآن استخلاص الملاحظات التالية:

١ ـ عندما غادر السيد عبد الرحيم بوعبيد وزارة الاقتصاد الوطني منذ سنتين ترك للمغرب ديْناً على فرنسا قدره ٥٠ ملياراً من الفرنكات، ومدخراً من العملة الصعبة يبلغ ١٢٠ مليون دولار. أما الآن فإن ثغرة من عشرات المليارات قد اضطرت الحكومة المغربية إلى الاستنجاد بالخزينة الفرنسية.

٢ ـ كانت أراضي الاستعمار على وشك أن ترجع إلى أصحابها الشرعيين إبان حكومة عبد الله إبراهيم. أما الآن فلا تزال هذه المشكلة معلقة، بل لقد فتحت في شأنها مناقشات يحاول الفرنسيون بواسطتها أن يحصلوا على بعض الضمانات.

٣ ـ إن التدابير المالية الجريئة التي اتخذتها حكومة عبد الله إبراهيم والتي بدأت تعطي للمغرب كياناً مالياً مستقلاً وتفصله عن منطقة الفرنك للاحتفاظ بعملته حتى استطاع التوفير وبعث التصنيع، كل ذلك قد دخلت عليه «تمرينات» كادت تفرغ تلك التدابير كلها من محتواها الحقيقي.

٤ ـ وفي ما يتعلق بالقضية الموريتانية، فإن مسطرة تقرير المصير، التي كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ينادي بها والتي شنت عليها آنذاك حملة شعواء وعوضت بعد ذلك بسياسة أخرى ظهر فشلها واضحاً، إن تلك المسطرة يحاول البعض اليوم الرجوع إليها كما يفهم من تصريحات بعض المسؤولين في نظام الحكم الفردي مثل تصريحات الوزير علال الفاسي لجريدة **إفريقية الفتية**...

ثالثاً: توقيف المقالات يتزامن مع عودة المهدي

هنا توقفت المقالة، ويبدو واضحاً من السياق أن رقم ٥ وما بعده كان سيتناول نضالات الاتحاد بما في ذلك إضرابات العمال والموظفين، ثم مشكل التنظيم في أفق النقد الذاتي الذي تكرر أكثر من مرة كما لا شك أن القارئ قد لاحظ ذلك أعلاه.

أوقفنا مقالاتي إذاً وبدأنا يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٦٣، في نشر المقالات التي كانت ترد إلينا من «الكتابة العامة» بدون توقيع، وقد عرفنا أنها كانت من الأستاذ عبد الله إبراهيم أو من إملائه، وكان قد انتهى من كتابة التقرير المذهبي الذي تقدم به للمؤتمر. والمقالات المشار إليها كانت تحت عنوان «على أبواب المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وكانت المقالة **الأولى** بعنوان: «الملابسات الداخلية والعربية التي يعقد فيها المؤتمر»، وقد استعادت بعض ما ورد في المقالة الأولى من السلسلة التي نشرتها مع عبارات ماركسية المضمون. وكانت المقالة **الثانية** بعنوان: «المد الاستعماري في أفريقيا ومسؤوليات الاتحاد»، وفيها إبراز لدور الاتحاد المغربي للشغل والمحجوب بصفة خاصة في الحركة النقابية الأفريقية، مع تجاهل تام لتحركات الشهيد المهدي في إطار منظمة التضامن الأفريقي الآسيوي وغيرها. أما المقالة **الثالثة**، فكانت بعنوان: «الاتحاد ليس معارضة، المعارضة الحقيقية هي الحكم الفردي»، وهذا العنوان لا يدرك معناه إلا من يسترجع عهد حكومة عبد الله إبراهيم حين كانت المعارضة التي واجهتها هذه الحكومة جزء من الدولة. والمقالة **الرابعة** كانت بعنوان: «ذكرى مرور سنتين على إقالة حكومة عبد الله إبراهيم». والمقالة **الخامسة** كانت بعنوان: «الاستعمار الجديد ينهج ضد الشعب نفس أساليب الاستعمار القديم». أما المقالة **السادسة** والأخيرة كانت بعنوان: «القاهرة، طرابلس الغرب، والبيضاء ثلاثة مؤتمرات تقدمية عربية أفريقية»، وقد استعادت مرة أخرى مضمون المقالة الأولى نفسه من السلسلة التي كتبتها مع التركيز على أفريقيا للسبب السابق الذكر.

وهذا الحجز الذي تعرضت له المقالات التي كتبتها، والتعويض الذي عوضت به، يكتسي معنى خاصاً إذا لاحظنا أنه في العدد نفسه من **التحرير** (١٣/ ٥/ ١٩٦٢) ـ الذي نشرت فيه المقالة الثالثة من مقالاتي الذي صدر جزء

منها فقط ـ نشرنا مقالة إخبارية بعنوان: «الأستاذ المهدي بنبركة يصل إلى مطار سلا صباح يوم العيد»، وقد وصل فعلاً يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٢ واستقبلته جماهير غفيرة. وكان المهدي في منفى اختياري طويل كما ذكرنا من قبل. كان في استقبال الشهيد أعضاء الكتابة العامة، عبد الرحيم بوعبيد ومحمد البصري وعبد الله إبراهيم، ورئيس المجلس البلدي ورؤساء الغرف التجارية في كل من الرباط والقنيطرة ومكناس، وأعضاء من الجماعات القروية بالناحية، وجمهور غفير رافقه إلى منزله بالرباط حيث رابطت جماهير من الاتحاديين حتى ساعة متأخرة من الليل.

رابعاً: المؤتمر الثاني: نجاح في المظهر وفشل في المخبر!

كان دخول الشهيد بقصد المشاركة في المؤتمر الذي انعقد فعلاً في موعده يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٢، في المعرض الدولي بالدار البيضاء. وفي اليوم التالي صدرت **التحرير** مزينة بصورة جلسة الافتتاح: الرئاسة للمحجوب بن الصديق وعن يساره المهدي بنبركة ثم عبد الرحمن اليوسفي ثم التهامي عمار، وعن يمينه عبد الله إبراهيم ثم عبد الرحيم بوعبيد ثم محمد البصري (أعضاء الكتابة العامة) ثم المعطي بوعبيد (بصفته رئيس المجلس البلدي للدار البيضاء، ثم محمد منصور بصفته رئيس غرفتها التجارية والصناعية لنفس المدينة)، ويتوسط الجميع شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، ضيف الشرف.

بعد كلمات الافتتاح (كلمة شيخ الإسلام وكلمتي الترحيب لرئيس المجلس البلدي ورئيس الغرفة التجارية والصناعية) وتقديم الوفود.. إلخ، عرض جدول الأعمال على المؤتمرين كما يلي: تلاوة التقرير المذهبي، ولم يكن قد وزع على المؤتمرين (ولم يره أحد سوى نحن المكلفين بطبعه في سرية تامة). كان الجميع ينتظر سماع هذا التقرير، وكان خبر حجب تقرير المهدي قد شاع وسط كثير من الأطر. تولى الأستاذ عبد الله إبراهيم قراءة هذا التقرير تلاوة، واستغرق ذلك وقتاً طويلاً ما جعل رد فعل القاعة لا يخلو من مظاهر الملل، خصوصاً وقد كان التقرير خالياً تماماً مما يحرك السواكن.

ولكي أتخلص من مشكل اختيار العناوين من نص طويل كنص هذا التقرير، طلبت من الأستاذ عبد الله إبراهيم أثناء فترة الاستراحة أن يقترح علي عناوين للتقرير تلخص الأفكار العامة الواردة فيه، وكان عدد يوم الغد من الجريدة مخصصاً كله للمؤتمر، فاقترح العناوين الثلاثة التالية، هي التي صدّرت بها **التحرير** صفحتها **الأولى**: «المغرب العربي وطن واحد»، وهو يلخص مضمون ما ورد في التقرير حول وحدة المغرب العربي. و**الثاني**: «الطريق منذ الآن فصاعداً.. واضحة معبدة أمام الجميع»، و**الثالث**: «فما على خصومنا إلا أن يستخلصوا اليوم عِبَر التاريخ، ونحن ندعوهم بإخلاص إلى التفكير». وتحت هذه العناوين على الجهة اليمنى تقرير صحافي يلخص الكلمة التوجيهية لشيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، تحت عنوان: «سيدنا هو خالقنا، ولا عبودية علينا لأي مخلوق كيفما كان»(٥). وإلى جانبها صورة افتتاح المؤتمر.

بعد الكلمات الافتتاحية، تم تعيين لجنة فحص بطائق العضوية، ولكن هذه اللجنة لم تتمكن من القيام بمهمتها لكون الجهاز النقابي قد أغرق المؤتمر بحافلات مملوءة عمالاً، فاختلط الحابل بالنابل وصار المؤتمر بالمهرجان أشبه. تابع المؤتمر جلساته العلنية فشرع في «مناقشة التقرير المذهبي» مناقشة عامة، ثم عينت لجنة خاصة باسم «لجنة مناقشة التقرير المذهبي» وكانت مهمتها تقديم تقرير عنه! وقد تقدم عدد كبير بطلب تسجيل اسمه في هذه اللجنة، غير أن المسطرة التي اتبعت جعلت العضوية فيها على أساس تمثيلي، بحسب الأقاليم ولكن أيضاً بحسب الانتماء، إما إلى الاتحاد المغربي للشغل، أو إلى التنظيم الحزبي أو الطلابي أو رجال المقاومة، فتكونت اللجنة من السادة: التهامي الأزموري عن إقليم الرباط، عبد الواحد الراضي عن الرباط، عمر بنجلون عن إقليم الدار البيضاء، عبد اللطيف بلقاضي عن الرباط، اليازغي عن فرع الاتحاد في باريس، محمد منصور عن الدار البيضاء، الهاشمي بناني عن الرباط، الحسين أحجبي (الدار البيضاء)،

---

(٥) خصص الأخ عبد الله رشدي الركن الذي كان يكتبه بعنوان «حديث المعركة» ويوقعه بـ «ولد جامع الفنا» لهذه العبارة التي قالها شيخ الإسلام في سياق شرحه لمضمون الحرية في الإسلام، فجمع الأخ عبد الله كعادته في هذا الركن بين الجد الهازل والهزل الجاد. وكان ركناً شعبياً متميزاً.

المكي زكاغ (الرباط)، عبد الرحمان القادري (الرباط)، عبد الحق العلمي (الدار البيضاء)، محمد الفاروقي (الطلاب)، عبد الحي العراقي (البيضاء)، عبد الفتاح سباطة (الرباط)، أحمد بو زيد (الدار البيضاء)، محمد العمراني (تطوان)، عبد الكريم بنسليمان (الرباط)، محمد الحبيب الفرقاني (أكادير)، العربي شنتوف (طنجة)، إبراهيم النظيفي (الرباط)، محمد الطاهري (الدار البيضاء)، الهادي بلقاضي (مراكش)، الطغرائي إدريس (مراكش). انتخبت اللجنة محمد منصور رئيساً والمحجوب بن الصديق مقرراً عاماً، وقد سُميت بـ «اللجنة الأولى».

وكانت مناقشة «التقرير المذهبي» حادة سواء في الجلسة العامة أو في اللجنة الأولى، وقد أخذ عليه كثير من المتداخلين «طابعه العام والأدبي» «خلوّه من أي تحليل سياسي أو أيديولوجي واضح».

في الجلسة الصباحية لليوم الثاني، أسندت رئاسة المؤتمر لعبد الرحمن اليوسفي، وقد تولى عبد الرحيم بوعبيد تقديم «تقرير النشاط الحزبي» ـ أو التقرير السياسي ـ الذي أعده الأخ عبد الرحمن اليوسفي وكاتب هذه السطور. وبما أن هذا التقرير كان قد وزع على المؤتمرين قبل انعقاد المؤتمر بوقتٍ كافٍ، فقد حرص المرحوم عبد الرحيم على تجنب التكرار فلم يعمد إلى تلاوته بل ألقى عرضاً عاماً، رأى فيه كثيرون نوعاً من البديل لما كان يجب أن يكون عليه التقرير المذهبي. وقد لقي عرض المرحوم عبد الرحيم ورده على تداخلات المناقشين في الجلسة العامة تجاوباً كبيراً وحاراً من طرف المؤتمرين. لأنه تناول بصراحة ووضوح قضية الديمقراطية والطابع المطلق للحكم في المغرب وقضية الاشتراكية. . إلخ.

وقد تكونت لجنة لمناقشة التقرير السياسي وسميت بـ «اللجنة الثانية». وعند تدخل المرحوم عبد الرحيم للإجابة عن استفسارات المتداخلين ركز على المحاور التالية: وضع الحركة النسوية في نضال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ مسألة التنظيم؛ مسألة الدستور؛ قضية موريتانيا. وكان مما قاله بخصوص قضية موريتانيا: «إن الشعب الموريتاني يريد أن يكون مع المغرب، ولكن لا يمكنه أن يحقق ذلك إلا إذا تغيرت النظم وتبدلت الأفكار التي

تصور موريتانيا كمنطقة للإقطاع أفلتت من ملاّكيها الذين يريدون استرداد عبيدهم فيها»[٦].

أما الجلسة المسائية لليوم الثاني للمؤتمر، التي كانت برئاسة الأخ محمد البصري، فقد خصصت للاستماع إلى تقارير اللجان؛ فقدم الشهيد المهدي نتائج أعمال اللجنة الثالثة التي كانت مكلفة بمناقشة التقرير التنظيمي. وقد تناول الشهيد المهدي مسألة التنظيم بشيء من الإسهاب، في الاتجاه نفسه الذي ورد في تقريره إلى الكتابة العامة. كما عرض عبد الرحيم نتائج مناقشات اللجنة الثانية، بينما تقدم المحجوب بن الصديق بنتائج مناقشات اللجنة الأولى. ثم قدم الشهيد المهدي لائحة أعضاء الهيآت الحزبية المسؤولة، وقد جاءت مناصفة بين الجهاز النقابي والمناضلين الاتحاديين، كما يلي:

الكتابة العامة: محمد البصري، عبد الله إبراهيم، المهدي بنبركة، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق، عبد الرحمن اليوسفي، المعطي بوعبيد، التهامي عمار، محمد عبد الرزاق، محمد منصور. أما اللجنة الإدارية الوطنية فقد ضمت إضافة إلى أعضاء الكتابة العامة السابق ذكرهم، السادة الآتية أسماؤهم: الحسين أحجبي، المهدي العلوي، عبد القادر أواب، عمر بنجلون، الهاشمي بناني، محمد الحبيب الغيغائي الفرقاني، عبد الله الوزاني، محمد المكناسي، محمد بنسعيد، أحمد الرحيم، محمد الطاهري، الدكتور بلمختار، العلمي الجراوي، المختار الحاج ناصر، ناصر بلعربي، عمر المسفيوي، إدريس المذكوري، محمد الفشتالي. وقد أثار تركيب اللجنة الإدارية الوطنية استياءً عاماً في صفوف الأطر الحزبية وكانت النتيجة أن تجمدت هذه الهيئة المقررة في الحزب فبقيت شبه عاطلة خصوصاً والعناصر التي تم تعيينها من الطرفين هي العناصر التي كانت منخرطة في الصراع بين الجانبين. وهكذا، فليس مصادفةً أن تأتي أسماء هذه اللجنة مرتبة ترتيباً يفضح

(٦) أذكر بالمناسبة أن وفداً من تيندوف جاء ليطرح مغربية هذه المدينة ورغبة سكانها في العودة إلى المغرب. ونظراً إلى كون القضية كانت حساسة والجزائر منهمكة في مفاوضات الاستقلال، فقد أحالت الكتابة العامة ذلك الوفد علي لكي أستمع لمطلبه بصفتي ممثل جريدة **التحرير**. وقد استمعت له وكتبت تقريراً للكتابة العامة في الموضوع.

الصراع الذي جرى عند تشكليها، ففي مقابل كل عضو حزبي منخرط في الصراع عضو نقابي مماثل.

ولتغطية هذا التمثيل الذي يعكس الصراع مع الجهاز النقابي، أنشئ جهازان آخران **الأول** باسم اللجنة المركزية التي تتألف من «اللجنة الإدارية الوطنية» وممثلين تعينهم التنظيمات الإقليمية على أساس ممثل لكل إقليم ما عدا الدار البيضاء التي خصت بثلاثة والرباط باثنين. أما الجهاز **الثاني** فهو «المجلس الوطني» الذي قيل عنه إنه «برلمان الاتحاد» ويتألف من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية بما في ذلك ممثّلي الأقاليم، إضافةً إلى الأعضاء الآتية أسماؤهم: الدكتور عبد اللطيف بنجلون، الدكتور المهدي بنعبود، مصطفى بلعربي العلوي، الغالي العراقي، عبد الحي الشامي، الدكتور حسن الحبابي، عبد الحي العراقي، عبد الله الصنهاجي، عباس القباج، محمد التيباري، محمد البركة، القايد العربي، محمد الحبابي، محمد بنسعيد، بنسعيد اليحياوي، علي بوعيدة، حميد السبتي، عبد الكريم سليمان، محمد الفاروقي، محمد باهي، عابد الجابري، الدكتور الشامي، المهدي السليماني، محمد بويبة، محمد الطاهري، محمد التوزاني، محمد ديديشو، عبد الحق بن إبراهيم، محمد العراقي، مولاي عبد الرحمان العلوي، محمد بن قليلو، الحاج السعيدي، محمد أولحاج، محمد التبر، عبد القادر الصحراوي، محمد اليازغي، عمر إبراهيم، عبد الحق عليوة، عبد الفتاح سباطة، بوشعيب الدكالي، إبراهيم التروست، عبد النبي التاجموعتي، عمر بنونة، أحمد بو زيد، أحمد الإبريزي، عبد الحق العلمي، أحمد شاكر، المكي عركاف، حسن الزموري، محمد باروع، عبد الواحد الراضي، عبد الصمد الكنفاني، التهامي عمور، إدريس الصناعي، مصطفى موفق، الصديق الغراس، محمد حركات، بوشعيب الريفي، نجوم، محمد كتان، إدريس الشرغوشني، عبد الرحمان القادري، أحمد الشرقاوي، محمد زنيبر، مروان، محمد بلفقيه، الحاج موسى، سعيد، آمنة عمور، خديجة المذكوري، زهور الورياشي، حفيظة بوعنان، عبد الله البقالي، عبد اللطيف بلقاضي، البشير الفكيكي، إبراهيم الباعمراني. يلي ذلك لجنة مراقبة الحسابات: حسن صفي الدين، مصطفى شمس الدين، عبد الله باعقيل. ثم لجنة التحكيم: التهامي نعمان، السهيلي، البوحميدي.

وواضح أن هذه الهيئة الفضفاضة تخضع هي الأخرى لمقاييس «التوازن»

نفسها بين العناصر الحزبية والعناصر النقابية مع وجود شخصيات تقع خارج العلاقة بين الحزب والنقابة وبالتالي غير منخرطة في الصراع.

أما القرارات التي خرج بها المؤتمر، فلم تكن تتجاوز القرارات السابقة في شيء، بل لقد خفف من مضمونها الصياغة «الأدبية» والعبارات العامة التي طغت فيها. فـ «القرار المذهبي» يلخص «التقرير المذهبي» باستعادة فقرات منه، كالتصريح بـ «نبذ الاختيار الرأسمالي» والتأكيد «أن اشتراكية وسائل الإنتاج هي وحدها التي تسمح بالتحرر من التبعية ومن التخلف»، والاقتصار على التأكيد، بخصوص مسألة الدستور والديمقراطية، أن: «معركة الديمقراطية واستلام السلطة من طرف الشعب تفرضان موضوعياً نفسيهما كعمل ضروري مستعجل التحقيق». ويكتفي «القرار السياسي» بالتذكير بقرار المجلس الوطني يوم ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ الذي «أكد بقوة ضرورة انتخابات عامة لإقامة مجلس تأسيسي»، ليعلن أنه «لا سبيل من الخروج من المأزق الذي زج فيه الحكم الملكي المطلق إلا بإقامة حكومة تتمتع بثقة الجماهير الشعبية[٧]، وتسهر على تنظيم انتخابات حرة لمجلس تأسيسي يضع الدستور الذي ينظم الحكم ويلبي مطامح الشعب في الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية».

* * *

باختصار يمكن القول إن المؤتمر كان ناجحاً إذا نظرنا إليه من الخارج، خصوصاً وقد حضرته وفود عربية وأجنبية ذات وزن. أما إذا نظرنا إليه على ضوء المشاكل التنظيمية والقرارات التي كان يجب اتخاذها في تلك الظرفية السياسية، فقد كان بعيداً جداً عن تحقيق أهدافه. لقد كان مناسبة تفاقم فيها الصراع مع الجهاز النقابي فظهر للعلن. وقد اكتسى الصراع في بعض الأحيان صورة خصام مباشر بين بعض الأفراد. وإذا تركنا جانباً ما كان يجري في الاجتماعات «السرية» للقيادة، فإن مظاهر الصراع قد عبرت عن نفسها بصورة علنية في غير مناسبة. أذكر أني كنت جالساً في إحدى الجلسات العامة في

(٧) كان الشعار الذي يرفعه الجهاز النقابي كلما تعلق الأمر بمطلب يخص الحكومة كما يلي: «حكومة شعبية تتمتع بثقة الطبقة العاملة»، وكان يراد منها حكومة على رأسها عبد الله إبراهيم كما كان الحال سنة ١٩٥٩.

المنصة بين المحجوب بن الصديق والمهدي العلوي، وقد اشتعل النزاع بينهما إلى درجة التماسك بالأيدي ما أثار انتباه «الجيران» في المنصة، ولولا أني تمكنت من جر المحجوب بعيداً وفي صمت، لكانت فضيحة كبرى أمام المؤتمرين والوفود.

لقد انعكس هذا الفشل في كون جريدة **التحرير** لم تولِ اهتماماً ما لنتائج المؤتمر فلم تكن هناك لا افتتاحيات ولا ركن «صباح النور» ولا مقالات تحليلية حول نتائج المؤتمر، بل انصرفت الجريدة إلى تتبع تطور القضية الجزائرية والأخبار الدولية. والمرة الوحيدة التي تناولت فيها شأناً من شؤون المؤتمر كان في ركن «صباح النور»، وكان الموضوع استنكار ما تعرضت له الوفود الأجنبية من مضايقات وتتبعات من طرف البوليس. وبعد أسابيع تواصلنا بمقالات بعنوان «المذهب لماذا؟» وأخرى حول «الإصلاح الزراعي» وقد جاءتنا من الجهة المرتبطة بالاتحاد المغربي للشغل.

الفصل السابع عشر

من الدستور الممنوح إلى حوادث الدار البيضاء
الاتحاد يقلب السحر على الساحر

أولاً: دستور ممنوح . . .
شكل من أشكال الاختلاس السياسي . . .

كانت الأخبار قد تسربت قبيل المؤتمر وبعده عن وجود خبراء فرنسيين في المغرب كلفوا بوضع مشروع دستور للمملكة. وقد تعرضت اللجنة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر في اجتماعها الأول لهذا الموضوع، فأعربت عن معارضة الاتحاد للدستور الممنوح والتمسك بالمجلس التأسيسي. لم يعر الحكم الفردي أي اعتبار لموقف الاتحاد، فلقد تمكن، كما شرحنا في فصل سابق، من تحقيق «إجماع حزبي» ضد الاتحاد. وهكذا ففي يوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، أعلن عن إجراء استفتاء للتصويت على دستور ممنوح؛ فبدأت حملة الاتحاد ضده ببلاغ للكتابة العامة صدر يوم ٨ من الشهر نفسه، فجاء «الجواب» بعد ثلاثة أيام فقط: لقد تعرض الشهيد المهدي يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر لمحاولة اغتيال بواسطة حادثة سيارة مدبرة سرعان ما انكشف مدبروها من الفرقة الخاصة من البوليس.

دعيت اللجنة المركزية للاتحاد للانعقاد يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، فأصدرت بلاغاً جاء فيه:

«بعدما حللت الوضعية التي نشأت عن قرار الحكم المطلق بالقيام

باستفتاء في موضوع دستور مصنوع، طبخ في الخفاء وبمساعدة فنيين أجانب في خدمة الاستعمار القديم والجديد.. تنبه إلى أن ما سمي بالاستفتاء في نطاق الحكم الفردي الإقطاعي القائم منذ سنة ١٩٦٠، إنما هو عملية منافية من أساسها للديمقراطية وشكل من أشكال الاختلاس السياسي... وأن الغرض من عملية الاستفتاء في الظروف المذكورة أعلاه هو في الحقيقة تزكية لدستور وضع لتقنين نظام الحكم الفردي المطلق».

قرر الاتحاد الوطني إذاً مقاطعة الاستفتاء الذي أعلن عنه الملك الراحل يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، في خطاب على أمواج الإذاعة. وقد تولى الأستاذ عبد الهادي بوطالب كاتب الدولة في الأنباء الملحق برئاسة الحكومة[١] قراءة بنود الدستور في الإذاعة وشرحها شرحاً وافياً. وتجند كديرة مدير دفة الحكم المطلق للدعاية في أبواقه لهذا الدستور الممنوح، كما تجند زعماء الأحزاب الأخرى. كيف لا وهي جميعاً مشاركة في الحكومة التي يسيرها كديرة نيابةً عن الملك؟!

ثانياً: كديرة يؤسس حزباً قبل الانتخابات بشهرين!

نال الاستفتاء من الأصوات ما شاءت له وزارة الداخلية التي كان على رأسها أحمد رضا كديرة مدير دفة الحكم الفردي المطلق الذي تحدث في مناسبة سابقة عن استفتاء نتيجته ١٠٥ في المئة[٢]. وبدأ الحديث عن قرب إجراء انتخابات لمجلس النواب، ثم حدد لها تاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣. وحتى لا يفاجأ الحكم الفردي بنتائج تشبه نتائج الانتخابات البلدية لعام

---

(١) عين في هذا المنصب عقب استقالته، هو وأحمد بنسودة والتهامي الوزاني، من الكتابة العامة للاتحاد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١.

(٢) نشير هنا إلى أن **التحرير** نقلت في عددها يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، مقتطفات من مقالة نشرت في جريدة **محاكم المغرب** المؤرخة بـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥. تتحدث المقالة عن كديرة بوصفه سكرتير الندوة التي عقدها رجال السلطة القضائية للحماية بالرباط في موضوع «تدريب المحامين». وقد ألقى كديرة خطاب الاختتام الذي مدح فيه القضاء الفرنسي وقال عنه إنه «نشر العدل في المغرب، والشبيبة المغربية المتعلمة تطمح إلى أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الإطار». وقد ختم خطابه قائلاً: «هل يمكن أن يخصص لهؤلاء الشبان، الذين تخرجوا حديثاً من كليات فرنسا، معلمون ومربون يكملون تكوينهم أفضل من هؤلاء المعلمين والمربين الذين هم رجال القضاء الفرنسيون الذين يقيمون العدل منذ أربعين سنة، والذين لو تصورنا أن الشعب المغربي استفتي في شأنهم لمنحهم ثقته بنسبة ١٠٥ في المئة كما يقول قدماؤنا». هذا ما نقلته **التحرير** عن الجريدة المذكورة بمناسبة تجند كديرة للاستفتاء على الدستور الممنوح.

١٩٦٠، أخذ يعد العدة. ولكي يبرر النتائج التي يريدها، كان لا بد من هيئة سياسية موالية للحكم الفردي تنال الأغلبية. وهكذا أعلن كديرة في مؤتمر صحافي عقده يوم ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣، في فندق المنصور بالدار البيضاء، عن قيام حزب جديد برئاسته. وكان، مديراً للديوان الملكي ووزيراً للداخلية والفلاحة.. إلخ. ولم يكتف كديرة بشخصه وحواريه، بل أراد أن يمنح لحزبه الجديد تزكية رجال دولة الحكم الفردي جميعهم. وهكذا حضر إلى جانبه أثناء مؤتمره الصحافي امحمد أباحنيني وزير العدل، والمحجوبي أحرضان وزير الدفاع، والدكتور عبد الكريم الخطيب وزير الصحة والشؤون الأفريقية، وأحمد العلوي وزير السياحة والصناعة التقليدية والفنون الجميلة، وأيضاً إدريس السلاوي ومحمد الغزاوي، والكولونيل أوفقير مدير الأمن الوطني. وفي هذه الندوة أعلن كديرة عن تأسيس الفديك (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية). وقد جاء الإعلان عن تأسيس «الفديك» شهرين قبل الانتخابات البرلمانية؛ فالعملية إذاً مفضوحة ومقصودة. والمستهدف معروف واضح: إنه الاتحاد الوطني.

ثالثاً: صفقة مشينة.. «الحضيض الذي وصلت إليه بلادنا»

على أن إعلان كديرة عن تأسيس حزب، لا يكفي لتبرير حصول هذا الحزب الذي أنشئ قبل الانتخابات بشهرين فحسب على «الأغلبية الساحقة»، أمام الاتحاد الوطني الذي يضم العمال والفلاحين والتجار الصغار وجماهير المدن والمثقفين.. إلخ، والذي برهن أثناء انتخابات الغرف التجارية والانتخابات الجماعية قبل سنتين عن شعبيته الواسعة، إذ حصل على أغلبية المقاعد في وقت كان فيه معظم قادته إما في الغربة بالخارج أو في السجون! كان لا بد إذاً من مبرر «معقول» تفسر به هزيمة الاتحاد في الانتخابات المقلبة. وقد اهتدى كديرة إلى هذا المبرر، فعقد صفقة في فندق المنصور نفسه تقضي بمقاطعة الاتحاد المغربي للشغل للانتخابات، وبالتالي حرمان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أصوات الطبقة العالمة[٣].

---

(٣) فعلاً ورد الخبر إلى قيادة الاتحاد بالصفقة. وكانت تفاصيل دامغة: رقم الغرفة التي نزل فيها كديرة، ورقم الغرفة التي نزل فيها الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل. والملايين التي دفعت. هرع عضوان من الكتابة العامة، من أصدقاء المحجوب، صباح اليوم التالي إلى منزل هذا الأخير فوجداه نائماً. فطلبوا إيقاظه، فأمر بإدخالهما إليه في غرفة نومه. فلما واجهاه بخبر الصفقة التي أبرمت بينه وبين كديرة في فندق المنصور، حاول التهرب، ثم ما لبث أن قال: «من حق الطبقة =

كان من الطبيعي أن يخلق هذان الحادثان الموجّهان ضد الاتحاد (حزب كديرة بحضور «رجال الدولة»، وصفقة فندق المنصور) جواً متوتراً في المغرب، وفي صفوف الاتحاد وقيادته. وقد عكست **التحرير** ذلك في ردود فعل قوية، منها افتتاحيتها يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٣، التي كتبها الشهيد المهدي، وقد ورد فيها ما يلي:

«الظروف التي يعيشها المغرب أرادت أن يصبح كديرة قائداً لحزب جديد وزعيماً لجبهة سياسية تريد أن تنقذ المغرب من التعفن والخلط وتسلك طريق الاستقامة. وأرادت هذه الظروف أن يصبح هذا الشخص يتكلم عن ماضي المغرب وكفاح شعبه من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، وخوّل له الحكم المطلق أن يصبح محل ثقته المطلقة وأن يصبح كذلك الناطق باسم الوطنية والتضحية ومواصلة «الكفاح» من أجل الحفاظ على مبادئنا وقيمنا وأهدافنا. . . بل خوّل له الحكم المطلق أن يتكلم باسم الشعب المغربي. فهو «الحاكم بأمره» يتصرف في أموال الشعب كيف ما شاء، ويقرر في حاضر المغرب ومستقبله، ويأمر الموظفين كباراً وصغاراً بالدخول في جبته». وتنتهي الافتتاحية بالتساؤل: «فهل كان من المنتظر أن يكون يوماً هذا الوضع في المغرب؟ وهل كان من المنتظر أن تؤول الأحوال إلى ما آلت إليه؟»، وتجيب: «نعم ذلك كان منتظراً، بل تحقق حرفياً مثلما كان البعض يتصوره في سنوات ١٩٥٧، و١٩٥٨، وحتى في سنة ١٩٥٩. لذلك يحق للسيد كديرة أن يصول ويجول. أما نحن فعندما يتكلم السيد كديرة فإن فكرة واحدة تستقر في أذهاننا وهي درجة الحضيض التي وصلت إليها بلادنا».

على أن أقوى رد على هذا الاتجاه المكشوف الذي اتخذه الحكم الفردي في المغرب، إنما نقرأه في نصين: **أحدهما**، حوار مع مجلة **جون أفريك** نشر باسم الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم معاً، وترجمته **التحرير** ونشرته يوم ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، **وثانيهما**، بيان إلى الشعب المغربي أصدرته الكتابة العامة للاتحاد يوم ٢ حزيران/ يونيو والتي أعلنت فيه عن قرار الاتحاد بالمشاركة في الانتخابات النيابية.

= العاملة أن تأخذ الأموال من الدولة، والنقابات في جميع أنحاء العالم تفعل هذا». فلما قيل له: هذا سيؤثر في موقفك داخل الاتحاد، ونحن على أبواب الانتخابات أجاب: «هل تعتقدان أن «العتريس» سيلعب بي». (كنت سمعت عن هذه القضية في وقتها. وقبل الكتابة في الموضوع طلبت التفاصيل من مصدرها).

رابعاً: المهدي وعبد الرحيم: «إن كديرة ليس إلا ظل مولاه»

من جملة ما ورد في حوار **جون أفريك** على لسان الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم ما يلي:

«نحن جديون على رأس هيئة جدية، وغير وارد لدينا أن يكون خصمنا السياسي رجلاً لا كيان له ولا يمثل أي شيء كالسيد كديرة. فلا يجب أن نفسح المجال للغموض إذ إن خصمنا الحقيقي هو الذي رفض الاضطلاع بالمهمة التي هي مهمته الطبيعية أي مهمة الحَكَم (بفتح الكاف) حيث يتعين على الحكَم أن يضع نفسه فوق الأحزاب، ولكن الذي نشاهده الآن هو أن الحكَم تحول إلى رئيس كتلة من المصالح، ونعني بذلك الملك. إن كديرة ليس إلا ظل مولاه وليس له وجود سياسي خاص إلا الوجود الذي يجعل منه المعبّر الأمين عن وجهات نظر مولاه؛ فلو أن الملك قرر غداً الانفصال عنه فلا شك أنه سيعود إلى ما كان عليه، أي لا شيء. ومن السهل أن نلاحظ أن الملك عندما أراد الانفصال عن القوات الشعبية فإن النتيجة لم تكن مثل ذلك. وقد بقيت الحركة الوطنية نشيطة حية بعد هذا الانفصال، فكديرة ليس إلا أداة لسياسة معينة ينهجها القصر، وليست الأداة هي التي تهمنا بل تهمنا هذه السياسة المعينة». وعن سؤال حول موقف الاتحاد من الملكية؟ قال القائدان الاتحاديان: «إن المسألة ليست معرفة ما إذا كان رئيس الدولة ملكاً أو رئيس جمهورية، وليس لهذا سوى أهمية ثانوية. والأهم من ذلك هو إخراج البلاد من التخلف ونحن نؤيد جميع الذين هم مستعدون للقيام بهذه المهمة، إلا أنه يجب أن تتوافر الرغبة الصادقة في القيام بهذه المهمة، لا أن تنشأ مؤسسات عتيقة تصاحبها مظاهر أبّهة تكلف غالياً، وارتشاء على جميع المستويات، ورئيس دولة هو في الوقت نفسه رئيس حكومة، يتصرف تصرف المالك في أملاكه. إننا يجب أن نتفق على هذا: إن المغرب ليس ملكاً لأحد. ولكننا لا نستطيع أن نكون ملكيين أكثر من الملك. وإذا كان هناك من يحارب الملكية فهو الملك نفسه، أليس يعد تخريباً للملكية أن توضع الدولة بين أيدي أناس لا يتوافرون إلى أي سند شعبي، أليس من تخريب الملكية أن تعرض للسخرية من جراء القضية الموريتانية؟ أليس من تخريب الملكية أن يتسلم الملك السلطة مباشرة أي يعرض نفسه للانتقاد؟ أليس من تخريب الملكية أن تتركز السلطة بين أيدي رجل واحد يكون الوزراء لديه مجرد أدوات للتنفيذ، وأن يفسح المجال للامسؤولية في جميع مستويات الدولة. . .؟».

تلك فقرات من تصريح مشترك أدلى به الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم قصداً منه وضع النقط على الحروف، في ما يخص ظاهرة كديرة.

خامساً: لا سبيل لإصلاح النظام الإقطاعي، فلا دواء له غير زواله

وجاء بيان الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أعلنت فيه يوم ٢ أيار/ مايو عن المشاركة في الانتخابات النيابية التي تقرر إجراؤها يوم ١٧ أيار/ مايو من السنة نفسها (عام ١٩٦٣). وكان هو الآخر من القوة والوضوح ما جعله يتناسب مع الحملة الانتخابية التي قرر الاتحاد خوضها ضد حزب كديرة والمتحالفين معه، القدماء منهم والجدد. وقد نشرت **التحرير** هذا البيان تحت عناوين تلخص مضمونه وتقدم عربوناً على لهجته، تقول هذه العناوين:

ـ الاتحاد الوطني ينادي الوطنيين المخلصين وكافة مناضليه لقطع الطريق في وجه عملاء الإقطاع والاستعمار الجديد.

ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يفتح واجهة جديدة ليخوض المعارك في الميدان نفسه الذي اختارته الرجعية لهزيمتها.

ـ لا سبيل لإصلاح النظام الإقطاعي الرجعي القائم وعلاجه وتركيزه، لا مجال للتهادن، فأحرى الانسياق معه، بل لا دواء له غير زواله.

ـ لن يخطر ببال أي واحد من نوابنا كيفما كان عددهم أن يخضع لمنطق الواقعية الانتهازية البلهاء الذي يقضي بالانسياق مع النظام ومشاركته المسؤولية».

ويضيف بلاغ الكتابة العامة: «ستكون مهمة نوابنا توضيح وتوعية وتربية وتفهيم الرأي العام. وبصفتهم وكلاء عن الشعب سيكون من واجبهم أن يعبروا عن الإرادة الشعبية في وجه السلطة الإقطاعية المسخرة للاستعمار الجديد. ولقد تعهد جميع الإخوان الذين يتأهبون اليوم لخوض هذه المعارك، بأن يكون سلوكهم في كل حين وفق توجيهات منظمتنا، وأن يعملوا في مجلس النواب بروح الوئام والامتثال من أجل نصرة مذهبنا وتحقيق مطامح الشعب[٤]. إنهم

(٤) من الجدير بالذكر هنا أن الكتابة العامة للاتحاد قد جعلت شرطاً على كل مرشح للانتخابات البرلمانية أن يوقع سلفاً على رسالة استقالته. حتى إذا ظهر بمظهر من مظاهر عدم الامتثال، عزل من الاتحاد ومن النيابة بموجب رسالته تلك. وكان هذا إجراءً احتياطياً وضعه الشهيد المهدي وسهر على تطبيقه.

سيخوضون المعارك في الميدان نفسه الذي اختارته قوى الرجعية لهزيمتها. إننا نعلم أن هذه المعارك ليست إلا جانباً واحداً من جوانب نضالنا الثوري، إذ إن أهم أهدافنا لن تتحقق عن طريق البرلمان، إن كان هناك برلمان، بل ستتم بحول الله خارج البرلمان، وبفضل العمل المنظم الذي تقوم به الطبقة الكادحة والفلاحون والشباب والمثقفون الثوريون. . . »[٥].

سادساً: الجهاز النقابي يقاطع . . . ليفسح المجال لحزب كديرة

أما الجهاز النقابي فقد استدعى مجلسه الوطني للانعقاد يوم ٣ أيار/ مايو ١٩٦٣، لاتخاذ القرار في شأن الانتخابات البرلمانية، وفي اليوم نفسه، وقبل أن يتخذ هذا المجلس قراره كتبت جريدة **كلارتي** التي يصدرها كديرة، افتتاحية قالت فيها إنه يجب على الاتحاد المغربي للشغل التزام الحياد في الانتخابات! إذاً، كانت الاستجابة واضحة. وهكذا فبدلاً من أن يكون قرار المنظمة النقابية منسجماً مع قرار القيادة الاتحادية جاء بالعكس تماماً: «قرر» المجلس الوطني المذكور مقاطعة الانتخابات النيابية، وبرر ذلك بكلام «ثوري جداً»، لا حاجة بنا هنا لذكر شيء منه. ولم يكن خافياً على أحد أن قرار المقاطعة كان الهدف منه حرمان الاتحاد الوطني من أصوات العمال، الشيء الذي سيستفيد منه حزب كديرة فترجح كفته.

ولكن العكس هو الذي حصل! فقد أثار قرار الجهاز النقابي بمقاطعة الانتخابات في الوقت الذي أعلن الاتحاد الوطني خوض المعركة للمشاركة

---

(٥) بصدد الترشيح لهذه الانتخابات أذكر أن الأخ البصري دخل علي يوماً في مكتبي بـ **التحرير** وقال لي: «لقد قررنا في الكتابة العامة ترشيحك في دائرة عين السبع»، فقلت: «أنا لا أنوي الترشيح». قال: «من الضروري أن تترشح في هذه الدائرة لأن حظوظك فيها جيدة، أحسن من حظوظ غيرك، ويجب أن لا نضيعها، ففي عين السبع يوجد عدد من الفجيجيين عمالاً وأرباب معامل، وسيدي البرنوصي (وكان تابعاً لدائرة عين السبع) معظم سكانه من المعلمين وأنت لك علاقة واسعة بالمعلمين». فقلت: «المسألة بالنسبة إلي ليست في الحصول أو عدم الحصول على المقعد. أنا لا أريد الخوض في هذا المجال أصلاً». وبعد فترة من الصمت قال: «فمن تقترح إذاً؟ كنت آنذاك عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وكنا ندرس الترشيحات، وعندما أتى دور أعضاء المكتب وترشح كل من ترشح أو رشح، التفت إلي المرحوم عبد الرحيم، وقال: «أنت مالك؟ ترشح غيرك من أعضاء المكتب ولا ترشح نفسك»؟ قلت: «أنا! لا تعتمدوا علي لا كنائب برلماني ولا كوزير، أنا لا أرغب في الخوض في هذا المجال»؛ فرد علي المرحوم قائلاً: «فين غادي بيَّ أخويا فين غادي بيَّ! نحن نترشح لنحترق وأنت تبقى؟ ضحكنا وأجبت ضاحكاً: «من أراد أن يحترق فليتفضل»!

فيه، أثار استياءً عميقاً في أوساط الجهاز نفسه فضلاً عن الجماهير العمالية في جميع أنحاء البلاد. لقد اتضح للجميع من خلال افتتاحية جريدة كديرة، أن تواطؤ قيادة الجهاز النقابي مع الحكم الفردي حاصل وبشكل علني.

أما الحملة الانتخابية للاتحاد الوطني فقد ازدادت تأججاً وصار الاتحاديون قيادة وقاعدة ومعهم جماهير الشعب كله يشعرون أن عليهم أن يفصلوا في الأمر: إلحاق الهزيمة بكديرة وجبهته المزورة، وإعطاء درس للانتهازيين في الجهاز النقابي.

سابعاً: ذكريان تمتزجان في واحدة وتختزلان ثماني سنوات

وهكذا ارتفعت درجة حرارة حملة الاتحاد الانتخابية في جميع الأقاليم، تلك الحملة التي هزت المغرب هزاً والتي ختمها الشهيد المهدي في مهرجان حاشد عقد في ملعب سيدي معروف بالدار البيضاء بعد ظهر يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٣، أي قبل موعد الانتخابات بيوم. ومنذ الصباح الباكر وجماهير الدار البيضاء تتوافد على الملعب أفواجاً متتابعة في هدوء وسكون وفي مسيرات لا تنقطع، بصورة أدهشتنا نحن المنظمين للمهرجان قبل غيرنا من الصحافيين ورجال الشرطة السريين والعلنيين. أتذكر أنه عندما جاء الشهيد المهدي الذي شق طريقه إلى المنصة بصعوبة بالغة، كنت إلى جانبه، من بين عشرات المناضلين المحيطين به في المنصة، وأمامي عشرات الآلاف من الجماهير الشعبية التي لا تكف عن الهتاف والتصفيق، ونسبة كبيرة منهم عمال بلباسهم يتّحدون قادة الجهاز النقابي.

في تلك اللحظات استعادت ذاكرتي مهرجاناً مماثلاً خطب فيه المهدي في تشرين الأول/ أكتوبر من سنة ١٩٥٥، والمغرب يتهيأ لسماع قرار عودة محمد الخامس من المنفى وإعلان الاستقلال. أخبر المهدي في ذلك اليوم المشهود جماهير الشعب المغربي من على منصة ملعب سيدي معروف بأن الفرنسيين طلبوا من قيادة حزب الاستقلال وفي مقدمتهم الشهيد المهدي أن يأخذوا الاستقلال ويتركوا محمد الخامس، لأن الرأي العام الفرنسي يعتبر «إعادة محمد الخامس إهداراً لكرامته؛ فعلق الشهيد المهدي على ذلك قائلاً: قلنا لهم أنتم كذلك أهنتم كرامتنا عندما عزلتم محمد الخامس. ونحن لا نقبل الاستقلال إلا مع عودة محمد الخامس». فكانت تصفيقات لا نهاية لها!

أما في مهرجان سيدي معروف الذي ختم به الشهيد الحملة الانتخابية

يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٣، فقد ركز فيه خطابه على مضمون بيان الكتابة العامة بشأن الانتخابات والذي تحدثنا عنه قبل. وكان من جملة ما ورد فيه: «لا سبيل لإصلاح النظام الإقطاعي الرجعي القائم وعلاجه وتركيزه، لا مجال للتهادن، فأحرى الانسياق معه، بل لا دواء له غير زواله». وكرر: «لا دواء له غير زواله»، فكانت هتافات وتصفيقات لا نهاية لها، هذه المرة أيضاً.

ذكريان اختلطتا في لحظة واحدة لتتحولا إلى ذكرى واحدة تلخص ثماني سنوات في رمشة عين.

ثامناً: «نظام الحكم المطلق.. قد أقاله الشعب المغربي»...

مساء يوم التصويت تحدثت التقارير التي وصلت الكتابة العامة من المراقبين، حين انتهاء الفرز، عن حصول الاتحاد على ٤٦ مقعداً، نزلت في صباح الغد في الإعلان الرسمي الذي نشرته الداخلية إلى ٢٢ مقعداً. وقد استخلصت **التحرير** في افتتاحيتها يوم ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٣، النتيجة السياسية لهذه الانتخابات فقالت:

«إن هذه الانتخابات قد برهنت عن وعي الشعب المغربي وأكدت اختياره ووقوفه ضد الحكم المطلق. ذلك أن وزارة الداخلية، بل كديرة نفسه لم يستطع أن يمنح حزبه، على الرغم من القمع والإرهاب واستعمال المال والسلطة والتدخلات السافرة سوى ٣٣ في المئة من الأصوات. ومعنى ذلك أن أكثر من ٦٠ في المئة من المغاربة قد صوتوا ضد الحكم الفردي وحزبه». وأكدت النشرة الحزبية للاتحاد هذا المعنى في تحليلها لنتائج الانتخابات حيث أوضحت: «أن العدد الذي اختطفه الحكم القائم من المقاعد لا يشكل أغلبية مطلقاً... والنتيجة السياسية الحتمية التي تكشف عنها هذه الحقيقة الأولى هي أن نظام الحكم قد أقاله الشعب المغربي، لأن العرف الديمقراطي ولأن المقتضيات الديمقراطية تقتضي استقالة حكم الأقلية». أما الحقيقة الثانية التي سجلتها النشرة الحزبية، فهي أن هزيمة الحكم الفردي لم تكن على صعيد الكم فحسب، بل كانت أيضاً على مستوى الكيف: «لقد سقط سبعة وزراء هم: السلاوي، وبوطالب، وأحرضان، وبلعباس، وبنهيمة، وأباحنيني، وأحمد العلوي. كما سقط جميع المستوزرين الآخرين سواء منهم من كانوا وزراء في عهد الحكم الفردي أو الذين على استعداد ليكونوا وزراء له، مثل

التهامي الوزاني والدكتور بن بوشعيب وبلحسن الوزاني وحمزة العراقي. أما الوزيران الوحيدان الذين نجحا، فلم ينجحا إلا بالطرق الملتوية بما فيها التهديد والترغيب والتزوير... إن رأس السهم في البرلمان هو الاتحاد الوطني»، بنوابه الذين يشكلون: «الفئة الواعية المحركة»[٦].

تاسعاً: رد الفعل... حملة من القمع شرسة ورهيبة

وكرد فعل على نجاح الاتحاد في الانتخابات البرلمانية، وفي إطار الإعداد للانتخابات البلدية والقروية التي كان من المقرر لها أن تجرى يوم ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، شن الحكم حملة من القمع واسعة ورهيبة على المناضلين الاتحاديين في الأقاليم كافة، عبرت عنها **التحرير** من خلال العناوين التالية:

يوم ٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٣: «السلطات الحكومية تقوم بحملة مسعورة من الضغط على المناضلين بخريبكة». «بعد تأخير الانتخابات البلدية والقروية: الحكم الفردي يسعى إلى تقوية جبهته معتمداً إضافة إلى أعوان سلطته، على المعمرين والإقطاعيين الذين يجدون في الجبهة الملكية الأداة التي يمكن أن تحميهم». وفي عدد يوم ٤ حزيران/ يونيو نقرأ العناوين التالية: «لجام السيبة يطلق له العنان ليسود البلاد. الحكم الفردي يسلح القواد والشيوخ ويرخص لهم بإطلاق النار على المواطنين الذي يرفضون الانصياع للجبهة الملكية. سبعة اغتيالات علنية وعشرات من الحوادث التي خلفت العديد من الجرحى منذ يوم الانتخابات. اختطافات واعتقالات شنيعة بإقليم الرباط. عصابات تختطف عدداً من المناضلين بسلا».

وفي ٧ حزيران/ يونيو، نشرت **التحرير** خبر التعديل الحكومي الذي أجري بناء على انتخابات ١٧ أيار/ مايو تحت العناوين التالية: «التغييرات الجديدة في الوزارة الملكية تؤكد استمرار تجربة الحكم الفردي الإقطاعي

---

(٦) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الكتابة العامة قسم الدعاية والنشر، **النشرة الداخلية**، سلسلة جديدة؛ رقم ٧ (حزيران/ يونيو ١٩٦٣). كانت هذه السلسلة الجديدة قد بدأت في الصدور بعد المؤتمر الثاني مباشرة بإشراف الشهيد المهدي، وكان الشهيد عمر بنجلون الساهر عليها. وكانت عبارة عن كراسة مطبوعة خاصة بالمناضلين، لا تباع. وقد توقفت عن الصدور عقب اعتقالات تموز/ يوليو ١٩٦٣، ثم استأنفت الصدور سنة ١٩٦٥ عقب إطلاق سراح المعتقلين وتولي الشهيد عمر إصدارها والإشراف عليها، وكان كاتب هذه السطور يساهم فيها طوال مراحل صدورها.

المطلق. عناصر الهيأة الجديدة كلهم من «الفديك» أو المناصرين لها». وفي يوم ١٠ حزيران/ يونيو نقرأ العناوين التالية: «الحكم المطلق يتابع حملة تركيز الجبهة الملكية بجميع أنواع القمع استعداداً للانتخابات الجماعية. اعتقال ومحاكمة أربعة أعضاء من مجلس النواب». وفي عدد ١١ حزيران/ يونيو: «حملات الاعتقال والاضطهاد ضد المناضلين بإقليم ورزازات تتجاوز كل الحدود. سلطات الحكم الإقطاعي تتصرف في المواطنين تصرف الرعاة في القطيع». وفي عدد ٢٠ حزيران/ يونيو: «تأجيل الانتخابات البلدية والقروية إلى أجل غير مسمى برهان قاطع على فشل الحكم الإقطاعي في إيجاد ١١,١٢٨ من الخونة والمأجورين لتعيينهم كمستشارين جماعيين». وفي ٢٦ من الشهر نفسه: «الاتحاديون يمنعون من الترشيح للانتخابات البلدية والقروية في عدة مراكز في أنحاء البلاد»، وفي ١٣ تموز/ يوليو: «سلطات الحكم الإقطاعي تلجأ إلى أساليب التعذيب والتشريد للمرشحين الاتحاديين في مختلف أنحاء البلاد».

عاشراً: مؤامرة تصفية الاتحاد، ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣

وقد توجت هذه الحملة الشرسة من القمع المنهجي بالمؤامرة الكبرى، مؤامرة ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، التي استهدفت تصفية الاتحاد؛ فقد عقدت اللجنة المركزية ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اجتماعاً يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، لتحديد موقف الاتحاد من المشاركة أو عدمها في انتخابات المجالس البلدية والقروية على ضوء هذه الحملة من القمع الشرس الشامل، وإذا بالبوليس يحاصر مقر الاتحاد ثم يعتقل جميع الحاضرين: ١٠٥ من المناضلين منهم أعضاء في الكتابة العامة وأعضاء اللجنة المركزية وبرلمانيون وصحافيون ومناضلون ممن كانوا متواجدين في مقر الاتحاد. واتسعت دائرة الاعتقال لتشمل نحو ٥٠٠٠ مناضل اتحادي[٧].

كان البيان الذي أصدرته اللجنة المركزية، والذي سربناه إلى **التحرير** من داخل مقر الاتحاد المحاصر بواسطة الهاتف، قوياً كما كان منتظراً. لقد ورد فيه بعد المقدمة:

---

(٧) محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكراً وممارسةً: الكتاب الأول**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٥٣ ـ ١٥٨.

«١ ـ إن تصرفات السلطة البوليسية والإدارية في سائر أنحاء المغرب بأمر من الحكم المطلق نفسه ترمي إلى خلق جو من الرعب والقمع والتهديد والارتشاء لإنجاح الجبهة الملكية[٨] في الانتخابات المقبلة. إن الاضطهادات التي يتصدى لها المواطنون الأحرار في كل الأقاليم وبصفة خاصة في البوادي، بلغت من العنف والوحشية ما لم تبلغه حتى في أيام الحماية المظلمة الحالكة: عصابات الجبهة الملكية المتركبة من المجرمين والمرتزقة واللصوص والخونة، تهاجم الاتحاديين والمواطنين الأحرار في أشخاصهم وعائلاتهم وبيوتهم وأمتعتهم وحرماتهم. . .».

وبعد أن أشار البيان إلى أمثلة ملموسة عن تلك الحملة من القمع المنهجي، وبعد أن أشار إلى «أن الحكم المطلق في عدة أقاليم رفض، مخالفةً لقانون الانتخابات، قبول ترشيحات أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للمجالس البلدية والقروية»، وبعد أن أعطى البيان أمثلة على ذلك، أعلن أنه «نظراً إلى هذه الاعتبارات ولغيرها، فإن أعضاء اللجنة المركزية ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكذلك المندوبون من الأقاليم والنواب في البرلمان، يرون أن المشاركة في الانتخابات المقبلة لم يبق لها أي معنى ولا أي مدلول. . لذلك فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قرر «١ ـ سحب كل الترشيحات التي قدمت باسمه، ٢ ـ بذل كل المساعي والجهود لدى المنظمات التقدمية والوطنية لمقاطعة الحكم ومحاربة أعوانه المارقين أثناء هذه الحملة الانتخابية». وينتهي البيان بهذه العبارة: «وحرر بالبيضاء في ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ على الساعة الثامنة [مساء] عندما كان مقر الكتابة العامة مطوقاً بقوات من البوليس والجيش».

هذا والجدير بالذكر أن الجهاز النقابي كان قد حضّر لوائح الترشيح للانتخابات البلدية خاصة به. أما موقفه من اعتقالات ١٦ تموز/ يوليو فقد كان موقف المتفرج، مما كانت له ردود فعل سلبية في أوساط العمال والمناضلين النقابيين. وقد حاول الجهاز تغطية موقفه بما كانت الإذاعة قد نشرته من أن شيخ العرب كان ينوي اغتيال المحجوب بن الصديق إلى جانب كديرة

---

(٨) اسم «الجبهة الملكية» كان يطلقه كديرة نفسه على حزبه، وكانت السلطة في البادية تدعو المواطنين إلى التصويت لـ «حزب الملك».

وأوفقير. ومن الجدير بالإشارة هنا أن الجهاز النقابي الذي كان يملك مطبعة «أمبريجيما» التي كانت **التحرير** تطبع فيها قد أقام دعوى ضد مديرها محمد البصري، بعد تأكيد حكم الإعدام في حقه، بذريعة أنه مدين للمطبعة بمبالغ من تكاليف طبع جريدة **التحرير**. وقد طالب الجهاز النقابي بحجز المبالغ التي كانت لـ **التحرير** في الحساب البريدي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبنى الجهاز النقابي بكيفية علنية شعار «سياسة الخبر»، أي ابتعاد المنظمة النقابية عن النضال السياسي، فأخذ يمعن في تصفية العناصر النقابية المنتمية للاتحاد الوطني من الجامعات والاتحادات المحلية التابعة له.

حادي عشر: محاكمة الحكم الفردي وتجاوز التحدي

تعثر الصدور المنتظم لـ **التحرير** والنشرة الحزبية، بعد اعتقالات ١٦ تموز/ يوليو؛ فرئيس التحرير عبد الرحمن اليوسفي وسكرتير التحرير يومذاك محمد الصديقي بنعلال وكاتب هذه السطور، كانوا ضمن المعتقلين(٩)، ثم اعتقل مدير الجريدة محمد البصري بعد ذلك بنحو يومين. ومع ذلك بقيت **التحرير** تصدر متقطعة إلى أن توقفت في خريف السنة ١٩٦٣، عندما بدأت محاكمة المعتقلين وفي مقدمتهم الأخ البصري مدير الجريدة، وقد كان ممن صدر عليهم الحكم بالإعدام يوم ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٤(١٠).

مع ذلك فقد بقي الاتحاد الوطني حاضراً على الساحة من خلال من بقي من المناضلين خارج السجن ومن الذين أطلق سراحهم ولم يقدموا للمحاكمة. على أن رأس الحربة في النضال الديمقراطي الاتحادي في تلك الفترة كان الفريق البرلماني الاتحادي. وقد بلغ هذا النضال قمته بعد سنة من انتخابه، وذلك حين قدم ملتمساً للرقابة في أيار/ مايو ١٩٦٤، ضد حكومة أباحنيني. وقد أراد الحكم الفردي لمناقشة ملتمس الرقابة أن تكون علنية، على أمواج

---

(٩) انظر: «واجهات المعركة التي خاضتها «التحرير»،» في: نفس المرجع، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(١٠) تراوحت الأحكام التي صدرت في حق من تمت محاكمتهم إثر اعتقالات ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٣، بين الإعدام والبراءة. وقد صدر الحكم بالإعدام في حق كل من محمد البصري، مؤمن الديوري، عمر بنجلون، عبد الفتاح سباطة، سعيد بونعيلات، أحمد أكوليز (شيخ العرب)، الحسين الخضار، بوزاليم. وصدرت أحكام بالمؤبد وبـ ٢٠ سنة، و١٠ سنوات و٨ سنوات، و٥ سنوات، وسنة واحدة في حق الأخ اليوسفي، وأحكام بالبراءة. وقد خففت أحكام الإعدام إلى المؤبد في حق البصري وعمر ومؤمن.

الإذاعة وشاشة التليفزيون، قاصداً بذلك محاكمة الاتحاد الوطني ككل من خلال نجاح الاتحاد في تمرير ملتمس الرقابة الذي كان مفاجأة للحكم. غير أن «السحر انقلب على الساحر» إذ حوّل النواب الاتحاديون ملتمس الرقابة إلى محاكمة شعبية للحكم الفردي. كان الشعب المغربي كله يتابع المناقشات باهتمام لا مثيل له؛ فكنت ترى الناس ساعة البث تسارع إلى منازلها، كما يحدث قبيل مغرب أيام رمضان، يستمعون حين البث، ثم يعلقون بقية المدة الفاصلة بين جلستين. كان رئيس الفريق الاتحادي هو المرحوم الدكتور عبد اللطيف بنجلون، وكان المشرف الموجه للفريق في معركة ملتمس الرقابة هو الأخ عبد الرحمن اليوسفي.

وعندما شدد الفريق الاتحادي الخناق على حكومة الحكم الفردي المطلق وكشف عجزها وتلاعبها، وأسكت العناصر الناطقة باسمه مثل عبد الرحمن الخطيب ـ أخ الدكتور الخطيب الذي كان رئيساً للبرلمان ـ بتذكيرهم بماضيهم وعلاقاتهم مع إدارة الاستعمار، عندما شدد الفريق البرلماني الاتحادي الخناق على أبواق الحكم الفردي داخل قبة مجلس النواب، أخرج السحرة آخر ما كان في جعبتهم، فقام أحمد العلوي الوزير، الساقط في الانتخابات يتحدى الفريق الاتحادي أن يتبرأ من الأخوة الذين أدينوا بتهمة المس بأمس الدولة في المحاكمة المترتبة عن اعتقالات ١٦ تموز/يوليو ١٩٦٣.

كان تحدياً صبيانياً، تصدى له الفريق الاتحادي بقيادة الأخ اليوسفي بما «قلب السحر على الساحر». تناول الدكتور عبد اللطيف بنجلون رئيس الفريق الكلمة ليرد على التحدي في يوم مشهود. كان الشعب المغربي كله ينتظر كيف سيواجه الاتحاد هذا التحدي الاستفزازي؟ هل سيتبرأ من إخوانه محمد البصري وآخرين. هل سيرتكب ما يمكّن خصومه من اصطياده؟

وجاء يوم الجواب، والبث المباشر على الإذاعة والتلفزة قائم، كيف لا وقد سُمح به من أجل هذه الساعة! ألقى المرحوم الدكتور عبد اللطيف بنجلون خطاباً هادئاً معداً بعناية؛ فعرض للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي يعانيها الشعب المغربي، ثم حلل الانزلاقات الخطيرة التي تعرضت لها الحريات العامة مستخلصاً النتيجة التالية، قال:

«إن هذه الأزمة التي تجتازها بلادنا اليوم هي، كما أوضحنا مراراً وتكراراً، نتيجة لسياسة مشؤومة معادية للشعب تتنكر للمصالح الأساسية

للبلاد، سواء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أو في ميدان حقوق الإنسان ومصيره. إن هذا التدهور العام الذي أقل ما يقال فيه إنه نتيجة لأغلاط خطيرة وأخطاء جسيمة ارتكبت في حق هذا الوطن، لا غرابة أن يثير الاستنكار والغضب. ذلك الغضب الذي لا يسدي دائماً النصح السليم. إننا نعلم جميعاً أن الإنسان المغربي رجل أبيّ؛ ففي طور شبابه يفور دمه ويغلي أمام أي ظلم وتعسف، وفي طور كهولته وبعد ملاحظته تكريس الخيانة للصالح العام، يستعيد نظرات شبابه كلما تعرض لنفس الامتحان»، ثم أضاف: «هذا هو الذي يفسر لنا سلوك مواطنين أمثال محمد الزرقطوني ومحمد البصري ومحمد منصور (أيام المقاومة). إن هؤلاء الشباب الذين صاحوا في وجه سلطات الاستعمار قائلين: كفى! إن هؤلاء الشباب، تمكنوا من قهر الاستعمار وإرغامه على إرجاع محمد الخامس طيب الله ثراه إلى المغرب، إلى مغرب تخلص من السيطرة السياسية الاستعمارية إلى الأبد. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الشيخ الجليل الفقيه محمد بلعربي العلوي رحمه الله الذي وقف وقفة الجندي وعمره يناهز الثمانين[١١]، قضاها كلها في الكفاح من أجل هذا الوطن ليقول هو الآخر: لا للغضب ولا للإجرام»!

ويضيف المرحوم عبد اللطيف بنجلون:

«واليوم إذا كنا نريد أن نخرج من الحالة المتدهورة التي وصلت إليها البلاد، فإننا نعتقد أنه من الضروري ومن الحتمي أن نستعيد حماس الجماهير الشعبية وتجرد المواطنين المستعدين لتعبئة أنفسهم ليقولوا بدورهم. كفى لهذا التدهور، وليشمروا جميعاً عن سواعدهم وليضعوا البلاد من جديد في طريق التقدم والأمل». ويختم رئيس الفريق البرلماني الاتحادي المرحوم عبد اللطيف بنجلون قائلاً: «لذلك فإننا في هذا اليوم التاريخي نتوجه من صميم فؤادنا بنداء إلى الشعب المغربي وإلى جلالة الملك الحسن الثاني ونقول: لنبدأ من استرجاع حماس الجماهير بتوفير الظروف التي ستمكن من انضمام الشعب بأجمعه إلى العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف الجليل... فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية منذ إعلان الاستقلال حتى يمكننا غداً أن نقول لأبنائنا بكل اعتزاز ونحن ملتفون حول ملك الانبعاث: هذا هو المغرب الذي نسلمكم إياه. والسلام».

(١١) كان قد توفي قبل ذلك بوقت قصير.

ساد صمت رهيب قاعة مجلس النواب بعد هذا الخطاب الذي لم يكن ليخطر على من أرادوا أن يحاكموا الاتحاد داخل قبة البرلمان. لم يعد هناك مجال للكلام. ومن كان يقدر على الكلام ممن تكلموا ضد الاتحاد من قبل؟ لقد قذف الاتحاد بالكرة إلى أعلى، ولم يبق للاعبين الصغار إلى أن يرفعوا رؤوسهم إلى السماء علّهم يتتبعون مسارها! لم يكن أمام رئيس مجلس النواب الذي أدار الجلسة إلا أن يقول: «رفعت الجلسة»!

ثاني عشر: حوادث ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٥ بالدار البيضاء

كان لمتلمس الرقابة الذي قدمه الاتحاد، وللبث المباشر لوقائع جلساته التي استمرت أسابيع، المفعول الواسع في الأوساط الشعبية، وبخاصة في أوساط التلاميذ والطلاب الذين تتبعوا بدقة وقائع المناقشات كما يتتبع الناس فيلماً مشوقاً. . . فارتفع وعيهم إلى مستوى لم يكن ليبلغه التكوين داخل تنظيمات الحزب وفي إطار أنشطته إلا بعد سنوات.

أقول هذا لأني كنت منذ بداية الستينيات كاتباً عاماً للشبيبة الاتحادية، وكانت تتكون أساساً من وداديات المدارس الثانوية (بينما كان طلاب الجامعات منخرطين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب). لقد لمست هذا التطور في الوعي لدى تلاميذ الثانويات بل والابتدائيات، ذكوراً وإناثاً. وأذكر أنه في يوم من أيام تلك المرحلة عقدنا اجتماعاً لأطر الشبيبة الاتحادية من أجل بلورة هذا التطور الجديد في الوعي إلى تنظيمات حزبية وجماهيرية. وقبل الاجتماع عقدنا جلسة مع الأخ عبد الرحمن اليوسفي (وقد كان يدعوني في ذلك الوقت كلما تعلق الأمر بالشبيبة بـ «المرشد العام»، على سبيل البسط!)؛ فعرضنا عليه برنامجنا التنظيمي فاستمع إلينا. وفي الأخير تناول الكلمة ليقول لنا: سأقول لكم كلمة واحدة: اتركوا الشباب ينظمون أنفسهم بأنفسهم، فهم وحدهم يفهمون بعضهم بعضاً. وليكن دوركم دور المرشد من بعيد». فعلاً تركنا لفصائل التلاميذ المنخرطين في الوداديات مهمة تنظيم أنفسهم بأنفسهم واقتصرنا على الإشراف «من بعيد».

وحدث ذات يوم أن أرسلت وزارة التعليم التي كان على رأسها يوسف بلعباس منشوراً أخرق يضيّق الخناق على تلاميذ الثانويات في بعض الأمور من دون موجب. كنت يومها مديراً لـ «ثانوية المقاطعة السادسة» بالدار البيضاء، التي حملت في ما بعد اسم «ثانوية الفداء» لوقوعها في شارع الفداء.

علقت المنشور في السبورة الخاصة بذلك. وما هي إلا لحظات حتى تجمع حوله التلاميذ. وحدث مثل ذلك في مدارس أخرى. وتحركت تنظيمات الوداديات التابعة للشبيبة الاتحادية من تلقاء نفسها لشن حملة على المنشور الذي اعتبرته ضاراً بمستقبل التلاميذ. وتطور الأمر إلى تظاهرات قام بها تلاميذ الثانويات ثم انخرط فيها جمهور الشارع ثم سكان الدار البيضاء كلها تقريباً؛ فكانت تلك الحوادث التاريخية المعروفة بحوادث الدار البيضاء يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥.

وبما أن هناك من كتب عن هذه الحوادث من «زاوية» أخرى، فإن الإخلاص للحقيقة كما عشتها يقتضي مني أن أشير إلى أن الطاقم المحرك والمسير لوداديات المدارس الثانوية كان من طلبة أقسام الشهادة الثانوية وما بعدها، وليس من «نقابة التلاميذ» التي ظهرت في ما بعد كمنافس للوداديات في أقسام ما قبل الشهادة الثانوية. كان معظم العناصر القيادية في هذا التنظيم الاتحادي (الوداديات) من تلامذة الأقسام العليا بـ «المعهد البلدي للبنات» الذي كنت مديراً له، «المعهد البلدي للبنين» (مدرسة عبد الكريم الحلو سابقاً) الذي كان المرحوم عبد القادر الصحراوي مديراً له. والمعهدان أنشأهما المجلس البلدي للدار البيضاء الذي كان من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. أما طاقم الشبيبة الاتحادية من البنات اللائي كن يدرسن في المعهد البلدي للبنات وكن في الوقت نفسه «دينامو» الوداديات، ويترددن باستمرار على مقر الكتابة العامة للاتحاد الوطني فأذكر منهن: فاطمة أرسيم، وفاطمة عنتر، والسعدية السعدي وأختها غيثة، وأخريات لا تسعفني الذاكرة الآن بأسمائهن الكاملة. ومع هؤلاء المناضلات كان هناك شبان مناضلون أعضاء في الطاقم المذكور وكان معظمهم من المعهد البلدي للبنين، وقد صاروا في ما بعد أطراً اتحادية بارزة وبعضهم ما زال كذلك حتى اليوم؛ فإذا كان هناك من يريد البحث عن الحقيقة التاريخية بشأن حوادث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ بالدار البيضاء، فأعتقد أنه يجب أن يقصد هؤلاء الفتيات والفتيان الذين تحدثنا عنهم.

* * *

أثناء التظاهرات التي استمرت أياماً، تفقدت المدرسة بصحبة زوجتي. وعندما كنا في شارع الناضور بحي بولو، استوقفنا حاجز من الحجارة ونحن في السيارة، فإذا بجماعة من الأطفال لا تتجاوز أعمارهم العاشرة تتقدم إلينا

فصاح فينا أحدهم: «لن تمروا حتى تقولوا: يسقط...»! فإذا لم تقولوها حطمنا السيارة بالحجارة وأنتما بها! خضعنا لأمر التلاميذ الصغار. فمررنا والتحقنا بمنزلنا بسلام.

أحكي هذه الحادثة الجزئية لأنه بعد أسابيع استقبل جلالة المرحوم الحسن الثاني الأخ عبد الرحيم بوعبيد بإفران، ليناقش معه أمر حوادث الدار البيضاء، وكان مما قاله الملك الراحل: «لماذا هتفوا بسقوط الحسن الثاني ولم يهتفوا بسقوط يوسف بلعباس صاحب المنشور»؟ فأجابه المرحوم عبد الرحيم: «ربما لأنهم يعرفون أن لا أحد في الحكومة مسؤول عن شيء»!

ورجع الكلام إلى «الحكم الفردي».

وكانت هناك وعود بلقاءات... وطرح مشروع يشبه ما نسميه اليوم بـ «التناوب»... وبدأت الاتصالات الرسمية مع المهدي الذي كان في غربة اضطرارية في الخارج... منهمكاً بالتحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث الذي كان مقرراً عقده في العاصمة الكوبية. وانتهت هذه الاتصالات باختطافه بعد سبعة أشهر فحسب من حوادث الدار البيضاء..

الفصل الثامن عشر

من الوحدة المتكلفة... إلى القطيعة النهائية تأسيس الوطنية للتعليم...

أولاً: لماذا الحديث هنا عن النقابة الوطنية للتعليم..!

ترجع الأهمية التي نعطيها هنا للنقابة الوطنية للتعليم، إلى عاملين اثنين: **أولهما**، وزن هذه النقابة في التطور الذي حصل بتأسيسها، سواء على صعيد الحزب أو على صعيد النقابة. **وثانيهما**، أنها كانت منذ القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي سنة ١٩٧٢ العمود الفقري لكل من الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. أما ما يبرر الحديث عنها في كتاب موضوعه **ملفات من الذاكرة السياسية**، هو نفس ما يبرر الحديث عن صحافة الاتحاد؛ فلقد ساهمت في تأسيس هذه النقابة بالفعل والقلم، وتأسيسها لم يكن عملاً نقابياً محضاً، بل كان مندرجاً في الصراع بين الاتحاد والجهاز النقابي، ما أعطاها موقعاً في الذاكرة السياسية.

يرجع مسلسل التحركات التي ستنتهي بعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتعليم في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٦، إلى ذلك الاستياء العام الذي خلفه، في صفوف رجال الوظيفة العمومية بخاصة وجماهير العمال عامة، موقفان مشبوهان اتخذتهما قيادة الجهاز النقابي: **أولهما** إلغاء إضراب الموظفين الذي كان مقرراً يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١، والذي تحدثنا عنه في الفصل السابق، **وثانيهما** موقف المتفرج الذي وقفه الجهاز نفسه إزاء حملات الاعتقال التي انطلقت يوم ١٦ تموز/يوليو ١٩٦٣، والتي طالت معظم

الأطر الاتحادية في مختلف الأقاليم. وسيكون ملتمس الرقابة الذي خاض معركته الفريق الاتحادي سنة ١٩٦٤، في غيبة الجهاز النقابي الذي قاطع الانتخابات البرلمانية في الظروف التي شرحنا، مناسبة أثبتت للجميع صحة اختيار الاتحاد الوطني الذي ارتفعت شعبيته إلى الدرجة القصوى، بينما كان الجهاز النقابي غائباً تماماً يتفرج أو يصطنع اللامبالاة.

لقد دفعت هذه المعطيات الثلاثة «الناس» إلى الكلام والاستنكار بالقلب واللسان، داخل الجامعات النقابية التابعة للاتحاد المغربي للشغل وفي مقدمتها الجامعة الوطنية للتعليم. وكانت النتيجة أن تبلورت داخل هذه الجامعة مجموعة من المعلمين لم يقتصروا على رفع أصواتهم وممارسة المعارضة داخل الجهاز فحسب، بل لقد تطور الاستنكار ببعضهم ممن كانوا في صفوف الاتحاد الوطني إلى الاتصال بالقيادة الحزبية واقتراح القيام بنشاط حزبي للتوعية داخل قطاعهم، في إطار القرار الذي اتخذ عام ١٩٦٢ والقاضي بإنشاء خلايا حزبية في صفوف الطبقة العاملة. حصلت هذه المجموعة على موافقة قيادة الحزب، فكلف الشهيد عمر بالتنسيق العام في هذا المجال، بينما كلف كاتب هذه السطور بميدان التعليم، مع حضور الشهيد عمر في هذا الميدان ليس كمنسق فحسب، بل كفاعل أيضاً كما في نقابة البريد ونقابات أخرى. كانت الخلية الأم في قطاع التعليم تتألف من ثلاثة أعضاء رئيسيين هم المرحوم أحمد مشيش، والمرحوم العربي زروق، والأخ العربي الجابري. وقد جعلت على رأس مهامها في بداية الأمر العمل على فرض الديمقراطية الداخلية في الهيئات الاجتماعية لرجال التعليم وبالتخصيص التعاضدية والتضامن الجامعي المغربي. وقد قام الأخ العربي الجابري بدور أساسي في هذا المجال لكونه كان أول مغربي التحق بالجهاز المسير للتعاضدية العامة للتعليم، سنة ١٩٦١، كما تغير الوضع في منظمة «التضامن الجامعي المغربي» (SUM) منذ مؤتمرها الثاني الذي انتخب فيه الأخ أحمد القح على رأسها.

كان هؤلاء ينتمون إلى نخبة من المعلمين المغاربة تمرست بصورة أو بأخرى بالعمل النقابي من خلال الاحتكاك بالمعلمين الفرنسيين العاملين في المغرب والمنضويين تحت لواء «النقابة الوطنية للمعلمين» بفرنسا (SNI)، فقادت هذه النخبة مع مناضلين نقابيين آخرين من رجال التعليم من أبرزهم الأخ أحمد الضمضومي والمرحوم الطاهر أبو العزة، حركة الاعتراض

والاحتجاج داخل الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل بهدف فرض الديمقراطية الداخلية داخل هذه الجامعة. وستكون مناسبة انتخابات اللجان الثنائية لرجال التعليم سنة ١٩٦٥ منطلقاً لتعبئة عامة في مختلف أسلاك موظفي وزارة التعليم لإنجاح لائحة مستقلة منافسة للائحة الجهاز النقابي.

ثانياً: من اللجان الثنائية إلى النقابة الوطنية للتعليم

فعلاً كان المنطلق التنظيمي والتعبوي الذي دشن مسيرة تأسيس النقابة الوطنية هو انتخابات اللجان الثنائية عام ١٩٦٥. كانت الحملة الانتخابية لهذه المجالس فرصة نادرة مكّنت الحركة الجديدة في صفوف رجال التعليم من هيكلة نفسها من خلال تقديم لوائح مستقلة عن الجهاز النقابي على صعيد المغرب كله/ في وقت وجيز. وجاءت نتائج الانتخابات لتعلن عن فوز لوائح هذه الحركة التصحيحية في جميع الأسلاك بنسب مرتفعة جداً بلغت في كثير منها مئة في المئة. كان النجاح مفاجأة للجميع. . للوزارة والنقابات الأخرى، وكان عاماً: من المعلمين إلى المفتشين[(١)].

لقد خلقت انتخابات اللجان الثنائية تلك، واقعاً جديداً، وهو أن رجال التعليم أصبحوا عملياً خارج الجامعة التابعة للجهاز النقابي، فكان لا بد من إطار تنظيمي، وكان هذا الإطار هو النقابة الوطنية للتعليم التي انعقد مؤتمرها التأسيسي يوم ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٦، والذي ضم ممثلين عن ٤٦ فرعاً يمثلون المغرب كله وجميع أنواع التعليم وأسلاكه، إضافةً إلى الموظفين الإداريين في الوزارة. وقد قرر المؤتمرون الشروع فوراً في تجديد انتخاب مكاتب فروع النقابة استعداداً للمؤتمر الأول الذي تقرر عقده في نيسان/أبريل من السنة نفسها. وهكذا لم يحن هذا الموعد حتى كانت معظم الفروع قد انتخبت مكاتبها واستعدت للمؤتمر. غير أنه حدث في آخر ساعة أن تراجع صاحب القاعة التي كان من المقرر أن ينعقد فيها المؤتمر، تحت ضغوط مشبوهة، فتأجل المؤتمر إلى يوم ٦ تموز/ يوليو من السنة نفسها (عام ١٩٦٦).

---

(١) كنت من المرشحين في تلك الانتخابات في سلك الأساتذة المجازين تلبية لإلحاح الإخوان، خصوصاً ولم يكن عدد المنتمين إلى ذلك السلك يتجاوز في المغرب كله آنذاك ٢٠ أستاذاً. غير أن لائحتنا في هذا السلك سقطت في آخر لحظة قبل الانتخابات بانسحاب الأخ شريكي الذي مورست عليه ضغوط من طرف الجهاز.

ثالثاً: النقابة الوطنية للتعليم: الديمقراطية والوحدة

أصدرت النقابة الوطنية للتعليم منذ تأسيسها مجلة باسم **رجال التعليم** التي تحول اسمها إلى **أسرة التعليم**[٢]. وقد ساهمت في هذه المجلة، بنصوص حول القضايا المطروحة زيادة على التزامي بكتابة الافتتاحية، وبخاصة في المراحل الأولى. ومن القضايا التي كان لا بد من طرحها مسألة كانت تكتسي طابعاً خاصاً في ذلك الوقت، وهي كيف يمكن الجمع بين الحفاظ على الوحدة النقابية وفي الوقت نفسه النضال لفرض الديمقراطية الداخلية داخل الأجهزة النقابية. في هذا الموضوع كتبت مقالة بعنوان «الديمقراطية والوحدة»، أشرح فيها كيف أن القوانين الأساسية للنقابة الوطنية قد راعت الجمع بين المبدأين. وفي ما يلي فقرات منه[٣].

«حينما قام رجال التعليم بانتفاضتهم المباركة، كان أمامهم أن يحققوا مبدأين متلاحمين، كان أمامهم أن يحققون مبدأ الديمقراطية داخل العمل النقابي، وأن يجعلوا هذه الديمقراطية أداة للكفاح والوحدة؛ فمن أجل إخراج رجال التعليم من الوضعية التي أوقعهم فيها الانحراف النقابي، كان لا بد من تحقيق المبدأين معاً: مبدأ الديمقراطية الداخلية، ومبدأ الوحدة النقابية: فبواسطة الديمقراطية يمكن تنشيط وتجديد العمل النقابي، وبواسطة الوحدة يمكن تحقيق المطالب والأهداف التي تهم رجال التعليم.

والديمقراطية الصحيحة هي التي من شأنها أن تُيسِّر الوحدة وتمهّد أمامها الطريق، والوحدة المتينة هي التي من شأنها أن تفسح المجال للديمقراطية لكي تسود وتهيمن وتكون أساس كل عمل النقابي.

ولكي لا يكون هذان المبدآن مجرد رغبة أو نزوع، ولكي يكونا أمراً واجباً يقدره الجميع ويدعمه بعملهم الجميع، ولكي يكون واضحاً وضوحاً كافياً بالنسبة إلى الجميع، كان لا مناص من أن تأتي القوانين الأساسية للنقابة الوطنية للتعليم مستلهمة لروح المبدأين وملتزمة مفهومهما التزاماً جلياً لا لبس فيه... إذاً لا غرابة إذا ما جاءت قوانين النقابة واضحة وجلية ومؤكدة أن

(٢) لوحظ أن عبارة «رجال التعليم» تقصي المعلمات فصار الاسم «أسرة التعليم».
(٣) انظر: **رجال التعليم** (٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٦).

الديمقراطية النقابية هي القاعدة وسر نشاطها، وأن الديمقراطية الداخلية تكفل للجميع حرية النقاش والنقد والإسهام في رسم الاتجاه العام للنقابة واختيار الهيئات المسؤولة عنها. ولا غرابة أيضاً إذا جاءت قوانين النقابة مؤكدة في الوقت ذاته القوة نفسها والإصرار واليقين نفسيهما، أن الوحدة هي أساس العمل، وأن العمل هو طريق الوحدة، والوحدة لا يمكن فصلها عن الديمقراطية وأن الديمقراطية يجب أن تكون في خدمة الوحدة.

إن الفكرة المبدئية التي تهيمن وتسود جميع بنود وفصول قوانين النقابة هي فكرة الديمقراطية، الديمقراطية بالنسبة إلى الفرد داخل المنظمة، والديمقراطية بالنسبة إلى الهيئات الدنيا أمام الهيئات العليا؛ فبمقتضى هذه الفكرة، وبالتالي بمقتضى هذا المبدأ، يحق لكل عضو أن يبادر، من غير خروج على الخط العام المرسوم والمصادق عليه. وبمقتضاه يحق له أن يحاسب ويراقب ويناقش، وحتى إذا ما سجل عليه ما يعتبر مخالفاً لخطة واتجاه الحركة، فإنه لن يحرم من إمكانيات وفرص الدفاع عن نفسه، لن يحرم من أي شيء قبل أن يتخذ في حقه الإجراء الملائم وفق ما هو محدد في القوانين. وبمقتضى هذا المبدأ كذلك يحق للفروع والمكاتب الجهوية أن تبادر وتجتهد في تنفيذ الاختيارات الأساسية للحركة، وأن تقوم بكل ما تراه ملائماً لتقوية الحركة في المنطقة التي تحت مسؤوليتها، ويحق لها في الوقت ذاته أن تقوم بمراقبة جميع أعمال الهيئات الوطنية العليا.

وبمقتضى هذا المبدأ كذلك، يحق لكل عضو أن ينتمي إلى الحركة السياسية أو العقائدية التي يريد ويختار من غير أن يخاف مضايقة، ومن غير أن يلزم الحركة بما اختاره، أي من غير أن يلزم بقية الأعضاء بالانتماء نفسه. وبمقتضى ذلك المبدأ كذلك يتوجب على كل مسؤول أن يصعد من القاعدة عن طريق الانتخاب وأن يكون كل مسؤول في أية درجة منتمياً لفرع من الفروع، وبغير هذا الانتماء وبغير هذا الاتصال، لا يمكن أن يعطى أية مسؤولية ولا يمكن أن تسند إليه مهمة في إحدى الهيئات. وبهذا وبغيره يتأكد مبدأ الديمقراطية الداخلية كأسلوب للعمل، وبه يتأكد أن الديمقراطية شرط لا يمكن الاستغناء عنه في العمل النقابي.

وإلى جانب هذا المبدأ، ثمة المبدأ النقابي الثاني الذي يسير في الخط

نفسه، ذلك أنه يبدو واضحاً من خلال جميع البنود والفصول، أن الديمقراطية مظهر للقوة وطريق لها، أي أنها مظهر للوحدة وأداة لها. وهكذا فكما استلهمت القوانين الأساسية روح الديمقراطية استلهمت الوحدة، ليس الوحدة بين رجال التعليم وموظفي وزارة التربية الوطنية والشبيبة والرياضة والفنون الجميلة فحسب، لكنها الوحدة العامة الواسعة، الوحدة التي تجمع، والتي تمتّن الوحدة في صفوف الطبقة العاملة كلها، الطبقة العاملة على مختلف عمالها الفكريين واليدويين.

فلكي تتم هذه الوحدة الواسعة العريضة، هذه الوحدة الشاملة التي تضمن تحرير العمال من الجمود والميوعة، ولكي تضمن تحريرهم من الاستغلال والتسلط، لا بد من إقامتها على أسس من الديمقراطية والعمل. وهذا هو الذي توخته الحركة بواسطة قوانينها حينما اعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزأ من الطبقة العاملة، وحينما برهنت عن استعدادها للتعاون مع جميع الحركات التي لها الاهتمام نفسه والمسعى نفسه. وهذا هو نفسه الذي توخته حينما أعلنت من دون تردد ولا مواربة ولا لبس عن احتفاظها بحق الانتماء إلى المنظمة المركزية للعمال: الاتحاد المغربي للشغل، عندما تتوافر الشروط الموفرة للعمل الديمقراطي.

إن القوانين بنصها على كل هذا، أعطت الجواب الصحيح الواضح لمروّجي الشائعات والتهم الفارغة، أعطت الدليل على الإيمان العميق بالوحدة: الوحدة بين رجال التعليم من جهة، كيفما كانت انتماءاتهم السياسية أو ميولهم العقائدية، والوحدة في ما بين رجال التعليم وبقية العمال الذين يوحد بينهم الكفاح، ويوحد بينهم الوضع، ويوحد بينهم المصير. وأعطت الدليل كذلك على الإيمان العميق بالديمقراطية التي كان إقبارها داخل الجامعة الوطنية للتعليم، عاملاً للجمود والركود والميوعة والانحراف.

إن قوانين النقابة الوطنية ما هي في الواقع سوى تعبير عما نؤمن به وما نعمل به داخل حركتنا. يبقى علينا أن نغذي دائماً هذه القوانين بواسطة السلوك، وأن لا نجعلها مجرد قوانين مكتوبة. إن هذا يلزمنا الوفاء الدائم للديمقراطية التي تخدم الوحدة عن طريق الكفاح والامتثال.

رابعاً: التضامن الجامعي: محاولة اعتداء فاشلة..



من جملة المنجزات الأولى التي قامت به النقابة الوطنية للتعليم وهي تمثل هذه الصورة إحدى جلسات المؤتمر الثالث للتضامن الجامعي المغربي، (تاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٦). من اليسار إلى اليمين الأخ القح ثم الأخ الضمضومي ثم المؤلف، ثم الإخوان: الفارسي، واجو، عبد الله الولادي وخلفه عبد القادر الحضري، وبجانبه عمر الدويري وبجانب الولادي أبو بكر العشاب، ثم بقية المؤتمرين.

في طور تأسيس إحياء منظمة «التضامن الجامعي المغربي»(٤) وجعلها في خدمة رجال التعليم وخدمة كفاحهم لفرض الديمقراطية الداخلية في الهيئات والمؤسسات النقابية منها والاجتماعية.

لقد تأسست هذه المنظمة في أيام الحماية، على غرار مثيلتها في فرنسا، وكانت تحت إشراف المعلمين الفرنسيين. وفي السنوات الأولى للاستقلال تمت مغربتها خلال مؤتمر «أول» بطريقة غير ديمقراطية، ثم أخذت تتحسن فيها الأوضاع بعد مؤتمرها الثاني الذي انتخب فيه الأخ القح كاتباً عاماً لها. وعندما بدأت لجان التنسيق الحزبية تنشط في المجال النقابي سنة ١٩٦٥، بدأت عملية تحريك هذه المنظمة في أفق عقد مؤتمرها الثالث بموازاة مع

(٤) هي هيئة اجتماعية تقوم بمساعدة المنخرطين والدفاع عنهم وتقديم قروض ومساعدات، ونصب محامين عنهم في الدعاوى التي تقام ضدهم في مجال عملهم...

تأسيس النقابة الوطنية للتعليم. وهكذا عقدت هذه المنظمة مؤتمرها الثالث يوم ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، بمقر النقابة الوطنية للتعليم بشارع الحسن الصغير بالدار البيضاء. وقد أسفر هذا المؤتمر الذي ترأسه الأخ أحمد الضمضومي عن تجديد هيكل المنظمة بكيفية جذرية إذ انتخب مكتبها على الشكل التالي: الرئيس أحمد القح، خليفتان للرئيس هما: الوراق بوشعيب وعثمان محمد. الكاتب العام: محمد عابد الجابري. خليفة الكاتب العام: أبو العزة محمد. الأمين: العربي الجابري. خليفة الأمين: البشير علي.

وقد حاولت عناصر من الجهاز النقابي الهجوم على المؤتمر ولكنها ردت على أعقابها. وبما أن الأمر يتعلق هنا أساساً بمذكرات شخصية تخص كاتب هذه السطور بالدرجة الأولى، فقد يكون من المفيد إن لم يكن من الواجب ذكر الحادثة التالية: خرجت من مقر المؤتمر بعد انتهاء أشغاله فوجدت جماعة من العمال يرأسهم شخص لا داعي لذكر اسمه الآن ـ وكان معروفاً في ذلك الوقت بترؤسه عصابات الجهاز النقابي التي تنتقم من المناضلين وتمارس العنف ضد كل مخالف أو ذي رأي حر؛ فلما توسطت شارع الحسن الصغير بين درب عمر وشارع محمد الخامس، أحاط بي مجموعة من العمال، نحو ثلاثين، ووضعوني وسطهم يتقدمهم صاحبنا المشار إليه، وأخذ يحرضهم على مهاجمتي بالضرب وغيره. والشيء الذي فاجأني هو أن أي أحد من أولئك العمال لم يتحرك نحوي ولم يحرك ساكناً، بل ظلوا ينظرون إليّ بوجوه خجولة وأبصار متجهة إلى أسفل. فهمت أنهم يعرفونني في **التحرير** والبرصة وغيرها من أماكن النشاط الحزبي والنقابي.

ولما تبيّن لصاحبنا امتناع العمال عن إيذائي، استوقف شرطياً من شرطة المرور كان راكباً دراجته متجهاً إلى الجهة التي كان يقصدها. ولما توقف الشرطي ونزل من دراجته واقترب من الجمع، قال له رئيس العصابة بصوتٍ مرتفع صارخ: «هذا يسب الملك» مشيراً إليّ! وقف الشرطي لحظة صامتاً، والعمال يسمعون بلا حراك. ثم ركب دراجته وتابع طريقه. أما أنا فقد ابتسمت في وجه صاحبنا ابتسامة إشفاق وانصرفت شاقاً طريقي بين العمال الذين أتى بهم لـ «يتكرفسوا» علي. ومنذ ذلك الوقت لم أر هذا الشخص، «حضرة النائب المحترم».

خامساً: حملتا القمع والمطاردة . . .
والتشكيك في صدقية مناضلين

استمر النشاط الحزبي داخل الطبقة العاملة، كما تمت هيكلة النقابة الوطنية للتعليم ونقابة البريد، وأخذ التنظيم الحزبي يتوسع في مختلف القطاعات العمالية، وبدأ العمال يتخذون مبادرات نضالية نقابية انزعج لها الجهاز النقابي، فأحدث ما أسماه بـ «لجنة التنظيم» التي شنت حملات من القمع والشتم والوشاية الكاذبة ضد الأطر النقابية المناضلة.

وجرت مطاردات للأطر النقابية الاتحادية واختطف كثير منهم وأدخلوا زنازين البرصة حيث عذبوا وأهينوا، وذلك وسط عاصفة من الاعتقالات وحملات التشويش والتشكيك التي استعمل فيها البوليس سلاح الإشاعة لحرق بعض المناضلين باتهامهم بالتعامل مع البوليس، وقد تمكن فعلاً في تلك المرحلة من خلق البلبلة من خلال دفع بعض رجال الشرطة السريين إلى «مصاحبة» بعض المناضلين قصد «إحراقهم»، الشيء الذي فسره البخاري (حاطب ليل كما قلنا) بكون ٧٠ في المئة من الاتحاديين كانوا مع البوليس. . إلخ[٥].

سادساً: الوحدة التي ولدت ميتة: «ثلاثة كتاب عامين»!

بينما كان التنظيم الحزبي داخل النقابات ينمو ويتسع بإشراف الشهيد عمر[٦] وقعت فاجعة حرب الـ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل؛

---

(٥) لعله من المناسب هنا ـ وإن تقادم الأمر ـ رفع الظلم عن واحد ممن اتهموا بمثل هذه الاتهامات في تلك الظروف، أقصد الاتهام الذي وجه إلى الطالب محمد سبيلا، في إطار الصراع الطلابي في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وكنت ممن كلفوا بالبحث في الأمر ولكني لم أتوصل إلى رأي حاسم، لكثرة القيل والقال. غير أن بعض من كلفوا بالمهمة نفسها رجحوا صدق التهمة فانساق بعض أعضاء القيادة الحزبية مع هذه الموجة فتردد على ألسنة بعضهم ما يفيد تأكيد تلك الاتهامات، فأصبحت «رسمية». كما إن تهماً مماثلة كانت قد وجهت لأشخاص حزبيين بارزين صارت هي الأخرى «رسمية». ومرت سنوات، وجرى حديث الذكريات مع أحد الإخوان الذين كانوا مسؤولين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يومذاك، فسألته عن حقيقة الأمر في قضية الطالب سبيلا، فأجابني «الحقيقة أننا ظلمناه». أما الحالات الأخرى فليس لدي عنها ما أقوله، لا نفياً ولا إثباتاً، ولذلك سأسكت عنها هنا حتى لا أجعل من الإشاعات جزءاً من التاريخ، فـ «المستقبل كشاف»، كما يقول المثل.

(٦) يجب أن لا تفوتنا هنا الإشارة إلى «المذكرة التنظيمية» التي أعدها الشهيد عمر بمبادرة =

فأرسل شقيق المحجوب باسم عمال ميناء الدار البيضاء برقية عنيفة الألفاظ إلى الملك الحسن الثاني تعرض فيها للوجود الصهيوني في المغرب (وكان ميناء الدار البيضاء قد شهد سنتي ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ هجرة واسعة لليهود المغاربة إلى إسرائيل)، فأراد المحجوب حماية شقيقه، فبعث ببرقية مماثلة إلى الملك اعتقاداً منه أنه لن تطاله يد الاعتقال فكانت النتيجة اعتقاله ثم محاكمته.

لم يعتد الجهاز النقابي التعرض للاعتقال على مستوى قادته، ولم يتصور «العاملون» في برصة الشغل حتى على مستوى الحلم/ الكابوس أن يعتقل أحد من رؤسائهم، وبالأحرى المحجوب. لذلك فما أن أصبح الاعتقال حقيقة وصدر الحكم، حتى كانت برصة الشغل فارغة ممن كانوا يعمرونها، لقد فر بعضهم واختفى آخرون ولزم فريق ثالث بيته. وتحمل المناضلون الاتحاديون من النقابيين مسؤوليتهم بتوجيه من قيادة الاتحاد الوطني، فالتحقوا بالبرصة كي لا يتركوا الفراغ ولكي ينظموا ردود الفعل الضرورية حماية للمنظمة من أن تمتد يد الحكم إليها ككل. وشيئاً فشيئاً أخذت «الروح» ترجع في البرصة وأخذ بعض المختفين يظهرون، فنشأ نوع جديد من العلاقة من قبيل «الصداقة في المحنة».

ثم قام المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، المسكون بهاجس الدفاع عن الطبقة العاملة ومناصرتها بمبادرة، فاتصل بقادة الجهاز النقابي بما فيهم المحجوب في سجنه بهدف البحث عن وسيلة لعمل مشترك يحمي المنظمة النقابية ويدفع عنها كيد الكائدين. وقد تمخضت هذه الاتصالات عن دعوة اللجنة الإدارية للاتحاد التي أصدرت بلاغاً يوم ١١ آب/ أغسطس ١٩٦٧، كان مما جاء فيه:

«بدعوة من الأخوين عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد، عضوي

= خاصة منه في صيف ١٩٦٥. ووزعها على عدد محدود من الأطر الحزبية لإبداء الرأي فيها. بالفعل ناقشناها في عدة جلسات خاصة، وقد عثرت داخل نسخة كراسة المذكرة التي لدي، على أوراق عليها ملاحظات كنت سجلتها وأدليت بها عند مناقشتها. من ذلك: التنبيه أن الرغبة في تشييد حزب عمالي ثوري مغربي جعل المذكرة تهمل القطاع الأهم في المغرب أي الفلاحين. أما عن سؤال: ما هي الفئة التي لن تخسر شيئاً عند ممارسة النضال؟ فقد أجابت المذكرة بأنها الطبقة العاملة. وقد لاحظت أنه يجب أن نستحضر أيضاً تجربة المقاومة والانتفاضات الشعبية في البادية وحوادث آذار/ مارس بالدار البيضاء.. الخ. وقد طلبت اللجنة التي ناقشت المذكرة من الشهيد عمر إعادة صياغتها على ضوء الملاحظات التي أبداها أعضاؤها ونشرها في صيغة نص حزبي رسمي. وقد فعل ذلك فكتب نصاً أقصر وأوضح أدرج في النشرة الحزبية المؤرخة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥.

الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عقدت اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد اجتماعاً فوق العادة لدراسة الوضع العام داخل الاتحاد الوطني. . . ونظراً إلى أن ظروفاً سياسية وداخلية قاهرة حالت لحد الآن دون انعقاد المؤتمر الوطني الثالث في موعده ما نتج عنه في الوقت الراهن استحالة تسيير الاتحاد الوطني بواسطة أجهزته الرسمية القديمة من غير إحداث بعض التغييرات الأساسية في تركيبها. . . تقرر: أن يتألف مثلث تنفيذي من أعضاء الكتابة العامة مركب من الإخوان عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق، ويتولى بتعاون مع الكتابة العامة تسيير الاتحاد. . . والإعداد للمؤتمر الثالث. . . ويحمل هذا المثلث التنفيذي اسم «المكتب السياسي»، كما يحمل كل من أعضائه الثلاثة لقب الكاتب العام للاتحاد الوطني. . . وأن يضاف إلى الكتابة العامة بصفة «كتاب مساعدين» الإخوان محمد الحبابي ومحمد الفشتالي والدكتور عبد اللطيف بنجلون، وذلك لتجاوز النقص الناجم عن المراكز الشاغرة حالياً في الهيئة المذكورة». ثم يضيف البلاغ: «تؤكد «اللجنة الإدارية» أن الوحدة النقابية والاستقلال النقابي مبدآن مقدسان لا يجوز المساس بهما في أي حال من الأحوال».

لا يحتاج المرء إلى كثير ذكاء كي يدرك أن الأمر يتعلق بـ «وحدة» تجسم المرض المزمن الذي رافق الاتحاد الوطني منذ قيام «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال»، والذي حال من دون منصب «الأمين العام» للاتحاد، بدعوى اختيار «القيادة الجماعية». إن مصطلح «المثلث التنفيذي» المسمى أيضاً «المكتب السياسي» المكون من ثلاثة أعضاء كل منهم يحمل «لقب الكاتب العام»، لشيء لا أدري كيف أصفه!

كان لا بد أن يحدث هذا القرار اضطراباً واستياءً في صفوف المناضلين، فجمد كثير منهم نشاطه. وعندما طلب من النقابة الوطنية للتعليم أن تحل نفسها وتعود إلى الجامعة الوطنية في البرصة، تردد الإخوان ثم قرروا تحت ضغط ضرورة الامتثال تجميد منظمتهم والالتحاق بالبرصة، بينما حل البريديون نقابتهم. ولم تمر سوى أسابيع حتى تبين أن الجهاز النقابي يريد العودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٥. أما على الصعيد الحزبي، فقد تولى الأخ عبد الله إبراهيم كراء مقر جديد للاتحاد بزنقة ماجلان بالدار البيضاء وصار هو

«الكاتب العام». غير أن الفتور ساد الوضع الحزبي إذ فضل جل المناضلين تجميد نشاطهم[٧].

وتمر الأيام والأسابيع والشهور والسنوات وجميع الاتحاديين عازفون، مجمدون لنشاطهم. وتتوالى حملات القمع، ويتجدد حديث المؤامرة وتنظم محاكمات (محاكمة الحبيب الفرقاني ومن معه: كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩)، ثم اختطاف سعيد بونعيلات وأحمد بنجلون من مدريد ونقلهم إلى المغرب، إلى دار المقري. يلي ذلك تكوين الكتلة الوطنية من «قيادة» الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال (آب/أغسطس ١٩٧٠)، ثم حملة اعتقالات جديدة في أواخر السنة نفسها والشروع في محاكمات أخرى مع بداية عام ١٩٧١ . . . وتبدأ محاكمات مراكش في حزيران/يونيو . . . وبعد شهر، يفاجأ الجميع ذات يوم بانقلاب الصخيرات: تموز/يوليو ١٩٧١.

ويقوم المرحوم الحسن الثاني باستشارات تحت ضغط سؤال «أسباب الانقلاب»[٨]. وتجري اتصالات بين الكتلة والملك الراحل قصد تشكيل حكومة الكتلة . . . ثم يتقرر استئناف التنظيم في صفوف النقابات في أفق القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي، حتى إذا كان يوم ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، حدثت القطيعة فعلاً.

سابعاً: نقد ذاتي صريح . . . وانطلاقة جديدة

اجتمع أعضاء اللجنة الإدارية الملتزمين في الاتحاد الوطني بالرباط، يوم ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢. وقد قدم الأخ عبد الرحيم تقريراً مارس فيه النقد الذاتي في موضوع «الوحدة» كان مما جاء فيه:

«لقد كنا نأمل من هذه الاتفاقية (اتفاقية الوحدة مع الجهاز النقابي) أنه

---

(٧) في إطار تداعي الذكريات تقفز إلى ذاكرتي الآن الواقعة التالية: كنت في زيارة للأخ عبد الله إبراهيم في منزله، وجرى حديث تنظيم الأطر الجامعية في الاتحاد، وكان مما قاله لي أن أستاذاً أمريكياً زاره في الأيام «القليلة الماضية» ونبهه إلى أن طالباً نشيطاً درس عندهم في الولايات المتحدة الأمريكية «يصلح للاتحاد»، قد دخل إلى المغرب بعد أن أنهى دراسته. واسم الطالب فلان. فقال لي الأخ عبد الله إبراهيم: «يجب أن تعملوا على استقطابه». فتبسمت وقلت: «عملية الاستقطاب جارية. لقد تكفل به الأخ عبد الواحد الراضي». كان ذلك في سنة ١٩٦٨.

(٨) من الأجوبة التي قدمت لجلالة المرحوم جواب مقاوم كبير واسع الاطلاع. قال لجلالته ما معناه: إن من الأمور التي يحسن التخلي عنها مظاهر تقبيل اليد أثناء الاحتفالات الرسمية. هناك من لا يكون متعوداً على هذه العادة، فتتراكم في نفسه، وقد يخرج عن طوره.

بالرغم من الماضي القريب والبعيد وبالرغم من الأخطاء، وبالرغم مما جرى وأنتم تعرفون حقيقة المواقف والأحداث منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٢، كنا نأمل أن يكون الطرف الآخر قد أخذ العبرة بما فيه الكفاية (=اعتقال المحجوب)، وأنه قد يكون قد تعلم الدروس من الواقع، واقع الحكم الرجعي والانتفاعية والإقطاعية ومؤامرات الرأسمالية التي ترمي إلى تشتيت الصفوف التقدمية المعارضة. . .ولقد رأيت أنا شخصياً أنه من واجبي، بصفتي عضواً في الكتابة العامة، ونظراً إلى غياب بعض الإخوان، القيام بمبادرة في الموضوع. وقمنا جميعاً، جميع مناضلينا، نعمل إلى جانب الاتحاد المغربي للشغل نسانده في محنته في الوقت الذي عجزت فيه أجهزته البيروقراطية عن اتخاذ أي قرار يتعلق بمحنة الطبقة العاملة يوم اعتقل كاتبها العام.

هذا هو المنطلق الأساسي بل الوحيد الذي دفعنا إلى القيام بمبادرة في عام ١٩٦٧. وأنا شخصياً أتحمل مسؤوليته أمامكم واعترف أني ألزمت وأرغمت عدداً كبيراً منكم على قبول هذه الاتفاقية التي لم يكونوا يرون فائدة منها نظراً إلى تجاربهم الطويلة والمريرة مع الجهاز النقابي. وعلى كل حال فإني لا أتأسف على ذلك الموقف الذي اتخذته عام ١٩٦٧، ولست نادماً على الاختيار الذي اخترته والذي ضغطت عليكم حتى أصبح اختيارنا جميعاً. أنا لا أتأسف على ذلك، لأن نيتي كانت نية حسنة. وعلى الرغم من أنه يقال إنه لا دخل للنوايا الحسنة في السياسة، فإني أؤمن كامل الإيمان أن أي عمل وطني ونضالي لا يصدر عن نية حسنة هو عمل فاشل، وهو عمل بعيد كل البعد عن النضال الحقيقي، هو عمل لا يساعد قط على تحقيق الأهداف الثورية؛ فإن لم تكن هناك نوايا مخلصة صافية وإرادة حسنة نزيهة، وإذا لم تكن هناك أخلاق ثورية، فلا شيء من الأهداف الثورية يتحقق.

ولكن إرادتنا الحسنة، ونزاهة أفكارنا، لم تجد ـ مع الأسف ـ في الطرف المقابل أي تجاوب معها. لقد ذهبنا نتحاور من دون حسابات مسبقة. كان لدينا حساب وحيد، وهو العمل على إنقاذ منظمة الطبقة العاملة ومقاومة القمع. أما الطرف الآخر فقد كانت له حسابات أخرى، حسابات لا علاقة لها لا بمصلحة الطبقة العاملة، ولا بمصلحة الحزب، ولا بمصلحة البلاد (. . .).

قبل عام ١٩٦٧، كانت الأجهزة المركزية للاتحاد الوطني، لا أقول على ما يرام، ولكن على الأقل كانت موجودة، كانت حاضرة، كان هناك أعضاء مداومون، وكان هناك مناضلون يجتمعون ويخططون وينظمون، وكانت هناك

حركة تنظيم وتوعية في الأقاليم. كان هناك استمرار في الحركة وفي النضال. ولكن بعد عام ١٩٦٧، أصبح ينظر إلى هؤلاء المناضلين الذين حفظوا للمنظمة حياتها وعملوا على استمرار نضالها، نظرة مشبوهاً فيها من الطرف الآخر. بل لقد تعرضوا للمطاردة والإبعاد من مقر الكتابة العامة. ولكن مناضلينا الذين يعرفون حق المعرفة واجبهم النضالي لم ينكمشوا على أنفسهم بل استمروا في العمل في الأقاليم والمقاطعات، تاركين مقر الكتابة العامة لأولئك الذين أرادوا احتجازه لأنفسهم».

ثم تساءل: «ماذا كانت نتيجة اتفاقية ١٩٦٧»؟

وأجاب: «لقد تبين في النهاية أنه لا يمكن أن يلتقي تصورنا للحزب وللنضال مع تصورهم. إنهم لا يقبلون المناضلين الجدد الذين يصعدون من القاعدة، لا يقبلون النقد، لا يقبلون غير التصفيق والمباركة والتأييد. ومناضلونا يرفضون هذا، يرفضون أن يتحول حزبنا إلى حزب الأكباش، إنهم (المناضلين) يريدون حزباً كما أسسوه، حزباً للمناضلين والنضال ومواصلة النضال لتحقيق أهدافنا في التحرر والاشتراكية».

ثم أضاف: «لقد كانت الاتفاقية اتفاقية بين القادة، اتفاقية في القمة، ولم تكن قط صادرة عن القاعدة، لأن الخلاف لم يكن في القاعدة؛ فالقاعدة سواء كانت عمالية أو غير عمالية، قاعدة ثورية. . . إن القاعدة سليمة وهي ضد الانتهازية والبيروقراطية بمقدار ما هي ضد الإقطاع والاستغلال والرأس المالية الرجعية والتعفن».

ذلك ما انتهى إليه مسلسل التوتر في علاقة الحزب بالنقابة داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وإذا كنا قد اختصرنا القول حول ظروف قرار ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، فلأننا سنعود إليها.

القسم السادس

المهدي بنبركة... الرجل وفكره



الفصل التاسع عشر

هكذا عرفت المهدي..!

أولاً: على سبيل التوضيح

نفتتح هذا الحديث عن الشهيد المهدي بنبركة، سيرة وفكراً، بسرد زمني/تاريخي لبعض اللقاءات التي كانت لنا معه والتي تكتسي بصورة أو بأخرى طابعاً شخصياً، علماً أن المقصود ليس كتابة سيرة المهدي، وإن كنا سنعرض للحظات أساسية في هذه السيرة داخل الموضوعات التي سنتناولها في هذا الفصل والفصول التالية له. إن حديثنا عن المهدي يندرج في سياق موضوعات هذه السلسلة التي تجمع بين ما يشكل علامات في حياة المؤلف فهو من هذه الزاوية ذاتي/شخصي، وبين ما يشكل لحظات رئيسة في مسيرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبعده الاتحاد الاشتراكي، الحزب الذي في إطاره جرت وقائع التجربة السياسية للمؤلف. أما ما يبرر موقع هذا الحديث عن المهدي في هذه اللحظة التي تسجل نهاية السنة السادسة من عمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمغرب (١٩٥٩ ـ ١٩٦٥)، فهو أن سنة ١٩٦٥، السنة التي اختطف فيها الشهيد المهدي وقتل، تسجل نقطة نهاية لمرحلة من تاريخ الاتحاد الوطني، النقطة التي بدءاً منها ستعرف العلاقة بين الحزب والنقابة تطورات جديدة ستنتهي بالقطيعة مع الجهاز النقابي في الاتحاد المغربي للشغل، وستكون مقدمة للمؤتمر الاستثنائي، وبالتالي لتغيير اسم الحزب إلى «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية».

هناك جانب آخر لا بد من إبرازه وهو أن أدبيات الاتحاد منذ تأسيسه إلى المؤتمر الاستثنائي (عام ١٩٧٥) قد بقيت تتحرك بصورة أو بأخرى في إطار

فكر الشهيد. وقد تكفي الإشارة هنا إلى أن التقرير المذهبي السياسي الذي كان قد أعده المهدي للمؤتمر الثاني للاتحاد سنة ١٩٦٢ والذي اعترضت عليه (اعتراض «الفيتو»: حق النقض) عناصر الجهاز النقابي في الكتابة العامة للاتحاد لم «يطلق سراحه»، داخل الحزب بصفة رسمية، إلا بعد غيبة المهدي النهائية.

لقد صدر هذا التقرير لأول مرة عن الكتابة العامة (التي كانت تتصرف خارج الجهاز النقابي منذ اختطاف الشهيد المهدي وبحضور فاعل للشهيد عمر بنجلون)، في شكل كراس بعنوان «الاختيار الثوري». وقد لقي هذا التقرير من المناضلين ترحيباً خاصاً، وأدركوا من خلاله كم من الوقت ضاع ما بين المؤتمر الثاني (عام ١٩٦٢) الذي حجب عنه التقرير وبين مرحلة ما بعد عام ١٩٦٥. ومنذ أن طبع هذا التقرير في عام ١٩٦٦، صار مرجعية فكرية وتنظيمية وسياسية للاتحاد، وقد استُشهِد بفقرات منه في النصوص التي صدرت في موضوع قرار ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، الذي سجل قطيعة مع الجهاز النقابي. وإذا كان التقرير الأيديولوجي الذي صدر عن المؤتمر الاستثنائي عام ١٩٧٥ قد سجل نقلة نوعية على مستوى الاختيار الأيديولوجي للاتحاد، فإن فكر المهدي بقي حاضراً بصورة أو بأخرى في فكر جميع الاتحاديين.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن فكر المهدي لا ينحصر في ما ورد في نص «الاختيار الثوري»، فعلاوةً على المحاضرات والحوارات الصحافية المنشورة في جريدة الاتحاد «**التحرير**» أو في غيرها، هناك نصوص المهدي (محاضرات وأحاديث صحافية.. إلخ) خلال السنوات الأولى من الاستقلال قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، كما سنرى.

سيتناول هذا القسم إذاً موضوعات الديمقراطية والصراع مع الحكم، والحزب والنقابة، إضافة إلى موضوعات أخرى اختص المهدي بالاهتمام بها، أقصد تركيز نضاله، في السنوات التي سبقت اختطافه، على فضح أساليب الاستعمار الجديد، والعمل فكراً وممارسةً، في سبيل الارتفاع بنضال شعوب العالم الثالث إلى المستوى الذي يمكنها من مقاومة هجمة الإمبريالية العالمية. وسنعتمد في ذلك على نصوص المهدي التي لم تدخل بعد في التراث الفكري

للاتحاد الاشتراكي وبالتالي لم تحتل فيه المكانة التي يجب أن تكون لها[1]. ولا شك أن كثيراً من القراء سيكتشفون، ربما لأول مرة، أن المهدي الذي عرف بحركيته (ديناميته) على مستوى الممارسة العملية، لم يكن يقل حركية على مستوى الممارسة النظرية.

ولكي لا نُخرِج بهذا القسم الذي خصصناه للمهدي، عن الإطار الذي يندرج تحته، إطار المذكرات السياسية للمؤلف، نبدأ أولاً بذكريات عن بعض اللقاءات التي سبق لكاتب هذه السطور أن تعرَّف من خلالها على الشهيد.

ثانياً: اللقاء الأول: ملعب سيدي معروف عام ١٩٥٥

تنتمي المرة الأولى التي وقفت خلالها إلى جانب الشهيد المهدي إلى فضاء المرحلة الأولى من نشاطي في صفوف الشبيبة الاستقلالية بالدار البيضاء. كان ذلك سنة ١٩٥٥، حين كان الشعب المغربي يستعد لاستقبال الملك الراحل محمد الخامس عند عودته من المنفى[2]. كان الملك الراحل يومذاك في باريس، حيث أقام أياماً قبل عودته، وكانت المفاوضات جارية بين الحركة الوطنية وفرنسا. وقبل عودة الملك ببضعة أيام، أي قبل ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، نظم حزب الاستقلال الذي كان يضم آنذاك القسم الأعظم من الحركة الوطنية، وكان المهدي عضواً في لجنته التنفيذية، مهرجاناً بملعب سيدي معروف بالدار البيضاء. وكنت يومذاك من شباب «الحزب» (حزب الاستقلال)، ولم يكن عمري يتجاوز التاسعة عشرة. كنت أنا وأربعة شبان آخرين من المكلفين بـ «الحراسة» في المنصة، وكان موقعي إلى يمين المهدي، حين بدأ يخطب.

لقد ارتبطت بنشاط الشبيبة الاستقلالية، وبالتحديد الشبيبة المدرسية،

---

(١) لا بد من التنويه هنا بالعمل الذي قام به الأخ عبد اللطيف جبرو، فقد جمع كل ما أمكنه جمعه من سيرة المهدي ونصوصه في أربعة كتب، انظر عبد اللطيف جبرو: **المهدي بنبركة**، ٣ مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٦ ـ ١٩٩١)؛ **المهدي بنبركة** (الدار البيضاء: الأحداث المغربية، ٢٠٠٧)؛ **المهدي بنبركة... في الرباط، ١٥ ماي ١٩٦٢ ـ ١٥ يونيوه ١٩٦٣** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٥)، و**المهدي بنبركة: ثلاثون سنة من العطاء الفكري والنضال الثوري من أجل بناء مجتمع جديد** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥).

(٢) نشير إلى أننا سنستعيد هنا فقرات من الحوار الذي أجراه معي الأخ حسن نجمي حول نفس الموضوع ونشر في: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٩.

ابتداء من عام ١٩٥٢، حين التحقت ضمن مجموعة من التلاميذ الفجيجيين بالمدرسة الثانوية العربية التي كانت تحت إشراف الحزب، في مدرسة عبد الكريم لحلو أولاً، ثم في مدرسة سيدي محمد بن يوسف ثانياً، كما سبق أن ذكرت في **حفريات في الذاكرة**. كان بعض زملائي من التلاميذ الفجيجيين قد انخرطوا، بصورة أو أخرى، في حركة المقاومة. أما أنا فلم أنخرط فيها على الرغم من أني عشت في محيطها. كان ارتباطي بالشبيبة الاستقلالية عن طريق بعض أساتذة المدرسة التي أشرت إليها، وبالتخصيص المرحوم محمد الجندي الذي كان منفياً إلى الدار البيضاء من وجدة ومن رجال الحركة الوطنية، ومن خلاله كان ارتباطي بالمرحوم بوخريص، ومن ثم بجماعة «المسرح الملكي» بزنقة آيت أفلمان المتقاطعة مع زنقة المناستير. وقد كانت الشخصية الوطنية القيادية في هذا المجال هو المرحوم عبد السلام بناني. لقد تعرفت على هؤلاء كما يتعرف التلميذ على أساتذته.

هنا أيضاً عشت نوعاً آخر من «القرب» أو قل بداية «القرب» مع رجال الحزب وقادته في الدار البيضاء. هنا في هذا المجال لم أكن مجرد «مشاهد» كما كنت في مجال «المقاومة»، بل كنت أيضاً من «العاملين»، أساهم مع الشباب من أمثالي وضمن لجان «التزيين» التي كان يشرف عليها المرحوم عبد السلام بناني وطاقمه. كان مركز الجماعة التي انتمي إليها يقع إلى جوار «المسرح الملكي» والأزقة الضيقة المجاورة له. ولم يكن عملنا مقصوراً على مواسم عيد العرش فحسب، بل كنا نقوم بنقل «نشرة الحزب» من موقع إلى آخر في الدار البيضاء. كانت المطبعة التي ننقل منها مناشير الحزب (مطبعة الأطلس) تقع في زقاق ضيق بحي درب عمر وهو حي التجارة بالجملة. وكنا نرتاد هذه المطبعة ونساعد في لف النشرة بعد طبعها، في رزم صغيرة نتولى نقلها إلى حيث نؤمر. وكانت جميع هذه التحركات تتم في سرية تامة. لقد كان أخطر شيء يتعرض له الإنسان في ذلك الوقت هو أن يلقى القبض عليه ومعه كمية من «نشرة الحزب». كان السجن هو المآل المحقق.

والغريب في الأمر ـ وأنا أعبر هنا عن الاستغراب على مستوى الذاكرة لأني لم ألحظ هذا في ذلك الوقت وإنما سمعت به لاحقاً ـ هو أن إحدى الخلايا الأولى للمقاومة في الدار البيضاء قد خرجت من جوف هذه الجماعة التي كانت معروفة بـ «لجنة التزيين». والشيء نفسه يصدق على مركز آخر للحزب في درب السلطان، كنا نرتاده نحن الذين كنا نعد من شبيبة الحزب:

الشبيبة المدرسية. كان هذا المركز يقع في بناية تطل على ساحة السراغنة إلى جوار درب «الشرفاء الطلبة» الذي كان مقراً لمعظم الفجيجيين الوافدين على الدار البيضاء للعمل والتجارة، وكان كثير منهم ممن ينتمي بصورة أو بأخرى إلى المقاومة. بجوار هذا الدرب وبجوار زنقة القاهرة المتوازية معه، وفي الجهة المطلة على ساحة السراغنة، كان يقع مكتب «المقاطعة ١١» التي كانت من أنشط فروع «الحزب» في الدار البيضاء. وكنت ممن يرتاد هذا المركز الحزبي الذي كان له الدور المهم في مسلسل التطور الذي حصل داخل الحزب.

ثالثاً: «المقاطعة ١١»: المهدي ومبارك وزغلول

لا تسعفني الذاكرة الآن بأي شيء عن النشاط الحزبي الذي قد أكون انخرطت فيه في «المقاطعة ١١». ولكنني ما زلت أحتفظ في ذاكرتي بصورتين واضحتين تماماً من خلال ترددي عليها. الصورة **الأولى** صورة سمعية وهي اسم «السي المهدي» (الشهيد المهدي بنبركة)، وكان هذا الاسم يتردد هناك بكثرة. أما **الثانية** فهي صورة بصرية وسمعية معاً، صورة المسؤولين عن هذا المركز الحزبي وفي مقدمتهم المرحوم السي مبارك والمرحوم زغلول. لم تكن لي بهما علاقة مباشرة آنذاك ـ في ما أذكر ـ ولكنهما سيصبحان من جملة أقرب أصدقائي من المقاومين والاتحاديين مباشرة مع «الانفصال» عن قيادة الحزب وتأسيس «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» التي ستتحول إلى «الجامعات المتحدة» ثم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم أكن يومذاك على علم بتفاصيل الصراع الذي كان يتحرك في الخفاء داخل الحزب. ولكنني أستطيع الآن، بناء على ما أفهمه اليوم من مضمون الوقائع التي عشتها، أستطيع تزكية الرأي القائل إن حادثة «الانفصال» التي جرت سنة ١٩٥٩، لم تكن سوى تتويج لمسلسل من التطور داخل الحزب بدأ منذ أواخر الأربعينيات؛ فعندما أستعيد الآن صوراً من هذا المحيط الذي قدر لي أن أتحرك فيه، وأنا مجرد عضو عادي في الشبيبة المدرسية الاستقلالية، أجدها تعكس فعلاً عملية ظهور نخب جديدة وقيادات محلية شبه مستقلة داخل الحزب.

إن السي مبارك وزغلول وغيرهما من القادة المحليين للتنظيمات الحزبية والذين كانوا على صلة مباشرة بحركة المقاومة، والذين تحركتُ في محيطهم

كانوا جميعاً من أبناء القرى والأحياء الشعبية. كانوا عمالاً أو أصحاب دكاكين صغيرة، وكانوا أميل من الجيل الذي سبقهم إلى العمل الملموس. ولا شك أن لجوء السلطات الفرنسية إلى التعسف والعنف، ودخول العلاقات بين محمد الخامس والحكومة الفرنسية مرحلة الأزمة وبخاصة بعد تعيين الجنرال جوان مقيماً عاماً لفرنسا في المغرب (عام ١٩٥١)، إضافة إلى نموذج الحركة الفدائية «الماوماو» في كينيا، وإذاعة «صوت العرب» المدوية المحفزة المشجعة، لا شك في أن ذلك كله قد جعل هذا الجيل الجديد من الأطر الوطنية أميل إلى الانتقال بالعمل الوطني إلى مرحلة أخرى، مرحلة العمل الملموس. وهكذا فبمجرد ما نفذت فرنسا عملية نفي محمد الخامس (٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٣)، التي مهدت لها باعتقال القيادات الوطنية والإقليمية ـ وقد أعقب تلك العملية مباشرة نداء من الزعيم علال الفاسي على أمواج «صوت العرب»، يدعو للانتقال إلى العمل الملموس، إلى المقاومة ـ حتى تحركت هذه القيادات المحلية الجديدة الشابة، فقامت تظاهرات في كثير من أنحاء المغرب، وبدأ الشروع بجد في تنظيم جماعات الفدائيين.

وهكذا فإن حركة المقاومة المسلحة نشأت فعلاً في حظيرة حزب الاستقلال ولكن خارج قيادته، أو على الأقل لم يكن قيامها بأمر منها، إذا استثنينا نداء علال الفاسي الذي جاء في الحقيقة كتزكية للتحركات التي كانت تقوم بها هذه القيادات المحلية الشابة.

لقد كانت هذه القيادات الجديدة بأفكارها وعملها، تشكِّل من الناحية الموضوعية نوعاً من التجاوز للقيادات القديمة، مع أن الكثير من أعضاء هذه الأخيرة كانوا بقلوبهم على الأقل مع هذه القيادات الجديدة الثائرة. ومن هذه الزاوية يمكن القول إن بعض جذور «الانفصال» الذي حدث سنة ١٩٥٩، ترجع إلى تلك اللحظة التي ظهر فيها أسلوب جديد في حقل النضال الوطني والذي سيعرف بحركة الفداء والمقاومة. ومن هنا يمكن أن نفهم كون «المقاطعة ١١» كانت في مقدمة فروع الحزب التي قادت ما كنا نسميه بـ «الانتفاضة»، انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، بينما أصرت قيادة حزب الاستقلال والعناصر التي بقيت في هذا الحزب على نعته بـ «الانفصال». إن هذه المعطيات هي التي تفسر كيف أني سأكون من بين المؤطرين للاجتماع الذي انعقد في سينما الكواكب قريباً من «المقاطعة ١١»، والذي تم الإعلان فيه ـ وفي اجتماعين مماثلين ـ عن انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير

بالدار البيضاء، وقيام «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، كما سبق أن أشرت إلى ذلك في الفصل الأول من الكتاب السابق (الأول).

رابعاً: السي المهدي: «قلنا لهم نحن أيضاً لنا كرامة شعبنا»

قلت وأكرر مرة أخرى أن ذاكرتي لا تسعفني بالشيء الكثير عن «النشاط» الحزبي الذي يمكن أن أكون قد شاركت به خلال تلك الفترة التي سبقت إعلان الاستقلال، سوى ما ذكرت من انتمائي، بصورة أو بأخرى للشبيبة المدرسية الاستقلالية. لم أكن عضواً قيادياً فيها، ولكني أقدر الآن أني كنت بمنزلة «الجندي الاحتياطي»، فلم تكن تستهويني «الزعامة» أو «القيادة»، كنت أفضل دائماً عدم التعرض للأضواء. وهذا سلوك لم يكن خاصاً بي وحدي فحسب، بل كان من «طبع» الفجيجيين، هؤلاء الذين جاءوا «من بعيد»، من تخوم الصحراء، حيث لا معنى لـ «حب الظهور» لأن كل ما فيها ـ الحياة الطبيعية والإنسانية ـ ظاهر، كل شيء «بادية»!

ربما كان لهذه «الطبيعة» دور في كثير من جوانب سلوكي الاجتماعي والثقافي والسياسي خلال حياتي كلها. وربما كان لها أيضاً الدور ما في هذا «الفراغ» الذي أشكو منه على مستوى الذاكرة. والحق أن «الفراغ» من طبيعة الذاكرة البشرية عموماً، أو هكذا تبدو لي ذاكرتي، أنا شخصياً، فهي لا تحتفظ في الغالب من «الحاضر» الذي مضى إلا بما كان له معنى في الماضي الذي سبقه أو في المستقبل الذي يليه. ومن هنا كانت ذكرياتنا أشبه ما تكون بمسافات «فارغة» تفصل بينها «علامات» على طريق الحياة. مسافات قد تطول وقد تقصر، ولكنها «فارغة» على مستوى الذاكرة، حتى إذا برزت علامة من تلك العلامات، بتأثير من معطيات «المستقبل» أو من وقائع «الماضي»، ملأت ذلك «الفراغ» وأعطته معنى.

أقول هذا وأنا أفكر في الموقع الذي أتذكر فيه نفسي بوضوح كامل، واقفاً إلى جانب الشهيد المهدي بنبركة، وكأني حارسه الشخصي، متقدماً صف الشباب الذي كلف بحراسة المنصة بملعب سيدي معروف، بشارع الفداء على مقربة من «المقاطعة ١١» والأحياء التي ذكرت، والتي كانت من معاقل الوطنية الاستقلالية والمقاومة المسلحة. كنا فريقاً من الشبيبة الاستقلالية والكشفية الحسنية حضرنا منذ الصباح إلى الملعب وقد تم ترتيبنا «الكلام» معنا في البهو الذي يقع تحت منصة الملعب. وقبل أن يحضر «السي

المهدي» ومرافقوه، كنا نحتل مواقعنا على المنصة. دخل المهدي وسط زحام شديد وهتاف صاخب من كل جوانب الملعب الذي امتلأ هو والشوارع المحيطة به، مما يقدر عادة بأزيد من ١٠٠ ألف شخص.

لم أعد أذكر من خطاب المهدي غير هذه العبارة التي أعقبها تصفيق وهتاف لا حد لهما. قال ـ بعبارته تقريباً ـ : «لقد طلب منا الفرنسيون أن نأخذ الاستقلال ونؤجل النظر في عودة محمد الخامس. وقالوا لنا إن الرأي العام الفرنسي يشعر بالإهانة وبمس الكرامة إذا أعدنا الآن محمد الخامس»، ومن دون توقف ـ رفع المهدي من نبرة صوته، ملوحاً بإحدى يديه القصيرتين، بينما كانت الأخرى تمسك بجذع العمود الذي ركّب فيه الميكروفون، وقال: «قلنا لهم: نحن أيضاً لنا كرامة شعبنا، ولدينا كذلك الرأي العام «انتاعنا» وهو لا يقبل شيئاً آخر قبل عودة ملكه الشرعي إلى عرشه».

كان ذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، سنة الانفراج الذي رافق اضطرار فرنسا الاستجابة إلى مطلب الشعب المغربي وعلى رأسه المقاومة والحركة الوطنية، مطلب إرجاع محمد الخامس والاعتراف باستقلال المغرب. كانت الأولوية في وعي الشعب المغربي لعودة محمد الخامس، ذلك لأن عودة هذا الأخير كانت تعني، في الضمير المغربي: «الاستقلال» في الوقت نفسه. لم يكن أحد يتصور أن يعود الملك من غير أن «يأتي» معه بالاستقلال. أما الاستقلال بمفرده فلم يكن من شرطه في وعي المغاربة عودة الملك. وإذا نحن أردنا التعبير، بنوع من الوضوح القائم على التصنيف عن وعي الشعب المغربي آنذاك بصدد هذه المسألة أمكن القول: إن الناس كانوا يرون في عودة محمد الخامس رفعاً لظلم لحق بالمغرب، ملكاً وشعباً، بينما كانوا يرون في الاستقلال حقاً من حقوقهم. وكما إن «الحصول على الحق» من دون «رفع الظلم» شيء لا معنى له، فكذلك كان الناس يرون في اقتراح فرنسا الاعتراف باستقلال المغرب أولاً ليتم النظر بعد ذلك في مسألة عودة محمد الخامس.

كان ذلك إذاً أول اتصال لي مع السي المهدي. كنت بجانبه وكنت أعرفه بالسماع، أما هو فبكل تأكيد لم يكن يعرفني. ولكنه كان عندما يقف إلى جانب الشبان يتحدث إليهم وكأنه يعرفهم منذ سنوات. كان «يصدر الأوامر» إليهم وكأنهم أبناؤه. وقد أصدر إلينا أوامر تنظيمية عند انتهاء المهرجان وكأنه هو المكلف بنا. لم يكن يضع أي قناع بينه وبين الناس.

خامساً: من امتحان البكالوريا... إلى جريدة «العلم»!

في جريدة **العلم**: أما المرة الثانية التي التقيت فيها مع المهدي وكانت هذه بداية علاقتي الشخصية معه، فكانت يوم إعلان نتائج البكالوريا المغربة عام ١٩٥٧. كنت من المرشحين ذلك العام. وبما أن تلك الدورة كانت من الناحية الرسمية هي الدورة الأولى لهذا النوع «الوطني» من البكالوريا فقد كان هو رئيس لجنة الامتحان، وكنا حوالى العشرين. قرأ المهدي ساعة إعلان النتيجة أسماء الناجحين بنفسه، ونحن متجمعون أمامه وأعضاء اللجنة يحيطون به وكان ذلك في ما أذكر بمدخل كلية العلوم حالياً في الرباط.

وعندما انتهى من قراءة أسماء الناجحين، وكنت واحداً منهم، أخذنا ننصرف، وإذا بي أسمع المهدي ينادي: «الجابري تعال». اعتراني شعور بالدهشة، خصوصاً وأن النداء جاء في صيغة تحمل معنى «الأمر» لشخص يعرفه. تقدمت إليه. ومن دون مقدمات قال لي: غداً، الساعة الحادية عشرة صباحاً، تكون عندي بالمجلس (وكان يومذاك رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري، وكان هذا المجلس عبارة عن «برلمان» معين يمثل القوى الوطنية، السياسية والنقابية والمهنية).

ذهبت إليه في الموعد المطلوب، فاستقبلني في الوقت المحدد وببساطة تامة، وسط قاعة الاجتماعات. ترك مكتبه وجلس أمامي وطاولة الاجتماعات بيننا، وكأننا في اجتماع «مفاوضات»! سألني عما أفعل، وعما أنوي أن أفعل وعن مسقط رأسي وأهلي.. إلخ. ثم قال لي: كانت ترجمتك جيدة في الامتحان (كانت امتحانات البكالوريا آنذاك تشتمل على مادة الترجمة). ثم أضاف: ونحن في جريدة **العلم** بحاجة إلى مترجمين ومحررين. غداً حوالى الساعة العاشرة تكون عند السي «التازي» (الأستاذ محمد التازي السفير وكان يقوم بمهام رئيس تحرير **العلم** في ذلك الوقت). قلت له، محاولاً الاعتذار، أنا أعمل معلماً بالمدرسة المحمدية في الدار البيضاء؛ فبادر قائلاً: لا تعتذر، نحن الآن في عطلة صيف. اذهب واشتغل وعندما تنتهي العطلة ننظر في الأمر.

ولما كان الغد، ذهبت إلى جريدة **العلم** فرحب بي الأستاذ التازي وقال لي: حدثني عنك السي المهدي بالتليفون. ثم قادني إلى قاعة إلى جانب مكتبه فيها عدد من المحررين. كان من بينهم شاب صحراوي نحيف جداً وأسمر، تعرفت عليه، وكنت أعتقد ـ خطأً ـ أن الزعيم علال الفاسي هو الذي أتى به

إلى **العلم** لأن خال هذا الشاب كان من أصدقاء الزعيم. إنه حرمة ولد بابانا زعيم حزب النهضة الموريتاني الذي كان يقيم في المغرب لأنه هو وحزبه كان يطالب بانضمام موريتانيا إلى المغرب يوم كانت ما تزال تحت الاستعمار الفرنسي، وكان الزعيم علال الفاسي قد جعل من قضية عودة موريتانيا إلى المغرب قضية وطنية كما هو معلوم. أما ذلك الشاب الموريتاني الذي تعرفت عليه في **العلم** في أول يوم لي بها فاسمه: باهي محمد حرمة(٣)، ومنذ ذلك الوقت وصداقتي بالأخ باهي متواصلة ومتنامية. هناك زملاء أصدقاء آخرون تعرفت عليهم في **العلم** وما زلت أعتز بصداقتهم. أما الزعيم علال الفاسي، فقد كان يأتي من حين لآخر إلى جريدة الحزب، يمر جنب قاعة المحررين ويسلم، مواصلاً طريقه إلى مكتب الأستاذ التازي القائم بمهام رئيس التحرير. وكثيراً ما كان السي علال يتحدث إلى باهي، بخاصة، حديث البسط. أما المهدي فقد كان يحضر كل يوم تقريباً ويمر علينا وسط قاعة المحررين، وكل مرة يخاطبني «أش أخبارك؟». ومن حين إلى آخر كان يطلب مني، أو يأمرني (فلم يكن الواحد منا يميز في لهجته بين الطلب والأمر)، قائلاً: مر عندي في المجلس، غداً أو بعد غد).

سادساً: في طريق الوحدة.. «صحافي» وسط المتطوعين...

طريق الوحدة: لا أتذكر بالضبط كم مرة ذهبت إليه في المجلس ولا لأي غرض؟ ولكني أتذكر جيداً أن زياراتي له كانت متعددة. وأتذكر أنه ذات يوم قال لي وأنا معه في المجلس الاستشاري، دائماً في قاعة الاستقبالات: «ما رأيك في الالتحاق بطريق الوحدة لكتابة تقرير صحافي لـ **العلم**؟ قلت: «في الوقت الذي تريد». قال: «سأتصل بك».

كان العمل جارياً في «طريق الوحدة»، الطريق الذي كان المهدي يشرف على شقه ليربط المنطقة الشمالية التي كانت تستعمرها إسبانيا بالمنطقة الجنوبية التي كانت تستعمرها فرنسا. وكان المشروع كما هو معروف من مبتكرات خياله الخصب، أو على الأقل هذا ما كنا نعرفه ويعرفه الناس في

---

(٣) أوضح لي المرحوم باهي أن التحاقه بجريدة **العلم** لم يكن عن طريق خاله حرمة ولد بابانا، بل إثر مباراة أجرتها **العلم** آنذاك لتوظيف مترجمين. وهذا صحيح، فلقد اجتاز المباراة ونجح فيها هو وزميل لنا آنذاك هو محمد الأزرق الذي كان من جملة من التحق معنا بـ **التحرير** يوم صدورها في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٩.

الداخل والخارج في ذلك الوقت. زارنا السي المهدي ذات يوم في جريدة **العلم**، وقصدني بالكلام فقال: «أنت، غداً تكون في الساعة كذا.. أمام مكان كذا.. وسيمر عليك بنهيمة» (الدكتور بنهيمة وكان آنذاك من الشباب المتحمس العامل مع المهدي)، لتذهب معه إلى «طريق الوحدة».

وفي الموعد المحدد ركبت مع الدكتور بنهيمة في سيارة جيب كان يقودها بنفسه وكان هناك شخص ثالث لا أذكر اسمه. انطلقت بنا السيارة إلى «طريق الوحدة». ولما وصلنا هالني أن وجدت السي المهدي هناك، فقد كنت أعتقد أنه بقي في الرباط. وبفضول صحافي طفولي قلت له: «أريد أن أجري معك استجواباً صحافياً». قطّب حاجبيه الغليظين ونظر إليّ مستفسراً: «هل أنت مغربي أم أجنبي»؟ وأضاف: «الاستجواب الصحافي يكون مع الأجانب ليتكلموا عنا إلى بلدانهم، أما أنت فيجب أن تلبس لباس الشغل أولاً، وتذهب إلى فرق المتطوعين وتكتب عنهم وعن عملهم.. وسأقرأ في **العلم** ما ستكتب. اذهب إذاً»؟

سابعاً: انتفاضة كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩: النيابة عن المهدي في الصباح

وتوالت اتصالاتي بالمهدي، ولا سيما سنة ١٩٥٨، السنة التي شهدت نشاطاً خاصاً للإعداد لـ «انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩»، ويسميها الأخوة الذين بقوا في حزب الاستقلال بـ «الانفصال»[٤]. ليس هاهنا مجال الحديث عن هذا الحدث وملابساته، ولكنني أذكر أن معظمنا نحن المحررين الشبان في جريدة **العلم** كنا منخرطين في العملية ومعنا كثير من عمال

(٤) أشير في هذا المجال إلى ما سبق لي أن ذكرته في الفصل الأول (من الكتاب الأول) حول تأسيس «الاتحاد المغربي للشباب». ذلك أنه في إطار الإعداد لعملية ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، طلب مني الشهيد المهدي الحضور في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمنظمة التي كان يعمل على تأسيسها، منظمة «الاتحاد المغربي للشباب»، بصفتي أمثل شباب الحزب (أو قسماً منه)، إلى جانب إخوان آخرين أذكر منهم المرحوم محمد الحيحي الذي كان على رأس جمعية الشبيبة المغربية (لاميج)، والطيب بن عمر الذي كان على رأس جمعية الطفولة الشعبية، وممثل عن الشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وممثل عن الاتحاد الوطني للطلبة لا أذكر اسمه الآن (لعله الأخ إدريس السرغوشني) وآخرين. عقدنا عدة اجتماعات بصفتنا لجنة تحضيرية لتأسيس «الاتحاد المغربي للشباب». ولكن ممثل الشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل نسف العملية في نهاية المطاف.

المطبعة. كنا مع المهدي بما في ذلك مدير جريدة **العلم** رحمه الله، وكان رجلاً طيباً ونزيهاً[٥].

قبل الانتفاضة بأيام ناداني المهدي وقال لي: ستكون مع الإخوان في الدار البيضاء، وستكون في اجتماع سينما الكواكب وستكون من بين المتكلمين في اجتماع الصباح، وسألتحق بكم بعد الظهر بعد أن أنتهي من مهرجان الرباط. قلت وماذا تقترح عليّ أن أقول؟ ضحك وقال: «دبر راسك.. شوف الإخوان هناك. أنت تعرف الإخوان في المقاطعة ١١». حضرت اجتماع سينما الكواكب، وكان هناك اجتماع آخر في سينما شهرزاد ترأسه الأخ الفقيه محمد البصري، وثالث في سينما أخرى قريبة من المدينة تناول الكلمة فيها المرحوم صدقي عبد الوهاب (أما الأخ عبد الرحمن اليوسفي فقد ترأس اجتماعاً مماثلاً في طنجة في اليوم نفسه. وكانت هناك اجتماعات أخرى مماثلة في معظم المدن).

ثامناً: «قل ما فيها ولا تقلها...»
أنابيب الصهاريج ومقاعد المدرسة

من الذكريات التي علقت بذهني عن المهدي، واحدة تتصل بتكوين الأطر الحزبية في إطار حركة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩. كان ذلك في «دار التوزاني» بالدار البيضاء، وهي دار كبيرة تقع في طريق مديونة على مخرج المدينة (يومئذٍ)، وكانت جمعية المقاومة قد «أخذتها» وكان فيها مجموعة من أطفال رجال جيش التحرير بالساقية الحمراء يدرسون، وكان من بين هؤلاء الأطفال من صاروا شباناً شاركوا في تأسيس البوليساريو.

بعد انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير بأسابيع، أصبحت هذه الدار مدرسة لتكوين الأطر للحركة الجديدة، وكان المهدي هو المشرف على التكوين وكنت من بين المكوِّنين (بالكسر). وكان المهدي يجمعنا ويتحدث إلينا عما

(٥) لا بد من الإشارة هنا إلى أن المحررين قد اتصلوا بالمدير المرحوم عبد الجليل القباج، أياماً قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير، وسألوه رأيه فقال: أنا منذ أسست هذه الجريدة والشخص الذي يأتيني دائماً بالتعليمات ويساعدني في حل المشاكل هو السي المهدي، فأنا مع السي المهدي. وعندما عرضنا على الشهيد المهدي تحويل جريدة **العلم** إلى لسان الانتفاضة عارض ذلك بقوة، وهذه مسألة ربما تتاح لنا الفرصة لمناقشتها وشرح ما نعتقد أنه الدافع الذي جعل المهدي يعارض اقتراحنا بقوة. (انظر أيضاً ما كتبته في هذا الموضوع المشار إليه أعلاه).

يجب أن نركز عليه دروسنا. وذات مرة أخذ يحدثنا عن «العدالة الاجتماعية» «تكافؤ الفرص» «الفوارق الاجتماعية». . إلخ، وعندما انتهى وخرجنا إلى الاستراحة تحلقنا حوله، وقلت: «لقد حدثتنا عن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. . إلخ، فلماذا لا نقول: «الاشتراكية» بدل هذه التعبيرات المختلفة»؟ نظر إليّ رافعاً حاجبيه الغليظين، وقال: «لا تستعجل. . قل ما فيها، ولا تقلها إلى أن يحين وقتها»، ثم أضاف: «الناس عندنا ما زالوا واقعين تحت الدعاية الاستعمارية فيعتقدون أن الاشتراكية هي الشيوعية وأن الشيوعية هي الكفر. نحن حركة وطنية جديدة تريد بناء مجتمع جديد. . . نريد التحرر من الاستعمار القديم والجديد. . هل فهمت»؟

ومن الذكريات التي تحضرني عن لقاءاتنا مع الشهيد في «مدرسة تكوين الأطر» بدار التوزاني، هذه الواقعة: كنا جماعة من «المكونين» متحلقين حول الشهيد، وكان الحديث يدور حول أمور ثقافية لها علاقة بالتعليم في القرويين «عقلية» المتخرجين منها. أذكر أن المهدي تدخل وقال: «القرويين» مركز الوطنية ولكن السياسة شيء آخر. ثم أضاف: إن من لم «يكسر» رأسه مع المسائل الحسابية من نوع الصهريج الذي تملؤه أنابيب مياه وتفرغه في نفس الوقت أنابيب أخرى، ليعرف متى وكيف سيمتلئ الصهريج، إن من لم «يكسر» رأسه مع هذا النوع من المشاكل لا يستطيع أن «يعمل» في السياسة في العصر الحاضر. . فعلاً كانت السياسة عنده عمليات حسابية. . . ومعلوم أنه كان متخصصاً في الرياضيات.

وفي مناسبة أخرى كنا نتحدث عن طريقة بعض الكتاب في التفكير والكتابة ممن ينتمون إلى الجيل القديم، على الأقل من الناحية التعبيرية؛ فعلق المهدي قائلاً: «إن من لم يجلس على الكرسي في المدرسة يضع ذراعاً فوق ذراع على الطاولة، ولا يرفع يده إلا عندما يريد الإجابة عن سؤال الأستاذ، إن من لم يمر بالمدرسة التي من هذا النوع لا يستطيع التفكير بمنهجية».

تاسعاً: في جريدة «التحرير»: مستوى جديد من العلاقة

كنا بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، من دون جريدة إلا جريدة **الطليعة** الأسبوعية التي كانت لسان الاتحاد المغربي للشغل. لقد كنت ضيفاً «عليها»، مكلفاً بما يتعلق بحركة ٢٥ كانون الثاني/يناير. ومع أن الحركة

كانت في بدايتها ولم تكن هناك بعد صدامات تذكر، بين الحزب والنقابة ـ على الأقل ظاهرياً ـ فقد كنت أشعر أنني في غير مكاني، لا بصفتي الشخصية، بل كمكلف بتغطية وقائع حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير وأنشطة «الجامعات المستقلة». لم أكن أجد ما يكفي من المساحة في الجريدة، بل كنت أشعر أن أخبار الحركة لم تكن تحتل المكانة اللائقة بها بين صفحات الجريدة. قلت للمهدي ذات يوم، بصيغة تحمل نغمة العتاب: «لماذا لم توافق على أخذ **العلم** مع أن الأغلبية كانت معنا: محررون، عمال، مدير»؟ سكت قليلاً ثم قال: هذه مرحلة جديدة، وسنصدر جريدة جديدة.

فعلاً صدرت **التحرير** في يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٩، وكنت أقوم فيها بمهام سكرتير التحرير إلى جانب الأخ عبد الرحمن اليوسفي رئيس التحرير والأخ محمد البصري مدير الجريدة. ومن يومها انتقلت علاقتي بالشهيد المهدي إلى مستوى آخر، هو المستوى نفسه الذي ارتفعت إليه علاقاتي مع الأخوين البصري واليوسفي.

من بين الاتصالات التي كانت لي مع الشهيد المهدي في هذه المرحلة، والتي تستدعيها الذاكرة الآن بالمناسبة، الحادثة التالية: كنت في جريدة **التحرير** قد أخذت المبادرة وبدأت سلسلة من المقالات حول تأسيس الاتحاد الوطني، وقعتها باسمي وجعلت عنوانها الدائم عبارة «لاحزبية بعد اليوم». وهي عبارة قالها المهدي في خطاب له في مهرجان في الرباط عقب تأسيس الاتحاد الوطني للقوات. صدرت المقالة الأولى في عدد يوم ١٩٥٩/٩/٩، وفي الصباح قبل الظهر كلمني المهدي بالهاتف من الرباط ليقول لي: «إن ما كتبته اليوم جيد.. ولكن الفقرة الفلانية التي قلت فيها كذا وكذا عن حزب الاستقلال غير ملائمة، ويجب أن لا تنسى أن هذا الحزب كان هو حزب الحركة الوطنية ونحن نريد أن نجدد هذه الحركة، فلا تنسَ الماضي». قال هذا لأنني كنت وصفت ـ بدافع الحماس والسجال ـ حالة الحزب في السنوات الأولى من الاستقلال، بما يبرز الفوضى والاضطراب الذين كان يعاني منهما.

فعلاً كان المهدي ينظر إلى العملية، سواء في صيغتها الأولى (الجامعات) أو عند تحولها إلى «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، على أنها عملية تجديد للحركة الوطنية وليس انفصالاً عنها (وهذا ما سنشرحه في ما بعد).

عاشراً: سيندمون. . . وضعوه ضدنا وسنستفيد منه في المستقبل!

وها هي ذكرى أخرى تحضرني. كان ذلك عندما صدر تعديل لقانون الحريات العامة، وكان هذا القانون ليبرالياً إلى أبعد حد. أذكر أننا كنا في **التحرير**، وكنا نتحدث عن هذا القانون الذي وضع أصلاً لإفساح المجال لخصوم حزب الاستقلال، في إطار الحرب التي شنت آنذاك ضد هذا الحزب من طرف «القوة «الثالثة» من المتعاملين مع المصالح الاستعمارية الفرنسية وغيرهم. كنا نخاف من أن يكون ذلك القانون طريقاً لقيام أحزاب «عميلة» لجهات خارجية. كنا نفكر هكذا لأننا كنا ما نزال في السنوات الأولى من الاستقلال، وكانت سنوات صعبة حدثت فيها تمردات. . . وكانت الأخطار محدقة بالمغرب من كل جهة، فكنا نفكر تفكيراً وطنياً. . والوطنية تقوم على الوحدة «الجمع». كنا نعتبر أنفسنا حركة وطنية جديدة تواصل رسالة الحركة الوطنية قبل الاستقلال. كنا ننظر إذاً إلى قانون الحريات العامة «الليبرالي جداً» على أنه يستهدف، أو قد ينتج منه، تمزيق الصف الوطني. . . وهذا كان مصدر تخوفنا. كان الحديث إذاً يدور حول هذا الموضوع. . وفي الأخير علق المهدي وقال: «اتركوهم. يريدون أن يضربوننا الآن بهذا القانون. ولكننا سنكون في المستقبل أكثر المستفيدين منه. إن موقعنا هو المعارضة. وسنحتاج إلى هذا القانون وسنستفيد منه، وسيندمون عليه وسيحاولون التراجع عنه، وحينئذ سندافع عنه». هل أحتاج إلى القول إن ذلك هو ما حدث بالفعل؟

حادي عشر: ليركب القطار وبعد ذلك نرى. . !

كان الشهيد كثير الاتصالات، وبخاصة مع الشباب. ولم يكن يتحرى دائماً صدق انتماء الشاب للاتحاد أو عدم انتمائه بالمرة. لم يكن له حواريون ولا كان يتعامل من موقع الزبونية! كان مفتوحاً للجميع. وكان يعرف أن ذلك قد تنجم عنه أخطاء في الاختيار، ومع ذلك كان يفضل دفع الأشخاص إلى العمل وجعل التجربة هي التي تحكم. حدث يوماً أن عين شخصاً في مهمة ـ لا داعي هنا لذكر الشخص ولا المهمة ـ فأثار ذلك انتقادات كثيرين ممن يعرفون ذلك الشخص. قلت له بلهجة احتجاجية: «لماذا عينت فلاناً في كذا وهو غير اتحادي، أو على الأقل لا يطمئن إليه الذين يعرفونه، وأنا أيضاً لدي مثل هذا الشعور»؟ قال: «لو طبقنا مقياس «الاطمئنان» على الأشخاص لبقينا مجموعة صغيرة يغازل بعضنا بعضاً». ثم أضاف: «الأطر الشابة من جميع

الأصناف يجب أن نعمل على استقطابها حتى لا تذهب إلى الجهة الأخرى؛ فلا بد أن نفتح الباب للجميع. . «شيء من الضوء» ثم نترك التجربة تحكم»!

فعلاً كانت خطة الاتحاد في السنوات الأولى من تأسيسه وحتى الثمانينيات، تقضي باستقطاب الأطر والفنيين المغاربة وضرب حصار على الحكم في هذا المجال. وكان بعض الإخوة يعتقدون أن الحكم عندما يحاصر في هذا المجال، فهو سيحتاج إلى أطر لا محالة، وسيضطر إلى الاتصال بالاتحاد «التفاوض»!

بالفعل كان الحكم يعاني هذه الخطة التي سلكها الاتحاد في هذا المجال يوم كانت الأطر المغربية قليلة. ولكن عندما أخذ عدد المغاربة المتخرجين ومن مختلف الاختصاصات يرتفع، حصل فائض. . . وقام نزاع ـ علني أو صامت ـ في صفوف الاتحاد بين «الأطر» وبين القائمين على التنظيم الحزبي في الأحياء والمعامل. ولم يختلف رأي القيادة الحزبية إلا عندما حصل فيها وهن في السنوات التي مرض فيها المرحوم عبد الرحيم. كان رأي المرحوم في هذه المسألة هو رأي المهدي نفسه. في أواخر السبعينيات كانت هناك شبه حرب بين القائمين على التنظيم وبين «الأطر» في الرباط بخاصة، وكان المرحوم عبد الرحيم يقدر وجهة نظر القائمين على التنظيم، ولكنه كان ينظر إلى المسألة بالمنظار نفسه الذي كان الشهيد المهدي ينظر به إليها. قال لي ذات يوم وكنا نتحدث في الموضوع: «يجب على القائمين بالتنظيم أن يدركوا أنه لا يمكن بناء اقتصاد أو تسيير دولة من دون فنيين. ونحن لا بد لنا من كسب واستقطاب أكثر ما يمكن من الأطر. . لنفتح أبواب قطار الاتحاد للجميع ليركب، ومن لم يتحمل طول السفر ونزل في محطة من المحطات سيعوض بآخرين».

ثاني عشر: «بابور المغرب». .
والزعماء يدفعون سيارة قديمة عاطلة!

من الذكريات التي بقيت لاصقة في ذهني المشهد التالي: كنا في جريدة **التحرير** حين قال لي الشهيد، وكان الأخ البصري حاضراً: «إننا سنأتي عندك في منزلك أنا والفقيه وبعض الإخوان لنشرب كأس شاي بعد التاسعة ليلاً. ولكن أنبهك إلى شيئين: **أولهما**، أننا سنأتي للمذاكرة لا للعشاء، فلا عشاء، والشاي وحده يكفي. و**ثانيهما**، أعطينا الشاي واتركنا. إنك لن تحضر معنا. اذهب لتنام».

حوالى الساعة التاسعة مساء وصل المهدي والفقيه إلى منزلي في شارع الناضور ـ آنذاك ـ بسيارة هذا الأخير، وكانت من نوع مرسيدس القديمة، ووراءهما سيارة صغيرة من نوع أربعة أحصنة (كاتر شوفو)، نزل منها المرحوم علي يعتة ورفيقين له (لم أعد أتذكر بالضبط من هما! ربما بورقية والعياشي). دخلوا، وتأخر المهدي ليقول لي: «إننا سنحاول مع الأخوان، إذا كان من الممكن، التنسيق بيننا وبينهم في الانتخابات البلدية المقبلة (كان ذلك في أوائل يونيو ١٩٦٣، وكان من المقرر إجراء انتخابات جماعية في نموز/يوليو من السنة نفسها).

أعطيتهم الشاي وأغلقت باب «الصالون» وانصرفت. وحوالى الواحدة صباحاً شعرت بهم يحاولون الخروج من دون إزعاج «أهل الدار». خرجت إليهم وأنا لابس نظارات. . . فقال لي المهدي «أما زلت ساهراً؟». . «آه نعم، أرى النظارات! كنت تقرأ. .» ثم أضاف: «اسمع، أنا قبل أن أنام أقرأ دائماً في «الكتب الكبار»، عليك أن تهتم بالكتب الكبيرة، كتب الأصول حتى تفهم المقصود».

ولما أرادوا الخروج، وكان الليل بارداً، امتنع محرك سيارة الأستاذ علي يعتة عن الحركة، فما كان من زعماء الحركة الوطنية آنذاك إلا أن هبوا جميعاً يدفعون الـ «كاتر شوفو». . فقلت في نفسي «فشل الاجتماع». . «بابور المغرب عمرو ما يقلع» (باخرة المغرب لا تقلع). كان المرحوم علي يعتة معروفاً في ذلك الوقت بسيارته الشخصية والتي كانت من نوع أوبل روكور صفراء. ولكنه كان يستعمل الـ «كاتر شوفو» للتنكر والتمويه عن البوليس.

ثالث عشر: قضية فلسطين عرّبت المهدي. . .

ومن الذكريات التي تحضرني الذكرى التالية: حينما عاد المهدي من زيارته الأولى إلى مصر في عهد جمال عبد الناصر. . وكان قد سبق لي معه نقاش في سنة ١٩٥٩ أو سنة ١٩٦٠ حول المشرق العربي، وكان يومئذ يجهل المشرق العربي وذا ميول غربية ككثير من عناصر النخبة المغربية، كنت أنا أدافع عن الحركة التحريرية العربية، وكان هو ينتقد «العرب». . . وتطور النقاش بيننا وحسمه وهو يهم بالمغادرة، قال: «ألم تسمع بذلك الفيلسوف الإنكليزي الذي قال «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا»، .وانصرف ولم يترك لي مجالاً للإجابة. وبقيت في نفسي. . فلما عاد، من غربته الأولى، وكان

قد زار خلالها مصر وسوريا والتقى جمال عبد الناصر وزعماء حركة التحرير العربية، قلت له عندما زارنا بالجريدة: «كيف رأيت مصر وجمال عبد الناصر وزعماء سوريا؟ فأخذ يحدثني بإعجاب.. فقلت: «آه.. لم يعد الشرق شرق والغرب غرب!»، فرفع حاجبيه بتعجب وقال وهو يضحك: «أما زلت تذكر؟». ثم أردف في جدية حديدية وقال: اسمع هناك الاستعمار والشعوب المستعمرة، هناك الاستعمار الجديد والاستقلال المزيف، هناك الصهيونية وفلسطين.. هذا هو التقسيم الحقيقي للعالم اليوم. وعندما انصرف أخذت أفكر في هذا. وقلت في نفسي: «سبحان الله: قضية فلسطين عرّبت المهدي». بالفعل لقد عرّبت قضية فلسطين المهدي وعبد الرحيم وعمر.. وربما آخرين خارج الاتحاد.

رابع عشر: المهدي يقفل دوني أبواب السوربون في باريس!

على أن أهم واقعة كان لها دور حاسم في المسار الذي سلكته في حياتي قد جرت في باريس أثناء المرحلة الأولى من غربة المهدي، وبالضبط في أوائل سنة ١٩٦٠. لقد سبق لي أن أشرت في **حفريات في الذاكرة** إلى أنني قضيت السنة الجامعية الأولى بالجامعة السورية في دمشق (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)، وأني قررت البقاء في المغرب ومتابعة دراستي في الرباط، حيث كانت قد افتتحت كلية الآداب. وهكذا بدأت الدراسة في قسم الفلسفة مع أستاذنا المرحوم الدكتور محمد عزيز الحبابي ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩. وفي نهاية السنة الدراسية فوجئت بسقوطي في امتحان الانتقال إلى السنة الثانية، الشيء الذي استوجب خوض غمار دورة تشرين الأول/أكتوبر. لقد كنت متيقناً من صحة إجابتي، وكلما حاولت استفسار الأستاذ عن السبب في تلك النتيجة السلبية تجنب الإجابة. إلى أن كان يوم من أيام أول عطلة الصيف حين أخبرني زميلي وصديقي الأستاذ محمد إبراهيم بوعلو ـ وكنا ندرس معاً ـ أن الأستاذ قال له: أبلغ صديقك أنه سينجح في دورة تشرين الأول/أكتوبر، لأنه ناجح فعلاً في دورة حزيران/يونيو. وإنما أردت أن أجعله يفهم أن الدراسة في سوريا أو في المشرق العربي لا تعني اكتساب حصانة ما!.

لم يكن هناك سبب لمثل هذا التصرف من أستاذنا الكبير. وبما أنه كان من حزب الشورى وكان يعرف أنني من الاتحاد الوطني، وأني أعمل في **التحرير**، فقد شككت أن يكون لهذا دوره في ذلك التصرف، خصوصاً وقد كان خصماً للشهيد المهدي. إذ كان يكتب في أسبوعية **الديموقراطية** التي كان

حزب الشورى يصدرها بالفرنسية، بينما كان المهدي يكتب في أسبوعية **الاستقلال**. وقد جرت بينهما مساجلات حزبية على صفحات الجريدتين. غير أن هذا الاحتمال بقي عندي مستبعداً، لأن زملاءه في الحزب (عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة. . .) كانوا أعضاء في الكتابة العامة للاتحاد، وكان هو نفسه أميل إلى موقفهم من موقف الذين بقوا مع زعيم الحزب محمد بلحسن الوزاني. وعلى كل حال، لم يكن أمامي إلا أن أنتظر دورة تشرين الأول/ أكتوبر. ومر الامتحان ونجحت. وبدأت بمتابعة الدراسة في السنة الثانية وأستاذنا الرئيسي هو نفسه الدكتور الحبابي. ومع أن علاقته بي قد تغيرت تماماً، إذ صار يعاملني كصديق، فقد بقي في نفسي خوف من تكرار الحادثة السابقة أو ما يشبهها معه أو مع غيره من الأساتذة، فقررت السفر إلى باريس ومتابعة دراستي في السوربون.

غادرت **التحرير** إلى باريس، وسجلت فعلاً في السنة الأولى فلسفة، باعتبار أن السنة التحضيرية (Propédeutique) كنت قد أنجزتها في دمشق والسوربون تعترف بها. وفي الأسبوع نفسه قدم الشهيد المهدي إلى باريس فذهبت لزيارته في منزل قنصل المغرب يومذاك الأخ عبد الحفيظ الشامي. وبعد دردشة قصيرة قال لي المهدي: «ما الذي أتى بك إلى هنا؟» قلت له جئت لأدرس، لقد سجلت في السوربون؛ فقطب حاجبيه كاتماً غضبه وقال: «هل أنت أحمق؟ والجريدة؟». حكيت له مشكلتي في كلية الرباط، وقلت: «إني أخاف أن يسترسل الأمر هكذا فأضيع الدراسة الجامعية؟». فرد علي قائلاً: «ما حكيت ليست مشكلة تستوجب مجيئك، لا بد أن ترجع هذا الأسبوع؟». قلت: «ولكن الدراسة هنا في السوربون أفضل؟». قال: «لا تغتر. . السوربون وضعها الفرنسيون للدعاية وهي «تفرخ» المتخرجين للعالم الثالث! وأنت تعودت على الدراسة بنفسك. . والفلسفة لا تحتاج إلى أستاذ». ثم أضاف: «يجب أن تفكر في الفراغ الذي ستتركه في «الجريدة»، ومن دون موجب»؟

غادرت غير مقتنع. لقد صممت على الدراسة في باريس، ولم يكن لدي مشكل لا في التسجيل ولا حتى من الناحية المادية، فلقد كان هناك أقارب، عمال وتجار، استقبلوني بحفاوة، وعلى استعداد أن يمدوني بما أحتاجه، وعائلتي تدفع لعائلتهم في المغرب. هذا فضلاً عن إمكانية الحصول على منحة. وأكثر من ذلك كانت مشكلة السكن محلولة. كان هناك شاب في مثل

عمري، من أقاربي من جهة والدتي، هو «حمو بناصر». كان موظفاً في سفارة المغرب وكان قد حصل على شقة تابعة للسفارة في الطابق الأعلى لإحدى العمارات. أعطاني الشقة وذهب هو ليسكن مع بعض معارفه من البلد.

ترددت على منزل قنصل المغرب مرات للغداء مع المهدي وللدردشة... وفي كل مرة كان يلح عليّ بالرجوع إلى المغرب، فكنت أصرّ على البقاء. وذات يوم، وكان قد مضى على مقامي في باريس نحو شهر، فوجئت بقريبي حمو بناصر يزورني ليقول لي ما يلي: «لقد كلفني السي المهدي بإقناعك بالرجوع إلى الجريدة، وألح عليّ إلحاحاً لأقنعك بكل الوسائل».

تأثرت كثيراً. أن يضطر المهدي إلى الاستعانة بأحد أقاربي؟! قررت الرجوع، وهاتفت الشهيد المهدي لأقول له «أنا راجع إلى المغرب غداً أو بعده». رد عليّ قائلاً: «هكذا يكون الرجال».

الفصل العشرون

المهدي فكراً وممارسةً

«تحويل» حزب الاستقلال وبناء مجتمع جديد

تذكير . . . وتقديم

أبرزنا من قبل كيف أن «الزاوية» كانت النموذج التنظيمي الذي حكم نشأة «الحزب» في المغرب، وكيف أن التطور الداخلي الذي عرفته الحركة الوطنية من خلال الأجيال الجديدة التي أفرزها التطور العام في المجتمع المغربي خلال عهد الحماية، قد أدى في النهاية إلى تلك الأزمة التي عرفها الحزب/ الزاوية في السنوات الأولى للاستقلال، والتي بلغت ذروتها سنة ١٩٥٨، ومن ثمة إلى «انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩»، التي كانت خروجاً أو تمرداً ـ لا فرق ـ على النموذج: الزاوية.

وإذا كانت القوتان اللتان تشخص بهما هذا التطور وسارتا به إلى نهايته، أعني المقاومة والنقابة، قد عكستا التطور العام الذي حصل في المجتمع المغربي على مستوى الهجرة من البادية إلى المدينة (المقاومة) من جهة، وعلى مستوى «التصنيع» ونشوء فئة العمال (النقابة) من جهة أخرى، فإن الجناح الثالث الذي سيشكل ما يمكن تسميته بـ «النخبة السياسية المغربية» كان نتيجة للتطور الذي تم على مستوى التعليم. ومن هنا كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي دشن قطيعة مع نموذج الزاوية قد عكس في تركيبه، بقوة ونصوع، هذا التطور الثلاثي الأبعاد الذي عرفه المجتمع المغربي على عهد الحماية.

لقد أبرزنا قبل الظروف التي تم فيها هذا التمرد على الزاوية/ الحزب

الذي توج بقيام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأوضحنا كيف أنه كان تكتيلاً للقوى التي كانت تمثل تيار التغيير، وبالتالي المعارضة الجذرية للموروث الذي لم تتمكن الحركة التحريرية في المغرب من تصفيته وتجاوزه، بسبب الظروف التي عجلت باستقلال المغرب من خلال مفاوضات إيكس ليبان. وتعرفنا على ما تعرضت له القوة المنحدرة من حركة المقاومة، داخل الاتحاد الوطني، من قمع متواصلٍ استهدف تصفيتها واحتواء رجالها. وقد حرصنا على إبراز المضمون الاقتصاديٍ والاجتماعي والسياسي لذلك الصراع الذي اتخذ شكله العنيف الأبرز في المسلسل القمعي الذي استهدف ـ كما قلنا ـ تصفية إرث المقاومة وجيش التحرير. لننتقل بعد ذلك إلى موضوع «الحزب والنقابة» داخل الاتحاد الوطني نفسه؛ فأبرزنا كيف أن ضرب القوة الثانية (النقابة) قد تم من خلال تهديد الحكم لقيادة الجهاز النقابي بوضعها أمام اختيار أحد أمرين: إما «امتيازات» العلاقة السلمية مع الحكم، وإما الأخطار التي تنجم عن التمسك بـ «شرف المعارضة». وقد اختار الجهاز النقابي «سياسة الخبز» على خبز السياسة، وكان ذلك على حساب الحزب، وعلى حساب المشروع التحرري الذي بشر به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ويأتي هذا الفصل وقد خصصناه للشهيد المهدي بوصفه الشخصية التي مثلت القوة الثالثة من القوات الشعبية المكونة للاتحاد، والتي تشخص ـ كما قلنا ـ ما يمكن أن نطلق عليه اسم «النخبة السياسية». وبما أننا نتحرك في هذه السلسلة داخل «ملفات الذاكرة السياسية» وفي مجال «المذكرات»، فقد كان لا بد من الانطلاق من «كيف عرفت المهدي»، قبل تتبع خط سيرته ومحنته حتى ظروف تصفيته. يبقى علينا الآن أن ننتقل إلى مشروعه الفكري.

أولاً: المشروع الوطني بين علال الفاسي والمهدي بنبركة

لقد انصرف اهتمام جميع الذين كتبوا عن الحركة الوطنية والأحزاب السياسية في المغرب، من أجانب ومغاربة، الفاعلين السياسيين منهم والباحثين الأكاديميين، إلى رصد جانب «الممارسة» وحدها: ممارسة العمل الوطني، السياسي والمسلح، من أجل استرجاع الاستقلال، وممارسة العمل السياسي الحزبي بعد الاستقلال. أما الاهتمام بالجانب الفكري فقد ظل غائباً إلا ما كان من محاولات في فكر علال الفاسي، لا كصاحب مشروع وطني فحسب، بل ككاتب خاض بقلمه في مجالات فكرية مختلفة. هذا النوع من عدم الاهتمام بالمشروع الوطني النهضوي التنموي السياسي، في فكر الحركة

الوطنية المغربية، كان بسبب تلك الظاهرة التي طبعت تاريخ هذه الحركة، أعني إعطاء الأولوية للسياسي على الثقافي، وفي الوقت نفسه تكريس هذه الظاهرة، ما جعل من مقولة «أولوية السياسي على الثقافي في المغرب»، مقولة تقال بإطلاق، من دون استثناء ولا نسبية.

والحق أنه إذا كان رجال الحركة الوطنية المغربية رجال فعل لا رجال فكر، وإذا كان الذين فكروا أثناء الفعل قد فعلوا ذلك بصمت، فإن الإنصاف للحقيقة والتاريخ يقتضي إبراز أن كلاً من علال الفاسي والمهدي بنبركة يشكلان استثناء في هذا المجال. وإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار مكانة هذين الرجلين في الحركة الوطنية المغربية وموقعهما في سياق تطورها، وجب القول إن الحركة الوطنية المغربية كانت تتحرك في إطار مشروع فكري متميز على عهد الحماية عبّر عنه علال الفاسي في كتابه **النقد الذاتي** بأجلى وأوضح ما يمكن، وأعاد «كتابته» الشهيد المهدي.

هناك «انفصال» بين الرجلين، ما في ذلك شك. ولكنه انفصال يقع داخل «الاتصال» وليس خارجه. إن «الاتصال» بين فكر الرجلين قائم وبقوة على مستوى «الفكرة الوطنية»، على مستوى «نحن» المغاربة، «الآخر» الاستعمار. أما الانفصال فيرجع إلى اختلاف مرجعية الرجلين: مرجعية علال الفاسي كانت هي نفسها المرجعية السائدة أثناء العمل الوطني في العالم العربي والإسلامي زمن الاستعمار المباشر، والتي يحضر فيها بقوة الفكر السلفي التحريري، أما مرجعية المهدي بنبركة فقد كانت تنتمي هي الأخرى إلى المرجعية السائدة نفسها في العالم العربي والعالم الثالث عموماً زمن ما بعد الاستعمار المباشر، أي ما كان الشهيد المهدي يفضل تسميته بـ «الاستعمار الجديد»، وهي مرجعية كانت مسكونة بهمّ «المستقبل»، همّ التحرر من التبعية للاستعمار، همّ البناء والتقدم.

هذا على المستوى العام، أما على المستوى الخاص فيمكن التمييز بين مشروعي الرجلين من خلال ربط فكر علال الفاسي بفاس، فاس الزاوية وفاس القرويين، وربط فكر المهدي بالرباط، رباط الحرفيين وليس رباط «المخزن»، رباط التعليم العصري المخصص لأبناء المغاربة المسلمين وليس المخصص لأوروبيين ورواده من المغاربة، (ليس مولاي يوسف)، التعليم الذي أعطى الحركة الوطنية المغربية منذ بداية الأربعينيات جيلاً من الشبان سيشكلون داخلها «النخبة السياسية» الجديدة التي ستكون أكثر ارتباطاً بنموذج «الحزب»، بالمفهوم الحديث، منها بنموذج الزاوية.

ثانياً: المهدي: من الدباغة والخياطة وبيع الخضر... إلى الحزب

فعلاً، التحق بقيادة الحزب أو بحواشيها أشخاص جدد، وبخاصة منذ بداية الأربعينيات، وإذا كان كثير من هؤلاء يرتبطون بعلاقات عائلية أو بعلاقة «المريد» بـ «الشيخ» في الزاوية، فإن أقلية منهم وعلى رأسها المهدي لم تكن لهم مثل هذه العلاقات العائلية أو الطرقية، لأنهم كانوا من أبناء الأسر التي هدّها الفقر في العالم القروي فدخلت المدن بحثاً عن عمل. كان المهدي بنبركة حفيداً لرجل انتقل من موطنه بالعالم القروي (الزيايدة) قريباً من الرباط، إلى هذه المدينة حيث عمل خياطاً للجلابيب. أما ابن هذا الخياط والد الشهيد المهدي، واسمه أحمد، فقد اشتغل مع عائلة زوجته، أخوال الشهيد، في صناعة دباغة الجلود بالمدينة نفسها. وفي سنة ١٩٢٠، رزق ذكراً أسماه المهدي. درج المهدي في أسلاك التعليم القائم يومئذٍ من الكتّاب أو المدرسة القرآنية، إلى المدرسة الابتدائية إلى الثانوية فالبكالوريا الأولى والثانية، ثم ليسانس في الرياضيات من جامعة الجزائر.

ولم يكن المهدي من أولئك «المحظوظين» الذين يعمر شبابهم عالم الدراسة وفراغ العطل ولهوها، بل كان يقضي العطل في ميدان من ميادين العمل التي تتوافر له، يشارك أسرته في كسب أسباب العيش. «في منتصف الثلاثينيات، وعمر المهدي حوالى ١٥، كانت تجربته في الحياة أكبر من قامته ومن عمره بكثير: قلّة موارد العائلة دفعته للعمل في الصباح الباكر في سوق بيع الخضر بالجملة بـ «باب الحد». وفي العطلة الصيفية اشتغل في بدال التليفون (ستاندر) إدارة فرعية لناحية الرباط (بيرو عرب) في حي الأوبرا أو (يبورا). وكان «بيرو عرب» جهازاً لمراقبة أعوان السلطة في أحواز الرباط. وفي عطلة صيف أخرى اشتغل المهدي في «الترتيب» وهي مصلحة الضريبة الفلاحية التي تخصص وظائف للعطاشة من شباب الثانويات بالرباط وسلا عند نهاية الموسم الفلاحي لإحصاء ما يتوجب على الفلاحين والكسابين من رسوم وجبايات. فضلاً عن ذلك شارك المهدي مشاركة بارزة في المسرح المدرسي الوطني في الرباط والدار البيضاء[1].

---

(١) عبد اللطيف جبرو، **المهدي بنبركة**، ٣ مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٦ - ١٩٩١)، مج ١، ص ٦٦ - ٦٨.

هذه كلها وظائف ومجالات مكّنت المهدي من التعرف على واقع المجتمع المغربي، ليس مجتمع المدينة المحصور داخل أسوار الرباط فحسب، بل أيضاً واقع المجتمع القروي وأحوال الفلاحين. وهذه ملاحظة يجب أخذها بعين الاعتبار، ذلك أن النهضة بالعالم القروي تشكل حجر الزاوية في مشروع المهدي كما سنلاحظ لاحقاً.

اهتم المهدي باللغة العربية بوصفها مجالاً من مجالات تأكيد الهوية وممارسة الوطنية؛ ففي إحدى حفلات نهاية الموسم الدراسي «اختارت إدارة كوليج مولاي يوسف، الشاب المهدي ليلقي نص خطاب بالفرنسية أعدته الإدارة للمناسبة، ولكن التلاميذ فوجئوا بكون المهدي كان ينظر إلى نص بين يديه كتب بالفرنسية بينما هو يردد كلاماً عربياً»[٢]. ويقول المهدي بصدد العربية: «إننا ونحن أطفال كنا ننظم الإضرابات في المدارس الفرنسية المفروضة علينا من أجل المطالبة بحصة في الدروس العربية»[٣]. إن اهتمام الشهيد باتقان اللغة العربية يتجلّى واضحاً في كتابته وأسلوبه كما سيلاحظ القارئ من خلال النصوص التي سنوردها له في هذا الجزء والذي يليه.

وهكذا فمن خلالها المدرسة الحديثة المرتبطة بواقع المجتمع والمشروع الوطني، ومن خلال الدراسة العلمية التي يقودها عقل علمي رياضي، سيكون اتصال المهدي الشاب بالوطنية والنشاط الوطني/ السياسي، وسيكون ترشيحه ثم فوزه في انتخابات رئاسة جمعية قدماء تلاميذ كوليج مولاي يوسف بالرباط سنة ١٩٤٣، هو المدخل الرسمي الذي قاد الشهيد إلى صفوف القيادة في «الحزب الوطني» الذي حمل اسم «حزب الاستقلال» مع تقديم عريضة الاستقلال في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، التي كان المهدي من الذين وقعوها ونشطوا في الدعاية لها.

ثالثاً: المهدي... وعي بالمشكل... ومشروع للتغلب عليه

كان التحاق المهدي بقيادة حزب الاستقلال، إذاً، عن طريق غير طريق «الزاوية/ الطائفة»، بل طريق المدرسة العصرية والتجربة السياسية العصرية في المدارس والجامعة، وبفكر تقوده تجربة اجتماعية شعبية وخيال رياضي مبدع.

---

(٢) نفس المرجع.

(٣) المهدي بنبركة في حوار مع جريدة **الكفاح** اللبنانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١، ذكره جبرو.

لقد كان يمثل بحق قمة التطور الاجتماعي/ الفكري الذي عرفه المجتمع المغربي في بداية الأربعينيات؛ فلا غرابة إذاً أن يكون موقفه من الحركة الاعتراضية التي بدأت تتحرك وتنتشر في «الحزب» منذ منتصف الأربعينيات، كاحتجاج على أسلوب قيادة الحزب المنحدرة من «الزاوية/ الطائفة»، موقفاً متفهماً بل ومناصراً، ثم متحالفاً. وقد كان المهدي يرى أن التطور الذي عرفه الحزب، هو انعكاس لتطور المجتمع، وأنه لا بد من تكييف وضع الحزب بالشكل الذي يجعله يتجاوب مع هذا التطور ويدفع به نحو البناء والتجديد.

على أن الاقتناع بضرورة تجديد «الحزب» لم يكن يؤسسه في وعي المهدي مجرد الشعور أن «الحزب» قد بدأ في «الترهل»، وأن استمراره على ما هو عليه سيجعله يتخلف عن تطور المجتمع فحسب، بل كان هذا الوعي نفسه مظهراً من مظاهر وعي عميق بضرورة العمل على تطوير المجتمع وإعطاء مفهوم «الاستقلال» معناه الحقيقي والعميق، كما هو في ضمير الشعب. والوعي أن هذه المهمة تتطلب من أطر الحزب وتنظيماته الشعور بهذه المسؤولية الضخمة، وهو شعور يتطلب بدوره تحديد تصور واضح ودقيق لنوع المجتمع الجديد الذي سيخلف، في عهد الاستقلال، المجتمع الذي ورثه المغرب عن الاستعمار وعن عصر الانحطاط الذي سبق الاستعمار؛ كما يتطلب كذلك تحديد الشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لبناء هذا المجتمع الجديد، ومن أهمها إعداد الأداة، أي الحزب، القادر على أن يكون قاطرة هذا المشروع. ولم يكن المهدي يرى المغرب القديم والمغرب الجديد من منظار محلي ضيق يهمل العوامل الخارجية التي كانت تتمثل بالأمس في «الحرب الصليبية» التي تعرض لها المغرب بعد سقوط الأندلس، وفي الهجمات الاستعمارية التي تلتها والتي انتهت بفرض الحماية الفرنسية عليه، بل كان اهتمامه كذلك شديداً قوياً بظاهرة «الاستعمار الجديد»، أو الاستعمار المقنع الذي تلا عهد الاستعمار القديم أو المباشر وسننتقل الآن إلى نصوصه التي تناول فيها القضايا الخاصة بالمغرب وتصوره للمجتمع الجديد.

رابعاً: المهدي ومسؤوليات الاستقلال

تعتبر محاضرة «مسؤولياتنا» من أوائل النصوص التي طرح فيها الشهيد المهدي تصوره لمغرب ما بعد الحصول على الاستقلال ومتطلبات بنائه. لقد ألقى هذه المحاضرة بالمسرح البلدي في الدار البيضاء يوم ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٧، أي بعد سنة واحدة من التوقيع على اتفاقية الاستقلال بين المغرب

وفرنسا، ولا زال كاتب هذه السطور الذي حضرها يتذكر الأثر البالغ الذي تركته في نفوس الحاضرين لأنها كانت تعبر فعلاً عن القلق الذي كان قد بدأ يسود الأوساط الوطنية من كون الأمور في عهد الاستقلال قد أخذت تسير على غير ما كان منتظراً. هذا ونشرت المحاضرة في كراسٍ خاص.

وفي ما يلي أهم فقراتها:

١ ـ أهمية الشعور بالمسؤولية للتغلب على المشاكل

قال المهدي بعد مقدمة: «إننا نعتقد أن استقلالنا ليس فقط مفتاحاً للعمل والبناء وشق طريق جديدة، بل هو كذلك مفتاح للاستمرار في النهج القويم الذي سرنا فيه خطوات وخطوات، لتتميم ما بدأناه من مشاريع وأعمال بوسائل قليلة وصعبة، أصبح اليوم بالإمكان توسيع نطاقها، وتثبيت دعائمها بما توافر لنا من وسائل وإمكانيات لم تكن متيسرة لنا بالأمس.

وفي هذه الساعة التي نستعرض أمامنا مشاكل بلادنا، لا ينبغي أن نتجاهل ميراث المخلفات المزدوجة، سواء منها التي تسبب فيها الاستعمار، أو التي ورثناها عن مرحلة تاريخية كنا مشغولين أثناءها بالدفاع عن النفس ولم يكن بإمكاننا بسبب ذلك أن نعمل لترقية بلادنا... إننا اليوم في وضع مغاير لكثير من الأمم، بعد أن اشتغلنا قروناً بالدفاع عن النفس تاركين ما عداه، فكان من الطبيعي أن نتخلف عن الركب وأن نتأخر عن القافلة. وليس فيها ما ينقص منا أو يشيننا، ولكن يخجلنا أن نغمض اليوم أعيننا أو نتناسى هذه الحقيقة ولا ننهض للعمل على إصلاح حالتنا التي لا ينبغي أن نخفيها عن أنفسنا أو نغالط فيها.

لقد حصلنا على استقلالنا السياسي الذي عاد بنا إلى الحالة العامة التي كانت عليها بلادنا في تلك الظروف التي نكبنا فيها بالاستعمار، مع شيء جديد، وهو الوعي الوطني الذي تجدد في عهد الاستعمار، وهو الربح الأكبر. إن هذه الروح الوطنية التي ستمكننا من التغلب على الحالة المؤلمة التي تعيش عليها بلادنا والفترة الحرجة التي تجتازها الآن. إن الشعور بالمسؤولية هو الذي دفعنا إلى عقيدة الجهاد وهو الذي خلق هذا الوعي الجديد بالمغرب، وعدم الشعور بالمسؤولية هو ما نحسه الآن يهددنا ويجعل استقلالنا عرضة للخطر، بعد التضحيات الجسيمة التي بذلناها في سبيله. فلن تحل مشاكل

بلادنا أبداً بقرارات تتخذها الحكومة ولا بقوانين تسنها، لن تحل مشاكلنا إلا بالشعور المشترك بالمسؤولية، من طرف الحكومة ومن طرف العنصر الواعي من الشعب. هذا العنصر الذي كان بالأمس شاعراً بالمسؤولية وبأعبائها، هو الذي يجب عليه أن يبقى في الميدان ويستمر في العمل. إن الشعور بانتهاء المهمة وإزاحة المسؤوليات عن كواهلنا، هو الذي يجعل بعضنا يشتغل اليوم، بعيداً عن الواقع، بالسفاسف والترهات؛ فلا يجب أن تسود بيننا العقلية التي تصور مسؤوليات عهد الاستقلال بأغنام مشوية يجب أن ينال كل واحد منا نصيباً منها، ولا يهنأ له بال حتى يظفر بالخبزة، ويحصل على منصب يضمن له التقاعد. إن الشعور بالمسؤولية ربما يسمى فضولاً، ولكنه فضول في محله، لأن المغرب إذا فقد يوماً هؤلاء الفضوليين الذين شعروا بالمسؤولية من أول يوم، فتيقنوا أن الحركة ستقف عن السير إلى الأمام.

ومن ينهض بالمهمات غير هؤلاء الذين لم يفقدوا أبداً شعورهم بالمسؤولية؟ انظروا وابحثوا حولكم وفتشوا جيداً عمن يستطيعون أن ينهضوا بهذه الأعباء الثقيلة؛ فالمغرب أمامكم، تنظرون إليه وكأنه فوق راحتكم، فهل تلاحظون غياب هذه النخبة التي تخرجت من صفوف الكفاح؟ إنها إذا فقدت الشعور بالمسؤولية ـ لا قدر الله ـ فمعنى ذلك أن المغرب ينتظر استعماراً جديداً.

٢ ـ حاجة المغرب إلى ثورة عميقة... في المجالات كافة

إن الحالة التي توجد عليها بلادنا الآن تحتاج إلى ثورة عميقة يجب أن نقوم بها. ولكي تتحقق يجب أن نقودها ونُكوِّن نحن الثوريين. والثوريون لن يتكوَّنوا أبداً من خونة الأمس ولا من أذناب الاستعمار. إنهم يخرجون من صفوف هؤلاء المجاهدين الذين صهرهم الكفاح والذين ربما لا يزالون ثوريين مبتدئين، ولكن يجب أن ينقلبوا إلى ثوريين حقيقيين؛ فهم الذين سيقلبون الأوضاع الفاسدة التي يوجد عليها المغرب. هم الذين سيعملون على رفع دخل الفرد المغربي الذي لا يتجاوز معدله الـ ٣٥ ألف فرنك سنوياً في المدن، بينما ينزل لدى سكان البادية إلى ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف فرانك.

كيف يمكن إذاً أن نبدل هاته الحالة المزرية ونقلب هذه الأوضاع الفاسدة ونزيح هذا الغشاء الثقيل ونفرقع هاته القشرة التي تغلفنا وتحجبنا عن العالم؟

كيف نصل إلى ذلك؟

بالثورة أيها الإخوان: ثورة في الاقتصاد، ثورة في التفكير، ثورة في العمل، وفي كل ميادين الحياة. ولن يقود هذه الثورة إلا الثوريون الحقيقيون قلباً وقالباً، روحاً ومعنىً، فعلاً وقولاً، لا تزويراً وتضليلاً وتغريراً.

هذه الثورة تعترضها وتحول دونها الآن عوائق مختلفة، ولا سبيل لنا للسير إلى الأمام إلا بالتغلب على هذه العوائق وإزاحتها عن الطريق. وإذا كانت هذه العوائق مختلفة المصادر والأسباب، فإن العائق الأكبر يعود إلينا، لأنه راجع إلى أنفسنا. لقد مرت علينا سنة (منذ الاستقلال!) كلها تجربة وامتحان عرفنا فيها ما يكفي، لذلك يجب أن نفتح اليوم أعيننا ونتنبه ونستيقظ ونستوعب العبرة والدرس لنجدد السير إلى الأمام من دون تعثر أو ارتباك. أما العوائق الأخرى التي تمنعنا من التقدم وتبديل الأوضاع الفاسدة، فهي على الرغم من أهميتها القصوى، لا تحتل إلا المرتبة الثانية بالنسبة إلى العوائق التي نقيمها نحن بأنفسنا، والتي يجب أن نبدأ بمعالجتها قبل غيرها، ثم ننتقل إلى العوائق التي يقيمها الاستعمار في طريقنا.

٣ ـ الاستعمار ما زال يحاربنا.. ولكن بطرق ووسائل جديدة

إنه لا تزال بيننا وبين الاستعمار حرب خفية، وقد عشنا سنتنا هاته في معركة مستمرة ضد الاستعمار الذي ما يزال يحاربنا من وراء الستار ويتآمر على استقلالنا في صور وأساليب مخالفة، بطبيعة الحال، لتلك التي كان يستعملها في عهد الحماية، نظراً إلى ما حصلنا عليه من استقلال، ولكنها مع ذلك متفقة معها في الروح والهدف؟ إن له اليوم وسائله وأساليبه الخاصة التي يستعملها لمحاربتنا والوقوف في وجهنا وتعويقنا عن السير، لذا يجب أن نعرف جيداً خطط الاستعمار وأساليبه الجديدة التي تمكنه من الوقوف في وجهنا، حتى نكون على بيّنة منها ونتمكن من إحباطها.

وإلى جانب التعجيز الإداري والفني والمالي ـ الذي تمارسه علينا الأوساط الاستعمارية ـ يوجد عائق أكبر، هو التحطيم المعنوي... توجد اليوم إلى جانب كل قيادة حربية، إدارة يطلق عليها «القسم السيكولوجي»، وهو قسم مهم أصبح اليوم من العوامل الأساسية في الحرب إلى جانب الجيش.

وحيث إننا قد انهينا مع الاستعمار المعركة المسلحة، تم لنا النصر فيها،

فإن الاستعمار لا زال لم يستسلم ولم يلقِ جميع الأسلحة، لذلك نعيش اليوم، وسط لهيب الحرب السيكولوجية التي يشنها علينا، لا يحس أكثرنا بها. إن الزحف السياسي هو رأسمال الحركة الوطنية **الأول** الذي لا زال موجوداً حياً مهيئاً، هو عمدتنا وضمان نجاحنا. وأما رأسمالنا **الثاني** فهو التنظيم، فإن تفريطنا فيه معناه ضياع رأسمالنا الأول. وهذا عمل ندعو للقيام به جميع منظمات الحزب وجمعياته وهيئاته، سواء أكانت نقابية أم تجارية أم فلاحية أم إسعافية أم ثقافية أم رياضية.

٤ ـ الواجب قبل الصداقة

إن من واجبنا جميعاً أن نقوم على قدم وساق بتجنيد الناس وتنظيمهم للعمل، لأن هذا التنظيم هو الذي يجعلنا نستطيع تشغيل رأسمالنا البشري وصرف الطاقة التي تزخر بها قواه الحية في بناء المغرب وتشييد دعائمه، هو الذي سيجعل الثقة التي وضعها الشعب فينا في محلها، ويتيح للجميع أن يرى خراب البلاد يطوى، وعمرانها ينتشر.

يجب أن نحارب في هذا التنظيم جميع الأدواء والمثبطات، وكل الصفات المقيتة التي تسبب النفور والاستياء، وتجلب التفرقة والشقاق وتعوقنا عن السير إلى الأمام، وفي مقدمة هذه الأدواء روح الأرستقراطية التي تتكون أحياناً في صفوف الحزب، هذه الروح البغيضة التي تتقمصها نفوس بعض الكتّاب (كتاب فروع الحزب) والمسيرين وأعضاء اللجان. ومن واجبنا أن نشعر هؤلاء الذين «يسبحون في الهواء» بحقيقتهم. . . وذلك عن طريق النقد الذاتي لا عن طريق التحطيم.

ولا مجال في صفوفنا للمغالطة والتضليل. إن جميع منظماتنا تفرعت من ينبوعٍ واحد، ويجب أن تظل سائرة في طريق موحدة كي لا نضلل شعبنا ونفرقَ شمله ونشتت رأيه. نحن الآن في وقت التجمع ويلزمنا أن نعمل على تقوية هذا التجمع، ويجب أن نقاوم التهاون ولا نغض الطرف عن كل من يتوانى في عمله.

إن شعارنا هو الواجب قبل الصداقة. ولذا يجب أن نصارح كل من يتوانى في عمله ونطالبه بأحد أمرين: إما العمل أو الانسحاب. نحن لا نريد أن نفرِّط في أي فرد من إخواننا المخلصين، ولكن هناك فرق كبير بين عدم التفريط

وإسناد المسؤوليات، لأن المسؤوليات يجب أن تسند إلى من يستطيعون القيام بها وتحمل أعبائها والإخلاص في أدائها. ولذا ندعو للنقد الصريح ولا نقبل الانتقادات المبنية على الشك والتشكيك، أو الملفوفة في رداء الريبة وسوء الظن. إننا نقصد من النقد، التطهير والبناء. علينا أن نعتبر كل من يعمل على تشكيكنا في نوايا إخواننا عدواً لدوداً لنا. ولكن مادمنا لا نحصي أعداءنا ونعريهم فنحن تائهون. علينا أن نعرف هؤلاء الأعداء وأن ننحيهم عنا.

٥ ـ حاجيات بلادنا كثيرة... وضرورة اعتبار الأولويات

إن حاجيات بلادنا كثيرة اليوم، أنتم لا تجهلون حالة المغرب أمام مسؤولياته الجديدة، وستصيبنا الحيرة ـ لا محالة ـ إذا أردنا أن نعالجها دفعة واحدة، وفي آن واحد. يجب أن نعرف من أين نبدأ، وماذا نقدم وماذا نؤخر. إن من لا يعرف البداية لن يصل حتماً إلى النهاية.

هكذا حال بلادنا اليوم: حاجياتنا كثيرة؛ ففي ميدان التعليم نرى ضرورة تكثير المدارس الابتدائية والثانوية والتقنية وتكوين المعلمين وتعريب التعليم وتأسيس الكليات، وتطوير الكتاتيب القرآنية، وإصلاح برامج التعليم، ودراسة مختلف مظاهر النشاط الثقافي والرياضي والكشفي وإيجاد الإطارات اللازمة لكل فرع من هذه الفروع وما تحتاجه جملةً وتفصيلاً، وهذا غيض من فيض ونقطة من بحر.

لكن هل يكفي تعداد الحاجيات لمجابهتها كلها وعلاجها بأسرها في آن واحد؟ من السهل أن نزجي الوقت في تلاوة القوائم على الشعب. ولكن هل تظنون أن الشعب لا يعرف هذه الحاجيات وهو الذي يكتوي بنارها التي يستعر لهيبها في وجهه، وهو الذي من أجلها وفي سبيلها شن الثورة في وجه الاستعمار؟ يجب أن نصارح الشعب بحقيقتنا، ولا نخفي عنه أننا أمة فقيرة وأننا إذا أردنا الغنى من دون عناء فالأمر سهل، ولكن مقابل استقلالنا الذي انتزعناه بالعرق والدماء والدموع. نحن فقراء، عندنا مال قليل في خزانة الدولة نعتزم صرفه في الحاجيات المهمة: مثلاً في تكوين المعلمين، هذا التكوين الذي هو مفتاح باقي مشاكل التعليم. ولكن تبقى هناك حاجيات كثيرة في غير ميدان التعليم: تجفيف المستنقعات، إصلاح الأراضي البور، نشر أساليب الفلاحة العصرية، إقامة الجسور، حفر السواقي، بناء المراحيض في القرى.. إلخ.

نحن لا نعدكم بصنع المعجزات، فقد انتهى عصرها، وكانت ميزة من الله خص بها بعض الأنبياء عليهم أزكى السلام. إن ما يسمى الآن بالمعجزة هو ما تقوم به الشعوب بالعمل المستمر، وبالتأني والتضحية المتواصلة، وفق برنامج محكم التصميم. علينا أن نبدأ اليوم بتحقيق مشروع، وغداً نشرع في تنفيذ مشروع آخر وهكذا حتى نحقق المعجزة.

ولا ينبغي مطلقاً أن نسمح لأنفسنا بالاستماع إلى هؤلاء الذين يريدون أن يخدعوننا عن حقيقتنا، ويلقون في النفوس والأذهان أننا نعاني كذا وكذا من الأدواء، وأن المسؤولين متقاعسون عن معالجتها جميعاً. إن الذين يعرضون مشاكلنا على هذه الصورة إنما هم مدلسون وعملاء للاستعمار وأعوانه؛ فالأدواء التي يعاني منها الشعب، نحن أعرف الناس بها، لأننا نحن الذين حاسبنا المستعمر على إبقائه عليها، وكنا أول من عمل على كشفها حتى أحس بها كل وطني مخلص، فهب يضحي للحصول على وسيلة العلاج، وها نحن قد بدأنا بمباشرتها الواحد تلو الآخر تاركين الخونة في تهريجهم المتملق يعمهون.

البرنامج يقتضي إذاً معرفة الحاجيات ومعرفة الوسائل ومقارنة بعضها ببعضها اللآخر، وتوزيع الأدوار ليقوم كل واحد بمهمته: فالحكومة تعرف أنها ستباشر هذا المشروع اليوم، والبلديات سنطالبها غداً بإنجاز هذا العمل، وبعد غد سنكلف الجماعات القروية بتحقيق نوع ثالث من المشاريع وهكذا دواليك. وفي الوقت نفسه، سنجند جماعات الشباب للقيام بمختلف الأعمال وإنجاز عشرات المشاريع التي يستطيعون أن ينهضوا بها. هذه هي المجهودات التي يجب أن نقوم بها، وهي التي ستخرج بنا من هذا الاستقلال النظري إلى الاستقلال الحقيقي، الاستقلال الذي نبنيه بعقولنا وسواعدنا. . . . التضليل فلن يؤدي أبداً إلى طريق النجاح، أما الأعمال المتواضعة مثل حفر الساقية، وبناء المدرسة الصغيرة، وشق المراحيض في الدواوير. . . فهذه الأعمال هي التي ستوصلنا إلى الاستقلال، لا التغرير ولا التضليل، ولا التحطيم والتشكيك والنيل من المسؤولين المخلصين في الحكومة.

إنهم منا وإلينا، وإذا وجدنا فيهم نقصاً عالجناه. ومن جهتنا فنحن نحاسب وزراء حزبنا حساباً عسيراً، لا تحاسبون عليه بعضكم بعضاً. نحاسبهم كل أسبوع خلال الاجتماع الذي يعقدونه ضمن جماعاتهم، حيث يدرسون فيه المسائل المطروحة ويقدمون البيانات ويناقشون وينتقدون، ثم نصل إلى النتائج التي تنتظرها البلاد. هذا بينما البعض ممن وصل إلى وظائف صغيرة

قد نسوا الحزب الذي كوّنهم فأحرى أن يتذكروا حضور جماعاتهم.

هذه هي حالتنا، وقد علمتم من هذا العرض مسؤولياتنا وعرفتم الطريق، ولكن هل تكفينا المعرفة. إن الطبيب لا يقتصر عمله على معرفة داء المريض وأسبابه ومضاعفاته فحسب، بل لا بد له من تقديم العلاج ومباشرته والقضاء على الداء. . . لقد دلت التجارب التي عرفتها الأمم بعد خروجها من الحكم الاستعماري، أنها تتوقف في بناء كيانها على أسس متينة. وهي تتغلب على المشاكل العديدة التي تتراكم عليها في مستهل حياتها الجديدة إذا هي اعتمدت على القوة الحية المتولدة عن فترة الكفاح، وإذا استمرت تلك القوة في حيويتها وحماسها وتجندها ولم تركن إلى الراحة والتمتع بحلاوة الاستقلال، قبل تدعيم أركانه وتثبيت بنيانه والاحتياط من الألغام التي تهدد كيانه من طرف الخونة والمتآمرين. وإن الدول الفتية التي لم تستكمل بعد نموها الإداري والاقتصادي لا يصيبها التدهور والانحلال من ضعف وسائلها المالية ولا من قلة الكفاءات الفنية فحسب، بل يصيبها التدهور والانحلال من عدم شعور المسؤولين بمسؤولياتهم بعد التحرر، وتركهم للمشاكل تتراكم، والسماح للطرق السهلة أن تستهويهم. وهذا ما نعمل جادين لتجنبه مستفيدين من جميع التجارب والله ولي التوفيق».

خامساً: طريق الوحدة: مشروع نموذجي لبناء الاستقلال

عندما كان المهدي يلقي محاضرته تلك بالدار البيضاء في أيار/ مايو ١٩٥٧، مخاطباً مسؤولي الحزب، شارحاً الوضعية السياسية والمهام المستعجلة المطروحة على الحزب وعلى الوطن كله، مهام بناء الاستقلال، كان منهمكاً في الإعداد لمشروع «طريق الوحدة» الذي دشنه الملك محمد الخامس في أوائل تموز/ يوليو من السنة نفسها. كان الهدف الجغرافي من هذا المشروع هو ربط المنطقة الشمالية التي كانت تحت الحماية الإسبانية بالمنطقة الجنوبية التي كانت تحت الحماية الفرنسية. وباستثناء مسالك جبلية قديمة، لم تكن هناك طرق معبدة تربط بين جزئي المغرب سوى تلك التي تحاذي شاطئ المحيط الأطلسي، في الغرب، والتي كان التقاء المنطقتين فيها في المركز الحدودي الجمركي «عرباوة». كان مشروع «طريق الوحدة» إذاً يهدف إلى شق طريق جديدة تربط بين الشمال والجنوب في وسط المغرب، من تاونات جنوباً إلى كتامة شمالاً على مسافة ٦٠ كيلومتراً.

وإلى جانب الجانب الجغرافي لهذا المشروع، كان المهدي يريد منه أن يكون تجربة رائدة في عملية البناء التي تعتمد الطاقات البشرية المغربية، طاقات الشباب. وكما قال هو نفسه إن من أهداف المشروع أن يكون «مدرسة تنفتح فيها أذهان شباب على أفكار وطرق جديدة في البناء ينقلونها إلى مناطق سكناهم على طول البلاد وعرضها»؛ فمشروع «طريق الوحدة» كما كان يراه المهدي هو مثال من أمثلة التعبئة العامة للقوى الحية في البلاد لبناء الاستقلال، وسيكون منطلقاً لعدد من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على الإمكانيات المحلية والوطنية؛ فالمشروع إذاً يدخل في إطار بناء مغرب الغد بسواعد أبنائه.

لقد كان المهدي واعياً وعياً عميقاً بمدى التخلف الذي يعانيه المغرب، وبخاصة في العالم القروي. وكان مدركاً تماماً أنه لن يتم تجاوز هذا التخلف إلا ببذل مجهود يشارك فيه كل مواطن في كل مكان: في حياته الخاصة والعائلية، في مكان عمله، في القرى كما في المدن. ولكي تكون هذه المشاركة الشعبية مفيدة ومثمرة، يجب أن تكون مندرجة ضمن مشاريع مخطط لها تخطيطاً وتحت إشراف إدارة حازمة مخلصة وفي إطار ديمقراطي جماهيري. بهذا النوع من المشاريع يمكن ـ في نظر المهدي ـ تحويل البطالة التي هي فائض في اليد العاملة، إلى مصدر قوة للمجتمع الوطني؛ فالعمل التعاوني وسيلة فعّالة للعمل في مجال التطوير الاقتصادي والتقدم التقني؛ فضلاً عن أنه وسيلة لمقاومة الجمود والجهل والفقر. والقضاء على هذا الثالوث شرط ضروري لقيام ديمقراطية حقيقية. إذ لا معنى للديمقراطية من دون تحسين مستوى المعيشة. «إن الديمقراطية عملية غزو يجب القيام بها كل يوم وهذا ما يتطلب وعياً وطنياً مستمراً ويقظة دائمة، وتوازناً بين الحقوق والواجبات، الشيء الذي يوفر الشروط الأساسية للاستقرار في المجتمع».

اشتمل مشروع «طريق الوحدة» على ثلاث مراحل، في كل مرحلة فوج من الشباب المغربي يتقاطرون على فاس، مركز التجمع، عبر خط السكك الحديدية من طنجة شمالاً ومن مراكش جنوباً. ومن فاس يلتحقون، على شاحنات القوات الملكية المسلحة، بالمخيمات التي أعدت في تاونات لاستقبال المتطوعين، ومنها يتوزعون على ورش العمل. وكان عدد المتطوعين المترشحين نحو ٥٠,٠٠٠ شاب، اختير منهم نحو ١١,٠٠٠ متطوع مشارك.

إضافةً إلى العمل اليدوي الذي يتمثل في شق الطريق بالسواعد الحاملة للفؤوس، كان المتطوعون يتلقون دروساً وتدريبات في التربية الأساسية والأعمال التعاونية الجمعوية.

وعند نهاية العمل في طريق الوحدة ومن أجل أن تبقى الروابط التي نشأت بين المتطوعين قائمة، عمل المهدي على إنشاء جمعية باسم «جمعية بناة الاستقلال»، فانعقد جمعها التأسيسي في غابة المعمورة يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧، وقد خطب فيه الشهيد المهدي فأبرز أهمية الطاقة التي يختزنها الشباب المغربي، مؤكداً أهمية تنمية العالم القروي جنباً إلى جنب مع تصنيع البلاد، لأن ذلك هو «مفتاح النمو الكامل». وأضاف: «إن تطوع الشباب لم ينته، بل هو في مرحلة البداية. ذلك أن الكثير من المناطق تنتظر عمل المتطوعين؛ ففي الجنوب لا زال الفلاحون يعيشون في الفقر لأنهم لا يعرفون كيف يستغلون أراضيهم بصورة أفضل... وقد حان الوقت لوضع برنامج تربوي في خدمة سكان البادية عموماً، وعلينا أن نعرف كيف نستفيد من تجربة شبابنا. إن حشد هذه الطاقات والسهر على تنسيق وتوحيد مثل هذه الجهود الجبارة، سيساعد على غرس الديمقراطية التي ستوجه هذه الوثبة الديناميكية نحو إنجازات جماعية وفورية عبر مؤسسة «الجماعة القروية». إن «بناة الاستقلال» يجب أن يكونوا مسيّرين فعالين لأن الجماعة القروية ستكون الخلية الأساسية نحو ثورة اجتماعية اقتصادية وثقافية ينتظرها الشعب».

سادساً: شهادة: «على طريق الوحدة»

شهادة سيمون وجان لاكوتور (Simone et Jean Lacouture)، في كتابهما **المغرب تحت الاختبار**(٤):

«ليس طريق الوحدة ورشة تابعة للأشغال العمومية؛ فعندما كان المهدي بنبركة، رئيس المجلس الوطني الاستشاري والرئيس الفعلي لحزب الاستقلال، يفكر، خلال ربيع سنة ١٩٥٧، في تنظيم ورش للعمل أثناء الصيف، لم يكن تفكيره منحصراً في نطاق إنجاز عملي وحسب، بل كان يفكر أيضاً،

(٤) Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *Le Maroc à l'épreuve* (Paris: Editions du Seuil, 1958), pp. 50-53.

وبالأحرى، في تجمع واسع للشباب حول موضوع وطني وحركي في الوقت نفسه. لقد كان الهدف هو إثارة اهتمام شبيبة لامبالية نسبياً، وحملها من خلال بذل الجهد على الاقتناع أن العمل وحده يعطي مردودية، وأيضاً جعلها تكتشف بصورة جماعية بعض حقائق الواقع الحديث، وانتزاعها من عالم القرية المحدود وبالتالي فتح أعين الشباب المراهق ـ الذي لا يرون أية آفاق غير تلك التي يقدمها لهم الدوار والقبيلة ـ على وجود وطن اسمه المغرب، من خصائصه التعدد والتنوع ويجتاز ظروفاً صعبة. يتعلق الأمر إذاً بمجال لاكتساب التجربة وبـ «منبه الصباح» (الموقظ من النوم) للشبيبة المغربية يمكن أن يتشخص أيضاً في مشروعات أخرى من قبيل بناء سد أو القيام بعملية الحصاد أو بناء قرية شعبية أو مدرسة: إنه طريق.

وذلك لعوامل ثلاثة: **أولاً**، لأن هذا الربط بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، سابقاً، يمكن أن يحمل بسهولة معنى رمزياً. **وثانياً**، لأن شق طريق لا يتطلب من العمال تقنية عالية بل في إمكان أي شاب قوي البينة مع فأس في يده، أن يكون له فيه إنجاز كبير. **ثالثاً**، لأن انقطاع الطريق بين تاونات وكتامة، على مستوى الحدود القديمة، كان يشكل نشازاً على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد السياسي. ولشق هذه الطريق الخطيرة التي تمر أحياناً عبر جبال يبلغ ارتفاعها ٢,٠٠٠ متر على سطح البحر، قدرت إدارة الأشغال العمومية أنها تحتاج لمدة سنتين و٨٠٠ مليون فرنك. وقد قررت «لجنة الطريق» التي أنشئت مؤخراً التكفل بإنجازها في مدة ثلاثة أشهر وبتكلفة لا تتعدى ١٨٤ مليون.

ها هم إذاً هؤلاء الشباب القادمون من أرفود (الجنوب الشرقي)، وجرسيف (الوسط) وتمنارت (الجنوب الغربي) من أجل «شق بطن» جبال الريف. . .

ولكن بماذا يتعلق الأمر بالضبط؟

هناك، من دون شك، الطريق التي يجب شقها. ولكن ما أن يمر منتصف النهار حتى يقف العمل في الأرض؛ فبعد تناول وجبة الغذاء مع قسط من الراحة، يصطف الشبان (ما بين العشرين والثلاثين من العمر، و٨٠ في المئة منهم من الفلاحين) بهدوء في مجموعات من مئة شخص على شكل نصف دوائر. وخلال أكثر من ساعتين تنطلق محاضرات متعددة في مختلف أنحاء المخيمات من حيث تنبع أصوات تتقاطع من دون أن يحجب بعضها بعضاً

فنسمع: «الضريبة هي مساهمة جميع المواطنين في أمن وازدهار الجماعة». «تعدد الزوجات ليس ممنوعاً في ديننا، ولكنه غير مرغوب فيه، يقول القرآن. . .». أيضاً: «لقد عانت بلادنا من تأخر كبير في مجال العلوم والاقتصاد بسبب العزلة التي بقيت فيها لمدة ثلاثة قرون». وتحت شجرة سنديان عظيمة شاب نحيف جداً ذو نظرات حادة يتلقى سيلاً من الأسئلة من فلاح من الرجال السمر: «قلت لنا من الواجب علي طاعة والدي إلا إذا أمر بمعصية.

ـ فإذا أمرني أن أذهب بقطيع الماشية إلى حقل الحاج لحسن، فماذا أفعل؟

ـ في هذه الحالة عليك أن تمتنع.

ـ وإذا أمرني أن أتزوج أرملة؟

ـ لنطلب رأي الأرملة!

إن الأمر يتعلق هنا بمدرسة للتربية الأساسية أكثر منه بورش عمل. تلك هي الحقيقة. أما وسيلة الالتحاق بها فتقوم على التطوع؛ فبمجرد ما تقرر، في بداية شهر حزيران/ يونيو، تنفيذ المشروع من طرف المنظمين، صدرت الأوامر لعمال النواحي بالإعلان عن فتح باب التطوع. لقد كان المطلوب هو ١٢,٠٠٠ شخص موزعين على ثلاث مراحل، شهر لكل مرحلة، من شهر تموز/ يوليو حتى شهر أيلول/ سبتمبر. وبحسب ما قيل لنا فقد ترشح ٣٠,٠٠٠، الشيء الذي يفسر الاهتمام الذي لقيه المشروع لدى الشباب كما يشير إلى وجود بطالة. أما المشرفون على الأشغال فقد وقع اصطفاؤهم من بين مجموعات من المعلمين أو الحاصلين على مستوى دراسي مهما كان متواضعاً. ثم يوجهون إلى مدرسة الأطر بغابة معمورة حيث يتلقون خلال الأيام العشرة السابقة على افتتاح الورش، تكويناً سريعاً؛ فمن الأمير ولي العهد إلى علال الفاسي مروراً بالمهدي بنبركة نفسه والمحجوب بن الصديق وعبد الرحيم بوعبيد، وبالجملة جميع زعماء النظام، إضافة إلى بعض الخبراء الفرنسيين، كل هؤلاء يلقون على المكونين محاضرات في موضوعات سياسية واجتماعية وتاريخية وثقافية، تكون لهم مرجعية في دروسهم التكوينية. وهكذا يتعلم آلاف من الشبان النازلين من مرتفعات بو ـ إبلان أو تشكا أو قادمين من سهوب بركنت ومن حمادة درعة أو قصر مكونة من أشخاص معبئين،

خلال تموز/ يوليو ١٩٥٧، أن «المخزن» (الدولة) ليس نوعاً من الكارثة على العالم القروي تقوم بالتهام المحاصيل الزراعية، بل هو حكومة للوطن، وأن الوطن ليس نوعاً من «الجن» القوي القادر على كل شيء، بل هو بكل بساطة مجموع الأمة.

الأمة: ربما كان هذا، في آن واحد، أصعب شيء وأهم شيء يمكن جعل هؤلاء الشبان يدركون معناه. إن هذا هو ما بدا لنا أنه يعطي لـ «طريق الوحدة» معناه الأعمق. دمج منطقتين مغربيتين من دون شك. لقد كان من المفيد ربط المحميتين الإسبانية والفرنسية بواسطة طريق أخرى غير تلك التي تربط سهول الغرب باللوكوس، من الرباط إلى طنجة، ووازان بالشاون، على الأقل لمحو ذكرى تقسيم مجحف. ولكن المهم هو التوحيد على الصعيد البشري بين مجموعات جهوية وإثنية مختلفة ما زالت عملية الدمج بينها سارية لم تتم بعد. إن أكثر ما شد اهتمامنا إليه في هذه الأوراش هو جانب المزج» (بين مكونات الشعب المغربي).

سابعاً: الجماعات القروية أساس للديمقراطية وفضاء للتسيير الذاتي

من الموضوعات التي اهتم بها المهدي بوصفها الميدان الأول والأهم الذي يجب أن ينطلق منه بناء الاستقلال، موضوع العالم القروي. وفي هذه المحاضرة التي ألقاها في صيف ١٩٥٧، يعرض المهدي تصوره للجماعة القروية في إطار إعادة ترتيب العلاقات بين السلطة والمواطنين وتأسيس «ديمقراطية واقعية» تبدأ من القاعدة، تنظيماً وممارسة. وكان ذلك قبل أن تجرى الانتخابات الجماعية الأولى في المغرب عام ١٩٦٠. إن الأمر يتعلق، إذاً بمشروع مستقبلي لـ «الديمقراطية الواقعية» على الصعيد المحلي. الديمقراطية التي تتجاوز التمثيل الشكلي إلى مهام ومسؤوليات تتسع لتتحول إلى نوع من التسيير الذاتي للشؤون المحلية على صعيد الاقتصاد والاجتماع والشغل والتعليم والصحة.. إلخ. كانت المحاضرة ذات طابع توجيهي، فقد ألقاها في فوج جديد من رجال السلطة المتخرجين من مركز التكوين بأكدال التابع لوزارة الداخلية.

وفي ما يلي مجمل الأفكار التي وردت في هذه المحاضرة.

١ ـ من «الجماعة» . . . إلى الجماعة القروية الحديثة

أبرز الشهيد المهدي بنبركة في البداية كيف أن سرعة تطور المجتمع المغربي وبناء دولة عصرية في إطار ملكية دستورية، يتوقف على مدى سرعة تطور الوحدة الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي منذ القديم، يعني «الجماعة»، إلى «جماعة قروية» بالمفهوم الحديث. وهذا ـ يقول المهدي ـ شيء ممكن لأن المغرب عرف دائماً «الجماعة» كمرجع سواء في زمن الحرب أو زمن السلم، ولم يتقلص دورها لتنهار في النهاية إلا في عهد الحماية، وذلك حين أقامت السلطات الاستعمارية إلى جانبها، وكمنافس لها أريد منه أن يقوم مقامها، ذلك الموظف الإداري الذي أطلق عليه اسم «القائد». وقد نتج من ذلك فرض حياة العزلة على سكان البادية وحرمانهم من أية وسيلة للتعبير عما يحسون به ويطمحون إليه؛ فصار الفلاح يتيماً في أرضه. وقد حاولت المراسيم التي أصدرتها إدارة الحماية سنتي ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، تحريك «الجماعة» وبعث الحياة فيها، ولكن لا بهدف تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية، وإنما من أجل تمكين إدارة الحماية من أدوات جديدة تخدم مشاريعها وأهدافها.

واليوم، يجتاز المغرب مرحلة جديدة تتميز بتطور ثوري: ذلك أن إطار «القبيلة» القديم بدأ ينقرض، وقد حان الوقت لجعل مفهوم «الحدود الترابية» يحل محل مفهوم «الحدود القبلية»، وبذلك لن تبقى روابط الدم والنسب التي كانت توحد بين أعضاء القبيلة، هي وحدها السائدة، بل ستقوم إلى جانبها روابط جديدة لا تقل عنها مفعولاً، فضلاً عن أنها أكثر منها تجاوباً مع معطيات العصر. إن «الجماعة» القديمة ستتحول إلى «الجماعة القروية» التي هي وحدة ترابية بسيطة تقوم على أساس الحقائق الجغرافية والإنسانية والدينية والسياسية. وسيصبح «السوق» كنواة مركزية لقرية الغد. وسيكون على رأس الجماعة رئيس منتخب، وهو مفهوم جديد سيحل محل مفهوم «الشيخ». فهو لن يكون عوناً من أعوان السلطة كما كان «الشيخ: بل سيكون على رأس جماعة، منتخباً من مجلسها الذي سيؤسس لحياة ديمقراطية يعبر من خلالها سكانها عن حاجاتهم المحلية مثل استصلاح الآبار والتزود بالماء وشق الطرق وبناء المدارس. . إلخ، وسيكون مجلس الجماعة على اتصال بذوي القدرات الفنية كالمرشد الفلاحي والمعلم والممرض. . إلخ.

إذاً، ستكون نقطة الانطلاق الديناميكية والخصبة لبناء البلاد هي الجماعة

التي ستحكم نفسها بنفسها بدل أن تكون خاضعة للسلطة المطلقة لقائد قوي. . . إن الجماعة يمكن أن تصير اليوم، وبصورة أفضل غداً، العنصر المحرك للتحويلات الجذرية التي يتطلع إليها شعبنا. الجماعة ستكون بذلك الخلية الأساسية للحياة الوطنية، للديمقراطية وللتربية الأساسية، إنها ستكون مركز إشعاع اجتماعي لقطاعات التجديد الفلاحي وذلك بالمحافظة ليس على جوانبه التقنية فحسب، بل أيضاً على مرافقه الاجتماعية كالمستوصفات والمدارس ورديفاتها. ويتعين على المجلس القروي أن يستجيب لجميع الحاجيات، وهذا ما سيجعله يتحول من الطفولة إلى الرشد، أي إلى مرحلة تحمل المسؤوليات.

٢ـ الجماعة كمؤسسة للتسيير الذاتي

على أن الحياة الديمقراطية لا تعني بالضرورة المركزية المبالغ فيها، بل هي تقوم أصلاً على اللامركزية الهادفة، وبهذا تتحول الجماعة إلى جهاز للتسيير الذاتي على طريق إنجاز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتصدي لما قد ينتاب الإدارة من تباطؤ وتراخٍ.

ولكي تقوم الجماعة بهذه المهام، يجب أن تعتمد نظام الملكية الجماعية، وفي الوقت نفسه تطبق التوجه الوطني الذي يصدر عن حكومة صاحب الجلالة. هذا التوجه يجب أن يسهر عليه ممثلو السلطة، أي العمال ورؤساء الدواوير والقائد الذي يجب تغيير اسمه إلى «متصرف». إن هؤلاء سيكون عليهم، كل بحسب مستواه، أن يساعدوا الجماعات القروية على تحفيز أولئك الذين يتراخون في القيام بالواجبات من جهة، وعلى منع التجاوزات الناتجة عن الأنانيات الضيقة من جهة أخرى. وسيكون هناك «مجلس دائرة المتصرف» ينتخب أعضاؤه على أساس عضوين اثنين لكل جماعة قروية.

وستبقى مراقبة الجماعة للقائد، أو المتصرف، مفيدة بل ضرورية حتى لا يتقمص دور الدركي، إذ سيكون عليه أن يهتم أكثر بالعلاقة مع المصالح المرتبطة بوزارة الفلاحة والمحافظة العقارية المحلية وبالتعليم والصحة والشغل، وسيكون دوره هو حفز المبادرات، واستنهاض الهمم وجعل حد للتجاوزات أو الشهوات المحلية.

وعلى صعيد الإقليم، سيتم تنسيق جميع مصالح الأشغال العمومية والمياه والغابات والهندسة القروية والتعليم، وسيكون الهدف هو تجميع المصالح

التقنية الأساسية مثل الفلاحة، والضرائب القروية، والمحافظة العقارية، والصحة، والتعليم (على صعيد القيادات) وفي ما بعد على صعيد الجماعات القروية بكل معنى الكلمة. ويمكن للمجلس الإقليمي أن تكون له اختصاصات اقتصادية واجتماعية، وسيكون هذا المجلس مجالاً لتفتّح العملية الديمقراطية الحرة وإشعاعها على المدى الأساسي لقيادة الجماعات القروية.

وهكذا فإن مستقبل المغرب حافل بالوعود. وستكون حياة الجماعة القروية مخبراً لثورة عميقة في مجتمعنا على صعيد مجموع القطر، وسيكون التسيير الذاتي على مستوى الإدارة بمثابة توسيع للحريات السياسية للمواطنين. إن تسيير الفلاحين والتجار والحرفيين شؤونهم بأنفسهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية، دليل إلى دخولنا في نهاية المطاف، عهد الحرية التي تقودها الإدارة بمرونة وفعالية. . .».

كان ذلك مجمل الأفكار التي وردت في المحاضرة المشار إليها، وقد كررها المهدي وفصلها في محاضرات أخرى ألقاها في مناسبات مماثلة سنتي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ عندما كان رئيساً للمجلس الاستشاري. ومعلوم أنه حدث «انقلاب» في توجه الدولة وسياستها بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. وقد أجريت انتخابات جماعية بعد أسبوع من إقالتها ولكن تأخر إصدار القانون المنظم لها إلى أن ظهرت النتائج وتبين اتجاه الرأي العام الوطني. وحينئذ صيغ قانون المجالس المحلية بالصورة التي تنسجم مع «الانقلاب» الذي حدث.

٣ ـ «المسألة الأمازيغية» وتهميش المناطق الجبلية

نقصد بـ «المسألة الأمازيغية» هنا ما كانت سلطات الحماية الفرنسية تطلق عليه «النزعة البربرية» (Berberisme)، وكانت تقصد بها أحد وجهي ذلك الانشطار الذي عرفه المغرب في بداية هذا القرن، والذي كان يتشخص في انقسام الأرض المغربية آنذاك إلى «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة». كانت السلطات الفرنسية ترى في ظاهرة «بلاد السيبة» تعبيراً عن نزعة «بربرية» متمردة على حكم «المخزن» الذي على رأسه سلطان عربي؛ فكأن المسألة هي مسألة عرب وبربر! وعلى هذا الأساس انقسم المخططون للسياسة الاستعمارية الفرنسية بشأن احتلال المغرب، إلى فريقين:

الفريق الأول، يرى أنه يجب الاعتماد على «النزعة البربرية»، أي على رؤساء «بلاد السيبة» الثائرين على المخزن واتخاذهم مصدراً لـ «شرعية»

الوجود الفرنسي، باعتبار أن «البربر» هم أهل البلد، «العرب» وافدون محتلون يجب إقصاؤهم عن مراكز النفوذ السياسي والعلمي والاقتصادي، كل ذلك وصولاً إلى فرنسة المغرب، وبالتالي تحقيق مشروع ربط شمال أفريقيا كلها بفرنسا، على غرار ما فعلته إنكلترا بجنوب أفريقيا. كان العاملون في هذا المشروع من دهاقنة الاستعمار الفرنسي يرون أن فشلهم في الجزائر يرجع إلى كون «البربر» هناك (القبائل بالخصوص) هم أقلية وأن «العرب» يشكلون الأغلبية، أما في المغرب فقد كانت الأغلبية العددية من السكان من العنصر «البربري» (قدروها بنحو ٦٠ في المئة).

أما **الفريق الثاني**، وكان من العناصر البارزة فيه المارشال ليوطي الذي كان قائداً للقوات الفرنسية شرق الجزائر ويراقب المغرب عن كثب، فقد كان يرى العكس! كان هذا الفريق يرى أن على فرنسا أن تستند في احتلالها للمغرب إلى المخزن وشرعية السلطان. وقد تبنت الحكومة الفرنسية وجهة نظر هذا الفريق «منذ بداية التدخل الفرنسي في المغرب سنة ١٩٠٧، إلى مغادرة ليوطي المغرب سنة ١٩٢٥. وفي هذا الإطار ساند الجنرال داماد، الذي كان على رأس القوات الفرنسية التي احتلت الشاوية، السلطان عبد العزيز سنة ١٩٠٧ ضد أخيه عبد الحفيظ الذي نصبه كبار رؤساء قبائل الأطلس سلطاناً. وفي سنة ١٩١١ أنقذ الجنرال موانيي المولى عبد الحفيظ من قبائل بني مطير التي هاجمت فاس[٥]. وقد رسمت معاهدة الحماية لليوطي الخط الذي يجب السير عليه، فقد نصت على احترام السلطان ومساندة المخزن».

«وعندما غادر ليوطي المغرب تغير اتجاه الرياح، ولكن ليس في الحين. لقد كان لا بد من انتظار هدوء عاصفة ثورة الريف وخفوت ذكرياتها. وهكذا، حوالى سنة ١٩٢٨، تشكلت حول المقيم العام الجديد لوسيان سان جماعة من رجال القانون والاجتماع العلمانيين الذي اكتشفوا بابتهاج «لاتدين» البربر، وقد ساندهم في ذلك بالخصوص، المحيطون بقس الرباط؛ ففي النشرة التي كانت تصدر عن هذا الأخير نلاحظ ظهور عبارات مثيرة يمكن تلخيصها كما

(٥) يذكر المصدر الذي نعتمده هنا في الهامش ما يلي: أورد المسيو فكتور بيرتي في (كتابات من باريس نيسان/ أبريل ١٩٥٣) رسالة مدهشة كتبها السلطان مولاي حفيظ إلى باشا طنجة يبرر فيها استنجاده بالنصارى (قال فيها): «إن البرابر المتوحشين لا يمكن لأحد، بسبب طبعهم، أن يثق في حسن نيتهم؛ فهم منذ أول الزمان لم يقبلوا النظام قط. وإن من يتأمل قضية هؤلاء البرابر لا يجد في الاستنجاد ضدهم بالمساعدة الأجنبية عملاً مخالفاً للشرع».

يلي: «بما أن البربر هم أقل ارتباطاً بالإسلام من العرب، فإنه يمكنهم ويجب عليهم أن يتنصروا». ويضيف مصدرنا: بعض هؤلاء، ويقصد رجال الكنيسة، ربما أخذتهم النشوة عندما رأوا أحد أبرز المثقفين المسلمين في فاس يعتنق المسيحية[٦] سنة ١٩٢٨، فأرادوا إدخال حفدة القديس أوغسطين إلى المسيحية، بينما رأى آخرون (العلمانيون) في البربر فلاحي المستقبل الراديكاليين ـ الاشتراكيين، فأرادوا أن «يجنبوهم المرور عبر الإسلام السني والثيوقراطية العربية ـ الإسلامية». ويضيف مصدرنا: «ففي هذا السياق تم في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، تحرير ونشر الظهير البربري المثير».

ذلك ما كتبه جان وسيمون لاكوتور كتأطير للجواب الذي أجاب به الشهيد المهدي بنبركة عن سؤالهما: حول حقيقة «المشكلة البربرية». قال: «إن المشكلة البربرية المزعومة ليست سوى أحد رواسب السياسة الثقافية التي سلكتها الحماية. إنها الثمرة التي أنتجتها «مدارس الأعيان»، المدارس المخصصة لأوليغارشية مدينية تفكر انطلاقاً من الوضع القائم وفي اتجاه تطوره. إن الرجل البربري هو بكل بساطة، شخص لم يسبق له أن ذهب إلى المدرسة. إذاً، إن المشكلة المطروحة هي مسألة تعليم وتطور اجتماعي، مسألة تجهيز فكري وتجهيز تقني للبادية»[٧].

إذاً، إن المهدي لم يكن يقصد من قوله «الرجل البربري هو بكل بساطة شخص لم يسبق له أن ذهب إلى المدرسة» شيئاً آخر غير أنه كان رجلاً عانى التهميش والإقصاء والاستغلال بسبب السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب التي تندرج تحت الاستراتيجية العامة التي اختارتها فرنسا لاحتلال المغرب،

---

(٦) كان الوحيد الذي تنصر من المغاربة، وقد انتقل إلى فرنسا وكان على اتصال بالحركة الوطنية هناك.

(٧) Lacouture et Lacouture, Ibid., pp. 83-85.

هذا وقد سبق أن أوردنا هذا التصريح للشهيد المهدي في كتابنا **المغرب المعاصر**. وقد لاحظنا مؤخراً أن بعض الزملاء فهموا منه على أنه موقف من «المسألة الأمازيغية» كما تطرح اليوم. وهذا في نظرنا خطأ. ولذلك حرصنا هنا على نقل الإطار الذي أدرج فيه الصحافيان الفرنسيان فكرة المهدي. وهكذا فبالنسبة إلى الشهيد المهدي فما كان يعتبره الفرنسيون بـ «المسألة البربرية»، أي «السيبة» قبل الحماية والتمردات التي عرفها أوائل الاستقلال في الأطلس والريف، إنما هي نتيجة تهميش البادية، قديماً من طرف دولة المخزن، وحديثاً من طرف سلطات الحماية الفرنسية. انظر: محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة، ١٩٨٨)، ص ١٠٢.

استراتيجية الاعتماد على بلاد المخزن التي جهزتها بمدارس «أبناء الأعيان» ليكونوا أعواناً لها ووسطاء بينها وبين السكان، هذا في حين أغفلت «بلاد السيبة» وهمشتها، ما نتج عنه نوع من العزلة يدفع إلى الثورة والتمرد على كل سلطة، سلطة الحماية، وسلطة دولة الاستقلال في سنواتها الأولى.

ثامناً: شروط بناء المجتمع الجديد

لا بد من أداة فعالة، لا بد من انقلاب في الحزب.

يعتبر هذا النص أهم نص للمهدي قبل انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. لقد ألقى هذه المحاضرة الشهيرة في مسيري فرع حزب الاستقلال في تطوان بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، أي في ذلك الوقت الذي كانت الأزمة داخل حزب الاستقلال قد بلغت أوجها، فحكومة بلافريج التي كانت الأغلبية فيها لحزب الاستقلال، والتي كان قد مضى على تشكيلها نحو ثلاثة أشهر فقط، قد تبين أنها ليست الحكومة المنسجمة المسؤولية التي يطالب بها الحزب، وأنها فضلاً عن ذلك تمثل في شخص رئيسها «التيار المحافظ في الحزب»، فعارضها الاتحاد المغربي للشغل معارضة قوية، وشن ضدها سلسلة من الإضرابات (حزيران/ يونيو ١٩٥٨). وتأتي محاضرة المهدي لتفجر الوضع في حزب الاستقلال تفجيراً؛ فقد دعا في نهايتها إلى إحداث «انقلاب» داخل الحزب، معتبراً ذلك شرطاً ذاتياً ضروريا ليتحول إلى «أداة فعالة» تستطيع القيام بمهام بناء المجتمع الجديد، مجتمع مغرب الاستقلال، رابطاً ذلك بالشروط الموضوعية التي لا بد منها، موضحاً طبيعة هذه الشروط وترابطها وتكاملها.

وهكذا فبعد أن كان الاتجاه داخل حزب الاستقلال مركزاً من قبل على المطالبة بـ «حكومة منسجمة»، بينت التجربة، بعد تشكيل حكومة بلافريج، أن مشكل عدم قيام «الحكومة المنسجمة» القوية المطلوبة لا يقع خارج الحزب فحسب، بل هو ـ في جزء كبير منه ـ انعكاس لوضع الحزب، للفراغ الذي يعانيه على صعيد التحليل لوضع المغرب المستقل، وعلى صعيد غياب برنامج واضح للحزب يترجم مضمون الاستقلال إلى واقع ملموس، ثم على صعيد كيان الحزب ذاته، الحزب الذي يجب أن يتحول إلى «أداة» لتغيير الأوضاع، بالشروع في تغيير نفسه، بإحداث انقلاب في كيانه.

ومع أن هذه المحاضرة يمكن اعتبارها بحق مؤشراً على ما سيحدث بعد ستة أشهر، أعني انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، إلا أنها تؤكد وبقوة وجهة نظر المهدي التي كان يؤمن بها، وهي أن «الانقلاب» يجب أن يحصل داخل حزب الاستقلال وليس خارجه، وأن «الأداة» المطلوبة هي حزب الاستقلال نفسه بعد أن يتجدد. ونظراً إلى أهمية هذه المحاضرة، ندرج نصها الكامل كما صدرت عن المطبعة الاقتصادية بالرباط في كراس موجه للعموم:

«نحو بناء مجتمع جديد

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوان الأعزاء:

بعد أن أحييكم أشرع في موضوع حديثنا وهو: «نحو بناء مجتمع جديد»، وأود أن يكون هذا الحديث متبادلاً بيننا لأن الأفكار التي سأعرضها عليكم اليوم تتصل اتصالاً وثيقاً بحياتنا اليومية وبمصير بلادنا. ولعل الحديث في هذا الموضوع سيثير في نفوس البعض منا هذا التساؤل: هل نحن في حاجة إلى بناء مجتمع جديد؟ وهل المجتمع الذي نشأنا فيه وتغذينا بأفكاره لم يعد مجتمعاً جيداً؟

كثير من المواطنين يعتقدون أن مهمتنا قد انتهت بعدما حصلنا على الاستقلال، وأننا أصبحنا نعيش حياة مثالية وفي مجتمع مثالي خالٍ من كل العيوب. وهذا الاعتقاد يدعو إلى هذا التساؤل، وهذا التساؤل يدعونا بدوره إلى طرق هذا الموضوع ليكون الجواب شافياً، وبخاصة في ظروف تطالبنا بأن نشمر عن ساعد الجد ونكافح كفاحاً جديداً أقوى من أي كفاح مضى.

١ ــ مجتمع قديم

فإذا عدنا بخيالنا إلى خمسين سنة خلت، أو إلى ما قبل تلك المدة بكثير، فإننا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام مجتمعنا القديم، أمام مجتمع كانت تميزه عدة مظاهر، وكانت أهم هذه المظاهر وأقواها هي الجمود مع الغرور. ولقد ذهب هذا الاعتزاز بكل مغربي إلى اعتبار حياة مجتمعه نادرة المثال،

وعلوم بلاده وفنونها لا شبيه لها في أي قطر، ومعاملات بني قومه سامية قلَّ أن يدركها بشر، كما دفع بنا إلى النظر إلى العالم وحضارته بعين الاحتقار، إذا فرضنا أننا كنا نرى العالم لأننا في الواقع كنا نعيش في قعر بئر وداخل ستار كثيف. وكان من بين مظاهر مجتمعنا القديم أيضاً الجمود والتعصب: فلا يكاد أي مواطن يدلي برأي جديد إلا ويتهم من طرف المثقفين، الذين كان يطلق عليهم لقب العلماء، بالزندقة والخروج عن الدين، لأن هؤلاء العلماء كانوا يرون أن الرغبة في استعمال علوم دخيلة غير علومنا وفنون أجنبية غير فنوننا، يعد نقصاً من قيمة تراثنا الذي بلغت علومه وفنونه الدرجة القصوى من الرقي والتقدم، ولأنهم كانوا ينظرون إلى العالم الخارجي، بأقوامه وفنونه وعلومه وحضارته، نظرة تنقيص واحتقار. ولقد دام مظهر الاعتزاز بالمجتمع ومظهر الجمود والتعصب وما يتبعهما من مظاهر رجعية، مدة طويلة في مجتمعنا ولم ينتهِ عهدهما إلا منذ ثلاثين سنة خلت.

أثر الاستعمار على مجتمعنا القديم؛ فعندما اقتحم علينا الاستعمار ستارنا الكثيف أحدث في نفوسنا وأفكارنا هزة عنيفة جعلتنا نستيقظ تدريجياً من سباتنا ونخرج من عزلتنا، وندرك بأنه يوجد عالم واسع غير العالم الضيق الذي كنا نعيش فيه متخلفين عن الركب، وأنه توجد علوم وفنون أرقى من علومنا وفنوننا، وأفكار نيرة نفضت عنها كل جمود وتعصب، وإسلام حقيقي أكثر نصاعة وسلفية من الإسلام الذي اتبعناه محاطاً بطبقة من القشور والخرافات وعبادة الأصنام.

وفي السنوات الأولى من الاستعمار، اكتشفنا أن مجتمعنا لم يكن مجتمعاً نادر المثال كما كنا نعتقد، لأنه لو كان نادر المثال لما تمكن الفرنسي والإسباني، الذين كنا ننظر إليهما وإلى جميع الأوروبيين بعين الاحتقار، من جعلنا عبيداً، ولما استطاعت الوسائل العلمية والفنية والحضارية التي لديه من التغلب على ما كان لدينا من وسائل.

ما العمل بعد الاستقلال؟ لقد دفعتنا يقظتنا إلى الكفاح ضد الاستعمار. وبعد كفاح سنوات طوال ظفرنا بالاستقلال. وفي عهد الاستقلال ماذا سنعمل؟ هل سنعود ـ كأجدادنا ـ إلى الاعتزاز بمجتمعنا وننظر إلى العالم نظرة احتقار؟ هل سنرضى بالحياة في مجتمعنا الحالي كل الرضى وننزهه عن كل العيوب، أم سنشمر على ساعد الجد لنقوم ببناء مجتمع جديد؟

أ ـ صدمة تاريخية: في الواقع لسنا بمسؤولين ـ ولا أجدادنا بمسؤولين ـ عن تلك النظرة التي كنا ننظر بها إلى العالم، فهي نظرة ناتجة من صدمة في تاريخنا الوطني. فعلى الرغم من أن المغرب كان عريقاً في المجد، وكان مغذياً للحضارة الإنسانية التي نقلت إلى أوروبا الأسس التي بني عليها في ما بعد التطور العلمي والفني في العالم، فإن إهماله لتراثه ـ كما أهملته شعوب الشرق العربي والشرق الأقصى ـ أضاع عليه الكثير من الفرص وجعله ينظر ـ كالصين ـ إلى الأوروبيين نظرة احتقار، كما جعله يتلقى صدمة قوية عندما شنت عليه إسبانيا ـ بعد خروج المسلمين من الأندلس ـ حرباً شعواء.

لقد تلقينا صدمة تاريخية عندما بدأت الحروب الصليبية في بلادنا عقب انتهائها في الشرق العربي، ودامت مدة ٣٠٠ سنة، جابه المغرب خلالها حروباً قاسية شنتها دول إسبانيا والبرتغال وإنكلترا وغيرها، وكانت هذه الحروب سبباً في انقطاعنا عن العالم، وبالتالي سبباً في انقطاعنا عن التطور، وسبباً في تحول الحرب ضد الجهل والجهاد، لرفع منارة الحضارة والعلم، إلى حرب ضد المستعمرين الدخلاء، وجهاد لرفع راية العزة والكرامة. وتحول قادة الفكر وأقطاب العلم إلى قادة حربيين وأقطاب عسكريين لمغرب أصبحت رقعته إذ ذاك عبارة عن معسكر كبير، وأصبح أبناؤه يقفون وقفة رجل واحد لرد جيوش الأجانب وبناء الأسوار لجعل بلادهم حصناً منيعا على كل الدخلاء المهاجمين. وكانت هذه الأسوار وهذه الحصون تشكل فعلاً سداً منيعاً لم يستطع الأجانب تجاوزه، ولكنها كانت في الوقت نفسه حاجزاً للتطور والتقدم وللعلم الجديد الذي أخذت تشع أنواره في أوروبا، ولم يستطع اختراق هذه السدود وهذه الحصون سوى الغزو الاستعماري الذي تم في أوائل القرن العشرين.

ب ـ عقدة نفسية: أثناء تلك الفترة الحربية الطويلة ضاعت على المغرب فرصة الاستفادة من الانقلابات والتطورات التي وقعت على أبواه في عدة دول أوروبية بسبب ذلك الستار الذي أحاط به نفسه دفاعاً عن الاستقلال. ووقع الجمود في الفكر المغربي، كما تكونت لدى المغاربة عقدة نفسية ـ تكونت من الرغبة القوية في الدفاع عن النفس ـ وهي نظرتهم إلى العالم نظرة خوف وحذر وبالتالي نظرتهم إلى كل ما هو أجنبي نظرة احتقار وازدراء، الأمر الذي جعلهم لا يفتحون أي مجال للثقافة الغربية. ولم تكن هذه النظرة خاصة بالمغاربة آنذاك فحسب، بل كانت هي نظرة اليابانيين والصينيين نفسها إلى الأجانب.

وقد أضاعت علينا أفكار الرجعيين عندنا ـ حين عودة بعثتنا العلمية الأولى ـ فرصة التطور والتقدم، بينما أتاح فيه علماء آخرون لبلدانهم التطور والتقدم عقب عودة البعثات العلمية إلى كل من الصين واليابان؛ ففي عهد السلطان مولاي الحسن أرسل المغرب ـ كما أرسلت اليابان والصين ـ بعثة علمية إلى الخارج، تلقى أفرادها دراستهم في مختلف المراكز العلمية بأوروبا؛ وعندما عادت هذه البعثات إلى أوطانها كانت بعثتا الصين واليابان سبباً في تقدم هذين القطرين العظيمين حتى تمكنت اليابان إذ ذاك من خوض حرب ناجحة ضد إنكلترا، (وتمكنت) الصين اليوم من صنع قنابل تنتقل عبر القارات. أما البعثة المغربية فقد وقعت ضحية رجعية العلماء وبلاط القصر الذين اتهموا أفرادها بالكفر والخروج عن الدين بسبب ارتدائهم للزي العصري مثلاً وحلقهم للحاهم وتشبههم بالأوروبيين.

ج ـ **حافز أساسي لبناء مجتمع جديد**: هذه الظاهرة وعشرات أمثالها تعطينا فكرة عامة عن الحالة السيئة من التأخر التي كان عليها مجتمعنا في الفترة التي سبقت عهد الاستقلال، هذه الفكرة العامة هي التي دفعتنا إلى العمل ـ عندما وجدنا أن المجتمع الذي خلّفه لنا الاستعمار مجتمع فاسد، وأن الواجب يفرض علينا إزالة بقاياه ـ لبناء مجتمع جديد، لنقضي على كل العلل التي بلتنا بالاستعمار لأن إبقاء العلل يكفي لأن يجلب لنا استعماراً جديداً.

٢ ـ مجتمع متخلف

لقد حافظ الاستعمار على بقايا مجتمعنا القديم بسبب سياسته التي كانت ترمي لإبقاء ما كان على ما كان. لقد وجد الاستعمار لدينا صناعة وفلاحة متخلفة عن صناعة وفلاحة العالم، ووجد كلاً من الصانع والفلاح يشتغل بوسائل بسيطة ويحصل على إنتاج ضعيف ويعيش حياة قاسية بئيسة، فعمل ما استطاع لإبقاء ما كان على ما كان عليه. كما وجد المواطنين يفكرون في نطاق أفق ضيق ويعملون بياض يومهم من أجل كسب قوتهم بعرق جبينهم ولا يفكرون في ضرورة تعليم أبنائهم والسهر على صحتهم، لأن حاجاتهم اليومية الماسة، وتطلبها لكل وقتهم، لم تكن تترك لهم مجالاً للتفكير في غيرها.

مجتمع من هذا النوع يطلق عليه في الاصطلاح الاقتصادي اسم المجتمع المتخلف.

أ ـ **اضمحلال الثقافة**: وفي مجتمعنا القديم تجلّت ظاهرة الجمود الفكري،

هذه الظاهرة المتولدة عن إقفال الفقهاء لباب الاجتهاد وانتشار العلم النقلي الذي لا يتجاوز دور أصحابه ـ من حيث النقل الأمين ـ الدور الذي تقوم به الأسطوانة اليوم. وتحولت العلوم الرياضية، من سلسلة مقدمات عقلية للوصول إلى نتائج منطقية، إلى عدة طلاسم، إذ أصبح المؤقتون مثلاً يجرون عمليات سخيفة للوصول إلى مطالب التوقيت من دون فهم لأسرار تلك العمليات.

وكان العلماء قلة، الأمر الذي جعل تراثنا محصوراً في طبقة معينة كانت تبخل بهذا التراث الذي كان ينقرض بعضه بانقراض المحافظين عليه، وكانت تحرمه نهائياً على عامة أبناء الشعب وتحتكره لنفسها ولا تسمح به إلا لطبقة خاصة.

ب ـ عبادة الأصنام: وهناك ظاهرة أخرى من مظاهر تأخر مجتمعنا وهي عبادة الأصنام، وهذه العبادة ناتجة عن الأفق الضيق الذي كان يحاصر التفكير المغربي؛ فقد بلغ إعجاب المغاربة ببطولة المجاهدين ضد الغزاة الأجانب من إسبان وبرتغاليين وإنكليز درجة كبرى، حتى أصبح هؤلاء الأشخاص، بعد وفاتهم، محل عبادة وتقديس، وأصبحت أضرحتهم مقصداً لكثير من المواطنين، وأصبحت تقام لهؤلاء الأبطال احتفالات سنوية خاصة ومنتظمة، وأخذت الشعوذة تظهر في هذه الاجتماعات، ونشأ عنها تكوين فرق مثل حمادشة وعيساوة وغيرهما، وأخذ المشرفون على بعض هذه الطرق يدعون أن قطبهم قادر على تمكين المرأة العاقر من الولادة، كما يدعي آخرون أن قطبهم قادر على معالجة المرض، وهكذا أخذ المشرفون على الطرق يتبارون في هذا الميدان، فتعددت الادعاءات وكثرت الخرافات، وأصبح بعض المواطنين يتكتلون حول القطب الذي تتصل به حاجاتهم.

ج ـ بقايا مجتمعنا القديم في مجتمعنا المعاصر: إذا كانت هذه الظواهر التي رأيناها في مجتمعنا القديم لم تنعدم تماماً من مجتمعنا الحاضر، بل لا زال أكثرها قائماً، فلأن الاستعمار جعل من بلادنا متحفاً وعمل بكل قواه على المحافظة على كل ما وجد من أدواء ومظاهر بالية؛ فعندما كنا نحاول إحداث تطور في التعليم كان الاستعمار يقف في وجوهنا معارضاً في إحداث هذا التطور، مدعياً أن إدخال أي تحوير على نظام التعليم في القرويين يعد مساساً بالدين الإسلامي، كما كان الاستعمار يعتبر كل مغربي أراد إنشاء تعليم حر وتدريس مواد الحساب والجغرافيا والطبيعيات، خارجاً عن الدين.

لقد كان هذا الادعاء وهذا الاعتبار صادرين عن «بونيفاص»[8] وجماعته الذين أوقفوا أنفسهم لـ «الدفاع» عن الإسلام! وعندما كنا نحاول النهوض بالاقتصاد المغربي وإزالة الفوارق الاجتماعية والقضاء على التعصب المحلي والقبلي، كان الاستعمار يعترض طريقنا ولا يعمل لإبقاء هذه الأمراض على ما كانت عليه فحسب، بل يحاول تشجيعها وإذكاءها كلما شعر بأنها تتجه نحو الاضمحلال.

فكل هذه الظواهر الاجتماعية الفاسدة التي عمل الاستعمار على إبقائها في مجتمعنا، تبرهن على أن مجتمعنا الحالي مجتمع فاسد وأنه في حاجة إلى إصلاح.

د ـ **الوعي السياسي**: إلا أنه لم يؤثر الاستعمار على ظاهرة مهمة من مظاهر مجتمعنا، وهذه الظاهرة هي الوعي السياسي. ويرجع عدم تمكن الاستعمار من التأثير على هذه الظاهرة المهمة إلى الروح الوطنية التي كانت تملأ نفوس المغاربة طيلة قرون، وإلى ذلك الكفاح الوطني ضد الغزو الأجنبي الذي دام ثلاثمائة سنة، كما يرجع إلى تأخر الاستعمار في التمكن من إخضاعنا سنة ١٩١٢، وإلى قصر المدة التي تمكن خلالها المستعمرون من التحكم في بلادنا؛ فظاهرة الوعي السياسي قوية في مجتمعنا الحاضر. ويمكن أن نقول إنها أقوى عندنا من عدة دول عظمى. رأيت كثيراً من الصحافيين الأجانب يندهشون عندما يرون أجهزة الراديو في جل الأكواخ، ويكاد يوجد في كل بيت من بيوت الصفيح، في الوقت الذي لا يوجد فيه ولو سرير واحد في تلك الأكواخ والبيوت، ما يدل على أن العامل الفقير يقدم شراء جهاز الراديو ـ لإرضاء متطلبات حاسته السياسية في الاطلاع على ما يجري حوله وفي العالم من أحداث ـ على شراء سرير يجعله يتمتع بنوم مريح.

وتتجلى ظاهرة الوعي السياسي هذه لدى المغاربة في الوقت الذي نرى فيه الفرنسي أو الأمريكي يشتغل بالسياسة مرة واحدة في بضع سنوات عندما تحين انتخابات الرئاسة أو مجلس النواب؛ فنحن مرتاحون لهذا الوعي السياسي المغربي كما نحن مرتاحون لحرص المواطن المغربي كل الحرص على حقه مدركاً لواجباته كل الإدراك.

(٨) حاكم الدار البيضاء كان من غلاة المستعمرين.

هـ ـ الوعي الروحي والاجتماعي: وكان لوجود الاستعمار تأثيره في صقل الأفكار الجامدة وجعلها تفكر في أحوالها وما يريده بها هذا الاستعمار. وأول رد فعل وقع في ميدان التحرر هو قيام الحركة الوطنية السلفية ـ التي كانت تطوان وفاس والرباط وسلا ومراكش من بين منابعها الأولى ـ وهي التي أبرزت حقيقة الإسلام، وجعلت تدعو المواطنين إلى نبذ الخرافات وإلى التحرر من سلطة أدعياء الدين من رجال الطرق والشعوذة. وعقب ظهور هذه الحركة السلفية تبدلت نظرتنا إلى الدين وأخذنا نزيل عن أذهاننا طبقة من الخرافات والقشور التي تكونت فوق لب العقيدة الإسلامية المبنية على حرية المناقشة والتفكير، وأعتقد بأنه لولا وجود هذه الحركة المباركة لتنكر كل شبابنا ـ الذي تابع دراسته في إسبانيا وفرنسا ـ للدين؛ فبفضل هذا الاحتكاك مع الاستعمار، ظهرت الحركة السلفية التي بدلت نظرتنا إلى الدين وحفظت شبابنا من الإلحاد وجعلتنا نفهم الإسلام كما تجلى في دعوة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده.

ومن الناحية الاجتماعية، أحدث استعمال القوة الكهربائية وقوة الآلات البخارية انقلاباً في الصناعة الأوروبية حيث تحولت من صناعة فردية إلى صناعة جماعية، فوقعت هذه الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر من دون أن تتأثر بها صناعتنا. ولم نعرف نحن هذه الثورة الصناعية ولم نتأثر بها حتى أصبحنا تحت سيطرة الاستعمار الذي فتح الباب للرأسمال الأجنبي، فتأسست المعامل وفتحت المصانع وأخذ العمال يتجمعون ويوحدون صفوفهم للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها.

وهكذا ترك بعض الفلاحين أرضهم وأخذ أصحاب المصانع البسيطة الصغيرة ـ المكونة عادةً من رب المعمل وعاملين ـ يتركون مصانعهم ويعملون بالأجرة في المصانع الكبرى حيث القوة الكهربائية وحيث الآلات البخارية. ونتج من هذا تطور اجتماعي وتفكير جديد وشعور بالحقوق والواجبات، أدى إلى خلق وعي اجتماعي أخذ مكانه إلى جانب الوعي السياسي الذي كان يتمتع به المغاربة منذ عهد ما قبل الاستعمار.

و ـ مجتمعنا الحاضر يحتاج إلى تطور: وبناء على ما ذكرنا، فإن مجتمعنا كان فاسداً في عهد ما قبل الاستعمار، وإن الاستعمار عمل على إبقاء الكثير من مظاهر ذلك المجتمع القديم، كما عمل على تحطيم بعضها عندما جمع حوله الدجالين من أدعياء الدين، وعندما فتح الباب في وجه الرأسمال

الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى خلق وعي اجتماعي وإلى ظهور الحركة الوطنية السلفية. وكما نرى، فإن مجتمعنا الحاضر مخضرم يتكون من مجتمع ما قبل الاستعمار ومن مجتمع عهد الاستعمار. ومهما يكن لون مجتمعنا الحاضر، فإن نظرة دراسية اجتماعية عميقة ونظرة إلى حالات الشعوب المتخلفة اجتماعياً مثلنا كافية للحكم بأن هذا المجتمع يحتاج إلى تطور، وأن المغرب الجديد في حاجة إلى بناء مجتمع جديد. ولقد أدركنا كما أدركت الشعوب المتأخرة التي لها وضع كوضعنا أن الاستقلال ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للعمل الجدي من أجل بناء مجتمع جديد على أنقاض مجتمع ما قبل الاستعمار ومجتمع عهد الاستعمار.

إذاً، إن مهمتنا الأساسية في عهد الاستقلال هي بناء مجتمع جديد؛ فكيف سنبني هذا المجتمع الجديد؟

٣ ـ كيف سنبني مجتمعاً جديداً؟

سنبني مجتمعاً جديداً لأننا شعرنا ـ ويجب أن نجعل كل مواطن مغربي يشعر ـ أن الواجب يفرض علينا تحقيق الرفاهية والسعادة والازدهار الفكري لجميع المواطنين، وأن نجعل من بلادنا قطراً يقوم بدوره الإنساني في ميدان التقدم الفكري والعلمي، ودولة تؤدي دورها في العالم، ومغرباً يشع بالمعرفة والنور. وأعتقد أن كفاحنا من أجل الاستقلال سيفقد معناه، ونفوسنا ستفقد قيمتها، إذا نحن أخلدنا إلى راحة التقاعد، وإذا أصبح جل مواطنينا يتسارعون من أجل إيجاد مظاهر الرفاهية لا أقل ولا أكثر.

إننا في حاجة اليوم إلى خلق حماس في نفوسنا لا يقل عن ذلك الحماس الذي ملأها عندما كانت الدعوة إلى الصبر وإلى التضحية وتحمل السجن والنفي من أجل الوصول إلى الاستقلال. إننا في حاجة لخلق حماس يجعل كل المواطنين يشمّرون عن ساعدهم لبناء مجتمع المغرب الجديد. وستنعدم كل قيمة لعملنا كوطنيين إذا اعتبرنا الاستقلال غاية ولم نعتبره نقطة البداية ومفتاحاً لخوض معركة أكبر من معركة الاستقلال، وهي معركة بناء عهد الاستقلال. لقد أصبحت لدينا الإمكانيات لبناء المجتمع الجديد حيث نتوافر اليوم إلى جانب الوعي السياسي على وسائل القوة البشرية وعلى حرية التصميم والعمل، وبقي علينا فقط تخطيط الطريق. وأرى أن من الأوفق أن يعرف كل

مواطن بدقة الهدف الذي يسعى إليه لكي يتحمس إلى السير نحو ذلك الهدف.

يجب أن نضع صورة تامة لمغرب الغد وأن نمكّن جميع المواطنين من الاطلاع على هذه الصورة، وأن لا نكتفي بتغيير سطحي بين عهد الاستعمار وعهد الاستقلال، لأن استقلالنا ليس معناه تغيير القبعة بالطربوش واللغة الأجنبية باللغة العربية، وإنما يحتاج إلى تغيير جذري يتناسب مع الكفاح الذي كافحناه من أجل الاستقلال.

لقد حصلنا على الاستقلال لا لتصبح وطنيتنا وطنية تصفيقات وهتافات، بل لنعمل من أجل بناء مجتمع جديد ولنضع للمواطنين الصورة المرجوة لمغرب الغد، ونحدد المراحل التي سيتم فيها بناء مجتمعنا الجديد ليعرف جميع المواطنين أهداف ما بعد الاستقلال ويعملون لتحقيق هذه الأهداف، وهذه الأهداف تتلخص في:

ـ تحقيق الرفاهية والعدالة والمعرفة لجميع المواطنين.

ـ تحقيق الازدهار الاقتصادي والفكري والاجتماعي في جميع أنحاء البلاد ليتمتع جميع المواطنين بخيرات بلادهم بعدما ضحوا جميعاً في سبيل تحقيق هذا الازدهار.

٤ ـ طرق العمل لتحقيق هذه الأهداف

أ ـ تطوير الفلاحة: إن أول ظاهرة تتجلى في مجتمعنا هي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، لأن معدل دخل المواطن المغربي لا يتجاوز ٢٠,٠٠٠ ألف فرنك (٢٠٠ درهم) سنوياً في البوادي لو قسم المدخول على الجميع. والسبب الرئيس في هذا الفقر هو اعتماد بلادنا اقتصادياً على العمل الفلاحي الذي يشغل ثلاثة أرباع سكان بلادنا ولا ينتجون إلا ربع الدخل الوطني العام. والسبب في هذا يرجع إلى أن الأساليب والوسائل التي يستعملها المغاربة في الفلاحة بسيطة جداً، وأن المعمرين الأجانب يستعملون طرقاً علمية عصرية تؤدي إلى وفرة الإنتاج. ومن هذا ندرك أن محاربة الفقر تفرض علينا تطوير الفلاحة باستعمال الوسائل العصرية للحصول على إنتاج أكبر وثروة أكثر، ليرتفع مستوى المعيشة ويتجاوز المواطن مرحلة كسبه لضروريات قوت يومه، إلى مرحلة ما يحتاج إليه المواطن المعاصر من حاجيات تتناسب مع الكرامة الإنسانية ومع الحياة التي يحياها المواطنون في البلاد المتقدمة.

ب ـ التصنيع: إن تطوير الفلاحة وحدها غير كافٍ لمحاربة الفقر فحسب، بل يجب التفكير في إيجاد سلاح آخر لمحاربته، وبخاصة أن ارتفاع الإنتاج الفلاحي له حد أعلى سيقف عنده وتبقى أيد بشرية عاطلة أو غير منتجة كل الإنتاج. ولنذكر أن عدداً من فلاحينا لا يشتغلون سوى بضعة أسابيع في السنة. لذلك يجب التفكير جدياً في التصنيع.

وعندما نذكر التصنيع لا نقصد الصناعة التقليدية ـ التي نريد لها التقدم والتطور المعقول ولكنها محدودة الأثر ـ وإنما نقصد الصناعة التي تجعلنا في مصاف الدول المتقدمة وتمكننا مثلاً من أن نستغني عن جلب عدة بضائع من الخارج تصدر موادها الأولية خامة من بلادنا لتعود إليها مصنوعة.

ج ـ تنمية الإنتاج: إن تطوير الفلاحة والتصنيع سيعملان بصفة مباشرة لمحاربة الفقر ولتنمية الإنتاج؛ فالدخل العام المغربي ـ حكومة ومؤسسات خاصة ـ يبلغ سنوياً ٥٠٠ مليار فرنك تقريباً، فإذا قسّم هذا المبلغ على مجموع عدد السكان ـ ١٠ ملايين ـ فإن حظ كل مواطن سيكون هو ٥٠,٠٠٠ فرنك. ولكن هذا الرقم ليس بواقعي لأن ثلثي ٥٠٠ مليار يوزع على ربع السكان، ومن بينهم الأجانب، الأمر الذي يجعل حظ المواطن المغربي المتوسط سنويا هو ٢٠,٠٠٠ فرنك فقط، كما ذكرنا في أوائل هذا الحديث. وهذا القدر الضئيل هو الذي يدعونا لضرورة العمل في آن واحد من أجل تنمية الإنتاج لرفع مستوى المعيشة ومن أجل التوزيع العادل لمدخول الأمة.

د ـ التوزيع العادل: وستكون الإجراءات التي ستتخذ لتوزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً سبباً في رفع مستوى المعيشة لئلا يتخم البعض بنصيب وافر ويكاد يموت البعض الآخر من جراء ما يعانيه من حاجة ماسة لسد ضرورياته الحيوية لعدم كفاية نصيبه التافه من هذه الحاجيات.

وهنا يبرز الدور الذي ستؤديه الحكومة في هذا الصدد. وليس معنى التوزيع العادل أن نزيل للمالك أملاكه لنسلمها لجيرانه الفقراء، ولا أن نزيل لأرباب المصانع معاملهم، بل معنى التوزيع العادل أن تقوم الحكومة ـ مثلاً ـ بفرض ضرائب مناسبة على الأرباح والدخل الفردي، فتتحصل من جراء هذا أموال للدولة يمكنها أن توسع الخدمات لفائدة المواطنين كجعل العلاج الطبي مجاناً لطبقات شعبية أوسع وبوسائل تتحسن باطراد؛ فهذه طريقة مشروعة ومنطقية لإحداث نقص نسبي في أموال الأغنياء وجعله كتعويض نسبي

لحاجيات الفقراء، وما أدق المثل الصيني الذي يقول: «إذا كان هناك طعام فليأكل منه الجميع».

إن التوزيع العادل لا يعني القضاء على الملكية الفردية، وإنما يعني أن تراقب الدولة هذا التوزيع وتحميه من سيطرة الإقطاعية والاحتكارات الخاصة؛ فعندما نحتاج إلى تطوير الفلاحة عند صغار الفلاحين مثلاً، فإن هذا التطوير يجب أن يتم بواسطة الحكومة، حيث تشتري للفلاحين الجرارات، وتقدم لهم المساعدات المادية والفنية، وتعمل على حثهم على التعاون ونبذ الروح الفردية، وتناسي الحدود أثناء عملية الحرث ليمكن الجرار من قلب مساحات مناسبة، ولتتمكن الأرض بعد ذلك من إعطاء إنتاج مضاعف يفوق بكثير إنتاج كل تلك الضيعات الصغيرة، لو حرثها كل فلاح على حدة وبوسائله العتيقة عقب نزول الأمطار الأولى.

هـ ـ التعاونيات الفلاحية: وإن من الأهداف التي نريد الوصول إليها من وراء عملية جماعية الحرث هو تعويد الفلاحين على التعاون وعلى نسيان نظرتهم المتعصبة إلى الحدود المحيطة بضيعهم، لتتمكن الدولة بعد خمس سنوات من إمداد كل جماعة من الملاكين الصغار بجرار ليصبح ملكاً لها مقابل التعهد بتنفيذ شرط واحد وهو القيام بصيانته، وتكوين جمعية تعاونية تقوم بتوحيد التكاليف وتخفيفها، وتكوين ميزانية عامة لهذه الجمعية، ذلك ما سيساعد على خلق مجتمع متعاون متضامن، وسيحقق التعاون الصادق بين مجموع صغار الفلاحين، هذا التعاون الذي سيحول ضعفهم إلى قوة ويضاعف إنتاجهم عدة مرات وسيؤدي إلى رفع مستوى حياتهم.

و ـ التعاونيات الصناعية: ويجب أن يشمل نظام التعاونيات الميدان الصناعي أيضاً؛ فلقد نشأت صناعات في أوروبا منذ ١٢٠ سنة وسيطرت عليها الرأسمالية وأصبحت وسائل الإنتاج ملكاً خاصاً لمجموعة من الأفراد. وفي المغرب لا توجد عندنا هذه المشكلة في الميدان الوطني لأن أغلبية المتمولين الساحقة عندنا لا يملكون إلا بعض الأراضي أو البيوت يؤجرونها، أو تراهم ينهمكون في التجارة غير المنتجة ولا يهتمون مطلقاً بالتصنيع، ما يدعو الدولة المغربية إلى تبني مشاريع التصنيع الأولى في البلاد والقيام بها في نطاق أوسع.

وفعلاً لقد تأسس مكتب التصنيع في وزارة الاقتصاد الوطني، ومهمته العمل على إيجاد الصناعات وتأسيس الشركات بمساعدة الأموال الأجنبية التي

نحن في حاجة إليها، ونشترط لجلبها شرطاً أساسياً واحداً فقط هو الاحتياط من كل سيطرة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

ولتوسيع نطاق التصنيع ببلادنا يجب إيجاد روح التوفير وتشجيع التعاونيات الصناعية التي تجعل المواطنين المغاربة يساهمون بأموالهم في تأسيس المعامل حيث تتكون قوة تعاونية جديدة في ميدان التصنيع تساعد على محاربة الفقر ورفع مستوى معيشة سكان هذه البلاد.

ز ـ اهتمام بشؤون التعليم: وإن من بين العوامل التي جعلت مجتمعنا متأخراً: إهمال التعليم. ولهذا الغرض يفرض علينا واجب بناء مجتمع متقدم، الاهتمام بالتعليم للقضاء على الفقر الذي نعانيه من قلة المعلمين ومن ضعف الإطار الفني لتسيير شؤون البلاد. وليس يجب علينا الاهتمام بإيجاد المعلمين وتكوين الإطار الفني فحسب، بل يجب علينا العمل لإصلاح التعليم وتطويره؛ فالدول لا تبنى على مظاهر خارجية كالحفلات والاستعراضات فحسب، وإنما تكون الدولة دولة حقيقية عندما تتوافر على مجموعة كبرى من العلماء والباحثين والمهندسين الذين يسيرون شؤونها ويخرجونها من طور التبعية والعبودية إلى التحرر الفعلي.

ولأضرب لكم مثلاً بالفنيين الذين يسيرون الآن مرافق حياتنا. هل تعلمون أن بلادنا تتوافر على ٢,٠٠٠ مهندس ليس فيهم من المغاربة لحد الآن سوى ٢٠٠ على أكبر تقدير، ما يدل دلالة واضحة على أن المسافة بيننا وبين تكوين الإطار الفني لا زالت طويلة.

٥ ـ شروط النجاح

إذاً، بتطوير الفلاحة وتصنيع البلاد وتنمية المدخول القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً، وبإيجاد التعاونيات في الميدانين الفلاحي والصناعي، وبتطوير التعليم والإسراع بتكوين الإطارات العلمية والفنية، سنعمل على تحقيق أهدافنا ليتمتع جميع المواطنين بالرفاهية والعدالة والمعرفة، ولتتمتع بلادنا بالازدهار الاقتصادي والفكري والاجتماعي.

أ ـ الإيمان بضرورة بناء مجتمع جديد: ولقد أدركنا من خلال ما تقدم لنا من الحديث بأننا في حاجة إلى بناء مجتمع جديد لأن مجتمعنا الحالي لا يتناسب مع عهد الاستقلال. ويمكن لمعترض على هذا الرأي أن يقول: إن استقلالنا لا زال

حديث العهد لم تمر على ميلاده سوى سنتين ونصف، ولا زالت تنقصه أركان مهمة كجلاء الجيوش الأجنبية عن ترابنا وتوحيد هذا التراب بعد إتمام تحرير باقي مناطقنا المحتلة من طرف كل من إسبانيا وفرنسا، الأمر الذي يجعل الشروع في هذا البناء سابقاً لأوانه.

وإجابة عن هذا الاعتراض أقول: إننا لا نريد أن نهيم في الطريق من دون أن نعرف الهدف الذي نتجه إليه، بل يجب أن نعرف إلى أين نسير ونحدد الطريق ونؤمن بالأهداف التي نسعى إليها قبل بدء السير في تحقيقها؛ فنحن ندرك تماماً بأنه ينتظرنا بذل مجهود كبير لتكون بلادنا في صف الدول التي لها كرامة، وأن من بين الأسس الرئيسة التي يجب أن تتوافر لدى دولة تشعر بكرامتها لهو المجتمع الواعي الصالح.

ونظراً إلى عدم توافر مجتمعنا الحاضر على عناصر الصلاحية بحسب ما تقدم إيضاحه، من عوامل موروثة عن مجتمعنا القديم وعن الحكم الاستعماري، فإن الواجب الوطني يفرض علينا الإيمان بضرورة بناء مجتمع جديد؛ فإذا ما آمنا بضرورة بناء هذا المجتمع الجديد كأفراد، ثم آمنا كحزب، فإننا سنجند أنفسنا لتحقيق هذا البناء كما سنكون على يقين بأن الأمة بمجموعها ستتجند لهذا الغرض.

وأعتقد أن بناء المجتمع الجديد هو جهادنا الأكبر، بعدما قمنا بأداء فريضة الجهاد الأصغر أثناء الكفاح العام من جميع المواطنين، والعمل بحماس من أجل الوصول إلى الأهداف وتقديم كل تضحية ممكنة في هذا السبيل.

ب ـ مجتمع تقدمي متفتح: إننا لا نعيش منعزلين في هذا العام، بل نعيش مع عدة شعوب كافحت مثلنا من أجل الاستقلال كالهند والصين وإندونيسيا ومصر والعراق، ووجدت نفسها أمام المشاكل التي وجدنا أنفسنا أمامها وعلى رأسها ضرورة بناء مجتمع جديد.

ويجب أن نقضي في عهد الاستقلال على روح الانعزال التي فرضها علينا الاستعمار في الماضي، وأن نؤمن بضرورة بناء مجتمع متطور تقدمي متفتح للتيارات المغذية، لا مجتمع رجعي جامد. وأن نكون على اتصال بتلك الشعوب التي تعاونا معها أيام محنتنا، وبخاصة التي تربطنا بها أواصر التاريخ والجغرافيا والحضارة، وأن نكون معها رابطة قوية يساند بعض أعضائها

البعض الآخر لنتمكن من اجتياز مرحلة الجهاد الأكبر بنجاح، ولنتمكن من السير في طريقنا لبناء مجتمع جديد.

وهنا يمكن أن يلقى علي أحدكم هذا السؤال: هل تضمن السير الناجح في هذه الطريق؟

إن لنجاح السير في هذه الطريق الطويلة شروطاً ضرورية، لأن الانقلاب والتغيير لا يمكن وقوعه بين عشية وضحاها، ما دامت المعجزة غير ممكنة، وما دمنا لا نتوافر على عصا سحرية قادرة أن تحول بضربة واحدة جهلنا إلى علم وتأخرنا إلى تقدم، ويمكن أن نستنتج الشروط الضرورية للنجاح في السير أثناء هذه الطريق الطويلة من تجارب الأمم التي كانت لها وضعية مثل وضعيتنا.

فإذا ألقينا نظرة على أحوال هذه الأمم نجد أن هناك ثلاثة شروط أساسية كُتب النجاح لكل أمة قامت بتطبيقها، كما كان الفشل حليف من لم يجعلها أساساً لعمله الوطني.

إنها شروط ثلاثة يجب أن يحققها كل شعب جعله الاستعمار متخلفاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً:

ـ التوافر على قيادة حكومية شعبية مخلصة قوية حكيمة تفرض احترامها على المواطنين بإخلاصها ونزاهتها وكفاءتها.

ـ وضع التصميمات لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعمل على تنفيذ هذه التصميمات بدقة.

ـ مشاركة الشعب في وضع وتنفيذ ومراقبة هذه التصميمات، وذلك بواسطة المؤسسات الديمقراطية من مجالس قروية وبلدية ومجلس وطني منتخب.

(١) **القيادة المخلصة القوية**: يجب أن تتكون القيادة القوية الحكيمة المخلصة سواء في الحكومة أو المنظمات الشعبية من مواطنين حنكتهم التجربة أيام المحنة الوطنية، وأثبتت السنوات كفاءتهم ومقدرتهم على مواصلة السير نحو الأهداف التي تتطلب مصلحة البلاد العليا تحقيقها.

ومعنى القيادة الحكومية هي أن تكون الحكومة المسؤولة قوية في جميع مرافقها، قوية بعمالها وبجيشها وشرطتها ومحاكمها، قادرة على تسيير شؤون

البلاد تسييراً حازماً دقيقاً وعلى فرض احترام سلطتها على جميع المواطنين بحزمها وإخلاصها ونزاهتها وعملها الجدي المتواصل.

(٢) التصميم للقضاء على التخلف: رأينا كيف أن انخفاض مستوى معيشتنا يفرض علينا العمل المتواصل لرفعه، يفرض علينا التكثير من الإنتاج الفلاحي، ويفرض علينا تصنيع البلاد وترقية الصناعة التقليدية ونشر التعليم وتطويره وتعميمه. وفي قضية التعليم لا يمكن نشر التعليم وتطويره وتعميمه من دون وضع تصميمات ـ فلا يعقل أن نستمر في بناء المدارس وفتحها لنسلم أبناءنا إلى معلمين يمكن أن يقال عنهم إنهم لا يفوق مستوى بعضهم مستوى تلامذتهم إلا بقليل ـ لأن القيام بعمل مثل هذا يعد من باب الإجرام، ولأن جميع أولئك التلاميذ لن يتعلموا تعليماً جيداً، الأمر الذي سيتضررون منه ويجعل آباءهم ينعتون التعليم في عهد الاستقلال بالضعف والانحطاط، بينما التصميم يساعدنا على الخروج من المأزق الذي نحن واقعون فيه إلى حالة أحسن في مدة محدودة من الزمن.

كما إن تقديم إرضاء الحاجيات المستعجلة يرجع إلى ضعف إمكانياتنا المادية، فحالتنا كحالة مريض ظهرت في جسمه عدة أدواء ـ داء الكبد وداء الأمعاء. . إلخ ـ واحتار في أمر معالجتها أو في إعطاء الأسبقية لإحداها، وبخاصة أنه لا يملك من نفقات العلاج سوى ١٠,٠٠٠ فرنك ـ مثلاً؛ فإذا ذهب إلى عيادة طبيب وأخبره بأدوائه وبما يملكه من مال لعلاجها، فإن أي طبيب عاقل لا يسمح له بإنفاق جزء من المال على كل داء، لأن هذا التقسيم لا يفيد مطلقاً أي داء، بل يهتم بأشد الأدواء خطورة فيبدأ بمعالجته، ثم يعالج الداء الذي يليه خطورة وهكذا؛ فالتصميم ضروري عند تعدد الأدواء وقلة الإمكانيات وهو الطريق الذي تسلكه عدة دول لضمان إصلاح تخلفها الفكري والاقتصادي والاجتماعي.

(٣) مشاركة الشعب بواسطة المؤسسات الديمقراطية: بعدما تحدثنا عن الشرطين الأول والثاني، نعود الآن إلى الشرط الثالث الذي يجب أن يتوافر للتمكن من بناء مجتمع جديد. وهذا الشرط هو مشاركة الشعب في وضع وتنفيذ ومراقبة التصميمات. ويمكننا أن تساءل ما هي الكيفية التي سيشارك بها الشعب في وضع وتنفيذ ومراقبة التصميمات؟

إن هذه المشاركة الصحيحة ستكون بواسطة إيجاد المجالس القروية

والبلدية ومجلس وطني منتخب يراقب تطبيق بنود الدستور ويراقب سير الحكومة ويحاسبها على أخطائها، إذا ما ارتكبت أخطاء، ويحقق التوازن المنشود بين الحاكمين والمحكومين. ولا يتأتى للشعب أن يشارك بهذه الصورة إلا إذا كان منظماً متكتلاً داخل هيئاته السياسية والنقابية المبنية على التربية الوطنية الصحيحة.

٦ ـ هل تتوافر هذه الشروط لدينا؟

هذه الشروط الثلاثة ضرورية لنتمكن من التخلص من مجتمع ما قبل الاستعمار ومجتمع عهد الاستعمار ومن بناء مجتمع جديد يضمن العزة والكرامة والرفاهية والازدهار لجميع المواطنين. لقد نجحت كل الدول التي اتخذت هذه الشروط أساساً لتحقيق التطور، وفشلت غيرها من الشعوب التي تهاونت في تحقيق هذه الشروط وظلت تتعثر في طريقها وتتلقى خلالها أقسى الضربات.

هل تتوافر لدينا اليوم هذه الشروط؟ ففي ما يتعلق بالقيادة، أعتقد أننا لا زلنا لم نتوافر عليها حتى الآن لأن الحكومتين الأوليين (=برئاسة البكاي) كانتا مبنيتين على أساس توازن صوري، كما إن الحكومة الحالية (برئاسة بلافريج) ـ التي تكاد تتكون كلها من إخواننا في الحزب ـ لا تتوافر على الوسائل الكافية لمباشرة مسؤولياتها كاملة حتى تتمتع بالسلطة اللازمة في البلاد. ويجب أن نكون يقظين للعمل على تحقيق هذا الشرط الضروري وإلا سنكون قلقين على مستقبل المجتمع الذي يجب أن تتوافر الشروط الثلاثة لبنائه، وأعتقد بأن كل تهاون في تحقيق هذا الشرط سيجعلنا نسلك طريقاً غير قويم. وكان ذلك هو الباعث على المطالبة بهذا الشرط في بلاغ اللجنة السياسية (لحزب الاستقلال) بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٥٨، عندما حددنا شروط قبولنا كحزب لتحمل مسؤولية الحكومة. ولكن الحكومة لم تتألف وفق هذه الرغبة وبقيت مسؤولياتنا بسبب ذلك منعدمة.

أما ما يتعلق بالشرط الثاني، فأعتقد أننا نسير في طريق تحقيقه وأننا قطعنا خطواته الأولى عند دراسة المجلس الوطني الاستشاري لتصميم سنتي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، الذي يعتبر خير مقدمة نحو تصميم عام في ميادين الفلاحة والصناعة وتكوين الإطارات، لقد وضع ليمهد في مدة عامين تصميمات السنوات الخمس التالية. وإذا ما نفذ هذا التصميم بدقة فسيستحق الهدف من وضعه ويجتاز بنا فترة الانتقال من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال،

كما سيمكننا من وضع يدنا على زمام اقتصادنا في السنوات القادمة.

أما في ما يتعلق بتحقيق مشاركة الشعب عن طريق إيجاد المؤسسات الديمقراطية وفق الرغبة المشتركة بين الملك والشعب، فإن تحقيق هذا الشرط لا زال في طور المشاريع وله ارتباط بالشرط الأول.

ويتساءل كثير من المواطنين: هل يؤيد حزب الاستقلال إيجاد المؤسسات الديمقراطية أم لا؟

وللإجابة عن هذا السؤال أود أن أقول: إن حزب الاستقلال الذي عذب أعضاؤه العذاب الكافي من أجل الحرية، لا يمكنه مطلقاً أن يكون ضد الديمقراطية، فحزب الاستقلال يؤيد إيجاد المؤسسات الديمقراطية وذلك بإنشاء المجالس القروية والبلدية ومجلس وطني منتخب.

الشروط متماسكة الحلقات: ولكن أريد أن أنبه إلى أن تحقيق هذا الشرط الثالث لا يتأتى إلا إذا حقق الشرط الأول لأن إيجاد المؤسسات الديمقراطية قبل إيجاد قيادة قوية حازمة ـ تقطع دابر الخونة وتقضي على مناوراتهم وعلى كل مؤامرة أجنبية ـ قد يؤدي بالبلاد إلى الفوضى والاضطراب؛ فلا يمكن إيجاد المؤسسات الديمقراطية ما دامت محاكمة عدي أوبيهي لم تتم، وما دامت بعض المؤامرات لا زالت تدبر وتشجع من بعض الجهات، وما دامت الحكومة لا تتوافر على سلطة حقيقية تامة في ميدان الشرطة مثلاً، بينما تتوافر إمكانيات للأيادي الأجنبية لإنفاق الأموال من أجل نخر كياننا والسير بنا في طريق الفوضى والخراب.

إن هذه الشروط الثلاثة تكون سلسلة متماسكة الحلقات، فمن دون قيادة حكيمة قوية وحازمة لا يمكن إيجاد المؤسسات الديمقراطية، ومن دون قيادة قوية ومؤسسات ديمقراطية لا يمكن تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى.

٧ ـ الأداة الفعالة

لقد حصلنا على الاستقلال كوسيلة لتحقيق التقدم والتطور ولبناء مجتمع جديد يحقق للشعب المغربي الرفاهية والازدهار الفكري والاقتصادي والاجتماعي، ويخلق في البلاد روح التعاون التي تكسب القوة للضعفاء.

ولكن بناء هذا المجتمع يتطلب إيجاد قيادة قوية وتصميمات اقتصادية ومؤسسات ديمقراطية، وتحقيق هذه الشروط الثلاثة يتطلب خلق وعي يؤدي إلى جعل طبقة مهمة من الأمة تشعر بهذه الحاجيات وبضرورة تحقيق هذه الأهداف. وإننا اليوم في حاجة إلى أداة فعالة لخلق الوعي في الشعب كما كنا في حاجة في الماضي لأداة لخلق الفكرة الوطنية ولنشر التربية الوطنية، هذه الأداة التي قامت بالكفاح السياسي والكفاح المسلح والكفاح النقابي.

وأعتقد أن الأداة الجديدة يمكن أن تكون هي أداة الأمس نفسها، ولكن مع تغيير وسائل العمل لأن المعركة اليوم غير معركة الأمس؛ فلقد خضنا بالأمس معركة من أجل الاستقلال ويجب أن نخوض اليوم معركة سلمية من أجل بناء مجتمع جديد. ولكن تلك الأداة التي كانت صالحة بالأمس للحرب يجب أن تتحول لتصبح اليوم صالحة لوقت السلم.

لذلك فإن هذه الأداة لن تكون صالحة إلا بعد إحداث تحوير فيها، لأن حزب الاستقلال الذي صنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته مع الاستعمار، يجب أن يصنع الأبطال المكافحين لخوض المعركة من أجل بناء مجتمع جديد في مغرب جديد، وسيكون مثله في هذا كمثل معمل أخذ ينتج أيام السلم الجرارات والآلات الكاتبة، بدل إنتاجه للدبابات والآلات الفتاكة في أيام الحرب.

وهذا الدافع يجعلنا نشعر بضرورة إحداث انقلاب داخل حزبنا يجعله قادراً على القيام بمهمته الجديدة؛ فينبغي أن يتكون لدى جميع العاملين الشعور بالحاجة إلى الانقلاب داخل الحزب، لأن هذا الشعور سيجعلنا ندرك أننا في طريق تحقيق هذا الانقلاب؛ فالواجب علينا أن نعمل لتكوين الأداة الجديدة التي تعد أبطال معركة بناء مجتمع جديد، وهذه الأداة هي حزب الاستقلال بعدما يتجدد في تفكيره وأسلوبه وبرامجه. وإن الشرط الأساس لتحقيق هذا الانقلاب لهو ضرورة العمل بالروح الثورية نفسها التي كانت تملأ نفوس جميع المكافحين المخلصين أثناء معركتنا مع الاستعمار، لنتجند من جديد للعمل بحماس كبير من أجل بناء المجتمع الجديد. والله ولي التوفيق والسلام».

٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨

الفصل الحادي والعشرون

المهدي... الحاضر الغائب

من النقد الذاتي إلى مؤتمر شعوب القارات الثلاث والاختطاف..

أولاً: المهدي: الحاضر الغائب

١ ـ غيبة خمس سنوات... وحضور سنتين

تشكّل غربة المهدي ظاهرة فريدة في حياة الاتحاد، بل وفي حياة الشخص نفسه. ذلك أن غربته، أعني مقامه خارج الوطن، لم تكن دائماً نتيجة لمضايقات الحكم، بل كانت أيضاً نتيجة «مضايقات» في «الحزب» ذاته. وبعبارة أخرى لم تكن غربة المهدي طلباً للحرية ولا تجنباً للقمع الآتي من الحكم، بل كانت ـ في المرحلة الأولى منها على الأقل ـ من أجل ترك «الحرية» لقيادة الاتحاد، وتجاوزاً لـ «القمع» الذي كان يتعرض له من بعض عناصرها! لقد وجد الشهيد المهدي نفسه مضطراً لـ «الافتراق» عن الإخوان، حتى يسود الوئام ويُتلافى الصدام.

قد يندهش القارئ إذا هو عرف أن المهدي لم يتجاوز مقامه في المغرب ما بين انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، وتاريخ اختطافه في فرنسا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ مدة ٢٢ شهراً، من سبع سنوات. وبعبارة أخرى لقد عاش في المغرب ـ بعد الانفصال عن حزب الاستقلال ـ أقل من سنتين، بينما عاش في الخارج أزيد من خمس سنوات.

ولا بد من التمييز في هذا الغياب بين مرحلتين: مرحلة ما قبل المؤتمر

الثاني أيار/ مايو ١٩٦٢، ومرحلة ما بعد مؤامرة تصفية الاتحاد في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣.

٢ ـ التوتر بين المهدي والمحجوب: «السبب المباشر»

أما في المرحلة الأولى، فالسبب الرئيسي في غربته هو تجنب الصدام مع «الإخوان» داخل الكتابة العامة، الصدام الذي كان سينعكس أثره السيئ جداً على سير الاتحاد في وقت كان يخوض فيه معارك متواصلة ضد الرجعية والحكم الفردي، مواجهاً الضربات التي كان الجهاز الحاكم يوجهها من دون هوادة لكل من المقاومين الاتحاديين والمنظمة النقابية.

كانت غربته في هذه المرحلة غربة «إرادية» أكرهه عليها عدم إمكانية تعايشه مع المحجوب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل. والسبب «المباشر» في توتر العلاقات بينهما، يرجع إلى ظروف الأزمة في حزب الاستقلال قبل انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. فقد حكى لي من كان على علم بالمسألة منذ بدايتها أن اجتماعاً جمع في تمارة بين المهدي والمحجوب وعبد الله إبراهيم، أثناء الصراع بين اللجنة التنفيذية وبين النقابة والمقاومة داخل حزب الاستقلال، وأن موضوع الاجتماع كان مناقشة الخطة التي يجب سلوكها إزاء موقف اللجنة التنفيذية، في موضوع أزمة المؤتمر في الحزب. ويبدو أن كلاً من المحجوب وعبد الله إبراهيم كانا لا يريان غير «الانفصال» سبيلاً، بينما كان المهدي غير مقتنع بذلك مع أن فكره وعواطفه كانت مع التيار الجديد في الحزب، تيار المقاومين والنقابيين. كان يحاول الإبقاء على الحزب كما هو والعمل على انتقال القيادة فيه إلى التيار الجديد من دون انشقاق أو انفصال أو تأسيس حزب جديد، كما لاحظنا في محاضرته في تطوان (الفصل السابق). في إطار هذه القناعة (أو هذا الحضور المزدوج في كل من اللجنة التنفيذية والتيار المعارض)، حاول أن يضغط على أعضاء اللجنة التنفيذية بتنبيههم إلى ما يفكر فيه الطرف الآخر، أي المحجوب وعبد الله إبراهيم، وإلى ما سيترتب عن انفصال قوة المقاومة وقوة العمال بالنسبة إلى كيان الحزب ومستقبله. وقد بلغ الأمر إلى المحجوب الذي اعتبر ذلك «خيانة» «نميمة»، فصار كلما اختلف معه المهدي في مسألة من المسائل أثناء اللقاءات التي كانت تجري بين قيادة انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير وقبلها، إلا وذكر باجتماع تمارة. . . ويتسلسل التوتر.

٣ ـ كان من دون «قبيلة» . . من دون «مريدين» . . من دون «زبناء» . . .

على أن مثل هذه الأسباب «المباشرة» لا تكون في العادة سوى وسيلة للتغطية على دوافع أخرى أعمق، إما لأن الواقع تحت تأثيرها يفضل أن لا يفصح عنها، وإما لأنه لا يستطيع ذلك. والذي يتأمل الشخصيتين، أعني المهدي والمحجوب، سيجد أنهما معاً من جنس الشخصيات التي لا يمكن أن تتعايش، أو على الأقل لا يمكن أن تخلو العلاقة بينهما من توتر. أضف إلى ذلك سلبية العلاقة بين المحجوب والحزب منذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وتهديد المحجوب بتأسيس منظمة نقابية جديدة إذا هو لم «ينتخب» كاتباً عاماً (كان الطيب بوعزة هو الذي انتخب كما ذكرنا قبل). هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن أن نتصور المهدي يقبل «استقلال النقابة» عن الحزب بالشكل الذي يفهم به المحجوب الاستقلال (وسيتضح ذلك عند عرضنا لاحقاً لرأي المهدي في العلاقة بين الحزب والنقابة).

إذاً، كان قيام تعايش سلمي تعاوني بين المهدي والمحجوب داخل قيادة الاتحاد الوطني من الأمور الصعبة إن لم يكن المستحيلة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن المحجوب لم يكن وحيداً، وأن عبد الله إبراهيم كان دوماً معه وعلى رأيه باستمرار، وأن الفقيه البصري لا يمكن أن يقطع مع عبد الله إبراهيم (وبالتالي مع المحجوب)، وأن اليوسفي لا يمكن أن يقطع مع البصري، وأن عبد الرحيم، وإن كان أقرب إلى المهدي فإنه يتجنب عادة المواقف الحدية، إذ من طبعه أنه يجنح إلى «الحل الوسط» كلما كان هناك موقفان متعارضان، فهو رجل الديبلوماسية والمفاوضة والبحث عن نقط الالتقاء، وهذا ما لم يكن ممكناً في مثل هذه الحال، الشيء الذي يدفع إلى نوع من الانسحاب من المشكل، وهذا بطبيعة الحال لم يكن من شأنه ترجيح كفة المهدي.

النتيجة أن المهدي الذي تزعم حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، والذي كان الجسر الذي من دونه ما كان يمكن أن تتم بالصورة التي تمت به من الشمولية وجذب الانتباه والاعتبار، داخلياً ودولياً، قد وجد نفسه بعد شهرين أو ثلاثة من حدوثها وحيداً؛ فميزان القوى قد تحول لصالح من يتكلم باسم «الطبقة العاملة» أو «المقاومة». أما هو فلم يكن مما يعطيه وزناً أن يتكلم باسم «حزب الاستقلال» الذي بقي حياً في موقع الخصم اللدود لحركة ٢٥ كانون الثاني/يناير بمختلف مكوناتها! ولا باسم الأطر والجماهير

الاستقلالية التي قد تكون «ارتبطت» معه، لسبب بسيط هو أنه كان من دون «قبيلة»، أعني من دون «مريدين» ومن دون «زبناء» خصوصيين. لم يكن يعرف الزبونية ولا الحلقية ولم يكن محاطاً بأي نوع من أنواع «القبيلة»، لا القبيلة القروية البدوية ولا القبيلة المدينية الأرستقراطية. فعلاً، كان من الرباط عاصمة المملكة، ولكنه لم يكن ينتمي إلى مجتمع «العائلات»، أو كما يقول المصريون «الذوات»، بل كان أهله من «الوافدين» من القرى المجاورة. هذا «الغياب» على مستوى خريطة القوى ذات الوزن على صعيد المجتمع، قد انعكس أثره على صعيد خريطة «القوات الشعبية» في «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». ومن هنا كان حضوره الزمني في الاتحاد داخل المغرب أقل من حضوره في «الاتحاد» خارج المغرب.

٤ ـ أدمعت عيناه مراراً

كان الحضور الأول للمهدي في المغرب ما بين ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، و١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ ضرورياً؛ فالحركة كانت في طور التأسيس، وكان الكل في حكم المؤقت. بدأت الانتفاضة بـ «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، وكان الشهران الأولان مجالاً للإعداد لـ «الجامعات المتحدة»، تلا ذلك الإعداد تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تأسس يوم ٦ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وما أن مرت عشرة أيام حتى ارتأى الشهيد أن يقوم بسفر طويل يلبي فيه دعوات تراكمت لديه، ويكون ذلك غياباً يجنب الاتحاد مزيداً من الصدام على مستوى «القيادة» بينه وبين المحجوب ومن معه. غادر المغرب إذاً يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، متجهاً إلى الصين ملبّياً دعوة من قادتها لحضور احتفالات العيد الوطني العاشر لثورة الصين الشعبية، وعند انتهاء زيارته لبلاد ماو تسي تونغ، عرج على الهند، على الزعيم نهرو، ومنها على الجمهورية العربية المتحدة، حيث التقى جمال عبد الناصر، ومن القاهرة عرج على باريس، ثم على إسبانيا حيث مدد إقامته بصورة ملفتة للانتباه، وكأنه كان متردداً، هل يدخل أم لا يدخل! وأخيراً دخل في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، ولكن لا ليستقر، بل ليغادر سريعاً بعد نحو شهر، وبالضبط يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، ليبقى في الغربة سنتين وأربعة أشهر تقريباً، إذ لم يعد إلا يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٢، ليحضر المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني، الذي حضره «غريباً» مهمشاً، على الرغم من المظاهر؛ فقد حجب التقرير النقدي الذي أرسله ليكون من بين وثائق المؤتمر

كما ذكرنا من قبل، وأيضاً حُجِب هو نفسه، أعني دوره كزعيم الاتحاد[1].

لقد أدمعت عينا المهدي حين وجد نفسه مضطراً لقيادة «الانفصال»، ولم يكن قد اقتنع به كحل وحيد. وكادت تدمعان أمامي عندما كنت الوحيد الذي سمع «ورأى» كلاماً وجهه له المحجوب في مكتبي بـ **التحرير**، كلاماً لا يتحمله حتى «صبر أيوب»! ولكن الشهيد لم يزد على أن قال موجهاً الكلام إلي عندما غادر المحجوب: «أرأيت... ما كاين باس». وانتقل إلى موضوع آخر... وأدمعت عيناه مراراً، وهو في الغربة، عندما كان بعض الطلبة الاتحاديين يلحون عليه في الدخول، وهم لا يعلمون سبب «الغربة»، فاضطر أن يجيب ذات مرة وعيناه تدمعان: «هل تريدون مني أن أدخل لأتخاصم مع «الخوت» (الإخوة)، ولسان حاله يقول: «وظلم ذوي القربى أشد مضاضة...».

ولكن ألم يكن شيء آخر غير «ظلم ذوي القربى»؟ ألم يكن في «المظلوم» ما حمل ذوي القربى على ظلمه؟ ثم متى يحدث «ظلم ذوي القربى»؟

أسئلة لن نخوض فيها على صعيد الفكر المجرد، بل سنحاول الاقتراب من الجواب عنها بالاقتراب أكثر من شخصية الشهيد المهدي.

٥ ـ أسئلة لم تكن من المفكر فيها عندي... حين «الانتفاضة»

أعتقد أن أحسن منطلق للاقتراب من الجواب هو طرح جملة أسئلة بصدد واقعة من الوقائع التي ذكرتها في الفصل السابق. أقصد الجواب الذي رد به المهدي عن سؤالي حينما قلت له، ونحن بلا جريدة حين انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير: «لماذا لم توافق على أخذ **العلم** مع أن الأغلبية كانت معنا: محررون، عمال... مدير...»، سكت! ثم قال: هذه مرحلة جديدة. وسنصدر جريدة جديدة «قريباً».

لم يكن وارداً في تلك الفترة أن أتساءل: «لماذا صرف المهدي النظر عن **العلم**، مع أنه كان يعلم أن مديرها معه والمحررين والعمال؟ هل لأنه لم يكن يرغب في ردود فعل من جانب اللجنة التنفيذية كان يفضل تجنبها؟ أم لأنه

---

(١) من الأمور التي لا بد أنها كانت من جملة عوامل هذا النوع من «الإقصاء» للمهدي داخل قيادة الاتحاد، أن هذه القيادة كانت «جماعية»، أي من دون زعيم ولا كاتب عام، بينما كانت الصحافة الأجنبية تتحدث عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أنه «حزب بنبركة»، كوسيلة للتعريف بهذا «الحزب»؛ فسمعة المهدي في الخارج كانت هي المرجعية.

كان يريد الاحتفاظ بخط الرجعة، لكونه قد يكون يرى آنذاك في مرحلة «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» مرحلة قد تكون مؤقتة وبالتالي قد يكون من المحتمل رجوع المياه إلى مجاريها خصوصاً والزعيم علال لم يكن قد اتخذ موقفاً صريحاً ونهائياً من الصراع الذي كان سائداً في الحزب والذي كان الأصل في الانتفاضة»؟ أم أن رفاقه وشركاءه في الانتفاضة (من النقابيين والمقاومين) لم يكونوا يرغبون في جريدة تتحدث باسم انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ويكون «صاحبها» هو المهدي؟

مثل هذه الأسئلة لم تكن من المفكر فيه في مجال وعيي وتفكيري آنذاك! وإذا كنت أطرحها اليوم فلأن احتكاكي بقيادة الحركة من النقابيين والمقاومين طيلة عملي في جريدة **التحرير**، جعلني أكتشف وأتتبع الصراع «الصامت» بين عناصر القيادة في الجامعات المتحدة، ثم في الاتحاد الوطني. كان صراعاً «صامتاً»، على المستوى «الرسمي» فحسب، لأنه لم يخرج إلى العموم. أما في الأحاديث والاجتماعات الخاصة بين النقابيين بعضهم مع بعض أو المقاومين بعضهم مع بعض، أو بين هؤلاء وأولئك، فلقد كان هناك دوماً نوع من «الكلام» في المهدي: كلام عن كونه «يندفع»، «يتهور»، «يستبد»، «يلعب». . إلخ.

٦ ـ كان الزمان والمكان يفقدان جوهرهما معه!

والحق أن الشهيد من أولئك الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق وخوف للشركاء والأصدقاء قبل الخصوم والأعداء. كان فكراً يتحرك، وحركة تفكر. كان الزمان والمكان يفقدان جوهرهما معه، لأنه لم يكن يعترف، لا في تفكيره ولا في سلوكه، بالمسافة. كان الناس، وخاصة المتصلين به، يشعرون به حاضراً في الزمن الواحد في أمكنة متعددة، ويرونه في المكان الواحد يتنقل بين أزمنة مختلفة!

عندما ذهبنا، نحن الطلبة الذين اجتزنا امتحان البكالوريا، إلى باب كلية العلوم في الرباط، لنستمع إلى نتيجة الامتحان في الثامنة صباحاً كما طلب منا، همس أحد أعضاء لجنة الامتحان في أذن أحدنا قائلاً: ربما يتأخر الإعلان عن النتيجة حتى مساء اليوم، لأن السي المهدي بات في أغادير ولا ينتظر أن يصل قبل الساعة الواحدة أو الثانية بعد الظهر. كان الجميع حائراً. كان الوقت مبكراً، ويبدو أن الاتصال بمن سيكون عنده الخبر اليقين في أغادير كان متعذراً. غير أنه لم يتحرك عقرب الساعة إلا بنحو عشر دقائق،

زائدة على الثامنة، حتى كان السي المهدي ينزل من سيارته ويدخل باب كلية العلوم معتذراً عن هذا التأخير. لقد انتهى من عمله في أغادير في الثانية عشر أو الواحدة ليلاً وركب السيارة إلى جانب سائقه، ـ وقد كان رئيساً للمجلس الاستشاري ـ وربما نام بعض الوقت، نومه الخفيف المعروف، وربما قضى الطريق في قراءة ملف أو كتاب. . المهم أنه وصل في الوقت ليعلن نتائج البكالوريا في الثامنة والربع، لينتقل بعد ذلك إلى مكتبه بالمجلس الاستشاري حيث يعيش، ناسياً المكان منتبهاً للزمان، بين الأوراق والهاتف والاستقبالات والاجتماعات. . إلخ. أما إذا كان موعد اللقاء معه في منزله المتواضع جداً بشارع تمارة، وقد كان شقة في بناية قديمة، ذات درج ضيق، فإن الزائر سيجد مجموعات من الناس من مختلف الأجيال ومن مختلف الأقاليم موزعين على الغرف والدرج، والمهدي يتنقل من هذه المجموعة إلى تلك، يستمع ويوجه، ويسأل ويستفسر! لم يكن يترك لزواره فرصة مبادرته بالسؤال، بل كان في الغالب هو الذي يلقي الأسئلة، أسئلة متنوعة متفرعة، منها تلك التي يكون الزائر قد جاء لطرحها عليه.

كان في حديثه وإصغائه، في حجاجه وسجاله، يتصرف وكأنه بصدد معادلات رياضية ذات مجاهيل متعددة. كان ـ كما قال أحدهم ـ «يعطيك ٢٠ حلاً للمشكلة الواحدة وفي وقت واحد، وكان لا بد أن يكون هناك حل صحيح واحد على الأقل، بين تلك الحلول العشرين». كانت «المشكلة» أية مشكلة بالنسبة إليه تتكون من مجهول أو أكثر (س، ص، ع. . .)، وكان الحل يتوقف على القيمة الصحيحة التي تعطى لهذه المجاهيل. وفي المعادلات المعقدة، خصوصاً في حساب اللانهاية في الصغر واللانهاية في الكبر ـ والمعادلات السياسية هي من هذا النوع، بل الشؤون الإنسانية عامة ـ ليس هناك حل واحد وحيد، بل الغالب ما يكون الحل عبارة عن عدة احتمالات يختلف بعضها عن بعض باختلاف الفرضيات التي تؤسسها.

٧ ـ لم يكن في «منزلة بين المنزلتين». . بل كان «المنزلة» أو. . .

مثل هذا الشخص لا يمكن أن يطمئن إليه أحد إلا إذا كان شريكاً له في حركته وفكره، أعني نداً مطابقاً له في كل شيء، وهذا مستحيل. ولذلك إن مثل هذا الشخص لا يمكن أن يكون له شركاء لأنه لا يقع في «منزلة بين المنزلتين»! منزلته: إما إنه «كل شيء»، وإما أنه «لاشيء». وهكذا، لم يمر عليه سوى بعض الوقت، بعد التحاقه بقيادة حزب الاستقلال في أواسط

الأربعينيات، حتى أصبح هو كل شيء. وعندما برز تيار المقاومة والنقابة داخل الحزب كتيار معترض معارض، له جذور وفروع وامتدادات محتملة، ربط الشهيد مع هذا التيار علاقات، ثم سرعان ما أصبح هو كل شيء في التيار الجديد كما في التيار القديم. وعندما استعصى الجمع بين التيارين في معادلة واحدة وضع وزنه في الطرف الثاني (الجديد) من المعادلة، وفي الوقت نفسه بقي منفتحاً لاحتمالات تطور الوضع في الطرف الأول. ومثل هذا الوضع جعله يفكر في «الثاني» وهو في «الأول»، ويفكر في «الأول» وهو في «الثاني».

هذا النوع من الفهم لشخصية المهدي لم يحصل لي إلا بعد مدة من المعاشرة له ولشركائه. أما في البداية، أعني في الشهور السبعة التي قضاها في المغرب بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، قبل أن تبدأ غربته، فقد كان وضع المهدي في وعيي وعياً مزدوجاً: فمن جهة يبدو لي ولكثيرين غيري أنه هو كل شيء، لكثرة تنقلاته في الأقاليم وحضوره شبه الدائم في مركز الحركة في الدار البيضاء وفي مقر جريدة الحزب **التحرير**، فضلاً عن تواجده اليومي في منزله في الرباط ومكتبه في المجلس الاستشاري. كانت مهمته في الكتابة العامة: التنظيم. وهي مهمة لم يكن يمارسها في مقر الحزب بين الأوراق والتلفون واللقاءات اليومية مع «حواريين»، فلم يكن له زبناء ولا حواريون، بل كان يمارسها متحركاً بين الأقاليم يحاضر ويجتمع مع المسؤولين المحليين.. إلخ. ومثل هذا الحضور الدائم في كل مكان كان لا بد أن يثير «المخاوف»، وكان لا بد أن تنجم عنه «أخطاء»؛ فكان الحديث «في» المهدي يتردد في الكواليس، كما كان الحديث «عن» المهدي يعمر المجالس!

٨ ـ «قيادة جماعية» على صورة «حكم فردي» متناوب عليه!

وشيئاً فشيئاً بدأ يتضح لي أن الكتابة العامة للجامعات المتحدة، منذ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، (وبعدها الكتابة العامة للاتحاد الوطني)، حتى يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ (يوم اختطافه)، كانت فريقين: الفريق **الأول** هو المهدي الحاضر الغائب، والفريق **الثاني** هو المحجوب ومعه الباقي تقريباً، إما دائماً وإما بين حين وآخر، وبصورة أو بأخرى. لقد كنا نتحدث عن «القيادة الجماعية»، وكنا ننوه بها كأسلوب في القيادة، كضد للزعامة! كنا نرى فيها البديل الديمقراطي لـ «الزعيم». ولكن لم تمر إلا بضعة أشهر حتى بدأت أرى في «القيادة الجماعية» داخل الاتحاد، ليس أسلوباً وقع تفضيله لمضمونه الديمقراطي فحسب، بل أسلوباً فرضه «الخوف» من الشريك».

ولم يكن هذا الشعور خاصاً بي وحدي. كنا ذات يوم، الشهيد عمر وأنا، نسير في شارع علال بن عبد الله في اتجاه مقر الاتحاد، بعد أن تركنا السيارة على بعد نحو مائتي متر، وكنا نتابع حديثاً بدأناه داخل السيارة وكان يدور حول «الإخوة» في الكتابة العامة. وعلى بعد نحو عشرين متراً من باب المقر، رأيت بعض الإخوان واقفين في باب العمارة يتناقشون، فوقفت بغتة، ووقف الشهيد عمر، وقلت له: «أنا لا أرى أن هناك «قيادة جماعية» وإنما هناك حكم فردي متناوب عليه»! نظر إلي مستفسراً فقلت: «عندما يكون المهدي حاضراً فهو كل شيء، وعندما يكون غائباً فالفقيه هو كل شيء، وبينهما أنا وأنت: أنا أمارس «الحكم الفردي» في الجريدة فأكتب واتخذ مواقف باسم الحزب، وأعضاء الكتابة العامة يقرأون ذلك في الصباح، كجميع الناس، وأنت هنا في مقر الحزب تمارس الحكم الفردي في مجال التنظيم وتصدر الأوامر وتتخذ مواقف ومبادرات وكأنك «الحاكم بأمره»! نظر إلي نظرته الحادة المعروفة وقال الجملة التي اعتاد قولها في مثل هذا الموقف: «ولا يني أنت ولد الذين. . .». ومرت أيام، وجمعتنا سيارته ذات مساء فقال لي الشهيد: «لقد فكرت بجد في ما قلته ذلك اليوم. الحقيقة أن هذا الوضع الذي تحدثت عنه هو سر قوة الاتحاد. الاتحاديون لا يحتاجون إلى الاجتماع والمناقشة لاتخاذ القرار. هم يفكرون التفكير نفسه وهم مفترقون. . . ولا أظن أنهم سيكونون كذلك وهم مجتمعون». ثم أضاف: «هل عارض أحد ما تكتب أنت باسم الحزب من افتتاحيات وغيرها»؟ كن متأكداً أنك لو جمعت «الخوت» (الإخوة) أو استشرتهم واحداً واحداً لما استطعت أن تكتب حرفاً. والشيء نفسه في ميدان التنظيم وغيره».

ثم ذكرني بواقعة ذات دلالة خاصة: كان هناك عرض من الحكم، وكان بعض أعضاء القيادة في السجن وبعضهم في الخارج ولم يكن في «الداخل» غير عضوٍ واحد، فلما طلب من الغائبين رأيهم قالوا الشيء نفسه، وهو الرأي نفسه الذي كان عليه من كان حاضراً. وأضاف الشهيد عمر: «المشكل مع «الخوت» في اجتماعهم وليس في افتراقهم، ولذلك لم يستطيعوا جعل كاتب عام على رأس الاتحاد»[2]!

---

(٢) بصدد القيادة الجماعية، أذكر أننا عندما قررنا اتخاذ كاتب أول للمكتب السياسي، عند الإعداد للقوانين التنظيمية التي ستعرض على المؤتمر الاستثنائي لإقرارها، قلصنا من اختصاصات الكاتب الأول إلى حد جعل المرحوم عبد الرحيم يلاحظ بعد المؤتمر، أن الكاتب الأول منصب =

٩ ـ غيبة اضطرارية. . . تحولت إلى غيبة دائمة!

تلك كانت جملة خواطر حاولت من خلالها الاقتراب من المعطيات الذاتية والموضوعية التي فرضت على المهدي غيبته الأولى الإرادية التي استمرت كما قلنا من أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ حتى أيار/ مايو ١٩٦٢. أما بعد هذا التاريخ، أعني بعد المؤتمر الثاني، فقد استقر به المقام في الوطن إلى أن خرج تحت ضغط الجميع حفاظاً على سلامته! ولكن الرياح في السياسة «تجري في الغالب بما لا تشتهي السفن»، لم يكن أحد يتصور أنه سيفقد السلامة في الخارج أيضاً!

قبل الحديث عن ظروف اختطافه وغيابه النهائي في الخارج، لنكمل الحديث عن الداخل ولنتساءل: ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت حضوره في المغرب يستمر لمدة تزيد على السنة، بعد المؤتمر الثاني؟

السبب عندي هو أن مواقف الجهاز النقابي أثناء الإعداد للمؤتمر وحين انعقاده، والابتزاز الذي مارسه من خلال فرض «المناصفة» في التمثيل، سواء على مستوى المؤتمرين أو على مستوى الهيئات المسؤولة «المنتخبة» في المؤتمر، إن ذلك ما جعل المحجوب يعزل نفسه ولا يحتفظ إلى جانبه إلا على عبد الله إبراهيم! لقد وقعت القطيعة «الصامتة» بين الجهاز النقابي والقيادة السياسية، وبرز الشهيد عمر بنجلون كرأس الحربة في مجال الصراع ضد الانتهازية النقابية التي كان يمارسها «الجهاز».

بدأت غيبة المهدي النهائية يوم ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، بعد ضغوط من «الإخوان» عندما أخذت تتسرب أخبار المؤامرة التي كانت تحاك لتصفية الاتحاد. كان لا بد أن يغادر لأنه كان المستهدف الأول وبخاصة بعد محاولة اغتياله في حادثة مدبرة بالسيارة. كان للمهدي خصوم كثيرون، وفي كل مجال وفي جميع الأوساط. كان جميع من يمكن تصنيفهم خارج الحركة الوطنية، وبالخصوص خارج حزب الاستقلال أيام الكفاح، خصوماً له. وعندما استقل المغرب، كان أكثر الوطنيين مناداة بإعطاء «الاستقلال» مضمونه الحقيقي الذي

= شرفي، وأن القوانين التي هيأناها لم تمنحه مسؤوليات خاصة؛ فأجاب عمر: «ليس المقصود أنت، فالمسألة مسألة احتياط للمستقبل»! إذا كان هذا حصل في عام ١٩٧٥، بينما نحن الجيل الثاني مع المرحوم عبد الرحيم، فكيف كان يمكن للجيل الأول أن يتخذوا كاتباً أولاً في عام ١٩٥٩؟ ألم تنص اتفاقية «الوحدة» سنة ١٩٦٧ على «مثلث تنفيذي» من ثلاثة كتاب عامين كما سبق أن بينا.

يبدأ عنده كما عند حزب الاستقلال عموماً بـ «التطهير»، أي بعزل جميع من كانوا متعاونين مع سلطات الحماية، أو وقفوا موقفاً سلبياً من الحركة الوطنية، أو كانت مصالحهم الاقتصادية تابعة لمصالح الاستعمار. . إلخ، عزلهم عن مواقع السلطة ودواليب الإدارة. وهذا يعني تفكيك وإبعاد جميع مكونات ما أسميناه بـ «القوة الثالثة» من التأثير بصفة أو بأخرى في سير قافلة الاستقلال بالمغرب. وكان من الطبيعي أن يكون على رأس خصومه، أولئك الذين كان مستقبلهم السياسي والاقتصادي سيتأثر بـ «التطهير». وكان من الطبيعي كذلك أن يكون على رأس خصومه أولئك الذين كانوا يعملون بتواطؤ مع جهات مهيمنة أو بغير تواطؤ، من أجل «كسر شوكة حزب الاستقلال»، لأن المهدي كان في حزب الاستقلال خلال السنوات الأولى من استقلال المغرب هو: «الكل في الكل»، أو بحسب تعبير بعض الصحافيين الأجانب «دينامو» هذا الحزب.

١٠ ـ قضية عباس المساعدي. . . والمهدي!

كان من الطبيعي إذاً أن يكون على رأس خصومه أولئك الذي أرادوا أو كلفوا بـ «كسر شوكة حزب الاستقلال»، وقد روجوا في بداية الاستقلال ـ وما زالوا يفعلون ـ أن المهدي كانت له علاقة ما بمقتل المقاوم وعضو جيش التحرير عباس المساعدي، مع أن المتهم «الرسمي» بقتله هو المرحوم حجاج وهو من المقاومين (وقد برأته المحكمة)، ولم تكن علاقته بالمهدي ترقى إلى مستوى مثل هذه الأمور. صحيح أن موقف عباس من المهدي كان سلبياً جداً، وأكثر من ذلك تعمد عباس إهانة المهدي أمام قيادة جيش التحرير بصورة مثيرة للدهشة ما يستوجب شرح ملابساتها ودوافعها الحقيقية. والقصة كما يلي:

أولاً، يروى عن عباس المساعدي أنه اتصل بالمهدي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، يطلب التمويل للمقاومة، وأن المهدي أجابه بقوله: «إننا سياسيون ولسنا ثوريين». إن ما يثير الانتباه في هذا الخبر أمران:

الأمر **الأول**، أن المهدي لم يكن قد مضى على إطلاق سراحه، هو وزعماء حزب الاستقلال، سوى شهر واحد (أطلق سراحه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، وكانت السلطات الفرنسية قد اعتقلته في سنة ١٩٥١، أي قبل قيام المقاومة). والسؤال الذي يطرح نفسه بادئ ذي بدء هو التالي: هل كان المهدي يعرف المساعدي بصفته مقاوماً، وهو لم يمر على خروجه من السجن سوى شهر واحد؟

والأمر **الثاني**، هو أن عباس المساعدي لم يلتحق بالمقاومة إلا في الفترة نفسها أعني أواخر سنة ١٩٥٤، حينما آل أمر تسيير جماعات المقاومة إلى إبراهيم الروداني بعد لجوء حسن صفي الدين (الأعرج) إلى المنطقة الشمالية (تطوان) واعتقال الفقيه البصري ومولاي عبد السلام الجبلي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤)؛ ففي ذلك الوقت خرج عباس المساعدي من السجن، وكان قد دخله بسبب قضية شخصية لا علاقة لها بالمقاومة، والتحق بعمله السابق كمدير لمعمل جافيل الذي كان يملكه المقاوم إبراهيم الروداني، بآخر زنقة مناستير بجوار طريق مديونة في الدار البيضاء. وإثر ذلك تم ضمه إلى المقاومة (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤)، فهو من الملتحقين بالمقاومة في أواخر عهدها. ويبدو أن أول مهمة كلف بها هي الاتصال بالمهدي. ومع أن تصريحات تقلل من شأن المقاومة في الحصول على الاستقلال قد صدرت عن بعض قادة حزب الاستقلال، فإن علاقة المهدي في ما بعد بقيادة المقاومة وقيامه بالتنسيق بينها وبين الوفد المفاوض في إيكس ليبان، لدليل على أنه لم يكن على رأي أصحاب تلك التصريحات. إذاً، إن الأقرب إلى واقع الحال هو أن جواب المهدي كان من قبيل الاحتياط، خصوصاً ولم يكن قد مر على خروجه من السجن سوى شهر واحد، وعباس المساعدي لم يكن قد مر عليه في حركة المقاومة سوى أقل من شهر!

ثانياً، لم تمض سوى مدة قصيرة على نشاط المساعدي في المقاومة بالدار البيضاء حتى استدعاه القائمون بتأسيس جيش التحرير في المنطقة الشمالية (حسن صفي الدين، بونعيلات.. الخ) إلى الالتحاق بهم (بعد نقل المرحوم زياد إلى القاهرة)، وقد اختاروه لكونه كان متعلماً يقرأ ويكتب وله خبرة في التسيير (كان مديراً لمعمل إبراهيم الروداني)؛ فلما التحق بهم ـ وهو المطلوب المرغوب فيه المتفوق المتعلم ـ أخذ يتصرف تصرف «الرئيس». وعندما انتدبت قيادة جيش التحرير المقاوم عبد الله الصنهاجي إلى الناضور لتنظيم جيش التحرير هنالك، بعث يطلب مساعداً لكبر المهمة، فبعثت القيادة إليه عباس المساعدي الذي تولى المهمة بما عرف فيه من إقدام وقدرة على التنظيم، الشيء الذي جعله يتحول إلى مسؤول عن جيش التحرير في تلك الناحية. وتؤكد روايات عديدة أنه كان يبث الدعاية ضد حزب الاستقلال ويطارد أعضاءه في تلك المناطق. كما إنه كان معروفاً بموقفه الذي يخلط بين حزب الاستقلال وبين العناصر التاريخية في قيادته، ومعظمهم من مدينة فاس؛ فصار حزب الاستقلال يقدم على أنه «حزب الفاسيين». ويروى أنه عندما

وصل تطوان، عند استدعائه إليها من الدار البيضاء، ووجد الغالي العراقي هناك وعبد الكبير الفاسي في مدريد وعلال الفاسي في القاهرة، وكلهم من العاملين على تأسيس جيش التحرير، احتج قائلاً: «فاسي في تطوان وفاسي في مدريد وفاسي في القاهرة!». ويقال إنه كان متأثراً في ذلك بإبراهيم الروداني الذي ألحقه بالمقاومة، وكان معروفاً بتلك النزعة!

ثالثاً، يذكر الغالي العراقي عضو قيادة جيش التحرير منذ تأسيسه ما ملخصه: قبيل سفر الوفد الوطني إلى إيكس ليبان للتفاوض مع فرنسا في شأن عودة محمد الخامس والاعتراف بالاستقلال سنة ١٩٥٥، قدم السي المهدي بنبركة إلى طنجة واتصل مع المرحوم عبد اللطيف بنجلون وطلب منه أن يرتب له اجتماعاً مع القيادة المركزية لجيش التحرير لمناقشة تطورات الأوضاع والمستجدات، وهو في طريقه إلى إيكس ليبان. وبما أنه اتصل بالإخوان المسؤولين عن المقاومة بالداخل، فإنه يرغب في الاتصال بقيادة جيش التحرير في تطوان «ليبحث معهم وجهة نظر السياسيين بشأن هذه المفاوضات». ويضيف الأخ الغالي العراقي: «أمهلنا الأخ بنجلون بضع ساعات حتى تداولنا في الأمر، ثم أبلغناه موقفنا من هذا الاجتماع، وفعلاً وصل السي المهدي في اليوم نفسه حوالى الساعة السادسة مساء. . . حدث ذلك خلال الأسبوع الثاني من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٥. وقد انطلق الاجتماع فوراً ليدوم حتى الساعة السادسة صباحاً من دون انقطاع. تقدم المهدي بنبركة بعرض عام شامل عن الأوضاع والتطورات الحاصلة أمام الأعضاء الخمسة للقيادة المركزية لجيش التحرير (الخطيب، برادة، صفي الدين، بونعيلات، العراقي). ثم يضيف: «خلص الاجتماع إلى نوع من التفاهم» بين القيادة السياسية وقيادة جيش التحرير، «أساسه عدم قطع الاتصال إلى أن يطلع السي المهدي جماعة السياسيين المفوضين على ما جرى بيننا»، وتقرر عقد اجتماع آخر في إيطاليا. ثم يورد الأخ المناضل الغالي العراقي التفاصيل التالية. يقول: «وبعد اتصالات مع سيدي علال الفاسي، تم إلغاء اجتماع إيطاليا وعوض باجتماع مدريد في منزل السي عبد الكبير الفاسي، وتحت رئاسة الزعيم علال، وبحضور جل المسؤولين في الداخل عن المقاومة، وكامل القيادة المركزية لجيش التحرير، والقيادة الجهوية في الناضور في شخص عباس المساعدي. ويضيف الأخ الغالي قائلاً: «فبعد أن التأم الجمع بمنزل المجاهد الأستاذ عبد الكبير الفاسي، تبين حضور شخصين لا مكان لهما على صعيد المسؤولية (في جيش التحرير)، وهما السيدان

المهدي بنبركة وعبد العزيز العلمي. وإذا كان الثاني لا يطرح أي إشكال لأنه من الداعمين لحركة المقاومة وجيش التحرير ووجوده في الاجتماع كان صدفة ويمكن تجاوزه بصفة أو بأخرى، فإن حضور السي المهدي كان له طابع آخر ونكهة خاصة.

فهو حضر **أولاً** استناداً، مبدئياً، إلى الاتفاق الذي تقرر في اجتماع تطوان، و**ثانياً**، لأنه كان يريد أن يفهمنا وفي الوقت نفسه يفهم أصدقاءه أنه لا يشاطرهم موقفهم من المقاومة المسلحة وجيش التحرير. وأخيراً حضر بعدما اجتمع مع المسؤولين الحاضرين عن المقاومة بالداخل ولديه ما يقوله في هذا الاجتماع. لكنه تعرض لتهجم كلامي عنيف من طرف عباس المساعدي طاله هو وكذا رب البيت الذي نحن مجتمعون تحت سقفه. حيث قال عباس: نحن مجتمعون كمسؤولين عن المقاومة وجيش التحرير. أما السياسيون التابعون لحزب الاستقلال الموجودون معنا، فهذا ليس مكانهم. فلينسحبوا حتى نتفرغ لأعمالنا.

«انبرى السي علال بالسؤال: من تعني بالانسحاب؟ أجاب عباس: أقصد المهدي والكبير؛ فساد القاعة جو من القلق والاستغراب. وتدخل السي علال ثانية: أنا لا أرى مانعاً للاستماع إلى السي المهدي، فلديه قطعاً ما يفيدنا به، وبعد ذلك يمكنه أن ينسحب؛ أما السي الكبير، فهو عضو أساسي في المقاومة ومن مؤسسي جيش التحرير، وهو ليس غريباً عنا؛ فرد عباس بعنف: نعم، لكننا أوقفناه عن العمل منذ مدة. وهنا تدخل الخطيب الذي حاول إرجاع الأمور إلى نصابها وتصحيح الموقف في حق السي عبد الكبير الذي هو من الأوائل الذين ساهموا في تأسيس بعض خلايا المقاومة المسلحة والذين عملوا على إمدادها بالمال والسلاح، بل هو أول الناطقين باسمها في الخارج، زيادة على مكانته في الداخل.

«ثم تدخل السي علال مرة أخرى ليحسم الموقف تفادياً لأي نزاع جانبي يدفع بالتوتر والانفجار، وقال: (متوجهاً بكلامه للسي المهدي بنبركة): الإخوان يودون الاجتماع في ما بينهم قبل أن يسمعوا ما تحمله من أخبار وآراء وأفكار ربما تكون مفيدة. فإذا تكرمت وانتظرت قليلاً بالغرفة المجاورة سأكون ممنوناً.

«وفعلاً وبروح عالية لا تتوافر إلا للمناضلين الكبار، انسحب السي

المهدي تجاوباً مع طلب السي علال، أما السي عبد الكبير الذي نحن مجتمعون في منزله وفي ضيافته، فقد انتصب واقفاً وهو يتأمل في الوجوه. وتتجسد في ملامحه وسلوكه كل معاني أخلاقه المثالية وتربيته وتواضعه. وقال: طيب سأنسحب أنا كذلك لكي لا يبقى الضيف وحده في الغرفة المجاورة. سأنسحب محافظة على وحدة الصف وتلبية للواجب المقدس الذي نعمل من أجله جميعاً «نخلي المعارض على خاطره» لأنه في ضيافتي وأنتم إخواني وعشيرتي. لكن لا بد للسي عباس أن يعرف أنني لا أقبل أن يمن علي أحد بشيء في هذا الميدان، وأن عملي في صفوف المقاومة وجيش التحرير لا يحتاج لتزكية أحد ولا موافقة أي كان، لأن عملي في هذا الميدان كان قبل أن يكون للسي عباس أي وجود في صفوفنا ولا يعرف حتى اسمه ووجوده، وكلكم ومن دون استثناء تعرفون هذا؛ فمرحباً بكم وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح... ثم خرج».

ويضيف الأخ الغالي: «طبعاً فعل هذا الحدث فعله، وصعّد من حدة التوتر الذي كنا في غنى عنه. لقد كان حضور السي المهدي بنبركة (اتضح في ما بعد أنه كان بطلب من بعض الإخوان بالداخل) يتجاوب مع القرار النهائي لاجتماع تطوان بحيث لم يفاجئ حضوره إلا عباس لأن الجميع كان يعتبره مفيداً. لكن عباس بتدخله القاسي وضع الجميع في مأزق كنا في غنى عنه. أما حضور السي عبد الكبير فلا إشكال فيه خصوصاً وأن الجميع (ومنهم عباس) كان يعرف أن الجمع سينعقد في منزله؛ فلم يبد أي اعتراض وجاء بمحض إرادته. ثم حتى إذا كانت هناك خلافات جانبية، فالسي الكبير عضو عامل في المقاومة وأحد المسؤولين الأساسيين في تكوين جيش التحرير. وقد كان بالإمكان التعامل مع الموضوع بأسلوب مسؤول وبروح عالية لا بهذه الطريقة الاستفزازية المجانية».

ويعلق الأخ الغالي على نتيجة الاجتماع قائلاً: «ظاهرياً انتهى الاجتماع بالتفاهم والتراضي، أما عملياً فلم يكن أحد راضياً ولا مقتنعاً بما جرى ولا موافقاً على مسار وتصرف بعض الأخوة من مسؤولي الداخل بمساندة عضوين من القيادة المركزية تغلبت عليهما الانتماءات الضيقة في اختيارهما. كما اتضح أن لكل واحد حسابات وخلفيات، وتلك مسألة إذا توقفنا عندها فلن نخرج من خندقها الذي اسود بياضه وذبلت نصاعته. وأما عباس فقد سكت ولم يشارك في أي نقاش بعد زوبعة الافتتاح التي افتعلها أساساً لكي

يشعر السي المهدي وغيره بأنه يرفض كل علاقة مع حزب الاستقلال»[٣]!؟

رابعاً، عندما زار الشهيد المهدي مناطق جيش التحرير بجبال الريف في بداية صيف ١٩٥٦، برفقة الفقيه محمد البصري، احتج المساعدي على زيارة المهدي للمنطقة التي كان مسؤولاً عنها، فهم بقتله، وقد تدخل الفقيه البصري ومحمد بنسعيد فمنعاه من ذلك. ويقول الذين عاشوا في صفوف المقاومة في ذلك الوقت الذي كانت تعاني فيه من مشاكل واحتكاكات ومحاولات لتصفية الحسابات، أن عباس المساعدي كان قد خطط لتصفية الفقيه البصري وحسن صفي الدين، وأنه في مرحلة من المراحل كان يعتزم القيام بالشيء نفسه إزاء الدكتور الخطيب، وأنه كان يتصرف كقائدٍ لجيش التحرير كله، وأنه كان متأثراً بالأطروحة التي روج لها آنذاك زعماء الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية، والقائلة بوجوب استقلال حركة المقاومة والتحرير في المغرب العربي عن الأحزاب السياسية؛ فكان قادة المقاومة وجيش التحرير في الشمال يتعرضون لضغوط من طرف رجال الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية تحثهم على القطيعة مع حزب الاستقلال. وكان المساعدي متأثراً بهذه الأطروحة ويعمل على أساسها، وقد وجد ذلك في نفسه استعداداً، فقد كان متأثراً بوجهة نظر مشغله إبراهيم الروداني الذي كان في الأصل غير متحمس لقادة حزب الاستقلال، إذ كان ينظر إليهم من خلال وضعهم الطبقي كأرستقراطية مدن (فاس، الرباط. . .).

خامساً، اعتباراً لتلك المواقف التي ميزت سلوك المساعدي وميوله إلى «الاستقلال» بالأمر، قررت قيادة المقاومة وجيش التحرير في «الداخل» (الدار البيضاء) استدعاءه للمناقشة معه واستفساره عن طموحاته، وقد كلفت المقاوم حجاج، وكان من معارفه، بالإتيان به. وعند اتصالهما وقعت مشادة بينهما وبين مرافقيهما، فانزلقت رصاصة أصابت من الشهيد المساعدي مقتلاً، وكان ذلك في حزيران/ يونيو ١٩٥٦، وقد اتهم حجاج في الحادث ولكن المحكمة برأته.

تلك هي ظروف التحاق السيد عباس المساعدي بالمقاومة وجيش التحرير

---

(٣) بخصوص موقف عباس المساعدي من حزب الاستقلال وارتباطاته مع الجزائريين والمصريين. . إلخ، انظر: محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٩٦، الهامش الرقم (٧). انظر أيضاً: الغالي العراقي، **ذاكرة نضال وجهاد: حديث عن سنوات التحرير والجمر والغبار** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٢)، ص ١٧٣ وما بعدها.

ونوع تصرفه فيهما وملابسات حادثة مقتله كما استخلصناها من عدة شهادات وروايات. والكل مجمع على أنه كان مقتدراً ذا قدرة على التنظيم وأيضاً كان معتداً بنفسه ورأيه. وقد أبلى الشهيد البلاء الحسن في صفوف المقاومة بالدار البيضاء كما في صفوف جيش التحرير بالشمال.

١١ ـ المهدي والتنسيق بين المقاومين. . . والمفاوضين

واضح من خلال شهادة الأخ الغالي العراقي أن المهدي الذي كان أبرز شخصية في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كان يعمل على تحقيق إجماع بين المقاومة والقيادة الحزبية في موضوع مفاوضات إيكس ليبان. وهكذا، فبينما عرف الزعيم علال الفاسي بتأييده المطلق للمقاومين وجيش التحرير، وقد رأيناه يرأس اجتماع قيادة هذا الأخير، عرف بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بموقف عدائي معلن للمقاومة وجيش التحرير، كما عرف بعضهم بشكوكه في كون العمليات الفدائية وعمليات جيش التحرير يمكن أن تهزم الجيش الفرنسي الذي «من ورائه جيوش الحلف الأطلسي». أما المهدي فقد كان على اتصال دائم بالمقاومة في «الداخل»، أي في الدار البيضاء حيث كان مقر قيادتها، وكان على اتصال بطبيعة الحال بأعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين سواء من كان منهم في الوفد المفاوض (المرحوم عبد الرحيم)، أو من كان منهم في سويسرا (الحاج أحمد بلافريج) أو كان في الرباط. وكان أحرصهم جميعاً على أن تسير المفاوضات في إطار وحدة الرأي بين المقاومة والنقابة والحزب. وإذا نحن استحضرنا انسياق المقاوم عباس المساعدي مع وجهة نظر زعماء الثورة الجزائرية الذين كانوا يضغطون هم والمخابرات المصرية على قيادة جيش التحرير المغربي كي تقطع علاقاتها مع حزب الاستقلال، كما فعلت الثورة الجزائرية التي قطعت مع حزب مصالي الحاج الذي خرجت من جوفه، وكما فعلت الثورة المصرية حين ألغت الأحزاب. إذا استحضرنا هذا الجانب تضاءلت أمامنا ما اعتبره البعض سبباً في حقد عباس المساعدي على المهدي، أعني قصة رفض المهدي الدخول مع عباس في نقاش إيجابي حول طلبه المساعدة والتمويل للمقاومة، كما ذكرنا. إن موقف المساعدي من المهدي هو موقفه نفسه من حزب الاستقلال وهو في الدار البيضاء متأثراً بإبراهيم الروداني، ثم تعزز وتغذى هذا الموقف من خلال وجهة نظر قادة الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية، وهي وجهة نظر كانت تطالب جيش التحرير بالقطيعة مع حزب الاستقلال لكي يمكن قيام وحدة بين الجيشين وأيضاً لكي يمكن

تزويده بالمساعدات المادية والسلاح بالخصوص من جانب الثورة المصرية[٤].

نخلص من ذلك، إلى أن الحملة ذات الطابع الدعائي التي تربط بين مقتل الشهيد عباس المساعدي والمهدي، هي حملة أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها كانت لغرض في نفس يعقوب، ولم يكن هذا الغرض شيئاً آخر غير «كسر شوكة حزب الاستقلال» من طرف من كانوا «كراكز» في «القوة الثالثة» تحركهم أيدٍ «خفية» معلومة. هؤلاء إذاً كانوا يمثلون أحد الأطراف التي كانت تكن العداء للمهدي وقد كانوا ـ ولا زالوا ـ من خصومه وهو ميت!

١٢ ـ أطراف أخرى لم تكن تحتمل المهدي

كانت هناك أطراف أخرى منها كديرة وأوفقير، ومعلوم أنه كان لهما حضور قوي في القصر الملكي. كان **الأول** مديراً لديوان ولي العهد، وكان **الثاني** من الضباط الذي وضعتهم سلطات الحماية في سلك مرافقي محمد الخامس وحراسه. وتوتر العلاقة بين كديرة وأوفقير من جهة، والمهدي من جهة أخرى، معروف؛ فالرجلان، كلاهما، كانا من وجهة النظر الوطنية ـ وجهة نظر حزب الاستقلال ـ من ركائز الوجود الفرنسي في المغرب: **الأول**، محامٍ تخرج مشحوناً بالأفكار التي كانت تملأ بها مؤسسات الحماية الفرنسية والأوساط الرأسمالية الاستعمارية أولئك الذين كانوا «يتمشون» معها من الأطر المغربية. أما **الثاني**، فقد كان ضابطاً في الجيش الفرنسي وقد ألحقه الفرنسيون بالقصر الملكي كأحد «مرافقي» محمد الخامس. وقد بقي هناك إلى أن عين في عهد الاستقلال في منصب مدير الأمن الوطني وهو برتبة كولونيل، قبل أن يرقى إلى منصب وزير الداخلية ورتبة جنرال. وسيكون أوفقير هو المتهم الرئيس في عملية اغتيال المهدي.

---

(٤) كان مشروع توحيد جيش التحرير في المغرب وجيش التحرير في الجزائر، الذي بدأ كفاحه قبل تكوين جيش التحرير المغربي بنحو سنة، يطرح من طرف الجزائريين الاستقلال عن الأحزاب والبحث بدلاً عن ذلك عن أشخاص يمكنهم التعامل مع المغاربة والجزائريين في آن واحد، أشخاص غير «متحزبين». في هذا الإطار اقترحت قيادة جيش التحرير الجزائري وعلى رأسها بن بلة استدعاء الدكتور الخطيب الذي كان مقيماً في فرنسا في ذلك الوقت (وهو جزائري في الأصل)، وتعيينه متحدثاً باسم جيش التحرير المغربي (بعد أن اعتذر من خاطبهم قادة هذا الأخير في الموضوع من الوطنيين المغاربة وهم عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، محمد الدويري). أما عباس المساعدي الذي لم يكن ينتمي للحركة الوطنية والذي دخل السجن لأسباب خارج الوطنية واستقطبه المقاوم إبراهيم إبراهيم الروداني داخل السجن، فقد كان من السهل أن ينساق مع وجهة نظر الجزائريين التي كانت هي نفسها وجهة نظر المخابرات المصرية يومذاك.

أولئك هم أبرز خصوم المهدي من داخل النظام وقد كانوا متنفذين. . . فليس غريبا إذاً أن يكون أوفقير على رأس من أدينوا من طرف القضاء الفرنسي باختطاف المهدي. أما الدافع إلى هذا الاختطاف فتدل كل القرائن أنه لم يكن من أوفقير نفسه، فهو لم يكن سوى منفذ لأوامر سادته، وقد يكون لحقده على المهدي دوره في الخروج بالذي حدث عما كان مقرراً! ربما!

ثانياً: النقد الذاتي: الأخطاء القاتلة والأفق الثوري والبرنامج المرحلي

١ ـ نقد ذاتي واختيار ثوري

إن أهم نص كتبه المهدي خلال المرحلة الأولى من غيبته التي تقع ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، وأيار/مايو ١٩٦٢، هو من دون شك التقرير الذي بعثه للكتابة العامة كمساهمة منه في الإعداد للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد في أيار/مايو ١٩٦٢، وهو التقرير الذي كنا نسميه في ذلك الوقت بـ «النقد الذاتي» والذي اشتهر في ما بعد بـ «الاختيار الثوري».

والحق أن الاسمين ينطبقان، كليهما، على مضمون هذا التقرير.

فمن جهة، يطرح التقرير للمراجعة والنقد تجربة الاتحاد الوطني الذي كان قد مر على تأسيسه سنتان ونصف، ومن جهة أخرى، يحدد الأفق الثوري الذي ينشدُّ إليه الاتحاد كجملة أهداف يعمل على تحقيقها في المدى البعيد. وبين النقد الذاتي للتجربة الماضية والأفق الثوري الذي يرتسم فيه المستقبل البعيد، يطرح التقرير المهام التي تنتظر الاتحاد «في العاجل والآجل».

لقد كان بودنا أن ندرج هنا النص الكامل لهذا التقرير المهم، غير أننا لو فعلنا لاستأثر وحده بما تبقى من حجم هذا الفصل، وسيكون ذلك على حساب نصوص أخرى لا تقل أهمية، وأيضاً على حساب تناول ظروف اختطافه وملابساته. من أجل هذا ارتأينا أن نقتصر على عرض مطول بقدر الإمكان مع فسح المجال لفقرات نعتبرها أساسية فيه.

٢ ـ الاتحاد الوطني: استمرار لحركة التحرير في المغرب

يبدأ التقرير بمقدمة يذكِّر فيها الشهيد بالظروف التي تأسس فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أخذ على نفسه منذ انبثاقه عن حركة ٢٥ كانون

الثاني/ يناير ١٩٥٩، «أن يواصل نضال الحركة التحريرية في المغرب لكي يعطي للاستقلال مدلوله الحقيقي»، وذلك بعد أن أخذ حماس الجماهير يفتر وإيمانها يتزعزع بفعل ما رأته من «التهافت على المصالح، والتسابق على الامتيازات لدى بعض مسيّري الحركة الوطنية، كما أخذت تنال من قوتها مناورات التقسيم والتفسيخ التي بدأ يحوكها المستعمرون وعملاؤهم غداة إعلان الاستقلال». هذا من جهة، ومن جهة أخرى «كانت هناك دعاية مُحكمة التوجيه تعمل على تمهيد السبيل لاحتكار السلطة بيد القصر، مدعية أن نظام الأحزاب كأسلوب للتنظيم السياسي والبناء الاقتصادي، باء بالفشل على الرغم من أنه أتيحت له كل الفرص، بينما الحقيقة أنه لم تعط لأي حزب قط فرصة ممارسة الحكم! وكانت هذه الدعاية التي جُندت لها الصحافة والإذاعة كل يوم، تنقل بعض النظريات السياسية المزيفة التي تنادي بضرورة إقامة نظام قوي كطريق لإخراج البلاد من التخلف».

ويسجل التقرير أنه بالرغم من ذلك كله، تمكن الاتحاد الوطني من «إقامة الدليل على أن الشعب يستطيع تجنيد نفسه بنفسه من دون الحاجة إلى وصي، كما جند نفسه خلال الأزمة الكبرى من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٥، حيث إن المغرب اليوم، على الرغم من نظام القمع والاستبداد، يشكل في القارة الأفريقية ظاهرة فريدة، كبلاد تفرض فيها الجماهير احترام منظماتها وصحافتها، بل وتجعل الحكم يستعير منها شعاراتها التي يمسخها بعد ذلك». ومع ذلك، فإن الضرورة تدعو اليوم إلى تجاوز الوقوف عند وصف الحكم في المغرب بـ «الفردي»، والعمل على الكشف عن «حقيقة القوى التي يستند إليها»، وإلقاء الضوء على المقومات الخفية التي تمكّن هذا النظام من البقاء، بالرغم من ضعفه وعجزه وتناقضاته».

٣ ـ الظروف الخارجية: الاستعمار الجديد

ومن هنا ينطلق التقرير في «تحليل الحالة الراهنة»، مبتدئاً بالظروف الخارجية التي تميزت منذ منتصف الخمسينيات حتى نهاية الستينيات، بـ «المد السريع لحركة تحرير الشعوب المستعمرة»، ليسود بعدها سنتي ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، «رد فعل رجعي من طرف الاستعمار في قارتنا الأفريقية». ويتمثل رد الفعل هذا في ما يطلق عليه (اليوم) اسم «الاستعمار الجديد». وهو «عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي، وعند الاقتضاء على إنشاء

دول مصطنعة لا تتوافر على مقومات الوجود الحقيقي، ومن جهة أخرى تعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بالوعد بتحقيق الرفاهية، مساعدات تبقى قواعدها في الحقيقة خارج القارة الأفريقية». وما يميز هذا الاستعمار الجديد عن الاستعمار القديم، هو أنه بدلاً من السيطرة المباشرة والاستغلال المباشر، ينصب في عين المكان، بواسطة الانقلابات العسكرية أو الانتخابات المزورة، من يقوم بذلك نيابة عنه. وقد لجأت أوروبا إلى هذه الطريقة مقتدية بالولايات المتحدة الأمريكية، فأخذت تعمل لتجعل من أفريقيا بالنسبة إليها ما هي عليه أمريكا الجنوبية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والمغرب بحكم موقعه الجغرافي على رأس أفريقيا يقع تحت طائلة هذا النوع الجديد من الاستعمار.

٤ ـ البورجوازية الكبرى وسيط للاستعمار الجديد

بعد إبراز دور الاستعمار الجديد كمحيط خارجي لـ «الحالة الراهنة» في المغرب، ينتقل التقرير إلى الحالة الداخلية ليسجل أنه بعد الانقلاب الذي تم في أيار/ مايو ١٩٦٠ (إقالة حكومة عبد الله إبراهيم)، «لم يعد من مجال للقصر لكي يقف موضوعياً موقف الحكم أو الوسيط، وليست القوى المساعدة التي تدور في فلكه من الشخصيات الباقية على رأس أحزاب خاوية من محتواها الشعبي وكل همها تمجيد ماضيها والافتخار به، أو من العملاء الذين يستمدون وجودهم من الخارج، أو من جماعة كبار الموظفين الذين يوهمون أنفسهم أنهم تكنوقراطية البلاد، كل أولئك إنما هم في الحقيقة ظل للنظام نفسه، يحافظون على بقائهم بتسخير أنفسهم لخدمته والاستسلام لإرادته. وهذا هو السر في تسرب النفوذ الأجنبي شيئاً فشيئاً واستفحاله». وبعد أن يحلل التقرير نتائج تجربة الحكم الفردي خلال سنتين (منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم)، ويسجل التراجع عن التصميم الخماسي الذي كانت قد أعدته هذه الحكومة، واعتماده ما سمي بـ «الإنعاش الوطني»، وتقلص مجال التعليم وتدهور أوضاعه. . إلخ، ينتقل إلى «التناقضات الاجتماعية»، ليبرز كيف أن البورجوازية الكبرى الفلاحية والتجارية ـ ونسبة قليلة منها في النشاط الصناعي ـ «قد ربطت مصيرها منذ الاستقلال مع عناصر الإقطاعية ومع المؤسسات الاستعمارية الموروثة من عهد الاستعمار»، وأن «وضعها الراهن اليوم هو استسلامها المطلق للإقطاع والاستعمار الجديد»، الشيء الذي «وضع فاصلاً بينها وبين البورجوازية الوطنية والمتوسطة والصغيرة، التي يزداد فقرها يوماً بعد يوم بسبب السياسة الاقتصادية القائمة. وتتسع الهوة بين هذه الطبقة

الوسطى وبين حفنة المنتفعين بالامتيازات التي يمنحها لهم النظام بقدر ما يربطون مصالحهم بمصالح المستوطنين الأجانب وبالرأسمالية الدولية في الميادين التجارية والصناعية والبنكية والفلاحية. وبهذا يستطيع الاستعمار الجديد السماح بها وتسليمها». ويضيف التقرير قائلاً: «من الخطأ إذاً أن ننتظر من هذه الطبقة أن تكون وفية ولو حتى لمطلبها الطبيعي في تحقيق الديمقراطية، فأحرى أن تتولى مهمة تحقيق التحرر الاقتصادي».

٥ـ الطبقة العاملة: معركة اقتصادية ونضال سياسي

ومن هنا يستخلص التقرير النتيجة التالية: «ومن هنا يتجلى الدور الجسيم الذي ينتظر الطبقة العاملة المغربية لتحمل مسؤولية المعركة الاقتصادية. إن هذه المعركة الاقتصادية لا بد لها أن تتخذ بطبيعة الحال صبغة سياسية حتمية، ما دام الحكم القائم هو الوصي على البورجوازية الكبرى، والوكيل المتصرف لخدمة مصالح الاستعمار الجديد ورعاية التحالف بين الرأسمالية الدولية والبورجوازية المستغلة».

ويضيف التقرير، في سياق نقدي واضح لـ «سياسة الخبز» التي لجأ إليها الجهاز النقابي، فيقول: «وإن ما يخشاه النظام هو أن تصبح الطبقة العاملة، وهي مجندة في طليعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمتها الاتحاد المغربي للشغل، الأداة الصالحة لتحقيق التحرر الاقتصادي والثورة الاجتماعية، وهو لذلك يبذل قصارى الجهود لفصل النشاط النقابي العمالي عن حركة التحرر الوطني». وبعد أن يبرز التقرير أهمية الطبقات الوسطى، بما في ذلك التجار الصغار.. إلخ، ينبه إلى محدودية قدراتها النضالية، وذلك على عكس الفلاحين الذين لقّنت ثوراتهم، في كثير من الأقطار، دروساً قاسية للاستعمار الجديد، ما جعل هذا الأخير ينصح «الأنظمة التي تدور في فلكه بأن لا تكترث بالفئات الحضرية من شعبها، وأن تجتهد قبل كل شيء في إخماد تذمر الفلاحين والحيلولة بينهم وبين الانزلاق الثوري».

ويلخص التقرير نتائج هذا التحليل في النقاط التالية:

ـ بورجوازية كبرى تنازلت عن مطامحها السياسة وربطت مصيرها بالإقطاع.

ـ طبقة عاملة تكون القوة الرئيسة، ولكنها في حاجة لأن تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين أهدافها السياسية.

ـ بورجوازية متوسطة وصغيرة متذمرة ومتوافرة على طاقة ثورية كامنة، ولكنها مترددة في استئناف النضال لاستكمال التحرر الاقتصادي.

ـ جماهير صغار الفلاحين والمحرومين من الأرض الذين هم في حاجة إلى وضوح الرؤية لمهامهم، كما هم في حاجة إلى إطار ينظمون فيه نضالهم الخاص إلى جانب نضال الطبقة العاملة.

٦ ـ نقد ذاتي: ثلاثة أخطاء قاتلة!

بعد هذا الوصف التحليلي للظروف الخارجية «الحالة الراهنة» في المغرب، ينتقل التقرير إلى نقد تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في السنوات الثلاث التي مضت على تأسيسه. يقول المهدي في هذا الصدد: «ويظهر لي أننا في الماضي قد انزلقنا نحو ثلاثة أخطاء رئيسة سوف تكون قاتلة لا محالة إن لم نتداركها في الظروف الراهنة:

«١ ـ **الخطأ الأول**: يرجع إلى سوء تقديرنا لأنصاف الحلول التي كنا مضطرين للأخذ بها». يتعلق الأمر هنا أساساً بتحليل ظروف اتفاقية إيكس ليبان. ويخلص المهدي من طرح عدة أسئلة حول هذا «الخطأ القاتل» ـ الأول ـ إلى النتيجة التالية فيقول: «إن هذا التحليل النقدي لتسوية إيكس ليبان الذي لم نقم به سنة ١٩٥٦، علينا أن نقوم به اليوم حتى نستخلص منه في سياستنا الداخلية موقفاً واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى التسويات أو الحلول الوسطى التي قد نضطر إلى قبولها في المستقبل. إن مثل هذه الحلول يجب أن تقدم بصفة موضوعية وتقييم حقيقي ـ لا أن ندافع عنها كانتصارات حاسمة ـ وبذلك نحول دونها ودون إغراق الوعي الثوري للمناضلين وسط سحابة من الضباب الكثيف». ويضيف: «ليس من المحرم على حركة ثورية أن تمر في حلول مرحلية، ولكن ذلك متوقف على توازن القوى وعلى تحديد الأهداف القريبة منها والبعيدة. والمهم هو أن يتم كل شيء في وضح النهار وتحليل شامل يوضح الأوضاع للمناضلين. علينا أن لا نقع مرة أخرى في خطأ إيكس ليبان، وأن لا نتولى تبرير التسويات وكأنها انتصارات، في حين أنها تخدم في الواقع أغراضاً انتهازية».

«٢ ـ **الخطأ الثاني**: يتعلق بالإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا بمعزل عن مشاركة الجماهير الشعبية». «ولم نقل قط للشعب إننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا، فلا غرابة إذاً أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوافر على سائر السلطات طيلة سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠، بينما كنا فاقدين لجوهر

السلطة، هذه هي الحقيقة». ويقدم التقرير أمثلة أخرى من المعارك التي خاضها الاتحاد من أجل إقرار التدابير التحررية في ميدان الاقتصاد، والمعركة التي خاضها من أجل اعتماد طريقة اللائحة في الانتخابات المحلية، وكذلك المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال قبل ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، هذه المعارك التي «لو أعلن عنها في إبانها لوفرت علينا كثيراً من الوقت وخيبة الأمل والمزيد من التضحيات».

«٣ ـ **الخطأ الثالث**: عدم الوضوح في مواقفنا الأيديولوجية وعدم تحديدنا لهوية حركتنا»، وذلك «بسبب التسويات وأنصاف الحلول غير المشروحة وبسبب المعارك الدائرة في الخفاء»، وأيضاً بسبب «عدم تَبَيُّننا بوضوح لمعالم المجتمع الجديد الذي نسعى إلى بنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية».

٧ ـ مشكل الديمقراطية في مقدمة المهام المستعجلة

بعد تحليل التجربة يأتي دور المهام المستعجلة. ويضع التقرير في مقدمتها مشكل الديمقراطية. وهنا يسجل التقرير خطأ تأجيل الديمقراطية ويعترف أن الخطر المزعوم لثورة الإقطاع المصطنعة على كيان الدولة (تمرد عدي أوبيهي وتمرد الريف) قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك، أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية... ويحق لنا اليوم أن نتساءل إلى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري حتى أظهرت التجربة بعد سنتين، بصفة قاطعة، أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم»؟ ويضيف الشهيد المهدي قائلاً: «وأخيراً أدركنا بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واضح ومحدد، حتى لا يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام».

٨ ـ شعارات زيفها الاستعمار، فلنطرح شعارات شعبية

ومن المهام التي تطرحها مسألة الديمقراطية، ينتقل التقرير إلى المهام الواجب القيام بها ضد الاستعمار وهنا يعرض لشعار «الحياد الإيجابي» وشعار «الوحدة» (الوحدة الأفريقية؛ الوحدة العربية؛ وحدة المغرب العربي...)

الذين كانا على رأس شعارات الحركات والأنظمة التحررية؛ فأوضح كيف أن الاستعمار الجديد قد أفقد هذين الشعارين مدلولهما بدفع عملائه إلى تبنيهما والمناداة بهما. ولذلك يدعو التقرير إلى العمل من أجل غايات ملموسة «كتوحيد المنظمات الجماهيرية، وإقامة مؤسسات سياسية وإدارية متوازية، وتنسيق أهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة»، الشيء الذي قد يفتح الطريق نحو الوحدة الحقيقية.

أما بالنسبة إلى المعركة «الداخلية مع الاستعمار»، والموقف من «الإصلاحات الرأسمالية الجديدة»، فإن «التحرر الحقيقي» يقتضي «أن يصبح واضحاً عند الجميع أننا لا نستطيع أن نتحرر تحرراً كاملاً عن طريق إصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، وأننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية إلا بانتهاج سياسية مقاومة للاستعمار تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج».

٩ ـ الأفق الثوري: ديمقراطية، تحرير الاقتصاد، تعبئة

يعرّف التقرير «الأفق الثوري» بأنه «النتيجة التي نستخلصها في المدى البعيد من إنجاز مهامنا في الميدان الديمقراطي لمحاربة الإقطاع وفي مهام نضالنا ضد الاستعمار». ثم يضيف: «وفي إمكاننا التعبير عن هذا الأفق الثوري بالاتجاه الاشتراكي لولا خوفنا من الوقوع في المغالطات»، يقصد «الانحرافات والتضليلات التي تتستر تحت اسم الاشتراكية وهي في الواقع ليست سوى أنظمة شبه فاشيستية أو إقطاعية أو عميلة للاستعمار». إن الاشتراكية التي ينشدها التقرير تقتضي:

« ـ حلاً صحيحاً لمشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية تمكّن الجماهير الشعبية من رقابة ديمقراطية على أجهزة الدولة وعلى توزيع ثرواتها وإنتاجها القومي.

ـ أسساً اقتصادية لا تترك أي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا سيطرة حليفه الإقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية.

ـ تنظيماً سياسياً واجتماعياً للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد الوطنية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار».

هذا على مستوى الأهداف، أما على مستوى الوسائل، فيؤكد التقرير أن

«اختيارنا الثوري في ميدان الوسائل معناه أن كل سياسة لا تمر من استئصال جذور الهيكل الإقطاعي والرأسمالي الاستعماري، إنما تخدم مصالح الاستعمار الجديد بالرغم من ادعائها العمل على التصنيع وحتى الاشتراكية».

١٠ ـ البرنامج المرحلي: حل المشكل الديمقراطي أولاً

بعد أن يؤكد التقرير الترابط الضروري بين الأفق الثوري والبرنامج المحلي منبهاً إلى «أنه من البديهي أن من يكتفي بالخطة التكتيكية (المرحلية)، من دون أن ينطلق من أفق استراتيجي، يكون مصيره إما أن يسرق منه الخصم سياسته، وإما أن يظهر بمظهر الانتهازية».

وعلى هذا الأساس يؤكد التقرير «أن أي حزب ثوري لا مناص له، في مرحلة المعركة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية، من أن يكون له برنامج مرحلي أدنى، تكون أهدافه دون غايات الأفق البعيد المدى، وتشكّل في نفس الوقت شروط تأييد الحكومة القائمة وشروط المشاركة فيها عند الاقتضاء».

ويضيف: «وبالنسبة إلينا، فإن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج حد أدنى هو حل المشكل الديمقراطي. أما عناصر التحريك فهي تتلخص حالياً (عام ١٩٦٢) في النقاط الثلاث التالية:

- التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي.
- التضامن الفعلي مع الجزائر (في حربها من أجل الاستقلال).
- الإصلاح الزراعي كشعار فوق كل الشعارات نضمن به تحقيق الديمقراطية الواقعية بالبلاد».

ويضيف التقرير: «إن مثل هذا البرنامج صالح لكي يكون إطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الأخرى، بل ومع الحكم نفسه، وهو في نفس الوقت سيقوم بدور الأداة الرافعة التي ستغير أسس هذا الحكم، لأنه لا يعقل أن يسير النظام معنا في خط هذا البرنامج دون أن ينقلب مدلوله رأساً عن عقب».

ويتساءل التقرير: «وهل يعتبر هذا (البرنامج) مظهر ضعف منا؟».

ويجيب: «كلا إذا نحن قمنا في نفس الوقت بتوضيح اختياراتنا الثورية (المذكورة في الأفق الثوري). فمن دون هذا التوضيح سيظهر برنامجنا الأدنى فعلاً كأنه منعرج انتهازي لا غير. ولذلك نكرر القول إن الاختيارين، الأدنى

والأقصى، في خطتنا السياسية متداخلان، الواحد في الآخر ومرتبطان بعضهما ببعضهما؛ فالمهم مرة أخرى هو أن نحدد هويتنا قبل كل شيء وألا تغيب عنا، طرفة عين، أهدافنا البعيدة التي اخترناها لأنفسنا بصفة نهائية».

١١ ـ الأداة: الحزب والمنظمات الجماهيرية

بعد تحليل الوضعية الراهنة، والأفق الثوري، والمهام المستعجلة أو الخط المرحلي الأدنى، يبقى تحديد الأداة أي الحزب أمراً ضرورياً.

لقد سبق أن رأينا الشهيد المهدي يطرح مسألة «الأداة الفعالة» في نهاية محاضرته «نحو بناء مجتمع جديد» سنة ١٩٥٨ (الفصل السابق). تلك المحاضرة التي دعا فيها صراحة إلى إحداث انقلاب في حزب الاستقلال، بمعنى تجديده من الداخل. وبما أن الظروف قد فرضت «انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩»، والدخول في تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فإن الحديث عن الأداة عام ١٩٦٢، سينصرف من دون شك إلى تجربة الاتحاد، خصوصاً وقد رأينا أن الدعوة إلى المؤتمر الثاني عام ١٩٦٢، الذي وجه المهدي إليه هذا التقرير، كانت إثر تفاقم الأزمة الداخلية في الاتحاد، وبالتحديد الأزمة مع الجهاز النقابي حول الشكل الذي يجب أن تقوم عليه «العلاقة بين الحزب والنقابة». لا مناص إذاً من أن يركز المهدي في تقريره حول هذه المسألة بالضبط. على أن مسألة «الأداة» لا تخص حل مشكل العلاقة بين الحزب والنقابة» فحسب، بل هي أيضاً مسألة «التكوين الأيديولوجي للمناضلين»، وتحديد علاقة مع المنظمات الجماهيرية كافة.

تكوين الإطارات الحزبية: يطرح التقرير بادئ ذي بدء، بخصوص الأداة، ضرورة تكوين المناضلين الاتحاديين تكوينا أيديولوجياً «يقوم على أساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع، وقد أثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار، كما يجب أن تمتد جذوره إلى أعماق ثقافتنا العربية الإسلامية، وأن يستمد قوته من تراثنا الوطني الزاخر بالقيم التقدمية والإنسانية». ويلح التقرير على الممارسة النضالية وأهميتها في التكوين: «فالمناضلون يكسبون قوتهم الأيديولوجية وصلابتهم الخلقية عن طريق نضالهم وسط الشعب، سواء داخل الحزب نفسه، أو عن طريق المنظمات الجماهيرية.

الحزب والأمة: ومن هنا يطرح التقرير علاقة الحزب بالأمة، ليقرر أن

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو «حزب الشعب المغربي كله باستثناء الطبقات المستغلة من إقطاعيين وبورجوازيين طفيليين، حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه».

ويضيف التقرير: «ومن هذا التعريف نتبين المشاكل التي يجب أن نواجهها لكي يكون الحزب قادراً على تحريك الجماهير من داخله، وعن طريق المنظمات الجماهيرية الخاصة بكل فئة من المجتمع، سواء أكانت منظمات مهنية أو حركات شباب ونساء. أما توجيه هذا التحريك فإنه لا بد أن يتم داخل خلايا الحزب، في الأحياء والقرى والمؤسسات، وهي المدارس الدائمة للمناضلين في الحزب. وعلينا أن نعير اهتماماً خاصاً لنشاطنا وسط الفلاحين، وأن نقيم منظمات جماهيرية فلاحية، ونحن في حاجة إلى قيامها لتعزيز عمل فروعنا القروية المنتشرة على مجموع خريطة البلاد. وفي الميدان النسوي يجب أن يتقوى عملنا بتأسيس منظمة جماهيرية تساعدنا على اكتشاف الإطارات النسوية وعلى تعميق الوعي الثوري لدى الفتيات والنساء اللواتي يشكلن إحدى الدعامتين لبناء المجتمع الجديد. وإن على خلايا الطلاب والشباب أن تأخذ على عاتقها مزيداً من العمل على توحيد الشباب ضمن منظمتهم الخاصة لكي تصبح قادرة على القيام بدور التحريك والتأطير».

١٢ ـ ضرورة التحام النضال السياسي بالنضال النقابي

أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية في وسط العمال وفي المؤسسات، فإنها بالغة الأهمية لأنها الضمان لالتحام النضال السياسي بالنضال النقابي، وفي هذا السبيل يجب علينا ألا نغفل أي عامل من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الالتحام، سواء العوامل المتعلقة بضعف التكوين الأيديولوجي، أو سوء تقدير الظروف الراهنة، أو العوامل الداخلية المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والإفساد التي يملكها النظام، وأخيراً العوامل التي ترجع إلى هياكل النقابات نفسها.

وجميع هذه العوامل يجب إلقاء الضوء عليها لنتمكن من طرح واضح للمشكل الصعب، مشكل جوهر العلاقات بين النقابات المهنية والحركات الثورية. وحتى يطرح هذا المشكل الصعب طرحاً دقيقاً، يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أهمية نضال النقابي من جهة، وضيق أفقه من جهة أخرى إذا هو لم ينفتح على المطالب السياسية والأهداف الثورية.

يجب أن نلتزم اليقظة إزاء السياسة التي يسلكها النظام الحالي والخاصة بالميدان النقابي، مع العلم أنها سياسة تدخل في نطاق أوسع هو خطة الاستعمار الجديد على مستوى القارة الأفريقية، وغرضها تشجيع التيارات الإصلاحية اللاسياسية في الأوساط النقابية العمالية وعزل النضال السياسي الوطني عن النضال المحصور في المجال الاقتصادي الضيق.

وتلك ظاهرة يجب دراستها بعمق، ليس عندنا فحسب، بل وفي مجموع القارة الأفريقية كذلك. يجب أن نطرح طرحاً سليماً مشاكل الربط الوثيق بين المهام النقابية الخاصة وبين مسؤوليات حركة التحرير الوطني التي تجند سائر فئات المجتمع. وإذا نحن أهملنا وضع هذه المشاكل وضعاً سليماً وعجزنا عن أن نطرح هذه المشاكل بكل شجاعة ومن دون تحيز، فإن القوة الثورية الأولى التي هي الطبقة العاملة سوف تصبح معرضة للانحراف ولو إلى حين، عن مهماتها الطبيعية.

ينتج من هذه الملاحظات أن خطتنا في ما يرجع إلى علاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية، يجب أن تكون دقيقة واضحة، تبين دور الحزب بوصفه محركاً، وتوضح دور كل منظمة جماهيرية في إطار خصوصيتها وضمن حدود استقلالها الذاتي.

١٣ ـ الحزب هو صاحب الدور القيادي

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية، هو وحده الذي يستطيع أن يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية. تلك هي النتيجة المنطقية للتعريف الذي أعطيناه لعبارة «الاختيار الثوري» الذي قلنا عنه إنه يجب أن يكون معبراً وملبياً لحاجات الأمة بأسرها، ومعنى هذا أن الحزب هو وحده الذي يحق له أن يمسك بوصلة النضال السياسي وأن يهيئ ويحدد خطة العمل لمجوع الحركة الثورية في البلاد.

أما بالنسبة لإلى دور إطاراتنا ومناضلينا داخل المنظمات الجماهيرية، التي لها أهدافها ومهامها الخاصة بها، فيجب أن يكون هو صهر معاركها الخاصة في الأفق العام الذي يسطره الحزب بوصفه أداة سياسية بالدرجة الأولى. وبذلك نضمن وحدة الفكر ووحدة الحركة وتماسك الصفوف في حظيرة القوات الشعبية، ما سيمكننا من السير بخطوات ثابتة نحو غايتنا الأساسية».

١٤ ـ لسنا في خدمة الحزب، بل في خدمة الجماهير

وفي خاتمة التقرير، يؤكد الشهيد المهدي الخلاصة التالية: لقد كتب يقول: «يتبين من جميع ما تقدم، أن المهمة الرئيسية التي تتوقف عليها سائر المهام هي تقوية الحزب في ميدان التنظيم، وفي تكوين إطاراته ومناضليه تكويناً أيديولوجياً متيناً، لكي يصبح الحزب على مستوى أهدافه الثورية. وسنكون قادرين على التغلب على جميع الصعاب، وعلى اجتياز أصعب العقبات عند أدائنا لهذه المهام، إذا نحن استحضرنا المهمة التاريخية المنوطة بحزبنا، هذا الحزب الذي تمتد جذوره البعيدة إلى صفحات مجيدة سجلها تاريخ نضال شعبنا على مر العصور ضد الاستبداد وفي سبيل التقدم. ولا أدل على ذلك من أن يكون اليوم في طليعة مسيرة حزبنا بعض من بلوا البلاء الحسن ضد الاستعمار، ومنذ عهد الاحتلال الاستعماري في أوائل القرن العشرين، وبجانبهم قادة حركة المقاومة وجيش التحرير الذين خاضوا المعارك الأخيرة. ونحن عندما نذكّر بمرجعياتنا المجيدة هذه لا نفعل ذلك من أجل الافتخار، بل من أجل أن نبرز الأمانة التي حمّلتنا إياها هذه المسيرة البطولية، سواء إزاء الشعب المغربي أو إزاء مجموع الحركة الثورية في العالم. وفي ذلك عربون لنجاحنا.

إن قيام حركة التحرير الوطني في المغرب وتطورها مع الزمن على اختلاف أسمائها عبر التاريخ، قد سجلا نجاحات ساطعة تتخللها الكثير من الصعاب. وإن وجودنا في حد ذاته، ونشاطنا المتزايد يشكلان خطراً قاتلاً على أعداء شعبنا، سواء جاءوا من الخارج أو كانوا يعيشون كطفيليات بين ظهرانه.

وإذا كان صحيحا أننا قد اكتسبنا من خبرتنا الجماعية مقدرة على التحليل الصحيح لأوضاع شعبنا ولظروف نضاله، فلابد من الاعتراف بأننا ارتكبنا بعض الأخطاء وسجلنا بعض الفشل ما زاد في إثراء تجربتنا. ومنذ أن حملنا الاسم المطابق لحقيقتنا وهو اسم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، استطعنا أن نعبئ القوات الحية في البلاد، ونقود أغلب فئات مجتمعنا التقدمية في نضال مشترك من أجل حماية مكاسب شعبنا وتحقيق مطالبه العميقة في التحرر والرفاهية والتقدم والسلام.

وإذا كان المؤتمر الثاني لحزبنا سوف يمكّننا من إعطاء مضمون دقيق

لاختياراتنا السياسية للاجتياز إلى مراحل أخرى في النضال في إطار أفقنا الثوري، فإن عليه كذلك أن يخلق الظروف الملائمة لتعاون وثيق مع المنظمات الجماهيرية التي تشاركنا في أهدافنا.

وفي الوقت الذي نسهر فيه على تحسين أساليب عملنا داخل الحزب، وتقوية هذه الأداة التي صهرتها كثير من المحن والتضحيات، فإن علينا أن لا ننسى أبداً أننا في النهاية لسنا في خدمة الحزب، بل في خدمة مجموع الجماهير المغربية التي لسنا سوى طليعتها. كما علينا أن لا ننسى أننا نقف كذلك في طليعة الحركة الدولية للتحرر الوطني والتقدم. ولذلك فإن علينا أن نعتبر كواجب مقدس المحافظة على وحدة صفوفنا داخل الحزب وعلى ارتباطنا المتين بشعبنا، وعلى تضامننا غير المشروط مع سائر الشعوب المناضلة من أجل كرامتها وحقوقها. وسنجد في هذا السلوك سر قوتنا وضماناً أكيداً لانتصارنا». فاتح (١) أيار/ مايو سنة ١٩٦٢. المهدي بنبركة.

* * *

ذلك هو مجمل التقرير الذي بعثه الشهيد المهدي للكتابة العامة للاتحاد الوطني كمساهمة منه في الإعداد للمؤتمر الثاني المنعقد في أيار/ مايو ١٩٦٢[٥]. وكما سبق القول فقد حجبت الكتابة العامة هذا التقرير عن المناضلين ولم يظهر له أثر في المؤتمر. غير أن الكلمة التي ألقاها الشهيد في لجنة التنظيم أثناء المؤتمر، قد مست برفق مجمل الأفكار التي وردت في هذا التقرير. لقد عمد الشهيد إلى «تسريب» بعض الأفكار الواردة في التقرير وبخاصة منها ما يخص التنظيم والعلاقة مع المنظمات الجماهيرية. وإن قراءة كلمته تلك (التي نشرتها **التحرير**) بعد قراءة هذا الملخص الذي قدمناه، تبين إلى أي حد خسر المؤتمرون الاتحاديون المناضل المهدي بنبركة، وهو بين

(٥) نعود إلى ما قيل حول مساهمات بعضهم في هذا التقرير. إن القضايا التي عالجها هذا التقرير هي قضايا الاتحاد الوطني ولا يعرفها إلا من عاش داخل قيادة الاتحاد: إيكس ليبان، الإطار المغلق، العلاقة بين الحزب والنقابة، التفاوض مع القصر.. إلخ، وأيضاً إلحاح المهدي على الإصلاح الزراعي والاهتمام بالفلاحين، والمجتمع الجديد كما تصوره، وموقفه من الاستعمار الجديد... كل هذه القضايا تقع خارج «المفكر فيه» لدى من قيل إنهم ساعدوه فيه. وهذا شيء معروف. ولذلك فنحن مع ما ذكره الأستاذ محمد حربي، من أن المهدي عرض التقرير على بعض الأشخاص بمن فيهم الأخ حربي نفسه، وأن هؤلاء لم يضيفوا شيئاً يستحق الذكر.

ظهرانيهم. وتشاء الأقدار أن يخسروه إلى الأبد، بعد المؤتمر بنحو سنة، حين سيغادر المغرب لآخر مرة (حزيران/ يونيو ١٩٦٣). ولكن المهدي الذي قلنا عنه قبل إنه «فكر يتحرك وحركة تفكر»، لن يخلد إلى الراحة في «الخارج»، في المصايف والمتنزهات، كلا. إنه سيواصل النضال ضد الاستعمار الجديد على مستوى العالم، وسينكب بكامل جهده على إنشاء ما يمكن تسميته بحق «الاتحاد العالمي للقوات الشعبية المناهضة للاستعمار الجديد»، إنه «مؤتمر القارات الثلاث» الذي سيكون اختطاف المهدي وسيلة من وسائل نزع عصب الحياة منه، وبالتالي إفشاله وإقباره، كما سنرى بعد.

ثالثاً: الاستعمار الجديد . . . وعوامل التوتر في البلاد المستقلة حديثاً!

رأينا من خلال النصوص السابقة، كيف أن الشهيد المهدي قد اهتم اهتماماً خاصاً بظاهرة الاستعمار الجديد، أو «الاستعمار المقنّع» كما يسميه في بعض الأحيان؛ فالاستقلال السياسي، قد يكون مجرد شكل قانوني يمنح مظاهر السيادة لبلد المستعمر، بينما يُبقي على جوهر العلاقات الاستعمارية قائمة ومتحكمة في اقتصاد البلد وسياسته. كما كان الشأن بالنسبة إلى الاستقلال الذي حصل عليه المغرب في إطار مفاوضات إيكس ليبان، حيث بقي الوجود الاستعماري في المغرب قائماً من خلال القوات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية الاستعمارية، وأزيد من مليون هكتار من الأراضي المغربية الخصبة التي استولى عليها المعمرون، وأيضاً من خلال التغلغل في الإدارة المغربية في صورة مساعدات فنية. . إلخ. وقد تفاقمت ظاهرة الاستعمار الجديد حينما لجأت فرنسا على عهد الجنرال ديغول إلى منح الأقطار الأفريقية استقلالات شكلية لا تغير شيئاً من علاقات التبعية لفرنسا.

ويمكن اعتبار خطاب الشهيد المهدي في مؤتمر الشعوب الأفريقية الذي انعقد في تونس ابتداء من ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، من أوائل نصوصه في هذا الموضوع، وقد كان له وقع خاص في المؤتمرين. وفي ما يلي ندرج فقرات من هذا الخطاب المهم[٦].

(٦) نقلاً عن: **الرأي العام**، ٢٩/ ١/ ١٩٦٠.

١ ـ وحدة المصالح الاستعمارية

قال الشهيد المهدي بعد المقدمة: «حينما عقد ممثلو مختلف أقطار أوروبا الغربية اجتماعهم حول مائدة مؤتمر برلين لتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ برهنوا ـ وإن كانت بينهم نزاعات وخلافات ـ عن وحدة عميقة في ما يخص تضامنهم الاستعماري. وباتخاذ ذلك الموقف، استطاعت الرأسمالية التي بلغت ذروتها خلال القرن التاسع عشر أن تواصل سيرها نحو الاتحاد، ساعية إلى خلق سوق عالمية لها، ممعنة في استغلال طاقاتنا ومواردنا الأولية. وقد أخذت الرأسمالية الغربية نفس الطابع في المجتمعات الأفريقية، التي وإن كانت تختلف بعض الشيء من حيث تقاليدها وشكل حضارتها، فإنها لا تختلف مطلقاً عن بعضها في ما يخص مستوى تطور القوات المنتجة. لقد حل محل النظام الاجتماعي السابق نتيجة للتدهور العام الذي غمر أفريقيا نظام آخر، كما إن حركات التحرير التي قامت برد فعل ضروري ضد الوجود الاستعماري، قد ارتكزت هي أيضاً على نفس الثالوث: أصل مشترك، وشكل مشترك، وإرادة مشتركة.

٢ ـ الهجمات الاستعمارية على المغرب

والمغرب بوضعه الجغرافي، كان في وقت واحد أول وآخر من تلقى ضربات الاستعمار الغربي؛ فقد قام البرتغال وهو أول شعب استعماري عصري، بمحاولة غزو التراب المغربي قبل أن تتوالى عليه الغارات الاستعمارية. وفي سنة ١٩١٢، وبعد المساومات الأخيرة بين الدول الأوروبية في موضوع تقسيم أفريقيا ـ الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، الاتفاق الألماني الإسباني ١٩١١ ـ سقط المغرب تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية. ومع ذلك لم تتوقف مقاومتنا للاستعمار؛ فبعد نصف قرن من الكفاح الذي اتخذ عدة أشكال وخصوصاً الشكل العسكري في سنة ١٩٢٥، خلال الثورة الريفية بقيادة عبد الكريم الخطابي، أخذ هذا الكفاح طابعه السياسي بعد عملية ما كان يسمى بـ التهدئة (=الاحتلال العسكري الفرنسي للمناطق الثائرة بالأطلس والصحراء.. الخ)، وأخيراً اتخذ شكل المقاومة الشعبية المسلحة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٦، إلى أن توج هذا الكفاح بإعلان استقلال المغرب.

٣ ـ مميزات الحركة الوطنية في المغرب

ماذا كانت مميزات هذه الحركة الوطنية؟

كانت هذه الحركة حركة شعب بأسره وليست عملاً صادراً عن عقلية بورجوازية أو عن طائفة من المثقفين. إن الحركة التحريرية في المغرب هي نتيجة ثلاث قوى أساسية: طبقة الفلاحين؛ بورجوازية المدن المتوسطة؛ والطبقة العاملة. إن الجماهير البدوية كانت في هذه الحركة عنصرها الأول، ذلك لأنها كانت أول من عانى محنتي العمليات العسكرية، والطرد من أرضها. وقد استولى المعمرون الفرنسيون خلال ربع قرن على أكثر من مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة، انتزع منها الثلث غصباً، أي مباشرة، بسبب تواطؤ الإقطاعية المغربية.

ولم يلبث سكان المدن أن استفادوا من وسائل المواصلات والأخبار والثقافة، التي كان على نظام الاستعمار الفرنسي والإسباني أن يحملها معه ولنفسه، فحملت هي في طيها أسباب فنائه، وهذا ظهر في المنظمات السياسية الوطنية.

وأخيراً، فإن الثورة الصناعية التي حققها الرأسمال الفرنسي، خلقت طبقة عمالية مهمة في عددها وشاعرة بحقوقها، وقد كان كفاحها الذي وضعها وجهاً لوجه أمام أرباب الأعمال الأجانب، الذين كانوا يحظون بحماية الإدارة الاستعمارية، كفاحاً سياسيا واقتصادياً في الوقت نفسه. ولأجل ذلك فإن طبقات المجتمع المغربي ظلت مجتمعة على مواجهة الاستعمار ولم يستثن من هذا الإجماع الوطني إلا بعض العناصر التي تعد من رواسب عهد مضى، والتي كانت ترى في الوجود الاستعماري ضمانة للاحتفاظ بامتيازاتها المحكوم عليها بالفناء. وهذه العناصر كانت مؤلفة من بعض الإقطاعيين الإداريين ومن الاستغلاليين من أعوان الحماية، ومن قسم من كبار المحتكرين الذين ازدهر نشاطهم بصفتهم وسطاء يخدمون الأجهزة الاستعمارية التي كان لا بد أن يزولون هم بزوالها.

هكذا أخذت الحركات التحريرية في المغرب طابعها التقدمي وعمّت عامة الشعب، وتجلى هذا الطابع نفسه في مجموع الحركات التحررية بالأقطار الأفريقية حيث أخذت الجماهير الكادحة تنتظر يوماً بعد يوم مكانها في طليعة التحرر. ولقد أعطى أمل هذه الحركات المتزايدة ثمرته خلال

السنوات الأخيرة. وستشهد سنة ١٩٦٠، بالنسبة إلى عدة أقطار من أفريقيا تحقيق استقلالها الذي يسرنا أن نحيي ميلاده غير أنه سيبقى على شعوب أخرى أن تواصل كفاحها ضد الاستعمار المتعنت وأن تعتبر أن قضايا هذه الشعوب لا تختلف عن قضايا كل شعب من شعوبنا، وعلينا أن نوليها عناية خاصة، وأن نعالج باهتمام كبير الظروف التي تقوم فيها بكفاحها المشروع.

٤ ـ طريقة الاستقلال تفرض نوعاً من التحرر

إن الطريقة التي تتوصل بها الشعوب إلى استقلالها يفرضها على تلك الشعوب نوع السلوك الذي تسلكه حيالها الدول التي تستعمرها؛ فهده الدول هي التي تدفع بحركات التحرير إلى العنف وتفرض عليها اللجوء إلى الكفاح المسلح. وكلما ظهر أن المفاوضة ممكنة، فإن هذه الشعوب لا تخوضها إذا كانت ستجري في ظروف من شأنها أن تعجل بتحقيق المطامح الوطنية. وسيكون على مؤتمرنا هذا أن يتخذ قرارات إيجابية لاختصار الطريق نحو تحرر الشعوب الأفريقية بمد المساعدات المادية والمعنوية للقوات الحية المناضلة من أجل الاستقلال. أما الأقطار الأفريقية التي استرجعت استقلالها، فإنها تتوافر بفضل قوتها الوطنية التحريرية على رصيد من الطاقة والحماس. والمهم هو الاحتفاظ بهذا الرصيد.

ومن واجبنا أن نبحث عن التدابير التي يلزم اتخاذها لتجنب خيبة الشعور الذي يعقب الحصول على الاستقلال، وهو ما نشاهده في معظم أقطار آسيا، وهي خيبة أخذت تتجلى في عدد من أقطار أفريقيا المتمتعة باستقلالها. وبعبارة أوضح يتحتم علينا أن نعرف كيف نقطع الطريق على الاستعمار الجديد الذي ليس هو في الحقيقة إلا شكلاً جديداً لاستمرار الاستعمار.

٥ ـ القضاء على رواسب الاستعمار، على الاستعمار المقنّع

إن من الواضح أن إعلان الاستقلال الذي هو مجرد عمل سياسي، إن لم نقل إنه مجرد عمل قانوني، لا يمكن أن يغير الأوضاع الأساسية للبلد المتخلص من الاستعمار، إذ الاستقلال إنما هو شرط للتحرر، هو وعد به وليس هو التحرر نفسه. ولقد شاهد المغرب خلال الثلاث سنوات الأولى من استقلاله، استمرار مظاهر التبعية في الميدان الاقتصادي وتخلفه في الميدان الإداري والفني، بل رأى أحياناً هذه المظاهر تقوى وتشتد؛ فقد ظلت تجارته

الخارجية مرتبطة بالسوق الفرنسية، كما إن عملته بقيت عملة فرنسية مقنعة. ولا يزال قسم كبير من قطاعه الصناعي الحيوي تحت سيطرة الرأسمال الفرنسي الذي كان يتمتع بحرية التحويل من المغرب ومنطقة الفرنك. ومواد التصدير ما تزال هي أيضاً تحت سيطرة المعمرين الفرنسيين. ولهذا كانت سنة ١٩٥٩، بالنسبة إلى المغرب المستقل سنة حاسمة، إذ وضعت حكومة عبد الله إبراهيم خلالها المشكلة في إطاراها الحقيقي عندما أعلنت أنه لا يمكن اتباع سياسة تدعيم الاستقلال ما دمنا لم نشرع في تحرير البلاد من التبعية الاقتصادية الخانقة. وقد أقام أخونا عبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد الوطني، أسس التحرر الحق بإنشاء عملة وطنية بعد فصل البنك المغربي وإنشاء بنك التنمية الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية. . .».

وبعد أن ذكر الشهيد المهدي بتدابير التحرر الاقتصادي التي اتخذها المرحوم عبد الرحيم، استخلص النتيجة منها قائلاً: «وبناء على هذه التجربة يتحتم على مجموعة الأقطار الأفريقية أن تواجه الأخطار الناتجة من الاستعمار المقنع الذي يعقب إعلان الاستقلال، ليحتفظ بالأوضاع الاستعمارية على حالها وبالحظوظ التي يستفيد منها الاستغلال الرأسمالي. وإن كل استقلال يكتفي بتمديد مظاهر الاستعمار بأسماء جديدة هو ليس إلا خداع وتضليل.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، ينبغي أن ننظر إلى مشاكل القواعد العسكرية ووجود القوات الأجنبية والمحاولة التي يراد بها منا أن نساهم في الحرب الباردة. إن الدول الاستعمارية تعتمد على قوة نفوذها الاقتصادي لتحتفظ في أقطارنا بقوات عسكرية وتتخذ من استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ومن وجود جاليات مستوطنة مبرراً للاحتلال العسكري الذي يدخل أيضاً في نطاق الاستراتيجية العالمية والحرب الباردة.

أ ـ التجربة الأفريقية تبطل مزاعم الاستعمار

وقد برهنت تجربة الشعوب الأفريقية المستقلة حديثاً عن بطلان ما يزعمه الاستعمار عن عجز الاستقلال من ضمان الأمن، فجو الامتثال الوطني الذي يغمر هذه الأقطار غداة استقلالها يضمن للجاليات الأجنبية ظروف السلم والرفاهية، لم يكن يتوافر في ظل الإدارة الفرنسية على الرغم من قوة شرطتها ووسائلها العسكرية. وإن قوات الاحتلال العسكري الأجنبية يمكن أن تكون عائقاً باستمرار ـ بل تشكل خطراً مستمراً على وجود أقطار فتية حديثة العهد

بالاستقلال، زيادة على أنها تستعمل الأقطار المحررة كقاعدة غزو لتقوية الحرب الاستعمارية في الأقطار المجاورة. . .».

«وهنا يؤكد على ضرورة سلوك البلدان الحديثة العهد بالاستقلال سياسة عدم التبعية التي تعني الابتعاد عن الأحلاف العسكرية وعدم الانخراط في الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية المتنافسة».

ب ـ مشاريع الاستعمار تأخذ اتجاهاً استعمارياً دائماً

وإن المشاريع التي تهدف إلى إشراك أفريقيا في السوق الأوروبية المشتركة (إنشاء أوروفريك)، وتأسيس منظمات لاستثمار رؤوس الأموال، تأخذ اتجاهاً يعطي أسبقية للمصالح الاستعمارية الأجنبية، ولن ينتج عن هذا إلا عرقلة التطور المنسجم والسريع للاقتصاد الأفريقي، فلا ينبغي أن ننسى أنه طيلة ربع قرن استمر ارتفاع المواد المصنوعة في أوروبا والمستوردة منها، بينما توالى في الوقت نفسه انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة من قارتنا. ومن هنا يتبين أن الاستقرار والتوسع الاقتصادي في البلاد الأوروبية الصناعية، قائم على حساب البلاد التي لم تستكمل نموها بعد والتي هي مصدر المواد الأولية.

ج ـ واجب على الشعوب الأفريقية تنظيم نفسها

وأما حركات التحرر التي تقوم في أفريقيا، فإن المصالح الرأسمالية تحاول أن تديم فيها علاقات الاستغلال الاقتصادي بأشكال خداعة باسم التعاون. وهكذا تجد أقطارنا نفسها يوماً بعد يوم أمام تكتلات تريد أن تفرض عليها عقداً استعمارياً من نوع جديد. وإن واجب أقطارنا الأفريقية والأقطار التي تأخذ بطريق النمو وفي أمريكا اللاتينية، هو تنظيم نفسها في تكتل موازٍ لاتخاذ خطة مشتركة وللبحث عن الوسائل الناجحة لتحقيق التعاون بينها ووقاية نفسها من خطر الاستغلال بجميع أشكاله. وفي إطار هذه الروح، ينبغي أن تعقد المؤتمرات الاقتصادية الأفريقية التي تجتمع تحت رعاية الأمم المتحدة. ومؤتمر طنجة هو واحد من هذه المؤتمرات. وعلى المنظمات الشعبية الأفريقية أن تعمل لتجعل من هذه المؤتمرات محافل ينبثق عنها تعاون حقيقي يساعد الأقطار الأفريقية على بناء اقتصادها ويزيد في رفاهية شعوبها، لا أن تكون وسيلة لإدامة علائق غير متساوية وانحيازات فات وقتها.

وسيبقى تحليلنا للمظاهر الجديدة للاستعمار في أفريقيا تحليلاً ناقصاً إذا لم يسجل الأخطار التي تشكلها الرجعية المحلية. ذلك أن الاستعمار لا يمكن

أن يحتفظ بحظوظ بقائه في أفريقيا إذا لم يتمكن من التستر وراء المصالح الخاصة لبعض العناصر.

د ـ ضرورة تغيير بعض الأوضاع والمفاهيم

وإذا كنا حرصنا على أن نبرز الطابع الشعبي والوطني لحركة التحرر الأفريقية، فيجب أن نضيف الآن إلى ذلك أنه يحدث بسبب الوصول إلى الحكم تغيير في بعض الأوضاع والمفاهيم، كما إن الطائفة من الشعب التي تلتزم الحياد خلال مرحلة الكفاح، أو تجاري حركة التحرير، تأخذ اتجاهاً آخر بعد الاستقلال. وهكذا فإن الإقطاعية الزراعية وإقطاعية المستغلين للدين، أو ما يبقى من هاتين الإقطاعيتين، يتقويان بعد الاستقلال ويحاولان أن يعوضا نفوذ الدولة المستعمرة الذي أنهكه كفاح الشعوب. وهذه إقطاعيات تستعمل نفوذها الجديد التي تمنحه لها النظم الديمقراطية الشكلية والبرلمانية المزورة، فتقيم بذلك امتيازاتها على أسس قانونية جديدة. وإن اتخاذ المنظمات السياسية للشكل الأوروبي، وإن تعددها الذي لا يترجم عندنا الحقائق الاقتصادية والمذهبية نفسها والموجودة في أوروبا، إن ذلك يسمح لهذه العناصر من أعداء الوطن أن يحتموا بهذه المنظمات، وأن يصبغوا بصبغة التعفن التقاليد السياسية. إن الجدال العقيم والحملات الديماغوجية التي تلجأ إليها هذه المنظمات، تبذر بذور الشك والتردد، وتهيئ جماهير الشعب لقبول أشكال الاستغلال الاستعمارية المقنعة.

٦ ـ القوى المتحالفة مع الاستعمار

هذه العناصر الرجعية، التي يستعين بها الاستعمار المقنع، تهاجم الآن حتى الطبقة الكادحة التي تمثّن اتحادها طيلة الكفاح الوطني والمحاولات العديمة الجدوى لخلق حركة نقابية مصطنعة ليس إلا مظهراً من مظاهر هذا النوع من الاستعمار. وإلى جانب هذه الرجعية من أعداء الوطن، يجد الاستعمار له حليفاً ثانياً في البورجوازية التجارية الكبرى التي تستمد نفوذها من السياسة الاقتصادية الرأسمالية التي تجد نفسها في تضامن مع السيطرة الاستعمارية بمجرد أن تحس بضعف النفوذ السياسي الاستعماري، لذلك تعارض بكل قواها كل محاولة تهدف إلى توجيه السياسة الاقتصادية والتجارية نحو الاستقرار الحقيقي، الشيء الذي يجعلها أمام موقفين: إما أن تخاطر فتلتحق بالقوة المنتجة، وإما أن تنقرض.

وهناك عنصر آخر وهو عنصر الإطارات المثقفة ورجال الإدارة الموروثين من عهد الاستعمار والذين لم يساهموا في حركة التحرر، هذا العنصر الذي يحتفظ بعاداته في الانقياد والخضوع الأعمى لا يتوافر بحكم ذلك على الابتكار وليس له حماس يبديه، وهو فاقد النزاهة، الشيء الذي يجرده من الأهلية لخدمة المصالح الشعبية خدمة فعالة، ويجعل منه عبداً مسخراً للحاكمين.

٧ ـ الخطر هو ارتباط قوى الشر ببعضها البعض

إن الخطر الذي يترصد الأقطار الحديثة العهد بالاستقلال هو الارتباط الموجود بين قوات الشر التي تحدثنا عنها، والذي يمكن أن يديم في أقطارنا عهداً من التبعية الاقتصادية والتخلف يصبح معها الاستقلال كلمة جوفاء. وإن تحالف أقطاب الرجعية، والبورجوازية المسيطرة والفاقدة للشجاعة، مع العنصر الإداري العميل والمصاب بالجمود والتعفن، من شأنه أن يدفع بأقطارنا للوقوع أحياناً في أوضاع أخطر من الاستعمار نفسه.

ولمقاومة هذا الخطر ومحاربة هذا التحالف، يقتضي الأمر ضرورة وجود قوة شعبية تقدمية. ومن أجل هذا تأسس في المغرب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. . .(يتحدث عن ظروف تأسيس الاتحاد والأهداف التي سطّرها في ميثاقه).

٨ ـ المهام المطروحة على حركة التضامن

حضر المهدي في القاهرة يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٦١، المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الذي خصص للبحث في تعزيز الوحدة والتضامن في أفريقيا وآسيا، ودراسة ظاهرة الاستعمار الجديد. ولتلافي الصراع بين الصين والاتحاد السوفياتي على الهيمنة على منظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي، ولتوسيع دائرة الكفاح ضد الاستعمار الجديد، تقرر توسيع حركة التضامن لتشمل أمريكا اللاتينية. وقد دشن العمل في ذلك في أوائل آذار/ مارس ١٩٦١، بعاصمة المكسيك حيث انعقد مؤتمر ضم حركات التحرر في جنوب أمريكا. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، انعقد في موشي بتانزانيا مؤتمر لمنظمة التضامن تقرر فيه بكيفية رسمية وبإلحاح من الشهيد المهدي، الشروع في توسيع المنظمة لتشمل أمريكا الجنوبية. فتقرر حينئذ تشكيل لجنة تحضيرية

أسندت رئاستها للمهدي. وفي هذا المؤتمر قدم الشهيد تقريراً ضافياً حول المهام المطروحة على حركة التضامن، نورد في ما يلي فقرات منه[٧].

أ ـ ضرورة تدارك وجوه مظاهر النكوص والتراجع

قال: «لا يمكن أن تقتصر مهمتنا على توكيد المبادئ العامة التي تعبر دائماً عن الإرادة المشتركة لشعوبنا في أن تنهض بالكفاح ضد الإمبريالية إلى أن تختفي جميع الصور والأساليب التي تتخذها السيطرة الأجنبية ويتحقق لبلداننا بناء مجتمع عادل يسوده الرخاء ويتسم بروح إنسانية عالية؛ فلقد رأينا منذ أن نادينا بهذه المبادئ، أن روح الإصرار المتأصلة في جماهير شعوبنا قد سجلت هذه المبادئ في واقع الحياة بفضل الانتصارات الباهرة التي أحرزتها ضد النظام الاستعماري وبفضل حصول كثير من البلاد الشقيقة على كيانها القومي وإسهامها في الميدان الدولي.

ومع ذلك، فإن تفاؤلنا الثوري وثقتنا المطلقة في النتيجة النهائية للكفاح ضد الاستعمار، لا ينبغي أن يمنعانا من أن نتبين حركة نكوص أو جزر خطيرة في بعض الجبهات. ويتعين أن نحلل عناصرها ببصيرة وفهم سليمين، إذ يخشى أن عدم المبادرة بعلاج هذا الخطر قد يؤخر من العمل على تصفية النظام الاستعماري، بل ربما يقوي حركة الاستعمار الجديد بأشكالها وصورها المختلفة، ومن ثم يعوق ويعرقل سير الكفاح لأجل التحرر الحقيقي ولأجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوبنا...

إن الأمر الجوهري هو أن نفهم هذه الظاهرة، ظاهرة الجزر والنكوص، التي قد تكرس بعض مظاهر الإخفاق والفشل المؤقت، ما لم أن نعمل جدياً على إيقاف هذه الظاهرة. وعلى ضوء التجربة والخبرة نستطيع أن نجد تعليلاً لهذا النكوص أو هذا الجزر في الفرق الظاهر بين الأماني القومية والطاقات الثورية لجماهير شعوبنا، وبين ظروف العمل التي تتيحها المنظمات الحالية بأساليبها وبرامجها التي قد تعجز عن الارتفاع بهذه الجماهير الشعبية إلى مستوى رسالتها التاريخية.

إن منظمتنا لتشكل، فعلاً، عاملاً مهماً لحشد الهمم للتوعية والتعجيل بزحف حركة التحرر الوطني، ونحن نرى أن دور منظمة كهذه هو مواجهة

(٧) نقلاً عن: **التحرير**، ٢٠/ ٢/ ١٩٦٣.

الموقف بصورة تسمح باستخلاص الطرق الفعالة المجدية للحد من خطورة النكوص إلى الوراء أو الفشل في الحركة الثورية.

ب ـ تحديد الخطوط الاستراتيجية والتكتيكية

يجب علينا أن نتخطى مرحلة الارتجال والتلقائية التي اتسمت بها حتى الآن معظم حركات التحرير الوطني، لنذهب إلى مدى أبعد من ذلك. إن المشاكل التي تعترضنا الآن، والتي سوف تعترض سبيلنا في المستقبل، تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، ولا يمكن مواجهتها إلا بدراسة جدية عميقة. وتتجلى هذه المشاكل في مظاهر متنوعة طبقاً للون الكفاح ذاته. فهو إما أن يكون:

ـ متابعة لكفاح للتحرر القومي ضد النظام الاستعماري التقليدي.

ـ أو تحويل لسبل المقاومة المناهضة للاستعمار الجديد.

ـ أو تنظيم العمل لأجل التنمية والثورة الاجتماعية في البلاد الحديثة الاستقلال.

فعلينا أن نحدد لكل مجال من هذه المجالات خطة استراتيجية وتكتيكية ذات طابع ثوري صميم، نتحاشى فيها أخطاء الماضي ونتمكن بها من أن نفسد مناورات الاستعمار وحلفائه في داخل البلاد، كما نستطيع بفضلها أن نهزم الصعاب ونتغلب على التناقضات التي تنجم عن الاستقلال.

ولا يمكن أن يتم هذا العمل إلا على أساس معلومات دقيقة وافية ودراسة تحليلية عميقة لا تؤدي إلى المغالاة في تقدير قوى العدو، ولا إلى الانتقاص من هذه القوة.

إن هذا العدو يغير من خططه بحيث يتعذر أحيانا تقفي أثر عملائه، ولا سيما وأنه يتستر وراء ذرائع محلية أو دولية ليعيد تثبيت أقدامه وتقويتها في البلاد الأفريقية ـ الأسيوية التي حصلت على الاستقلال السياسي، مستغلاً أحياناً الصعوبات التي تنجم عن إعادة البناء الاقتصادي والإداري والاجتماعي لإزالة الآثار الاستعمارية وشبه الإقطاعية.

يجب أن يتسلح المكافحون ضد الاستعمار الجديد تسليحاً فكرياً ومذهبياً لمواجهة العدو وحلفائه مهما بلغت سبله من الدقة والإحكام. وبهذا يتسنى لهم أن يحددوا موقفهم تحديداً دقيقا بين أنصار الاستقلال والسيادة القومية

والتقدم الشعبي من ناحية، وبين أنصار السيطرة والاستغلال والرجعية من ناحية أخرى. وهكذا يمكنهم أن يضعوا حداً للتضليل والتزييف، وأن يستخلصوا خطة العمل المجدي الفعال لأجل التحرير والبناء الجديد. وبذلك تنهار الأيديولوجية المزيفة التي تنادي بها الحركة الليبرالية الجديدة والاشتراكية المزيفة والمذاهب الأخرى المفتعلة التي تنتشر في حالة اللبس والاضطرابات الراهنة.

ج ـ الاستقلال المزيف وعزم أوروبا على الهيمنة على أفريقيا

ويجدر بنا في هذا المجال أن نمتدح الصراحة والإخلاص التي امتاز بهما التقرير السياسي حيث أبرز الحقيقة التالية: إن الاستقلال الذي نالته بعض البلاد ليس سوى استقلال اسمي. وهذه هي الظاهرة الرئيسة التي يتسم بها الاستعمار الجديد الذي يجب أن نستخلص روحه وطريقة سيره لكي نضيع عليه مناوراته ونفسد عليه حيله. إن فهم حقيقة الاستعمار الجديد ودراسة السبل التي يلجأ إليها وعزل العناصر التي يعتمد على تأييدها في بلداننا، كل ذلك يتطلب عملاً دائماً من البحث والاستقصاء والإيضاح.

ولقد كان للمؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية الذي انعقد في القاهرة في آذار/ مارس سنة ١٩٦١، فضل العمل على تحقيق هذه الدراسة والخروج منها بنتائج تركزت أصبحت قراراً نهائياً نال شهرة عالمية.

ولكن نظراً إلى الظروف الراهنة التي خلقتها السوق الأوروبية المشتركة، ونظراً إلى الدور الذي تقوم به بعض الدول الأفريقية المستقلة حديثاً، يهمنا أن نستخلص الأسس الاقتصادية لظاهرة الاستعمار الجديد التي تولد عن الاستقلالات المزيفة.

ويقيناً، فإن الاستقلال الذي «يجود» به المستعمرون ليس أمراً جديداً ـ فقد حدث ذلك في مصر سنة ١٩٣٣، وفي العراق سنة ١٩٣٢ مثلاً ـ ولكن هذا الذي كان يعتبر حدثاً عرضياً بين الحربين العالميتين، أصبح اليوم سياسة مرسومة بوضوح، وتطبق بمثابرة وإصرار.

ذلك أن الاتجاه الذي كان يتخذه النظام الاستعماري التقليدي ليس سوى التعبير عن التغيير العميق في بنيان الرأسمالية الغربية وليس الأمر محض صدفة أن نرى سياسة البلاد الأوروبية تجاه مستعمراتها تظهر في الوقت نفسه إلى

جانب حركة التجديد واتخاذ الأساليب الأمريكية للتطبيق من طرف الرأسمالية الأوروبية.

والواقع أن أوروبا الغربية أخذت بعد الحرب العالمية الثانية وبمساعدة خطة مارشال وتوطيد التداخل مع الاقتصاد الأمريكي، تبتعد عن أنظمة القرن التاسع عشر لتتلاءم مع الرأسمالية الأمريكية، ومن ثم تتلاءم أيضاً مع أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى نشاطها في العالم الجديد. وبمعنى أوضح أن تكون لأوروبا أمريكا لاتينية أخرى. وهذا هو المعنى العميق الذي ترمي إليه سياسة الجنرال ديغول تجاه الممتلكات الأفريقية السابقة التي انتظمت اليوم تحت اسم «اتحاد دول أفريقيا ومدغشقر». وتقتصر هذه السياسة على منح الاستقلال السياسي ـ بكرم وسخاء ـ وخلق دويلات مفتعلة إذا اقتضى الأمر، ثم اقتراح تعاون يهدف إلى تحقيق رخاء مزعوم، على أن تبقى أسسه خارج القارة الأفريقية.

ولكن هل هذه ظاهرة جديدة؟ أليس هذا هو جوهر الاستعمار بمفهومه «الأصيل»؟

إن الجديد في هذا كله هو أنه ظهر في العلاقات بين أفريقيا والدول الاستعمارية في أوروبا، اتجاه جديد بالنسبة إلى روح السيطرة المباشر وبالنسبة إلى أسلوب الاستيطان في الاستعمار. ولهذا السبب يجب أن نفكر بعقلية جديدة حين نحكم على الاقتراحات التي تتقدم بها الدول الأوروبية وعلى موقف بعض الرؤساء السياسيين في الدول الجديدة؛ فلقد انقضى العهد الذي كنا نرى فيه أن الحصول على الاستقلال يعتبر أمراً تقدمياً؛ فقياس التقدمية أصبح اليوم ينحصر في مدى الحرية السياسية والاقتصادية التي يتضمنها هذا الاستقلال؛ فالمشكلة إذاً هي مشكلة طبيعة الحكم في هذه الدول الناشئة؟ لذا يجب أن نتبين في هذه الظروف إن كان القائمون على الحكم يعبرون حقاً عن إرادة الشعب أم أنهم عملاء للمصالح الاستعمارية؟ ولا شك في أن رغبة المستعمر هو أن يتم انتقال السلطة السياسية التي كانت في قبضته لصالح وريث (سواء أكان فرداً أو جماعة) يعمل على تنفيذ تعليماته للتحكم في شؤون الدولة الناشئة، وبخاصة ليكفل استمرار السيطرة الاقتصادية لصالح القارة الأوروبية.

ولكن الأمور لا تسير دائماً وفق رغبة المستعمر، وبخاصة حين تتخذ

الإرادة الشعبية في البلد المعني سبيل حركة التحرير الوطنية الثورية، الأمر الذي يؤدي إلى حلول عديدة تقدمها لنا الخبرة الراهنة.

وكلنا يعلم الحل الجذري الذي تم في الصين الشعبية وفي فييتنام وفي كوبا مثلاً، حيث بدأ النضال على مستوى حركة وطنية للتحرير ثم اتجه نحو ثورة اقتصادية واجتماعية بفضل استيلاء الجيش الوطني على السلطة غداة النصر التام على قوات الاستعمار والرجعية. وعلى النقيض من ذلك، نجد الحلول التي يتقدم بها الاستعمار الجديد.

وبين هذين الطرفين النقيضين تجد مشكلة الحكم حلولاً في منتصف الطريق إثر المفاوضات التي تؤدي إلى حلول وسطى تتوقف على توازن قوات الطرفين. وإن الخبرة أثبتت لنا أن الطريق نفسه المؤدي إلى الاستقلال يمكن أن يؤدي إلى حلول تختلف عن بعضها في ما يخص مشكلة الحكم.

د ـ من الجزائر إلى المغرب وكينيا

في حالة الجزائر مثلاً نرى أن الحل الوسط الذي تم الاتفاق عليه في إيفيان هو حل وسط ثوري بمعنى أنه يسمح بالحصول على مكسب أكيد وهو الاعتراف باستقلال الجزائر، كما إنه لا يغلق الباب أمام تطلعات الثورة؛ وقد رأينا المناورات الاستعمارية بأسلوبها الجديد تجري لمرور ثلاثة أشهر بغية تحقيق هدف نحرص على تجنبه. أعني الاتجاه بحل مشكلة الحكم اتجاهاً مزيفاً منذ البداية، بحيث يكون الحل الوسط الذي تم الاتفاق عليه في إيفيان حلاً ضاراً بالمصالح الرئيسة للثورة الجزائرية.

وفي ما يتعلق بالمغرب، فإن السلطة التي كانت في قبضة الحماية الفرنسية والإسبانية والدولية (طنجة)، تم نقلها تحت ضغط حركة التحرير ـ لا إلى الملك وحده بالرغم من أنه نظرياً هو صاحب السيادة ـ إلى كتلة تضم القوات الشعبية. وكان لا بد أن تنقضي ستة أعوام قبل أن يستطيع الورثة الذين ترضى عنهم مصالح الاستعمار أن يستأثروا بالسلطة وأن يتمموا عمليتهم هذه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، بدستور شكلي مستعملين جميع السبل من التعفن والتزييف، إلى العنف والتعسف والظلم. كما إننا نلاحظ في كينيا محاولات عنيدة لفرض تكتل مصطنع لنقل السلطة مستقبلاً... إلى الوريث المعهود للسلطة البريطانية.

ترى بماذا نخلص من هذه الجولة السريعة في الأفق السياسي؟

إن المشكل الرئيس في حركة تحريرنا القومي هو السلطة السياسية. يجب الحرص على أن يتجلى الاستقلال فوراً في نقل السلطة نقلاً فعلياً عاجلاً إلى الممثلين الحقيقيين للثورة الشعبية في البلد، ولو استدعى الأمر إلى استئناف الكفاح المسلح. وإن الدور الرئيس للثورة الوطنية، هو أولاً الاستيلاء على أجهزة الدولة الاستعمارية لوضعها في خدمة الشعب. كما يجب أن تتشخص القيادة ضد خطر التدهور والتفسخ بعد الدخول إلى الحكم، وأن تظل يقظة بالمرصاد لمناورات الاستعمار وأعوانه داخل كل بلد، وأن تكون دائماً على أهبة الاستعداد لترد العدوان أياً كان نوعه.

هـ ـ لا ينبغي أن يخدعنا الآخرون

والآن ما هو موقف حركة تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية تجاه هذه المواقف المتعددة التي خلقتها أنواع الحلول لمشكلة الحكم بعد الاستقلال؟ إن المشكلة دقيقة إذ يخشى أن تؤدي إلى بعض التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة حديثاً، الأمر الذي لا نسمح به إطلاقاً لأنفسنا، لأن اختيار كل حكومة في أي بلد هو حق مقصور على شعب هذا البلد. ومع ذلك، وكما قال السيد الرئيس جوليوي نيريري في خطاب الافتتاح لمؤتمرنا، «إنه لا ينبغي أن يخدعنا الآخرون»، ولا يزال السؤال الذي جاء في هذا الخطاب: «من الذي سيشرف على أمور أفريقيا؟» سؤالاً مطروحاً.

هذا السؤال يتصل اتصالاً وثيقاً بالحل المقدم لمشكلة الحكم في كل دولة من الدول الحديثة. ويتوقف على الإجابة عن هذا السؤال مصير كل بلد من حيث الإبقاء على الأنظمة الاستعمارية والإقطاعية والقواعد العسكرية أو إلغاؤها، كما يتوقف على هذه الإجابة اختيار الطريق المؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إما لصالح الشعب بأسره وإما لصالح فئة محظوظة. وبصورة عامة يتوقف على الإجابة عن هذا السؤال توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بل ويتوقف على الإجابة عن هذا السؤال، بالنسبة إلى القارة الأفريقية بأسرها، الاتجاه الذي سوف تتخذه الوحدة الأفريقية على مستوى الدول التي سوف يجتمع رؤساؤها في أديس أبابا بعد شهور قليلة. وإننا وإن كنا لا نود أن نربي في أنفسنا عقدة من العقد تجاه الاستعمار الجديد، فلا بد من أن نؤكد بصورة لا يرقى إليها الشك أو الجدال، أن هذا

الاستعمار الجديد لا يدخر وسعاً في العمل على أن تأتي الإجابة عن هذا السؤال مواتية لمصالحه، على الأقل على حساب المصالح الحيوية للشعوب وعلى حساب حقوقها حتى عندما يعرف أن الكلمة الأخيرة ستكون للشعوب.

٩ ـ الوحدة والتضامن على الصعيدين الوطني والإقليمي

غير أن ما تم الحصول عليه، حتى ولو كان استقلالاً ممنوحاً كهبة، فهو دائماً وأبداً نقطة ابتداء إيجابية ينطلق منها العمل إلى الأمام للتقدم في طريق التحرير التام والرقي الكامل. إن الواجب يدعونا إلى التحدث علانية وفي صراحة تامة أمام الجماهير لكي نجنبها الأوهام التي تنجم عن الاطمئنان المزيف؛ فمن المهم أن نوقظ وعي هذه الجماهير وننمي فيها شعور اليقظة التي تجعلها تقف دائماً بالمرصاد أمام مناورات الاستعمار، دون أن تنسى وسط هذا كله ما هو قائم بيننا من عيوب وضعف وأخطاء. وبوصفنا رواد حركة تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية، فيجب علينا بالنسبة إلى النطاق القومي لكل بلد، أن نوجه عناية خاصة للكفاح اليومي الذي يجري فيه ونعمل على تحسين مصير الطبقة الكادحة فيه ولو تحسيناً جزئياً، ثم نعمل على تنظيم الشعب والارتفاع بوعيه وحشد الطاقة الثورية لديه لكي يتسنى له الوصول إلى الحكم متى تسمح له الفرصة لذلك. لذا لا ينبغي أن نتخلى عن تضامننا الأخوي، بل علينا أن نعضده ونعينه على مواجهة كل تدخل أجنبي أو أي حركة تناهض العمل الثوري. هذا في المجال القومي في كل بلد.

أما في مجال العلاقات بين الدول الأفريقية ـ الآسيوية، فيجب علينا أن نحيي ونرحب بكل محاولة للتقريب وجمع الشمل أو الوحدة، طالما أنه تعبير صادق أصيل عن الإرادة الشعبية، حتى ولو سلمنا بوجود خلافات مؤقتة وتناقض في المصالح بين العناصر المجتمعة. وستظل المبادئ التي تقوم عليها هذه الصلات، هي مبادئ المساواة التامة في الحقوق والتعاون المتبادل واحترام استقلال كل عضو.

وإن نجاح هذا العمل على المستوى القومي الوطني، وفي المجال الدولي، يعززه شعور الإخاء والتضامن القطري لدى جميع الشعوب وإيمانها الذي يزداد عمقاً يوماً بعد يوم بمصيرها المشترك. وإننا سنقوي هذا الإيمان المشترك بفضل كفاح منظماتنا كفاحاً مشتركاً ضد جميع ألوان الاستغلال الاستعماري والرأسمالي والإقطاعية، وأيضاً بفضل انتصارات هذا الكفاح، إلى

أن تنشأ علاقات دولية جديدة تهدف إلى خدمة الإنسان. هذا وسيكون الدور التاريخي لمؤتمرنا أنه قد أرسى قواعد هذا العمل ورسم خطوطه وأنار طريق الكفاح أمام الجماهير الأفريقية والآسيوية لأجل التحرير الوطني، ولأجل تحقيق الديمقراطية والتقدم ونشر السلام الدولي».

١٠ ـ عوامل التوتر في البلاد المستقلة حديثاً

في صيف ١٩٦١، شارك المهدي في مركز أكسفورد العلمي، في ندوة حول «مشاكل النمو الاقتصادي في البلاد الحديثة الاستقلال». وقد قدم تقريراً في موضوع «عوامل التوتر في البلاد الحديثة الاستقلال».

أ ـ عاملان وراء التوتر في البلاد الحديثة الاستقلال

يبدأ التقرير بتأكيد أهمية موضوع الندوة التي جمعت في مركز أكسفورد العلمي نخبة من الاختصاصيين الدوليين في قضايا النمو الاقتصادي ومشاكل البناء في البلاد الحديثة الاستقلال: «إن أسباب التوتر في هذه البلاد ترجع إلى عاملين أساسيين: العامل **الأول**، هو ما عانته شعوب هذه البلدان في الماضي من استغلال وحرمان بسبب الاستعمار والنظم الإقطاعية. والعامل **الثاني**، عوامل جديدة ظهرت بعد الاستقلال من جراء التعثر والفشل والخيبة، وذلك ما نشأ من عدم تلبية مطامح الجماهير الشعبية في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كان وما يزال شعار المعركة السياسية. ونحن نرى أن البحث عن حلول لعوامل التوتر في هذه البلدان، يستوجب استيعاب التجارب المختلفة، سواء في ذلك تجربة اليابان والهند والجمهورية العربية المتحدة، أو تجربة يوغوسلافيا والهند والصين وغينيا». ولا حظ المقرر (المهدي) عدم مشاركة مندوبين من البلاد الاشتراكية، وقال «إن قضية النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة تهم العالم بأسره، وقد يكون من الخطأ التفكير في قصر مهمة المساعدة في هذا السبيل على جانب دون آخر، واعتبارها ميداناً خاصاً لاحتكار أحد المعسكرين لنفسه. إن منطلق التفكير تتطلب التخلص من الأبوة والرعاية الاستعمارية. لقد أصبحت البلدان التي تنتمي إلى العالم الثالث تصنع الآن تاريخها بأيديها.

ب ـ تجربة المغرب

وضرب المهدي مثلاً على ذلك بتجربة المغرب فقال: «يمكننا الاستفادة من تجربة المغرب في تشخيص بعض المشاكل التي تعترض طريق البلدان

النامية؛ فلا شك أن الاستعمار الفرنسي قد انتهى عهده في بلادنا منذ ست سنوات، غير أننا وجدنا أنفسنا أمام تحالف بين الاستعمار الفرنسي وعناصر الاستغلال الاقتصادي الداخلي التي اتفقت امتيازاتها مع مصالح الاستعمار المقنع، وتقف كلها في وجه كل محاولة جدية لبناء أسس جديدة لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي، يكون في صالح الشعب. وقد اضطرت القوات الشعبية عندما كانت ممثلة في الحكومة، أن تصارع هذا الحلف كي تخطو بالبلاد نحو التحرر الاقتصادي.

وهنا يتجسم أمامنا مثال التوتر الذي ينشأ عن رغبة حركة التحرير في إعطاء الاستقلال مدلولاً صحيحاً، فتجد أمامها في صف المعارضة تكتلاً من المصالح الأجنبية والمحلية يمانع في تحقيق هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي نحو الحلول الصحيحة حتى لا تبقى مظاهر الاستقلال السياسي هيكلاً فارغاً من كل محتوى لصالح الشعب. وفي هذا الشوط الأول كانت القضايا معروضة بمنتهى الوضوح بحيث لم تستطع المعارضة والاستعمار الإقطاعي النجاح في التضليل والتدليس، وانتهت المعركة لصالح القوات الشعبية، إذ تمكنت من تأسيس أدوات البناء كبنك العملة وأجهزة التطور الاقتصادي ومراقبة حركة رؤوس الأموال.

ولكن شأننا شأن غيرنا من الشعوب التي تكافح في سبيل تحررها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكنتيجة للوعي الشعبي المتزايد، حدث أن دبرت بعد هذا النصر ببضعة أشهر، عملية شبه انقلابية لصالح العناصر الرجعية قصد تعطيل دور أدوات التحرر المكتسبة، وسلب الشعب ثمرة كفاحه. وهكذا وجدت القوى الشعبية نفسها مرة أخرى أمام أزمة سياسية يؤدي الدور البارز فيها على المسرح، ممثلون محليون يعتمدون على سيطرة الجيش والشرطة تحت سلطة جماعة من الانتهازيين والمحترفين السياسيين، نصب هؤلاء أنفسهم في الحكم كحماة للمصالح الاستعمارية متعهدين لها، همهم الأكبر امتصاص التعبئة الشعبية بكل الوسائل، إما بإفساد الضمائر والتفرقة والتضليل، وإما بالقمع والإرهاب والبطش. ومع هذا كله بقيت مشاكل النمو الاقتصادي قائمة، ومشاكل الشعب ملحة بقوة تتزايد على مر الأيام؟ وعندما اتجهت العناصر الحاكمة، إما من عنديتها أو بوحي خارجي، إلى الإعلان عن العزم على تحقيق برنامج النمو والتقدم، اكتشفت أنها تفتقد الأداة الضرورية التي تمكّنها من التنفيذ، وهي ثقة الجماهير واستعدادها للتعبئة في هذه السبيل».

ج ـ تصحيح بعض الأخطاء

ثم تعرض تقرير الشهيد المهدي إلى ما ورد في تقرير بعض الاختصاصيين من أخطاء في النظر إلى مشاكل النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة، فلاحظ أولاً أنه: «يجب اعتبار الظروف التاريخية لكل بلد وتأثير مخلفات هذا التاريخ القريب والبعيد، واعتبار الأسس التي ينبني عليها كيان مجتمع ما في ذلك العصر المرتبط بالاستعمار والرأسمال الدولي». كما انتقد الذين ينظرون إلى مشكلة النمو الاقتصادي مجردة عن الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي، وكذلك الذين يستوحون الحلول من التجربة الخاصة بالبلاد الأوروبية والأمريكية فقال: «إن كثيراً من الاختصاصيين في النمو الاقتصادي، يعتمدون في الإسراع بالنمو في البلدان المتخلفة على قيام بورجوازية وطنية تتمول من الخزينة العامة والمساعدات الأجنبية، فتحقق هذه البورجوازية ما حققته الأخرى في البلاد الرأسمالية منذ قرن أو يزيد. لكن هؤلاء الاختصاصيين يغفلون خصائص المجتمع الأفريقي؛ فمثلاً «إن أربعة أخماس الشعب تعيش في البوادي، وتكاد تكون البورجوازية الكبيرة في معظم البلاد الأفريقية منعدمة الوجود؛ فالنمو السريع هنا متوقف قبل كل شيء على الإصلاح الزراعي الملتحم مع التصنيع العلمي، ولا يمكن في هذا التصنيع اتباع المسطرة الغربية أصلاً، لأن الرأسمال الضروري للنمو المطرد، من دون الاعتماد الدائم على الخارج، يتوقف توفيره على مراقبة الصناعة الحيوية والتجارة الأساسية. كما يتوقف على التعبئة الشعبية التي تمكن في الوقت نفسه من مراقبة استعمال الثروة الوطنية والتدخل لصالح الشعب قبل غيره».

وبناءً على هذا، اقترح الشهيد المهدي على الندوة: «أن لا تسجن نفسها في الاعتبارات المذهبية، وأن تعمل على استخلاص أقوم السبل للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المختلفة، وتحدد دور المساعدة الأجنبية في هذا النمو». وقد أفرد تقرير الأخ المهدي بنبركة فصلاً لضرورة احترام السيادة الوطنية، معتبراً «أن كثيراً من الأزمات التي تنشأ في البلاد الفتية تنشأ من عدم احترام السيادة الوطنية، ويقترح الاعتراف لهذه البلاد بحق اختيار المؤسسات والظروف التي تباشر فيها بناءها الاقتصادي والسياسي بما في ذلك أسلوب التطور والنمو وكيفية استعمال المساعدة». وختم التقرير بالنتائج المنتظرة من المساعدة التي تتلقاها البلاد الناشئة في ميدان الصناعة. . . وعارض فكرة «إنشاء رقابة دولية على كيفية استعمال الدول الفتية للمساعدة الأجنبية، إلى أن تدل التجربة عن جدارتها في

إدارة شؤونها بنفسها»، كما يقول البعض، وقال: «إننا نعلم أن مثل هذه الرقابة في الظروف الراهنة لن تكون إلا أداة أخرى في خدمة الاستعمار الظاهر والمقنّع وحلفائهما، أي العناصر الانتهازية والسماسرة والإقطاعيين».

رابعاً: «ظاهرة المهدي».. وسلسلة عمليات إرهاب الدولة!

١ ـ المهدي: «أمة وحده»، ثالث ثلاثة... وثاني اثنين...

لكي نفهم السياق العام الذي اختطف فيه المهدي، وهو سياق متشعب، لا بد من استحضار، لا أقول «شخصية المهدي»، بل أقول: «ظاهرة المهدي»؛ فالرجل لم يكن مجرد «شخصية»؛ فمفهوم «الشخصية» لا يستوعب المهدي مهما ضمَّناه من معانٍ ودلالات. لقد كان بحق «ظاهرة» فريدة، وإذا شئنا استعمال التعبير العربي الإسلامي قلنا: إن المهدي بنبركة «كان أمة وحده». أما إذا أردنا تجنب بخس رفاقه في الاتحاد الوطني حقهم ووزنهم، فإن واقع «القوات الشعبية» التي تكوّن منها هذا «الاتحاد، يفرض القول إن المهدي كان ثالث ثلاثة، أعني أنه كان يشخص إحدى القوات الثلاث المكونة للاتحاد (المقاومة، والنقابة، والأطر السياسية). هذا إذا نظرنا إليه من إطار الاتحاد الوطني وحده، داخل المغرب. أما إذا نظرنا إليه أيضاً من خلال دوره في حركة التحرر العالمية المناضلة ضد «الاستعمار الجديد»، فإن وضعه في هذا المجال كان قد تطور ونما حتى أصبح ثاني اثنين في منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث، التي أقامت «عولمة» نضالية ضد الاستعمار الجديد: كان تشي غيفارا قائد عملية عولمة الثورة المسلحة ضد الإمبريالية العالمية، وكان المهدي بنبركة قائد عملية نشر الوعي السياسي ضد الاستعمار الجديد. والإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد مفهومان يحملان مضموناً واحداً، وإنما يختلفان في المرجعية: مفهوم الإمبريالية العالمية مرجعيته الماركسية اللينينية، أما مفهوم الاستعمار الجديد فمرجعيته حركات التحرير الوطنية[٨].

---

(٨) ليس هذا الربط بين تشي غيفارا والمهدي بنبركة من عندي، بل نقلته عن **الموسوعة الفرنسية** (*Encyclopédie Universalis*)، التي ورد فيها ما يلي: «... إن المناضلين الذين كانا في الأصل وراء تأسيس منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث لم يحضرا في مؤتمرها التأسيسي: فلا المهدي بنبركة الذي اغتيل في باريس في السنة السابقة لانعقاد ذلك المؤتمر، ولا إيرنيستو «شي» غيفارا (الذي سيقتل بعد تسعة عشر شهراً وهو على رأس الثوار في بوليفيا)، لا أحد منهما حضر ذلك المؤتمر. ويضيف كاتب المقالة قائلاً: «غير أن أهمية منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث، بغض =

لنبدأ بإبراز أهمية وضع المهدي داخل المغرب.

أ ـ من السياسة التحررية إلى التبعية للاستعمار الجديد!

تكوّن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، (وقد فصلنا القول في ذلك قبل) من ثلاث قوى: المقاومة وقد بدأ كسر شوكتها منذ السنوات الأولى للاستقلال بتأليب بعض جماعاتها على بعض، على عهد الغزاوي أول مدير للأمن الوطني. ثم اتجه القمع نحو «رأس الأفعى» بتعبير جريدة **كديرة**، حين وجهت تهم غلاظ لمدير **التحرير** ورئيس تحريرها، وما تلا ذلك من اختلاق ما سمي بـ «المؤامرة لاغتيال ولي العهد»، التي اعتقل في إطارها جميع المقاومين العاملين في صفوف الاتحاد والمتعاطفين معه. واتجهت آلة القمع بعد المقاومين إلى القوة الثانية في الاتحاد: المنظمة النقابية المتمثلة في الاتحاد المغربي للشغل، فكان أن تم شغل الجهاز النقابي بـ «خطر التقسيم»، وبالتالي التهديد بنزع المنافع والمنازل، وبالتالي دفعه إلى سلوك «سياسة الخبز» وإبعاده عن «خبز السياسة».

والدافع إلى هذه الحملة المتزامنة ضد المقاومين والنقابين، بعد أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، كانت حسابات المستقبل وليس حسابات الماضي؛ فالماضي قد أسقط من الحساب تماماً: لقد أسقط من الحساب أن المقاومة والتنظيم العمالي الوطني هما اللذان قادا كفاح الشعب المغربي من أجل إرجاع محمد الخامس إلى عرشه وتحقيق الاستقلال. وما بقي في الحساب هو السياسة التحررية التي كانت تسلكها حكومة عبد الله إبراهيم وبخاصة في مجال الاقتصاد والسياسة الخارجية، والتي رأت فيها المصالح الاستعمارية خطراً عليها وعلى وجودها المستقبلي.

لقد وصف القادة الاتحاديون آنذاك إقالة حكومة عبد الله إبراهيم بأنها كانت انقلاباً، وهذا صحيح باعتبار معطيات الحاضر، أي من الناحية القانونية، لأن إقالتها لم تكن تستند إلى أي مبرر سياسي، لم تكن عن طريق التصويت ضدها في برلمان، ولا بسبب ارتكابها لفضيحة تضطرها إلى تحمل

= النظر عن إخفاقاتها من الناحية العملية، إنما تكمن (كما قال بنبركة) في الدلالة التي اكتستها عملية الربط التاريخي بين «التيارين المعاصرين الكبيرين في الثورة العالمية: التيار الذي بدأ مع ثورة تشرين الأول/ أكتوبر في روسيا والذي يمثل تيار الثورة الاشتراكية، والتيار الموازي لها الذي هو ثورة التحرير الوطني» (بن بركة).

المسؤولية وبالتالي الاستقالة أو الإقالة. ولكن إقالة هذه الحكومة كانت أيضاً انقلاباً باعتبار آفاق المستقبل، أعني أنها كانت انقلاباً سياسياً أيضاً. إن التصميم الخماسي الذي أعدته هذه الحكومة كان يركز على التصنيع والتعليم والإصلاح الزراعي. ولم يتردد خصوم الاتحاد يومذاك في القول إن التصنيع سيقوي من حجم وفعالية الطبقة العاملة، وهذا خطر! وقالوا إن تعميم التعليم سيؤدي إلى بطالة المثقفين، وهي خطيرة! وقالوا عن الإصلاح الزراعي إنه سيغير تركيبة سكان العالم القروي، وهذا خطر!

ولتلافي هذه الأخطار، وقع الاتجاه نحو «الإنعاش الوطني»! إلى إشغال العاطلين ـ وليس تشغيلهم ـ بأعمال يسود فيها التراخي وقتل الوقت، مقابل شيء من «الطحين» الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

بالفعل، لقد كان العدول، على طول الخط، عن السياسة التحريرية التي اختطها ومارستها الحكومة، التي كانت محسوبة على التيار التقدمي في الحركة الوطنية وعلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحديداً، انقلاباً، أي تحويلاً للمسيرة التي قادتها الحركة الوطنية مع محمد الخامس، مسيرة التحرير وبناء الاستقلال. وقد تطلب العدول عن هذا الاتجاه الوطني التحرري كسر شوكة القوى التي تحميه وتغييب قادته والمناضلين من أجله. كان الابتداء بالمقاومة والمنظمة النقابية، (وصادف أن تكفّلت عملية جراحية بسيطة، اقترن بها الأجل المحتوم، بالملك محمد الخامس).

ب ـ المهدي: حركة ومشروع وحضور دائم مخيف للخصوم!

وتبقى القوة الثالثة في الاتحاد الوطني وهي الأطر السياسية والفنية والطلابية والمثقفون والجماهير، وهذه كلها قوى فاعلة، ولكن لا ينتظمها إطار كما هو الحال في المقاومة والنقابة، وإنما ينتظمها الارتباط السياسي بالاتحاد كحزب سياسي كان كثير من الناس في الداخل يسمونه «حزب المهدي»، ويطلق عليه في الخارج «حزب بنبركة». ومع أن مثل هذه التسميات لا تحدد الهوية ولا تكفي في التعبير عن المحتوى كله، فهي مع ذلك وسيلة إجرائية على مستوى التعريف بالشيء. ولقد كان لصاحب هذا الاسم من المؤهلات ما جعل منه فاعلاً سياسياً يشخص القوة الثالثة في الاتحاد الوطني. لقد كان ذا شخصية «كاريزمية» (زعامية)، مع حركية أبرزنا بعض مظاهرها من قبل، ومشروع فكري أجملنا عناصره الرئيسة في هذا الفصل والفصل السابق.

صحيح أن القيادة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانت «قيادة جماعية»، ولكن فقط من حيث إنها من دون «زعيم» أو «كاتب عام». أما في الواقع فقد كانت «جماعة من القادة» كل منهم يمثل قوة من القوى المكونة للاتحاد: المحجوب يمثل النقابة، والبصري واليوسفي يمثلان المقاومة، والمهدي وعبد الرحيم يمثلان «السياسة». «الزعامة» في مجال السياسة (الأطر، الطلاب، الشباب، الجماهير المنحدرة من حزب الاستقلال. . .)، كانت للمهدي، هذا منذ أن أطلق سراحه قبل الاستقلال بسنتين، هو وبقية الشخصيات السياسية الوطنية.

وبمجرد ما انتهت مفاوضات الاستقلال التي قام بها، كما رأينا، بدور المنسق بين المقاومة والحزب، داخل حزب الاستقلال، تصدى المهدي لعملية بناء الاستقلال، من القاعدة؛ فكان مشروع «طريق الوحدة» الذي خطط له وأشرف عليه سنة ١٩٥٧، وقد تلقى «تربية أساسية» أعطت لشق الطريق على الأرض ظلالاً تشق الطريق على مستوى السلوك والفكر، حاول المهدي أن يجعل من هذا الشباب المتطوع فيه نواة تؤسس لتنظيم شعبي لبناء الاستقلال، في البادية والمدينة، فبادر إلى إنشاء منظمة «بناة الاستقلال» من العاملين في طريق الوحدة.

غير أن هذه المحاولة قد أفشلت من طرف «الحزب والدولة». أما حزب الاستقلال، وأعني قيادته التقليدية التي كانت ترى في المهدي شخصاً يسبق «القافلة»، فقد عملت على فرملة خطاه بالاستحواذ على الشبيبة الاستقلالية وتدجينها، وبالتالي عزل جمعية «بناة الاستقلال» وعدم الاعتراف بها ودفعها إلى التشتت. وأما الدولة، دولة الاستقلال، التي كانت قد شرعت في إعادة بناء نفسها كدولة «المخزن»، فلم تكن لتقبل أن يتم بناء الاستقلال من القاعدة وبواسطة السواعد الشعبية كما كان يفكر المهدي.

لم ييأس المهدي، بل حاول توسيع دائرة «بناة الاستقلال»؛ فاتجه إلى إنشاء «الاتحاد المغربي للشباب»، الذي كان من المفروض أن يضم جميع منظمات الشباب في المغرب بما فيها «جمعية بناة الاستقلال» والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وجمعية تربية الشبيبة وجمعية الطفولة الشعبية، إلى جانب الشبيبة الديمقراطية التابعة لحزب الشورى والاستقلال، والشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل. . إلخ. غير أن هذا المشروع قد نسفه في المهد الجهاز النقابي الذي كان يرفض أي تنظيم للشباب غير

«منظمة الشبيبة العاملة»، التي كان يريدها منظمة لجميع الشباب.

بعد ذلك يتحول اهتمام المهدي إلى مشروع أكبر هو ما عبر عنه بإعداد «الأداة» وإحداث «انقلاب» في حزب الاستقلال **أولاً**، ثم في المجتمع **ثانياً**، بواسطة حزب الاستقلال نفسه، ولكن بعد تجديده. وعندما وجد أن العناصر التقليدية في اللجنة التنفيذية لا تفهم ولا تتحمل ولا تقبل مثل هذا التجديد الذي كان سيدشن قطيعة نهائية مع «الزاوية» التي كانت النموذج الذي بني عليها الحزب، اضطر اضطراراً إلى الرضوخ لوجهة نظر قادة القوتين المعارضتين لـ «زاوية القيادة» في حزب الاستقلال، القائلة باستحالة تجديد «الحزب» من داخله، من دون الاستقلال عن قيادته التقليدية، فكانت «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، فـ «الجامعات المتحدة»، ثم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، الذي أصبح فيه المهدي، بحكم وضعه السياسي في حزب الاستقلال، وبشخصيته الكاريزمية ومشروعه المجتمعي وحركيته الاستثنائية، القائد السياسي الذي يحسب له الحساب، داخل الاتحاد نفسه، ما اضطره إلى تلك الغربة الإرادية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق.

ولما تبين لمن يراقبون الاتحاد ويخططون لشل الحركة فيه، أن هذه «الغربة الإرادية» التي فرضها المهدي على نفسه بسبب التوتر داخل قيادة الاتحاد، قد تحولت إلى حضور مخيف على المستوى الدولي، مستوى حركات التحرير في أفريقيا وآسيا، وإلى حضور دائم في الاتحاد الوطني بوصفه يمثل الإشعاع الخارجي للاتحاد، فضلاً عن تحوله إلى «الحاضر» الذي يشار إليه بضمير الغياب، الضمير الذي يجعل حضور الغائب أقوى من مثول الحاضر، أقول ولما تبين لمن يهم الأمر أن القوة الثالثة والأخيرة، التي بقيت في الاتحاد لم تضرب ولم تدجن، وتتشخص في المشروع الذي يحمله ذلك الذي كان أمة وحده: المهدي بنبركة، اتجه الاهتمام إليه.

٢ ـ إرهاب الدولة: اختطاف المهدي كان جزءاً من سياسة

أما أن يكون الجهاز الحاكم قد مارس العنف أو ما يسمى اليوم بـ «الإرهاب» ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فهذا ما لم يعد يحتاج إلى إثبات، ليس لأن البخاري أحد الشرطيين المنتمين إلى التنظيمات البوليسية التي مارست العنف الإرهابي ضد الاتحاد قد اعترف بذلك، وأدلى بتفاصيل مثيرة لمن كان يجهل ذلك أو يشك فيه، بل لأن وسائل الاتحاد الإعلامية قد أشارت

لدى كل حادثة إلى مرتكبيها وأعطت تفاصيل في الموضوع. وإذا نحن تركنا الاختطافات جانباً، وهي معروفة متكررة (من المختطفين من ظهر، ومنهم من لم يظهر له أثر حتى الآن)، وإذا نحن تركنا جانباً أيضاً المحاولات التي تعرض لها الاتحاديون قادة ومناضلين، وفشلت وطواها النسيان، مثل محاولة الاختطاف التي كان مستهدفاً لها الأخ الفقيه محمد البصري في روما واكتشفت هنا وأبلغ عنها قبل أن يفوت الأوان. إذا غضضنا الطرف عن هذه وتلك، فإن ما قد ينبغي التذكير به هنا حادثتان: **أولاهما**، وقعت قبل محاولة اغتيال الشهيد المهدي بحادثة سيارة، **وثانيهما**، حدثت بعد اختطافه ببضع سنين. والحادثتان معاً تشهدان على طبيعة عملية الاختطاف الذي أودت بحياة الشهيد.

أ ـ نسف مطبعة «التحرير» بالقنابل

أصدرت جريدة **التحرير** عدداً استثنائياً من صفحتين، مؤرخاً بـ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وذلك بعد أن تعرضت المطبعة التي تطبع فيها إلى اعتداء بالقنابل يوم ٧ من الشهر نفسه، اضطرت معه إلى الاحتجاب يومي ٨ و٩، لتصدر بعدهما ذلك العدد الاستثنائي الذي يحمل تفاصيل معززة بالصور عن الاعتداء المذكور. كانت العناوين كما يلي:

«بعد سلسلة من الاعتداءات والجرائم: عصابة إجرامية «تقنبل» المطبعة التي ينبعث منها صوت القوات الشعبية. أيها المواطنون والمناضلون ضاعفوا من يقظتكم، أعربوا عن سخطكم إزاء الحكم المتواطئ مع الإرهاب. ما كان للتخريب أن يخنق صوت الجماهير». وتحت هذه العناوين بلاغ من الكتابة العامة للاتحاد يقول: «بعد سلسلة من الاعتداءات والجرائم التي استهدف لها مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ونقابيو الاتحاد المغربي للشغل، وطلبة من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تعرضت اليوم الجمعة (٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٢) مطبعة أمبريجيما التي تصدر جريدة **التحرير** وجرائد أخرى لمنظمات شعبية تقدمية، إلى اعتداء إرهابي شنيع. لقد أقدمت عصابة منظمة على وضع ثلاث قنابل من مادة تي.إن.تي في منشآت المطبعة. وقد خلف الاعتداء خسائر مهمة، بينما تمكن المجرمون من الفرار في طمأنينة تامة. لقد تأكد منذ الآن وبصورة قاطعة وجود منظمة من القتلة والمختصين بواسطة القنابل. والسلطات التي لم يعد ضرورياً إثبات تورطها، تعرف هذه العصابة بل وتترك لها مجال العمل بحسب برنامج مخطط، خصوصاً وقد سبق أن تُرك المعتدون السابقون في مأمن من أي عقاب. إن هذا العمل التخريبي يستهدف

بكل وضوح إسكات صوت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأصوات سائر المنظمات الديمقراطية التي تقاوم الحكم المطلق الرجعي العتيق، الذي يظن، ولاشك، أن في التخريب والتهديد والعدوان أيسر طريق لخنق المعارضة».

وفي مقالة أخرى وصفت **التحرير** ما حدث فقالت: «وقد أسفر التحقيق الأولي عن أن المعتدين وضعوا ثلاث قنابل إحداهما تحت آلة السحب الدائري (روتاتيف) في الطابق الأرضي، والأخرى داخل آلة السحب المسطح في الطابق الأول، والثالثة قرب الآلة نفسها. وقد انفجرت القنبلتان الأوليان فحطمتا آلتي السحب كما أحدثتا حرائق في صناديق خشبية توضع فيها الحروف، ودماراً بمجموع المطبعة، ومكاتب قلم التحرير. أما القنبلة الثالثة التي لم تنفجر فكانت من عيار ٢٥٠ غرام، وكانت القنابل من نوع أمريكي وهي من الصنف الذي يستعمل لتحطيم القناطر، كما إنه ينبعث منها غاز سام يقضي على الحياة في البنايات المغلقة كبناية المطبعة».

ب ـ عمليات أخرى سابقة. . . في إطار إرهاب الدولة

وذكّرت **التحرير** بالمناسبة بالاعتداءات التي تعرضت لها القوى التقدمية والمناضلون العاملون في صفوفها. وهنا تذكر بالاعتداء «الذي وقع على عمر بنجلون نائب المدير الإقليمي للبريد بالدار البيضاء، أثناء استعداد موظفي هذه الوزارة ووزارة الخارجية القيام بإضراب مطلبي. وقد قامت بالاعتداء على عمر عصابة من البوليس السري حيث داهمت منزله ليلاً وانتشلته بالقوة في ثياب النوم وسيق في سيارة خاصة معصوب العينين حيث تعرض لعمليات الضرب والتنكيل ساعات طوال في أحد الكهوف المجهولة. وفي الوقت نفسه تعرض المقاوم محمد المكناسي لمحاولة مماثلة في مدينة مكناس. كما حاول أفراد منظمة البوليس السري إضرام النار في سيارة المحجوب بن الصديق أمام برصة الشغل يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١. وقد كشفت تلك العمليات الإجرامية عن وجود ما يسمى بـ منظمة «الجيش السري» المغربية، الشيء الذي أثار سخط واستنكار جميع المواطنين. ولم يقف نشاط هذه العصابة المجرمة عند هذا الحد، فقد تعرض الأخ الهاشمي بناني رئيس المجلس البلدي لمدينة الرباط والكاتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل، إلى هجوم قامت به عصابة إجرامية مماثلة يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢، واعتدت عليه بالضرب ما اضطره إلى ملازمة الفراش أياماً».

واصلت **التحرير** التعليق على الاعتداء في أعدادها التالية، فأشارت إلى اعتقال السلطات للمسؤول عن توزيع الجريدة ومساعديه من أجل التحقيق، وقد تسبب ذلك في تعطيل صدور الجريدة وتوزيعها، وتبين أن الاعتقالات من أجل التحقيق كانت من أجل الترهيب وعرقلة صدور الجريدة.

وفي مقالة بعنوان «المعنى الحقيقي للجريمة في هذا الوقت بالذات»، نشرته **التحرير** يوم ١٥ من الشهر نفسه، أشارت إلى أن التاريخ الذي اختير للاعتداء له معنى خاص، فقد كان معروفاً أن دستوراً ممنوحاً يتم إعداده من طرف فنيين أجانب، كما أن جريدة **ليفار** التي كان يصدرها كديرة، أعلنت في عددها الصادر يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، أنه «تقرر العدول عن مجلس الدستور المعين، وأن رئيس الدولة يتولى هو نفسه والحكومة إعداد الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي في أواخر هذه السنة ١٩٦٢». وقالت **التحرير** إن الغرض من الاعتداء واستعمال القنابل القوية المفعول كان يهدف إلى تدمير المطبعة عن آخرها، وأن الغرض من ذلك إسكات صحافة الاتحاد وتمرير الاستفتاء عن الدستور من دون صوت معارض. ومن الجدير بالذكر أن المغرب لم يكن يتوافر آنذاك على مطابع تستطيع طباعة الجرائد إلا ما كانت تملكه الدولة أو الأحزاب، وأن استيراد مطبعة كاملة يحتاج إلى ما لا يقل عن ستة أشهر. وإذا عرفنا أن الأحزاب يومئذٍ كانت كلها مشاركة في الحكومة في ذلك الوقت، أدركنا استحالة تمكن صحافة الاتحاد من الصدور. قبل تمرير الدستور الممنوح من دون صوت ينتقده أو يعترض عليه.

٣ ـ الأجهزة البوليسية الخاصة: كتائب الإرهاب

تلك نظرة سريعة عن سلسلة الاعتداءات التي تحمل سمة «إرهاب الدولة» التي عرفها المغرب في سنة ١٩٦٢، والتي سبقت الإعلان عن الدستور الممنوح، وكأنها، أي تلك الاعتداءات، كانت تمهيداً لتمرير هذا الدستور.

في هذا السياق نفسه تأتي محاولة اغتيال الشهيد المهدي بواسطة حادثة سيارة، وهي محاولة لم تفاجئ الاتحاد عندما وقعت. والذي يراجع اليوم أعداد **التحرير** بعد قنبلة المطبعة يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، سيلاحظ أن تسلسل الأحداث يشهد بالصحة للتعليق الذي فسرت به **التحرير** الأهداف السياسية من عملية الاعتداء على المطبعة كما أوردناه أعلاه. ذلك أنه بعد الاعتداء الذي تعرض له (يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢) المرحوم

الهاشمي بناني رئيس المجلس البلدي الاتحادي في الرباط، وأحد أبرز المسؤولين الاتحاديين الذين استطاعوا الجمع بين المهام النقابية (الكاتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل)، والمهام السياسية في حظيرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اضطرت **التحرير** إلى الكشف عن بعض ما تجمع لديها من معلومات حول تركيب وتحركات الفرق البوليسية الخاصة، وذلك في مقالة بعنوان «أضواء على بعض الأجهزة البوليسية الخاصة»، نشرته في عددها الصادر يوم ٢ شباط/ فبراير ١٩٦٢، وقد جاء فيه: «في الوقت الذي أخذ فيه نشاط عصابة منظمة البوليس السري يتزايد ويقوى خصوصاً بعد محاولة اختطاف الأخ الهاشمي بناني والاعتداء الشنيع الذي تعرض له على يد تلك العصابات، وبعد الحملة التسميمية التي بدأت تشنها عناصر مجرمي منظمة البوليس على أوساط المعارضة بواسطة الشائعات المفتعلة والمكالمات التليفونية التهديدية، نرى أنه من المناسب أن نكشف القناع عن بعض الأجهزة البوليسية التي تسير بأموال المواطنين المغاربة والتي لا تعرف مجالات نشاطها وأدوارها بالضبط. يدعى هذا الجهاز البوليسي بـ «الكتائب الخاصة» (بريكاد سبيسيال)، ويديرها اليونان (الضابط) أحمد الدليمي.

وهذا الجهاز قسمان: **أحدهما** مكلف بالمواطنين المغاربة، **والآخر** مكلف بالأجانب. ويتولى مسؤولية الإشراف على القسم المكلف بالمغاربة رشيد سكيرج، وهو برتبة كوميسير. أما الشرطيون العاملون بهذا القسم فمعظمهم من قدماء مفتشي الشرطة الذين كانوا يعملون بأجهزة الحماية الفرنسية، وكان اختصاصهم هو محاربة الحركة الوطنية. إضافة إلى هذه العناصر، هناك عناصر أخرى من بعض الأفراد الذين كانوا في المقاومة وأصبحوا بدافع الأحقاد يستعملون من لدن الدولة لملاحقة أغلبية المقاومين الذين هم في صفوف المعارضة. وجدير بالذكر أن بعض المفتشين في الجهاز البوليسي المذكور، كانوا قد قضوا فترة تدريب في إحدى العواصم الأوروبية على أعمال خاصة، ودامت فترة التدريب ستة أشهر كاملة. وإلى جانب ذلك فإن هذا الجهاز يتوافر على عدد من الفيلّات السرية، توجد إحدى هذه الفيلات بحي أكدال في الرباط، وأخرى بحي بولو في الدار البيضاء. ولعل هذه الأخيرة هي التي كان قد عذب فيها الأخ عمر بنجلون عندما اختطف في الدار البيضاء يوم ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر (عام ١٩٦١).

وتؤكد المعلومات الواردة إلينا بخصوص نشاط هذه «الكتائب الخاصة»

أنها تعمل هذه الأيام في إطار التهييء لتنفيذ عدة عمليات تتفاوت درجات خطورتها، ومعدة على أساس قائمة خاصة بالمناضلين النشطين في صفوف المعارضة. فإلى أين يريد هؤلاء أن يسيروا بالمغرب؟»

٤ ـ محاولة اغتيال المهدي

بعد ذلك بيومين نشرت **التحرير** ما يلي: «عادت سيارات البوليس السري بريكاد سبيسيال تتعقب الأخ المهدي بنبركة في تنقلاته، فما شئت من فولفو، وفولسفاكن، وبيجو ٤٠٣، على اختلاف الأرقام. وقد استفحلت «الحراسة» مع اقتراب فاتح نوفمبر. الفولفو السوداء التي تتعقب الأخ المهدي بلغت بها الوقاحة إلى استنطاق صاحب المستودع الذي يشتري منه الأخ المهدي البنزين في الرباط، وذلك صباح ٢ نوفمبر. وبعد زوال اليوم نفسه سارت فولفو خلف سيارة المهدي في الطريق إلى البيضاء، وكان سائق البوليس السري لا يحترم قوانين السير فاخترق قرية تمارة بسرعة ١٢٠ كلم في الساعة، واصطدم عند الخروج منها بشاحنة، ولا يعلم هل هذه الحراسة تجري بأمر من إدارة الأمن أم بتعليمات خاصة من المكلفين بالبريكاد سبيسيال أمثال الشياظمي، والمرابط، والتادلاوي، وبنتاهلة، وبودريس في الرباط، وجميل وغيره من «السريين» المعروفين، في الدار البيضاء؟

وبعد أقل من أسبوعين، وبالضبط في يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، نشرت **التحرير** الخبر التالي بعنوان: «المهدي يتعرض لمحاولة اغتيال على يد البوليس». يقول نص الخبر: «تعرض رفيقنا المهدي لحادثة اغتيال على صورة حادثة سيارة ما بين الساعة الثانية والنصف والثالثة بعد الزوال يوم ١٦ نوفمبر قرب بوزنيقة، فقد طوردت سيارته التي تغادر الرباط يومياً للالتحاق بالدار البيضاء والتي كان يركبها معه إضافة إلى السائق مولاي المهدي العلوي، عضو اللجنة الإدارية للاتحاد، من طرف سيارة من نوع بيجو ٤٠٣ بيضاء اللون تابعة للفرقة الخاصة للبوليس بريكاد سبيسيال، وهي السيارة نفسها التي كانت واقفة طوال صباح أمس أمام منزله. طاردت هذه السيارة سيارة المهدي وزاحمتها في منعرج قرب بوزنيقة حتى أخرجتها عن الطريق فانقلبت وألقت بالمهدي خارجها، فأصيب بجروح ورضوض في عنقه. أما سائق السيارة فقد كان في حالة خطيرة وأصيب المهدي العلوي بجروح كذلك». ثم ذكّرت **التحرير** بالاعتداءات المماثلة التي تعرض لها كل من عمر

بنجلون، والمكناسي، سيارة المحجوب، الهاشمي بناني، ثم قنبلة المطبعة.

وبعد أسبوع من حادثة محاولة اغتيال المهدي نشرت **التحرير** (يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر) شهادة لأحد السفراء الغربيين ورد فيها «أنه كان وراء سيارة البوليس الذي طاردت المهدي، وأن شرطيين نزلا من سيارته وأطلا على المهدي وصاحبيه ولم يقدما لهما أية مساعدة ثم انصرفا». وأضافت **التحرير** تقول: «هذا وقد أثبت الفحص الطبي الذي أجري للشهيد المهدي، أن فقرات عنقه قد أصيبت مما يستلزم العلاج في الخارج».

فعلاً سافر المهدي إلى ألمانيا للعلاج ليعود يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، بعد غياب شهر ونصف، أي بعد انتهاء حملة الاستفتاء على الدستور والتصويت عليه بما شاءت وزارة الداخلية التي كان على رأسها كديرة؛ فهل كانت محاولة اغتيال المهدي في التاريخ الذي جرت فيه، أي قبيل انطلاق حملة الدعاية للاستفتاء على الدستور، مجرد مصادفة؟ كلا، إن العملية كما يدل على ذلك السياق الذي جرت فيه كانت عبارة عن ممارسة السياسة بواسطة الإرهاب: إرهاب الدولة.

٥ ـ إرهاب الدولة. . . يفسره الآتي وليس الماضي

لا أحد يشك اليوم في أن حادثة السيارة التي تعرض لها المهدي يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، كانت محاولة اغتيال مدبرة، وأن مدبريها ومنفذيها هم من فرق «الشرطة الخاصة»، وهي أجهزة تابعة للدولة. وبما أن ممارسة «العنف» من طرف أجهزة الدولة، إنما تكون مشروعة عندما تتم في إطار القانون وفي واضحة النهار، فإن أي عنف يمارسه جهاز من أجهزة الدولة، في السر أو في العلن، خارج إطار القانون، وبقصد مبيت، هو إرهاب: «إرهاب الدولة». ينطبق هذا على «حادثة السيارة» المشار إليها، كما ينطبق على عملية اختطاف المهدي من باريس يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، وهي العملية التي أدان فيها القضاء الفرنسي الجنرال أوفقير الذي كان على رأس أهم جهاز في الدولة المغربية: وزارة الداخلية. فالأمر يتعلق هنا أيضاً بـ «إرهاب الدولة».

ومعلوم أن ما يميز «إرهاب الدولة»، هو أنه ممارسة للسياسة ضد المعارضين بوسائل غير سياسية، وسائل العنف بخاصة. وهذا يعني أن البحث عن السبب أو الأسباب التي تقف وراء حادثة من حوادث إرهاب الدولة يجب

أن يتجه إلى «ما سيأتي»، وليس «إلى ما مضى». ذلك لأن السياسة لا تهتم بالماضي، لا تكتب التاريخ بل هي تصنعه وتخطط له. صحيح أن الفاعل السياسي، سواء كان يفعل باللين أو بالشدة هو بشر كجميع الناس، وبالتالي لا بد أن يتحفظ في نفسه عن الماضي بما قد يكون له أثر في تصرفه في المستقبل، كالحقد وغيره مما يدخل تحت ما يعرف بـ «تصفية الحسابات». ومع ذلك يبقى اليوم والغد هما المتحكمان في تفكيره وفعله. فـ «الخصم السياسي» هو خصم اليوم والغد، أما خصم الأمس فقد ينقلب حليفاً، أو يتحول شريكاً، أو ينسحب مهزوماً.

وإذاً، سنرتكب خطأً كبيراً إذا نحن فسرنا محاولة اغتيال المهدي، يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، أو اختطافه يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، بالأسباب التي تقع زمنياً وراء هذين الحادثين، (وإن وجد لهذه الأسباب دور ما فهو من باب «الثأر «الانتقام»، وهما يقعان خارج السياسة وأهدافها). إنما يجب تفسير محاولة الاغتيال وعملية الاختطاف اللتين تعرض لهما الشهيد المهدي، وكذلك الاعتداءات التي ذكرنا ومثيلاتها، بالغايات المتوخاة منها مستقبلاً. والحق أن جريدة **التحرير** كانت موفقة تماماً في تعلقيها على قَنْبَلَة المطبعة التي تطبع فيها حين ربطتها بما بعد وليس بما قبل. لقد أشارت كما ذكرنا قبل، إلى أن التاريخ الذي اختير لنسفها بالقنابل قد حدد بناء على ما بعده وليس بناء على ما قبله. معنى ذلك أنه ليست المهمة الصحافية النضالية التي قامت بها قبل ذلك هي السبب في الإرهاب الذي مورس ضدها، بل السبب هي المهمة الصحافية النضالية التي كانت ستقوم بها إزاء ما كان يراد تمريره كما تمرر الأشياء المسروقة الملفوفة في ما تستر به وتموه، أعني الدستور الممنوح.

لقد فسرت **التحرير** عملية تفجير مطبعتها بالقنابل ليس بما سبق أن فضحته بل بما يراد أن لا تفضحه. لقد كان الدستور الممنوح، الذي يراد منه تسجيل الرفض النهائي لمطلب الاتحاد الوطني بمجلس تأسيسي لوضع دستور يعتبر الشعب مصدر السلطات، وبالتالي تكريس الحكم الفردي المطلق والتقنين له هو الغاية من ضرب **التحرير** لإسكات صوتها.

لقد فشلت عملية قنبلة **التحرير** في تحقيق أهدافها كاملة، لأن القوة الثالثة التي كان يراد منها أن تكون الضربة القاضية لم تنفجر. وتأتي محاولة اغتيال المهدي، بحادثة سيارة، بعد شهرين وتسعة أيام، فقط، من قنبلة

التحرير (٧ أيلول/ سبتمبر ـ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢). إن هذا يعني أن ما كان يراد من قنبلة **التحرير** (=تمرير الدستور الممنوح)، هو نفس ما أريد تحقيقه بـ «اغتيال المهدي»!

يبقى أن نتعرف على ظروف وعوامل عملية اختطافه!

خامساً: اختطاف المهدي: شهيد الجهاد ضد الاستعمار الجديد

١ ـ معلومات أولية عن اختطاف المهدي في «المحرر»

قيل الكثير عن «عملية اختطاف المهدي»، ولا شك أن رواية الشرطي السابق، البخاري، عضو «الكتائب الخاصة» المنفذة لسلسلة أعمال «إرهاب الدولة»، تحمل من التفاصيل أكثر من غيرها. غير أن ما قاله البخاري لم يأتِ في الحقيقة بالجديد إلا في جزئيتين: **الأولى**، كشفه عن الاسم الحقيقي للشخص الذي كان ينتحل اسم «الشتوكي». و**الثانية**، روايته لتفاصيل عملية اغتيال الشهيد المهدي من قبل أوفقير في المكان الذي نقله إليه مختطفوه في باريس. وإذا كنا لا نستطيع نفي أو إثبات هذه «التفاصيل»، فهناك شيء واحد على الأقل ـ ورد في سياقها ـ لدينا ما يؤكده. يتعلق الأمر بما ذكره البخاري في روايته من أن أحد الشرطيين المغاربة المكلفين بحراسة المهدي المختطف في الدار التي نقل إليها في باريس، قد احتج على عمليات التعذيب التي كانت تمارس على الشهيد قائلاً: «قد أمرنا أن ننقله ـ يعني المهدي ـ حياً إلى المغرب»، وقد كرر البخاري هذا المعنى في تصريحاته[9]. أما ما يؤكد ـ بحسب معلوماتنا في الاتحاد ـ هذا الأمر فسنذكره لاحقاً. أما الآن فلنتعرف على ظروف وملابسات اختطاف الشهيد كما هي في منشورات الاتحاد ووثائقه.

لنبدأ أولاً بما كتبته **المحرر** جريدة الاتحاد يومئذٍ[10]، وسنرى أن ما نشر

---

(٩) كرر البخاري القول مراراً أن الدليمي ثم أوفقير قد بالغا في تعذيب الشهيد، وفي تصريح آخر قال: إن أوفقير كان سكراناً عندما أخذ يعذب الشهيد. ويستخلص من مجموع تصريحاته أن وفاة المهدي كانت نتيجة المبالغة في التعذيب، وأن الخطة كانت تقوم على أساس نقل الشهيد إلى المغرب حياً.

(١٠) توقفت **التحرير** في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، في أعقاب اعتقالات ومحاكمات ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، وكان من بين المتهمين مديرها محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمن اليوسفي. وقد خلفتها **المحرر** الأسبوعية في شهر حزيران/ يونيو من سنة ١٩٦٤، وكان مديرها هو المرحوم الأستاذ إبراهيم الباعمراني. ثم بعد الانفراج النسبي الذي حدث أعقاب حوادث الدار البيضاء ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥، تحولت إلى يومية، وذلك ابتداء من ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥. =

على صفحات هذه الجريدة في الأسابيع الأولى من اختطاف الشهيد هو نفسه جوهر ما بقي يتداول حتى الآن بما في ذلك الخطوط العامة للاعترافات التي أدلى بها، مؤخراً، البخاري أحد عناصر الفرق البوليسية الخاصة المكلفة بمتابعة وإرهاب وتعذيب مناضلي الاتحاد الوطني.

كنت في مقر جريدة **المحرر**، بدار النشر المغربية، بعد ظهر يوم الأحد ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، حين دق جرس التليفون، وكانت المكالمة للأخ عبد الرحمن اليوسفي. انتهت المكالمة والتفت إلي ليقول: «اختطف المهدي في باريس أول أمس ٢٩ أكتوبر»؛ فكتبنا الخبر التالي الذي صدر في عدد فاتح تشرين الثاني/ نوفمبر:

«علمنا أن الشرطة الفرنسية في مدينة باريس ألقت القبض على الأخ المهدي بنبركة عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ومعلوم أن البوليس الفرنسي يطارد منذ مدة التقدميين المغاربة بإيعاز من الحكومة المغربية. وقد بدأت هذه المطاردة عندما طلبت الحكومة المغربية من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بنبركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث. وأمام هذا الاعتقال، وفي هذه الظروف، نسجل هنا أن سفير المغرب في باريس كان قد اتصل منذ بضعة أشهر بالأخ المهدي بنبركة وتحادث معه حول رجوعه إلى المغرب. وكان الأخ المهدي بركة يعتزم الدخول إلى المغرب لو صدرت النصوص التي أعلن عنها العفو المالكي في هذا الموضوع».

إذاً من أول يوم من اختطاف المهدي أشارت **المحرر** إلى موضوعين قد

= ومنذ أن اختطف الشهيد المهدي يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، أخذت تتعرض لمضايقات وتدابير الحجز ومحاصرة المطبعة (دار النشر المغربية) بسبب متابعتها لملف القضية، فاضطرت هي و**ليبراسيون** إلى التوقف ابتداء من ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥. ثم لما رفع الحصار عن المطبعة استأنفت **المحرر** صدورها يوم ١٤ شباط/ فبراير ١٩٦٧، و**ليبراسيون** يوم ٦ نيسان/ أبريل من السنة نفسها. وفي يوم ١٠ نيسان/ أبريل من نفس السنة، صدر الأمر من الإدارة العامة للأمن بتوقيفهما، وذلك قبل بضعة أيام من استئناف محاكمة مختطفي الشهيد المهدي في باريس. وواضح أن الغرض من هذا المنع كان الحيلولة من دون تغطيتهما لأخبار تلك المحاكمة. ولم تستأنف **المحرر** صدورها بانتظام إلا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، في أعقاب انقلاب أوفقير. ثم توقفت بعد حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣، ولم تستأنف الصدور بشكل منتظم إلا عندما رفع المنع عن الاتحاد عقب انخراطه في مسلسل استرجاع الصحراء، الشيء الذي أدى إلى إطلاق سراح المعتقلين في صيف سنة ١٩٧٤، ومن ثم الشروع في الإعداد للمؤتمر الاستثنائي كما سنبين ذلك في الكتاب الثامن.

يكون لهما علاقة باختطافه: موضوع خارجي وهو مؤتمر شعوب القارات الثلاث، وموضوع داخلي وهو مبادرة الحكم في المغرب إلى الاتصال بالمهدي في شأن عودته إلى الوطن، بعد أن غادره آخر مرة يوم ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٥. أما ما عسى أن يكون بين الموضوعين من علاقة فذلك ما سنعرض له في حينه؟

وفي عدد الغد من الجريدة نفسها والمؤرخ بـ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، نقرأ افتتاحية في الموضوع تحت عنوان: «المسؤولية بين حكومتي فرنسا والمغرب». وقد ورد فيها: «خلافاً للخبر الذي نشرناه في يوم الأحد الأخير (الصادر يوم الاثنين)، فإن السلطة الفرنسية لم تلقِ القبض على الأخ المناضل المهدي بنبركة كما جاء في الأخبار الأولى التي توصلنا بها؛ فالحكومة الفرنسية على لسان وزارة الخارجية ووزارة الداخلية الفرنسيتين، تؤكد أنه لم تعطَ أية تعليمات في شأن إلقاء القبض على الأخ المهدي أو مضايقته بشكل من الأشكال، حيث إن الحكومة الفرنسية تسمح له بالإقامة في فرنسا في إطار القوانين الجاري بها العمل».

وتواصل افتتاحية **المحرر** قائلة: «تأكد إذاً أن الأخ المهدي بنبركة كان ضحية اختطاف من طرف منظمة إجرامية تقول الحكومة الفرنسية إنها أجنبية من دون أن تبين إلى أية جنسية أو دولة تنتمي. وخطورة هذا الحدث لا تخفى على الرأي العام الفرنسي ولا على الرأي العام الدولي نظراً إلى السمعة العالمية التي يتمتع بها الأخ المهدي بنبركة، ونظراً إلى الشكل الإجرامي الذي جرى عليه الاختطاف في أحد الشوارع الكبرى في باريس وفي التراب الفرنسي. أما الحكومة المغربية فهي إلى حد صدور هذا العدد ما زالت متمسكة بالصمت كأن الحادث لا يعنيها. ولا يمكن إلا أن يتبادر إلى الذهن أن في هذا الصمت ريبةً وشكوكاً. لذلك فإن جماهير الشعب المغربي وكل المواطنين بصفة عامة إذ يعبرون عن اشمئزازهم وغضبهم العميق على التصرفات الوحشية، والتي لا تخضع لأي قانون ولا لأي مبدأ أخلاقي، لا يمكنها أن تنتظر التطمينات على حياة الأخ المناضل والإيضاحات الضرورية إلا من حكومة المغرب ومن حكومة فرنسا». ثم تواصل **المحرر** افتتاحيتها، لتحمل الحكومتين الفرنسية والمغربية مسؤولية مصير المهدي المختطف. **الأولى** لأن الاختطاف وقع في بلدها، و**الثانية** لأن المهدي أحد مواطنيها وواحد من شخصياتها الوطنية.

وفي مقالة صغيرة في أسفل الصفحة الأولى، على اليسار، نشر في اليوم نفسه، «ورد أن الأوساط الأجنبية تذكر أن سفير المغرب في باريس سبق له أن اتصل رسمياً بالأخ المهدي بنبركة خلال شهر أيار/ مايو الأخير، مبلغاً له تدابير العفو الذي اتخذت، وطالباً منه الرجوع إلى المغرب. ومفهوم أن هذا الاتصال من طرف الحكومة المغربية بتأكيد العفو يمحو كل مسطرة قضائية ضده.

وفي عدد الأربعاء ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر خبر بعنوان: «الجنرال أوفقير في زيارة سرية لباريس». ورد فيه: «شوهد الجنرال أوفقير في مطار باريس يوم السبت غداة اختطاف المهدي، في الساعة الخامسة والنصف، مصحوباً بالسيد المديوني المساعد العسكري. ولم يعلن عن هذه الزيارة. ولا زال أوفقير في باريس حتى الساعة».

وخبر آخر يقول: «في الطريق ما بين باريس ومدينة نانت، لوحظ أن عدداً كبيرا من المغاربة والفرنسيين يقيمون ويتجولون في أحد القصور، وهذا القصر محاط بالسيارات. وفي هذا الموضوع تتساءل أوساط المعلقين «هل المهدي بنبركة يوجد الآن في هذا المكان».

في عدد ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر: للمرة الثالثة والشرطة تمنع الجريدة من الخروج من المطبعة إلا بإذن بعد قراءتها؟

٢ ـ بلاغ الكتابة العامة للاتحاد حول اختطاف المهدي

وقد أصدرت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بلاغاً في الموضوع يوم ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، ورد فيه ما يلي: «وصل المهدي صباح يوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، إلى باريس حيث كان على موعد مع مؤسسة لإنتاج شريط حول حركات التحرير الوطني في الأقطار الأفريقية ـ الآسيوية، وكان الميعاد محدداً في مقهى على الساعة الثانية عشرة والربع. وعندما توجه إلى الميعاد المذكور وجد في انتظاره أشخاصاً، تقدم اثنان منهم إليه في الشارع وطلبا منه أوراق التعريف بعدما أدليا بالشارة الرسمية للشرطة الفرنسية. ولم تمضِ إلا بضع ثوان حتى سيق إلى سيارة ذهبت به إلى مكان مجهول». ويذكر بلاغ الكتابة العامة بأن «سفير المغرب في باريس، أجرى عدة اتصالات بالأخ المهدي وتقابل معه مرتين على الأقل وذلك قصد التمهيد لعودته إلى المغرب، ولم يحل دون هذه العودة إلا عدم صدور النصوص القانونية لقرار العفو العام».

واضح مما تقدم أن المعطيات الرئيسة حول حادثة الاختطاف كانت قد عرفت خلال الأسبوع الأول من الاختطاف: أين وقع الاختطاف، وكيف أنه تم بواسطة شرطيين سريين فرنسيين، وكيف أن المختطفين ذهبوا بالمهدي إلى «قصر» يقع في الطريق ما بين باريس ومدينة نانت، وأن أوفقير قد وصل سراً إلى باريس غداة يوم الاختطاف. هذا في ما يخص وقائع العملية.

أما الظروف السياسية، التي اقترنت بعملية الاختطاف فهي صنفان:

ـ صنف يخص «الوضع الداخلي» في المغرب، وقيل إن في إطاره كان اتصال سفير المغرب في باريس مع الشهيد بقصد إقناعه بالعودة إلى المغرب. ويمكن أن نضيف في هذا السياق الاتصالات التي جرت معه بواسطة الأمير مولاي علي، والتي كان من نتائجها أنه كان يفكر بجد في العودة بعد انتهاء مؤتمر القارات الثلاث المقرر عقده بعاصمة كوبا (هافانا) في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦[١١].

ـ وصنف يخص نشاط المهدي في الخارج وبالتخصيص سعيه الحثيث إلى إنجاح فكرة انعقاد «مؤتمر شعوب القارات الثلاث»، وفي هذا الإطار يدخل ما ذكرته **المحرر** من أن «الحكومة المغربية طلبت من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بنبركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث».

٣ ـ قراءة في تدخل الحكم في المغرب لدى حكومة كوبا!

وغني عن البيان القول إن هذا التدخل من طرف الحكومة المغربية لا يمكن أن يكون بمبادرة منها! ففي ماذا يضرها دخول المهدي إلى كوبا وحضوره مؤتمر شعوب القارات الثلاث، وهو الذي يتنقل شرقاً وغرباً من الجزائر إلى مصر إلى الصين. . إلخ، يحضر المؤتمرات! وقد تنقل مثل هذا التنقل، وفي إطار مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، أثناء المرحلة الأولى من غربته، أي قبل أن يعود إلى المغرب في أيار/ مايو ١٩٦٢؛ فلو

(١١) ذكر بلاغ الكتابة العامة للاتحاد في الذكرى الأولى لاختطاف المهدي (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦)، أن عملية الاختطاف تقررت بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٥، أي في الوقت الذي فوتح فيه المهدي من طرف سفير المغرب في باريس حول رجوعه. وكان الهدف المعلن هو البحث عن حل للأزمة التي انفجرت في المغرب من خلال حوادث آذار/ مارس بالدار البيضاء ١٩٦٥!؟ وسنعود إلى هذا الموضوع بعد قليل.

كانت تنقلات المهدي في عواصم العالم ونشاطه في إطار تضامن شعوب العالم الثالث يزعج الحكومة المغربية في شيء، لما تركته يخرج من البلاد يوم ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٢. لقد كان يكفي أن تسحب منه جواز سفره!

إن قراءة الأحداث تدفع إلى القول إن الطلب الذي تقدم به الحكم في المغرب إلى كوبا بعدم السماح للمهدي بدخول أراضيها لم يكن بدافع همومه ولا من فضوله؟ وأين هو من هذا؟ وإذاً، فلا بد أن يكون ذلك الطلب بإيعاز، أو طلب أو حتى ضغط، ممن كان يهمه «مؤتمر شعوب القارات الثلاث» الذي كان المهدي منكباً على التحضير له. وبما أن هذا المؤتمر كان سينعقد في هافانا عاصمة كوبا وعند كاسترو، فإن الذي يهمه الحيلولة دون انعقاد هذا المؤتمر، الذي كان سيدين الاستعمار والإمبريالية العالمية، هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن بينهم فرنسا.

لنضف إلى ذلك كله أن الشهيد المهدي كان متابعاً في تلك الفترة وبكثافة من طرف المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والفرنسية، إضافة إلى المغربية (التابعة)، وكان هو نفسه يعلم ذلك، ويحتاط. ولكن المؤامرة الخبيثة حيكت باتقان. لقد قدم إليه مشروع إنجاز فيلم عن حركات التحرر في العالم الثالث، بمناسبة انعقاد مؤتمر شعوب القارات الثلاث. وفضلاً عن الجانب الدعائي في هذا الفيلم لقضايا التحرر في العالم الثالث، فقد كان من المنتظر أن يساعد ريعه في حل بعض المشاكل المالية التي كانت تعاني منها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية ـ الأمريكية ـ اللاتينية، (Tricontinentale) شعوب القارات الثلاث».

ومع ذلك فإن دور الحكم في المغرب في العملية دور أساسي؛ فأوفقير وزير داخلية الحكم الفردي قد أدين رسمياً من طرف القضاء الفرنسي. وهذا وحده يكفي! لكن يبقى مع ذلك طرح السؤال التالي: ما علاقة اتصال كل من سفير المغرب في باريس والأمير مولاي علي، بالمهدي لإقناعه بالدخول إلى المغرب مع «الوضع الناجم عن حوادث ٢٣ آذار/ مارس بالدار البيضاء؟ لقد كانت هناك اتصالات في الموضوع مع المرحوم عبد الرحيم الذي كان يتكلم باسم الاتحاد الوطني، ثم توسعت الاتصالات لتشمل أحزاباً أخرى! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل كانت الاتصالات مع عبد الرحيم والأحزاب الأخرى مجرد تغطية للاتصال مع المهدي، أم أن الاتصال مع المهدي كان فعلاً امتداداً للاتصالات التي جرت مع عبد الرحيم؟

٤ ـ اتصالات. . من أجل ماذا؟ ولأية أغراض؟

أكدنا في غير ما مناسبة أن مما استمر يميز العلاقة بين الحكم والمعارضة المتمثلة في الاتحاد الوطني (ثم في الاتحاد الاشتراكي)، منذ إقالة الحكومة التي كانت محسوبة على الاتحاد، والتي كان يرأسها عبد الله إبراهيم، هو وجود ما يعبر عنه في الفكر السياسي العربي بـ «شعرة معاوية». وهذا راجع إلى الاشتراك في الشرعية الوطنية، شرعية الكفاح من أجل الاستقلال وعودة الملك الشرعي. وبما أن الاتحاد بقي يستقطب منذ تأسيسه أوسع الجماهير الشعبية والقوى الفاعلة في المجتمع (العمال، الطلاب، الأطر. . إلخ) فقد جعله ذلك يتمتع، ضمنياً على الأقل، بالشرعية الديمقراطية، تماماً مثلما أن الملكية تتمتع بالشرعية التاريخية. وهكذا فعلى الرغم من جميع ضغوط ومناورات ما عبرنا عنه بـ «القوة الثالثة» مهما كان تركيبها ومدى نفوذها، فإن المؤسسة الملكية لم تنزلق في يوم من الأيام إلى نقطة اللاعودة في علاقاتها مع الاتحاد، كما إن الاتحاد نفسه لم ينزلق في معارضته، ولا في عنف لهجته وسلوكه إلى نقطة اللارجوع. ومن هنا كانت الاتصالات من أجل «العودة» تستأنف بين الطرفين، كلما طرأ طارئ يهدد المصلحة الوطنية التي تجمع الطرفين، والغالب ما تكون المبادرة من القصر، فهو الماسك بزمام الأمور.

وكما سبق أن أوضحنا، فقد توترت العلاقة بين الطرفين منذ الحملة على إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ثم ازدادت توتراً بعد اختيار المغفور له الملك الحسن الثاني سبيل الحكم الفردي المطلق، بدل أسلوب الحكم الدستوري الديمقراطي، عندما اختار بعد وفاة والده محمد الخامس سنة ١٩٦١، الاعتماد على «إجماع سياسي» ضد الاتحاد بقيادة كديرة. وارتفعت درجة التوتر مع حملة الاعتقالات الواسعة ابتداءً من ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣. ثم كان التحدي الذي واجهه الفريق البرلماني الاتحادي حينما طلب منه ممثل النظام ـ تحت قبة البرلمان، وعلى مرأى ومسمع من الشعب كله من خلال الإذاعة والتلفزيون، أثناء مناقشة ملتمس الرقابة الذي قدمه الفريق الاتحادي ـ أن يتبرأ من الإخوان المغتربين الذين أدانتهم محاكم نظام الحكم الفردي بالتآمر على النظام. . . هنا بلغ الجذب لـ «شعرة معاوية» من طرف النظام إلى درجة لم يبقَ معها إلا أن تتقطع. غير أن الطرف الآخر، أعني الاتحاد الوطني بقيادة الأخ عبد الرحمن اليوسفي آنذاك، قد عرف كيف يجعل الحبل يرتخي، وذلك بواسطة جملة واحدة ختم بها المرحوم

عبد اللطيف بنجلون رد الاتحاد على التحدي الموجّه إليه، حين قال: «فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية منذ إعلان الاستقلال، حتى يمكننا غداً أن نقول لأبنائنا بكل اعتزاز ونحن ملتفون حول ملك الانبعاث: هذا هو المغرب الذي نسلمكم إياه».

لقد فعلت عبارة «ملك الانبعاث» فعلها، فتوقفت المناقشات ورفعت الجلسة، ليس جلسة البرلمان فحسب، بل «جلسة» التوتر كلها. والنتيجة هي حدوث «اتصال» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤. ومع أن هذا الاتصال لم يسفر عن نتيجة ـ والنتيجة هنا هي الاتفاق على ما نسميه اليوم بـ «حكومة التناوب» ـ فإن تجربة شد الحبل قد مرت بسلام، وتقرر «ترك باب الاتصال مفتوحاً».

وبعد ستة أشهر، وقعت حوادث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥، بالدار البيضاء. وبعدها كان لقاء المرحوم عبد الرحيم مع الملك الراحل الحسن الثاني في إفران لبحث أسباب تلك الحوادث وطريقة معالجتها. وفي منتصف نيسان/ أبريل، حلت مناسبة عيد الأضحى، فأعلن الملك في خطاب له عن العفو العام، أطلق بعده سراح المعتقلين المحكوم عليهم إثر اعتقالات ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣[١٢]. وقد كتبت **المحرر** يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٥، بعد أسبوع من صدور قرار العفو العام تعليقاً في الموضوع جاء فيه: «بعد قرار العفو العام والإعلان عن الإرادة في تصفية الجو، فإن تغيير الوضعية السياسية القائمة يتطلب أيضاً إلغاء جميع الظروف الاستثنائية وترك الحريات العامة تأخذ طريقها وضمانتها. وما زال الرأي العام ينتظر أن يذهب قرار العفو حتى نهاية مضمونه ومغزاه، وأن يحرر بقية المعتقلين السياسيين، وأن لا تقف به التأويلات والترددات في منتصف الطريق».

وفي اليوم نفسه (٢٢ نيسان/ أبريل)، بدأت الاستشارات الرسمية مع الأحزاب والمنظمات الوطنية ودامت عدة أسابيع. وكان هناك اقتراح بتشكيل

---

(١٢) كانت الأحكام قد صدرت يوم ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٤، في حق الذين أدينوا بتهمة المس بالأمن الداخلي إثر اعتقالات ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، وكانت تتراوح ما بين الحكم بالإعدام والحكم بالبراءة. تضم لائحة المحكوم عليهم بالإعدام كلاً من محمد البصري، مؤمن الديوري، عمر بنجلون، عبد الفتاح سباطة، سعيد بونعيلات، أحمد أكوليز (شيخ العرب)، الحسين الخضار، بوزاليم. وقد صدرت أحكام بالمؤبد، وبـ ٢٠ سنة، و١٠ سنوات، و٨ سنوات، و٥ سنوات، وبسنة واحدة (اليوسفي)، وأحكام بالبراءة. وكانت أحكام الإعدام الصادرة في حق البصري والديوري وعمر، قد حولت إلى السجن المؤبد. وقد شملهم العفو العام المشار إليه أعلاه.

حكومة ائتلافية. وكان جواب الاتحاد أن حل الأزمة لا يمكن أن يكون بتأليف حكومة تشارك فيها أحزاب تتحمل مسؤولية الأزمة، وأنه، أي الاتحاد، مستعد لتحمل مسؤولياته الوطنية في إطار برنامج إنقاذ وطني متفق عليه تتولى تطبيقه حكومة منسجمة تتوافر لها الوسائل الضرورية. وقد قدم الاتحاد مذكرة للملك في هذا المعنى، تتضمن اقتراحاً بمراجعة الدستور، وتبني خيارات جديدة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية، والعدول عن التزوير في الانتخابات.

٥ ـ رأي المهدي بعد الاتصالات: مقدمة «الاختيار الثوري»

وفي هذه الأثناء كان اتصال سفير المغرب في باريس بالشهيد المهدي بشأن عودته، بعد أن صدر قرار العفو العام، ثم تلا ذلك اتصال الأمير مولاي علي بالشهيد في الموضوع نفسه. وإذا كنا لا ندري بالضبط الكيفية التي عبر بها الشهيد لمخاطبيه (السفير والأمير) عن رأيه في إنقاذ الوضع بالمغرب، واحتمال مشاركة الاتحاد في الحكومة لهذا الغرض، فإن جوابه العلني والرسمي جاء واضحاً من خلال نشره لأول مرة على العموم، عقب هذه الاتصالات، نص التقرير النقدي الذي كان قد بعثه إلى المؤتمر الثاني للاتحاد عام ١٩٦٢، والذي قدمنا ملخصاً له سابقاً. كان الهدف من نشر التقرير في ذلك الوقت بالذات هو تأكيد ما قرره فيه سنة ١٩٦٢، كـ «برنامج حد أدنى» يمكن للاتحاد أن يشارك على أساسه في الحكومة. وقد فعل ذلك بكل وضوح في المقدمة التي صدّره بها والتي تحمل تاريخ تموز/ يوليو ١٩٦٥. وفي ما يلي مجمل ما ورد فيها.

تبدأ المقدمة بالقول: «إن هذا التقرير الذي يذاع لأول مرة كتب منذ ثلاث سنوات، وإن الحوادث الدامية التي كان المغرب مسرحاً لها في آذار/ مارس ١٩٦٥، وما تلاها من تطورات (=اتصالات)، كانت هي الدافع إلى نشره كمحاولة للإجابة عن بعض التساؤلات التي ترددت إثر هذه الحوادث حول الاختيارات التي تطرح على منظمتنا، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

وبعد أن تحلل المقدمة أسباب هذه الحوادث وما سبقها من تجارب وأحداث منذ المؤتمر الثاني للاتحاد عام ١٩٦٢ (تاريخ كتابة التقرير الذي تقدم له)، تنتقل إلى الوضع «الحاضر» لتقرر «أن الظروف الراهنة ـ هي ـ في صالح قوى التقدم داخل المغرب وخارجه، وهي تفتح أمامنا آفاقاً جديدة

بالرغم من الامتحان العسير الذي مر به حزبنا منذ سنة ١٩٦٢». ويتساءل الشهيد: «فما هو الحل الذي نراه صالحاً في الظروف الراهنة؟». ويجيب: «سوف يجد القارئ في تقرير سنة ١٩٦٢ الشروط التي كنا نعتبرها ضرورية لتسوية ممكنة مع القصر على أساس تحقيق ديمقراطية سليمة، وتطبيق إصلاح زراعي جذري، والسهر على سياسة تضامن كلي مع النظم الثورية في البلاد العربية والأفريقية، وأن هذه الشروط ـ التي هي بمثابة التزامات يجب أن يراقب احترامها كل يوم ـ ما تزال قائمة في الوقت الراهن على الرغم من أن الظروف التي ستنطلق منها قد زادت تدهوراً بعد ثلاث سنوات من الأخطاء والتلاعب في الميادين السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية»(١٣).

ويشرح المهدي مضمون هذه الشروط الثلاثة فيقول: «إن التعهد بتطبيق إصلاح زراعي جذري نعتبره السبيل الوحيد لإضعاف الرجعية الإقطاعية وحرمانها من وسائل نفوذها على أجهزة الدولة المركزية والمحلية، وسيمكننا ذلك أيضاً من تسوية علاقاتنا بصفة نهائية مع الدولتين الحاميتين سابقاً اللتين ما زال مواطنوهما يحتلون نحو المليون هكتار من أخصب الأراضي المغربية... وهذا الإصلاح الزراعي يتطلب في الواقع جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية والدستورية، التي يتعين السهر على إنجازها». ويضيف: «وكذلك الأمر في ما يرجع لتحقيق الديمقراطية في الحياة العامة، فمعناها بالنسبة إلينا هو البحث عن الذين يمسكون بأيديهم حقيقة السلطة السياسية من أجل إخضاعهم للمبادرة الشعبية، أي أنها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات تبقي السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة البرلمان. إن تحقيق الديمقراطية يستلزم سلسلة من التدابير الجذرية، ومن ضمنها إصلاح المجالس القروية والبلدية الذي يجب أن يبدأ من القاعدة ويقوم على أساس احترام الإرادة الشعبية». «وأما التضامن الفعلي المخلص مع النظم العربية والأفريقية التقدمية والمناهضة للاستعمار، فإن شيئاً منه لن يتحقق ما لم ينقطع «السر» الذي ما زال يربط بين بلادنا وبين الاستعمار الجديد، وما لم يوضع حد لتأثير هذا الاستعمار الجديد على أجهزة الدولة في بلادنا».

(١٣) لقد عبر الشهيد عن هذه الشروط في التقرير الذي كتبه عام ١٩٦٢ كما يلي، قال: «... وبالنسبة إلينا، فإن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج أدنى هو حل المشكل الديمقراطي. أما عناصر التحريك فهي تتلخص حالياً في النقط الثلاث الآتية: التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي؛ التضامن الفعلي مع الجزائر؛ الإصلاح الزراعي كشعار فوق الشعارات نضمن به تحقيق الديمقراطية الواقعية بالبلاد».

٦ ـ موقف الكتابة العامة للاتحاد خلال الاتصالات

ذلك هو رأي المهدي حول الموقف الواجب اتخاذه خلال الاتصالات التي أعقبت حوادث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥، نشره في تموز/ يوليو من السنة نفسها. وليس في هذا الموقف لا على صعيد اللهجة ولا على صعيد المضمون، ما يمكن أن يفسر، من قريب أو بعيد، عملية الاختطاف التي تعرض لها بعد ذلك بنحو شهرين فحسب. إنه موقف يبدو معتدلاً إلى درجة كبيرة إذا ما قورن بالموقف الرسمي الذي عبر عنه وفد الاتحاد الوطني لجلالة الملك أثناء المفاوضات. وهكذا فبينما قبل المهدي مبدأ المشاركة في الحكومة على أساس الشروط الثلاثة المذكورة، ورد في النشرة الحزبية الداخلية ما يلي: «تقدم وفد الاتحاد الوطني للمقابلة الرسمية الأولى مع الملك، فشرح الموقف وحدد وجهة نظرنا بوضوح وصراحة حتى يوضع حد للشبهات، وكان موقفنا يتلخص في ما يلي:

ـ إن الاتحاد يعتبر مشاركته في ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية ليس من شأنها أن تخرج البلاد من الهاوية التي توجد فيها، لأن «حكومة الوحدة الوطنية» ستكون لا محالة حكومة النزعات المتضاربة والمنافسات وفي النهاية ستؤول إلى حالة الجمود والأزمة. . .

ـ. . . إن الاتحاد الوطني مستعد لتحمل مسؤولياته الوطنية أمام الشعب، على شرط أن تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج الإنقاذ وعلى شرط أن تكون حكومة منسجمة في الأشخاص والبرنامج».

وتضيف النشرة الداخلية للاتحاد الوطني: «هذا هو الموقف الذي عبر عنه الاتحاد بصفة رسمية أثناء المقابلة الأولى، وهذا هو الموقف الذي تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية حين قدم مذكرة جواباً عن مذكرة الملك. . . ويستمر الحوار طيلة أسابيع من دون أن يكون له أي شكل رسمي، وخلال هذه المدة درست القضايا دراسة أوسع حيث أكد الاتحاد، بصفة خاصة، أن إصلاح الأحوال يتطلب اعتبار النقط التالية:

١ ـ لا يمكن تركيز الأسس الديمقراطية الحقيقية إلا بمراجعة الدستور المفروض. . ويجب أن تكون هذه المراجعة وفقاً لمطلب الشعب في أن يمارس السيادة ممارسة فعلية وأن تكون له مراقبة عملية وفعلية على الحاكمين.

٢ ـ يجب في الوقت نفسه الحكم على التجربة التي مر بها المغرب

والتي قادته إلى الهاوية وذلك يتضمن الأحزاب المزيفة والانتخابات المزيفة والمؤسسات البرلمانية المزيفة. يجب إذاً التنديد بهذه الحقبة، حقبة الكذب والتزوير والازدراء بمطامح الشعب، ليشعر الشعب أن صفحة سوداء طويت وأن البلاد مقبلة على عهد جديد.

٣ ـ الحكم على التجربة الفاشلة يتضمن اختيار اتجاه جديد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية. وليس من اتجاه آخر سوى الأسلوب الاشتراكي الذي يضمن التحرر من السيطرة الخارجية وتوزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً، والاعتماد قبل كل شيء على مواردنا الداخلية بحسب مخطط عملي محكم، تسهر على تطبيقه حكومة قادرة مسؤولة نزيهة تحت مراقبة ممثلي الأمة»[١٤].

إذاً، لم يكن في موقف المهدي كما عبر عنه في مقدمة «الاختيار الثوري» ما يجعل الحكم يحقد عليه، على الأقل بصدد الاتصالات التي أجراها الملك الراحل مع الأحزاب في شأن تشكيل «حكومة وحدة وطنية». وإذا كان للمرء أن يتوقع أن لهجة النشرة الحزبية ليست هي اللهجة نفسها التي خوطب بها الملك، فإن ما لا شك فيه أن المضمون الذي عبرت عنه تلك اللهجة هو نفسه الذي بلغ للملك، وهو مضمون يبدو أقوى من مضمون شروط المهدي. فلماذا إذاً «تقرر» اختطاف المهدي؟ ما هي الدوافع الحقيقية التي تقف وراء هذا الاختطاف؟

٧ ـ «من له مصلحة في اختطاف المهدي»؟

إنه السؤال الذي كنا طرحناه في عدد ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، من جريدة **المحرر** (في ركن «بصراحة» الذي كنت أكتبه يومياً كاستمرار لركن «صباح النور» في **التحرير**). لقد أبرزنا في ذلك الوقت «المبكر» أن الذين لهم مصلحة في اختطاف المهدي هم خصوم الديمقراطية في المغرب، والمصالح الاستعمارية الفرنسية، والإمبريالية العالمية التي كان مؤتمر القارات الثلاث الذي كان المهدي مقرره العام موجهاً ضدها.

أما خصوم الديمقراطية في المغرب، فهم معروفون وعلى رأسهم من

(١٤) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الكتابة العامة قسم الدعاية والنشر، **النشرة الداخلية أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥** (كراس، طبع في دار النشر المغربية).

كانوا يعتبرون الشهيد عدوهم اللدود، وفي مقدمتهم ركائز الحكم الفردي يومئذٍ: أوفقير ومعه الدليمي، وكديرة وبجانبه آخرون لا ضرورة لذكر أسمائهم الآن؛ فهؤلاء لا يمكن أن يكونوا متحمسين لعودة المهدي سليماً إلى المغرب.

وأما المصالح الاستعمارية الفرنسية فلا شك أنها كانت متضايقة جداً من نشاط المهدي في منظمة الشعوب الأفريقية ومنظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي. وقد سبق أن أوردنا نصوصاً للمهدي في هذا الموضوع، نصوصاً يفضح فيها الاستعمار الجديد وخططه الرامية إلى جعل أفريقيا بالنسبة إلى أوروبا كأمريكا اللاتينية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ينطبق على فرنسا بالذات. وكم مرة استشهد المهدي بسياسة منح الاستقلالات المزيفة في أفريقيا من طرف فرنسا (سياسة الجنرال ديغول)، كمظهر من مظاهر الاستعمار الجديد.

أما الإمبريالية الأمريكية، فظاهر أنها أكثر انزعاجاً من نشاط المهدي من أجل ضم شعوب أمريكا اللاتينية إلى منظمة التضامن. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المهدي كان يعتبر ثاني اثنين بالنسبة إلى حركات التحرر ومقاومة الإمبريالية على الصعيد العالمي: هو وتشي غيفارا.

يجب أن نضيف إلى هذه الأطراف الثلاثة طرفاً رابعاً هو إسرائيل. ومعلوم أن الشهيد المهدي كان قد نبه قبل غيره، في محاضرة له في القاهرة، إلى الخطر الذي يشكّله التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا على القضية الفلسطينية. وقد قدم تقريراً في الموضوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ألح فيه على ضرورة التحرك في أفريقيا لصد الهجمة الصهيونية هناك.

هؤلاء جميعاً كانت لهم المصلحة في اختطاف المهدي. وإذا كانت إسرائيل تعترف بأنها شاركت في عملية الاختطاف على مستوى التتبع وتقديم «المساعدة اللوجيستية»، فإن امتناع الحكومة الفرنسية من رفع الحظر عن كامل ملف اختطاف المهدي، وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية من فتح الملف الضخم الذي لديها عن هذه العملية ـ عملية اختطاف المهدي ـ معناه الاعتراف بالضلوع على مستوى عالٍ في القضية. وهذا لا شك فيه[١٥].

---

(١٥) لابد من التذكير هنا بـ «الصفقة» التي أبرمتها الحكومة الفرنسية مع الحكم في المغرب، حينما قامت ضجة واسعة في أوساط الرأي العام الفرنسي عندما ظهر أن المخابرات الفرنسية كانت ضالعة في العملية، الشيء الذي «غضب» له الجنرال ديغول غضبته المعروفة. ولكن مواجهة الحكم =

٨ ـ «كنا ننتظره حياً، فسلم إلينا ميتاً»!

ومع ذلك يبقى السؤال التالي: هل كان تواطؤ هذه الأطراف، بقصد تصفية الشهيد المهدي، كما حدث، أم أن القصد الأول كان مجرد تحييده، بإدخاله إلى المغرب وبالتالي منعه من الخروج؟

إن المنطق المجرد يقضي أنه لو كان القصد الأول والأخير لأحد هذه الأطراف الثلاثة أو الأربعة (المغرب، فرنسا، الولايات المتحدة، إسرائيل)، هو تصفية المهدي، لكان قد حصل ذلك في أي مكان في الدنيا بوسيلة من وسائل التصفية والاغتيال، وبواسطة محترفين، دونما حاجة إلى عملية معقدة غير مضمونة النتائج، غير مضمونة السرية، كعملية الاختطاف! والحالة التي يكون فيها الاختطاف مطلوباً ومفضلاً على الاغتيال هي التي يكون الغرض الأساسي منها هو الحصول على معلومات، على أسرار! والشهيد لم يكن صاحب «أسرار»، كان فاعلاً سياسياً، سلاحه الكلمة لا غير. والقضية الوحيدة التي كان قد اتهم فيها هي تلك التي كان موضوعها «المس بالأمن الداخلي» في المغرب، والتي صدر فيها عفو عام أطلق بموجبه سراح من نسبت إليهم فيها أدوار أكبر مما نسب إليه، وكان قد صدر فيهم حكم بالإعدام ألغاه العفو العام!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك سؤال يفرض نفسه ومؤداه: كيف

= في المغرب لهذه الغضبة بصلابة وعناد تشير إلى أنه كان لديه ما يشجعه على ذلك. أعني أنه كان لديه ما يكشف عن تواطؤ مسؤولين كبار في فرنسا. ومن هنا تلك المسرحية التي قدمت لتهدئة الرأي العام الفرنسي وإنقاذ ماء وجه الحكومة الفرنسية من جهة، «تبرئة» الحكم في المغرب من خلال «صفقة» تم بموجبها «تسليم» الدليمي (ليحاكم من أجل أن يبرأ)، والسكوت عن أوفقير. ولم يكن من الممكن أن تمر هذه «الصفقة» من دون نتائج بعدية: فقد أراد أوفقير أن يثأر لنفسه من خلال انقلاب كان من المفروض أن يذهب ضحيته الملك الحسن الثاني والدليمي الذي كان معه في الطائرة، وعندما فشل الانقلاب وانتقل أوفقير إلى دار الجزاء، بقي الدليمي وحده ينتظر «سقوط الثمرة الناضجة»، بحسب ما نقل عنه. غير أن السيارة الصغيرة «بيجو» التي اختارها لتنفيذ المؤامرة التي أريد منها منع المهدي من أن يفضح، أثناء حملة الاستفتاء على الدستور الممنوح، نوع الاستبداد الذي أريد تقنينه من خلال هذا الدستور، أقول: غير أن تلك السيارة التي داهمت سيارة المهدي عام ١٩٦٢، قد «كبرت» فأصبحت شاحنة طحنت جسمه هو، أعني جسم الدليمي، من دون رحمة ولا شفقة! وكما إنه لم يجر أي تحقيق حول حادثة السيارة التي دبرت ضد المهدي، لم نسمع قط عن أي تحقيق حول حادثة السيارة الشاحنة التي وضعت حداً لحياة من كان ماداً يده ليحرك الشجرة، «ينتظر الثمرة أن تسقط». وبعد، فقد كثر الحديث هذه الأيام عن «نهضة السينما في المغرب». ومع أني لا أفقه شيئاً في «علم» السينما، فلن أصدق قيام نهضة في هذا المجال في المغرب ما لم أشاهد فيلماً مغربياً حول هذا الذي حكيناه عن «السيارة الصغيرة» «الشاحنة الكبيرة»، وما بينهما من مقهى ليب في باريس إلى دار المقري في الرباط.

نفسر اتصال سفير المغرب بالمهدي بأمر من السلطة العليا في البلاد من أجل أن يطلب منه الدخول، ثم اتصال الأمير مولاي علي، ومكانته معروفة في العائلة الملكية وفي عالم الاتصالات والأعمال، من أجل إقناعه بالدخول، ثم يلي ذلك ما حدث من اختطاف؟ إن المنطق يقضي أنه لو كانت نية الاختطاف مبيتة لما كان هناك اتصال بهذا الشكل وبهذا المستوى؟

وسؤال آخر يبدو هامشياً ولكنه قد يكون مفتاح الأمر كله: لماذا الاختطاف، وقد كان المهدي ينوي الدخول إلى المغرب، بعد ثلاثة أشهر على الأكثر، في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦، بعد انتهاء مؤتمر شعوب القارات الثلاث، كما أخبر بذلك الأمير مولاي علي، مبعوث الملك الراحل؟

إذا نحن استحضرنا ما ذكرته **المحرر** في عددها الذي أخبرت فيه بالاختطاف (فاتح تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥) من أن الحكومة المغربية «طلبت من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بنبركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث»، صار من المشروع تماماً أن نتساءل: هل كان القصد الأول من اختطاف المهدي في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، هو إدخاله إلى المغرب ومنعه من مغادرته، بسبب من الأسباب، حتى لا يحضر مؤتمر هافانا، الشيء الذي سيترتب عنه فشل كلي أو جزئي لهذا المؤتمر، وهو ما حدث فعلاً بسبب اختطافه؟

وإذا صح هذا، صح القول إن الهدف من دعوة الشهيد إلى الدخول إلى المغرب، سواء من طرف سفير المغرب أو مولاي علي، لم يكن القصد منه «التفاهم» حول إنقاذ الوضع في المغرب بعد انفجار يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥، بقدر ما كان الغرض منه استدراجه للدخول، ومن ثم منعه من الخروج، أي من مواصلة الإعداد لمؤتمر شعوب القارات الثلاث! وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما ذكره بلاغ الكتابة العامة للاتحاد في الذكرى الأولى لاختطاف المهدي (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦)، من أن عملية الاختطاف تقررت بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٥، أي في الوقت الذي فوتح فيه المهدي من طرف سفير المغرب في باريس حول رجوعه إلى المغرب، وأضفنا إلى ذلك ما ذكره البخاري في تصريح لإذاعة فرنسا الدولية من أن قرار اختطاف الشهيد المهدي «قد اتخذ في شهر آذار/ مارس» حين تشكل فريق من الشرطيين المغاربة «مهمتهم اقتفاء أثر المهدي وتتبع تنقلاته»، تبين بوضوح أن قرار اختطاف المهدي كان قد اتخذ ـ ربما ـ قبل انفجار ٢٣ آذار/ مارس!

وكيفما كان الأمر، فإن جميع القرائن تدفع إلى النتيجة التالية، وهي أن اختطاف المهدي لم يكن من أجل البحث عن وسيلة لتجاوز أسباب انفجار ٢٣ آذار/ مارس! لم يكن من إملاء الشأن المغربي الخاص، بل من إملاء من يهمه إجهاض مؤتمر شعوب القارات الثلاث! وبعبارة أخرى إن أوفقير وغيره من المغاربة والأجانب، المشاركين في عملية الاختطاف إنما كانوا مسخّرين، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من طرف الجهة التي يهمها فشل مؤتمر شعوب القارات الثلاث. ولا يمكن أن تكون هذه الجهة هي الحكم المغربي! فأين هو من هذا؟

مجرد تساؤلات وتخمينات!

ربما!

ولكن بما أن الرواية التي حكاها البخاري، أحد عناصر «الفرق الخاصة» في الشرطة المغربية، عن عملية الاختطاف تتطابق في خطوطها العامة مع ما كان معروفاً لدينا في الاتحاد من خلال جمع المعلومات من هنا وهناك، فإنه لا يستبعد أن يكون ادعاؤه أن الغرض من الاختطاف هو المجيء بالشهيد المهدي حياً إلى المغرب، يعبّر فعلاً عن القصد الأول من العملية.

والواقع أن الاتحاد قد سمع هذا من أعلى سلطة في البلاد، منذ سنوات وسنوات... ذكر لنا المرحوم عبد الرحيم أنه أثناء استقبال جلالة المرحوم الحسن الثاني له، في مناسبة من المناسبات، تعمد جلالته أن يجري الحديث نحو قضية المهدي وأنه قال له: «لقد كنا نتوقع أن يصلنا المهدي حياً، غير أن الأقدار شاءت أن يسلم لنا ميتاً».

فهمت حينذاك السبب الذي جعل المرحوم عبد الرحيم «يتراخى» (أعني يتساهل وينسى) في ما كان قد صرح به من قبل من أن: «بيني وبين الحكم جثة المهدي».

٩ ـ المهدي: شهيد في الجهاد ضد الاستعمار والإمبريالية: اختطاف المهدي

لقد جند الشهيد المهدي نفسه لفضح الاستعمار الجديد وكشف أساليبه ومناوراته. وعندما كان الأمر محصوراً في إطار منظمة تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية، التي كانت تعاني التنافس بين الصين والاتحاد السوفياتي، لم يكن ذلك يهدد الإمبريالية العالمية في الصميم، لقد كان ذلك مظهراً من مظاهر

الحرب الباردة، ولكن عندما تجند الشهيد لضم شعوب أمريكا الجنوبية لتجاوز هيمنة الروس والصين (الدولتين الآسيويتين) على منظمة التضامن، وربط كفاح شعوب أسيا وأفريقيا بكفاح شعوب أمريكا الجنوبية، أدركت الإمبريالية العالمية أن نوعاً من التعاون أو التنسيق لا بد أن يقوم بين تيار حركات التحرر الوطني في العالم الثالث الذي على رأسه بنبركة، وتيار الثورة المسلحة ضد الإمبريالية وعملائها الذي يقوده تشي غيفارا.

إننا سنحط من قيمة الشهيد المهدي إذا حصرنا عملية اختطافه في حدود حركة الكراكيز وترنحاتها، وأغفلنا الماسكين بالخيوط التي تحرك هذه الكراكيز. كانت «اللعبة» أكبر كثيراً من عملاء الاستعمار الجديد، منفذي الجريمة.

كان الشهيد المهدي بنبركة «أمة وحده»، ولذلك كان لا بد من تواطؤ جميع «أمم الشر» ضده، حتى يصبح في الإمكان القبض عليه. لم يعد سراً أن المهدي ذهب ضحية تواطؤ المخابرات الأمريكية والمخابرات الفرنسية والمخابرات الإسرائيلية، «الكبار الأقزام» من عملاء الاستعمار في المغرب!

القسم السابع

القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي
والإعداد للمؤتمر الاستثنائي



الفصل الثاني والعشرون
القطيعة مع الجهاز النقابي ومسألة الدستور

أولاً: القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي

١ ـ وحدة «القمة» غير . . . «وحدة الطبقة العاملة» غير . . .

عرضنا في القسم الخامس لمسلسل التطور الذي عرفته العلاقة بين الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل، والقيادة السياسية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منذ تأسيس هذا الأخير عام ١٩٥٩، إلى ذلك الحدث الذي دشن قطيعة نهائية بين المنظمتين في تموز/يوليو ١٩٧٢، والذي سيكون منطلقاً نحو المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي المنعقد عام ١٩٧٥. لقد اضطررنا، في نهاية القسم المذكور، إلى اختصار القول اختصاراً عن «الوحدة» الفاشلة التي حاولت بها القيادة السياسية للاتحاد الوطني بناء علاقات جديدة مع الجهاز النقابي إثر اعتقال المحجوب بن الصديق، وذلك تضامناً معه ووقوفاً مع المنظمة النقابية التي كانت مهددة في كيانها بسبب هذا الاعتقال. وقد حرصنا على إبراز كيف أن هذه المبادرة الوحدوية التي اتخذها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، سرعان ما تبين أنها لم تلق الاستعداد نفسه، لدى الجهاز النقابي، لبناء علاقات جديدة بين الحزب والنقابة. لقد تبين للمرحوم عبد الرحيم نفسه أن مبادرته «لم تجد مع الأسف في الطرف المقابل أي تجاوب معها»، فكانت النهاية المحتومة هي القطيعة النهائية التي تقررت في اجتماع ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، الذي استهله المرحوم عبد الرحيم بذلك النقد الذاتي الجريء الذي نشرنا فقرات منه في نهاية القسم الخامس (الفصل الثامن عشر).

سيكون علينا هنا إذاً أن نعود إلى الوراء قليلاً لنفصل القول في ما

اختصرناه في ذاك القسم، أعني الظروف التي تم فيها الإعداد لذلك الحدث الذي سجل منعطفاً تاريخياً على مستوى العلاقة بين الجهاز النقابي والقيادة السياسية للاتحاد الوطني.

لقد كان المبدأ الذي حكم مسلسل الأحداث التي عرضناها في القسم المذكور، حول علاقة الحزب بالنقابة، هو التمسك بـ «وحدة الطبقة العاملة»، وهو من المبادئ التي كانت تحكم النظرية الاشتراكية العالمية. والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه حزباً بلور أهدافه كلها حول التحرر من الاستعمار الجديد وسيطرة الرأسمال، وصولاً إلى إقامة عدالة اجتماعية في إطار التنظيم الاشتراكي للاقتصاد، كان يرى أن الأداة النضالية التي بإمكانها أن تحقق ذلك هي النضال الجماهيري الموحد الذي تشكل فيه الطبقة العاملة الطليعة الواعية. ولذلك فبقدر ما كان يرى ضرورة «تحزيب العمال» في صفوفه، كان يتمسك في الوقت نفسه بوحدة الطبقة العاملة في إطار منظمتها العتيدة: الاتحاد المغربي للشغل[1].

غير أن مسلسل الأزمة ـ أزمة العلاقة بين الحزب والنقابة ـ التي سكنت الاتحاد الوطني والتي شلّت الحركة فيه، قد قادت في النهاية، بعد تجربة «الوحدة» التي أقيمت في القمة من دون رضى القاعدة سنة ١٩٦٧، إلى مأزق لم يكن من الممكن الخروج منه إلا بالتحرر من وهم «وحدة الطبقة العاملة» التي تحكمها «سياسة الخبز»، والعمل على بناء وحدة جديدة أساسها النضال ضد أسباب الاستغلال والحرمان، في أفق بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي متحرر على طريق استمرار حركة التحرير الشعبية.

٢ ـ الشهيد عمر، فارس التنظيم الحزبي والنقابي

كان فارس هذا الاتجاه هو المرحوم عمر بنجلون الذي اضطر، كجميع المناضلين الاتحاديين إلى تجميد نشاطه داخل «تجربة الوحدة»؛ فقد اتضح للجميع بعد مرور نحو سنة عليها، أن الوضع داخل الجهاز بقي كما كان

(١) لإعطاء القارئ فكرة عن مدى هيمنة مبدأ «وحدة الطبقة العاملة» على الفكر السياسي في ذلك الوقت، نشير إلى أنه حينما كنا في **التحرير** نشهر بإنشاء حزب الاستقلال نقابة جديدة كانفصال عن الاتحاد المغربي للشغل باعتبار أن ذلك يتنافى مع مبدأ وحدة الطبقة العاملة، «أصدر» الزعيم علال الفاسي فتوى «فقهية» في الموضوع فقال: «بما أن تعدد الزوجات مسموح به في المغرب فكذلك تعدد النقابات»! انظر: **التحرير**، ٨/ ٤/ ١٩٥٩.

عليه، وأن «الوحدة» بالنسبة إليه هي العودة إلى نفس ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٦١، أي قبل الأزمة التي فجرها إلغاء إضراب الموظفين كما شرحنا ذلك في القسم الخامس(٢).

انصرف الشهيد عمر إذاً إلى العمل خارج إطار الوحدة المصطنعة، بعد تجربة سنة من إقامتها، فاشتغل مع مجموعة من الأطر الاتحادية المناضلة في إحياء وتوسيع التنظيمات الحزبية داخل الطبقة العاملة وفي صفوف رجال التعليم ورجال البريد والشبيبة والتجار الصغار. وبما أن صحافة الاتحاد كانت موقوفة، مع منع الاتحاد من إصدار أية جريدة، فقد اتجه الشهيد عمر إلى فلسطين كمجال لممارسة النضال الصحافي، فأشرف على صدور جريدة باسم **فلسطين** تولى إدارتها المناضل الوديع محمد بلعربي الأسفي. وقد صدر العدد الأول منها يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨. كانت أسبوعية في خدمة القضية الفلسطينية تتابع نضال الشعب الفلسطيني وتنشر دراسات حول القضية وتفضح مناورات ومؤامرات الصهيونية والجهات المتعاونة معها موضوعياً وذاتياً، عربياً وعالمياً. وكان الشهيد عمر يحرص على كتابة افتتاحياتها بنفسه، ثم أخذ يكتبها باللغتين العربية والفرنسية تعميماً للوعي بالقضية العربية في صفوف الجميع.

كان مقر هذه الجريدة ومكان طبعها، دار النشر المغربية، ملتقى للمناضلين العاملين على إحياء التنظيم الحزبي مع الشهيد عمر، وبخاصة مناضلي الدار البيضاء. هذا علاوة على مكان عمله كمحامٍ في مكتب صديقه

(٢) من المفارقات الغريبة أن «الوحدة» التي أقيمت في آب/أغسطس ١٩٦٧، قد سبقها ببضعة أشهر عدد خاص من النشرة الحزبية، صدر في شكل كراس (أيار/مايو ١٩٦٧)، يضم دراسة أنجزها الشهيد عمر بعنوان «الطبقة العاملة المغربية بعد اثني عشر سنة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧)»، استهلها بقوله: «يأتي فاتح أيار/مايو هذه السنة والطبقة العاملة المغربية تعاني أكثر من نتائج الانحراف ومواقف الانتهازية والتردد التي هوت إليها قيادة العمل النقابي منذ سنوات. . .». وتنتهي تلك الدراسة المكونة من ٤٤ صفحة إلى طرح مسألة إمكانية «إصلاح الوضع»، ليقرر «أن المؤتمر الوطني (للاتحاد المغربي للشغل) الذي يُتحدث عنه الآن لهو مناسبة لمثل هذا العمل. إن التحويل يجب أن يبدأ من أساليب تحضير المؤتمر. . . للعمل جميعاً على التجديد المنشود. . . لكن يجب أن نقول ونكرر القول إن هذا يتطلب كشرط سابق اختياراً سياسياً شاملاً، كما يتطلب تحديداً واضحاً للخصوم وللحلفاء والتخلي عن كل أمل في إخضاع الحركة التحررية الشعبية لاعتبارات غير اعتبارات التحرر». كتب الشهيد عمر هذا قبل حرب ١٩٦٧ واعتقال المحجوب، أي قبل الحوادث الظرفية التي دفعت بالمرحوم عبد الرحيم إلى القيام بمبادرته. وهكذا يبدو واضحاً أن النقد الشديد والعنيف للشهيد عمر كان يتحرك داخل وحدة المنظمة النقابية، الاتحاد المغربي للشغل، التزاماً بمبدأ «وحدة الطبقة العاملة». غير أن تجربة «الوحدة» قد أرغمت الجميع على التفكير في الوحدة الحقيقية خارج الجهاز النقابي وليس داخله.

الأستاذ عبد الحق العلمي، الذي كان بدوره مكاناً للقاءات لا تنتهي مع المناضلين.

٣ ـ نشرة خاصة للمناضلين في الرباط

ومع أن سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠، كانتا مسرحاً لاعتقالات واسعة ومحاكمات دامت طويلاً وأدين فيها كثير من الأطر المناضلة من دون ارتكاب أي عمل يستوجب ذلك، سوى رغبة آلة القمع في تجميد نشاط الاتحاد؛ فقد استمر التنظيم ينمو ويتسع وبخاصة في الدار البيضاء، وبالأخص بعد الانفراج الذي كان يتراءى في الأفق، بعد محاولة الانقلاب بالصخيرات في تموز/ يوليو ١٩٧١. وهكذا، ابتداءً من أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، بدأ التفكير الجاد في تدشين قطيعة نهائية مع الجهاز النقابي. قد خاطب الشهيد عمر في ذلك المرحوم عبد الرحيم بوعبيد فلم يعترض، الشيء الذي أحدث نقلة نوعية في تصور أفق التنظيم الذي كان سارياً على قدم وساق.

لم تكن المدن كلها على درجة سواء في هذا الاتجاه الجديد. لقد كان هناك نقص ملحوظ في الرباط، فاقترح عليّ الشهيد عمر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، أن أمد «يد المساعدة» للإخوان هناك بتزويدهم بنشرة خاصة تشرح آفاق العمل. كان في مقدمة الإخوة الذين وقع الاتصال معهم والذين كانوا يتولون مهمة التنظيم المرحوم محمد الحيحي والمرحوم العربي الشتوكي والأخ عبد الرحمان بنعمرو. ولما كنت أذهب إلى الرباط لمزاولة عملي في كلية الآداب مستعملاً القطار، وبما أني كنت أنزل عند الأخ السطاتي الذي كان منزله ملاصقاً لمنزل الأخ بنعمرو في عمارة كراكشو قريباً من محطة القطار، فقد كنت أعد النشرة في منزلي بالبيضاء لأسلمها مكتوبة بخط يدي إلى الأخ بنعمرو في منزله أو منزل السطاتي، وكان يتولى هو والمرحومان الحيحي والشتوكي وآخرون طبعها وتوزيعها والتشغيل بها. كانت النشرة تتناول موضوعات تشرح تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل مؤتمر عام ١٩٦٢ وبعده، لتركز على ما انتهى إليه التدهور بالجهاز النقابي حينما أصبح يتبنى علانية «سياسة الخبز» وما رافق ذلك من مهادنة الحكم الفردي المطلق.

وهكذا لم تمر إلا ثلاثة أشهر حتى أصبح التنظيم الجديد في البيضاء والرباط ومدن أخرى مستعداً للقيام بالخطوة التاريخية المطلوبة، وهي عقد اجتماع يحضره الأعضاء الحزبيون من اللجنة الإدارية الوطنية للإعلان عن

القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي. لقد كان لا بد من توافر أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية حتى يكون القرار مشروعاً. وفعلاً تمكن الأخ عمر والعاملون معه على ضمان هذه الأغلبية، ولم يبق إلا تحديد تاريخ انعقاد هذا الاجتماع التاريخي.

٤ ـ قرار ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢ : الشكل والمضمون

كان جدول الاجتماع يشتمل على ست نقاط: عروض ممثلي الأقاليم؛ دراسة بيان تصدره اللجنة الإدارية؛ قرار حول الشبيبة الاتحادية؛ قرار حول التسجيل في اللوائح الانتخابية؛ تكوين لجان للتوجيه والنشر والتنظيم والدراسات؛ والعلاقات الخارجية والمالية.

كان الاجتماع في الرباط برئاسة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي افتتحه «بعرض ضافٍ عن الحياة الداخلية للاتحاد منذ تأسيسه حتى ذلك اليوم، تعرض فيه إلى أهم المشاكل التي عانت منها منظمتنا من جراء «الثنائية» التي أصرت بعض عناصر «القيادة» على فرضها عليها منذ تأسيسها، مستعرضاً أهم الأزمات الداخلية التي عاشها الاتحاد من جراء ذلك، والنتائج الخطيرة التي ترتبت عنها، سواء بالنسبة إلى تنظيماتنا أو إلى مواقفنا السياسية. ثم تطرق بعد ذلك إلى اتفاقية آب/ أغسطس ١٩٦٧، اتفاقية «الوحدة» التي أملتها ظروف معينة. . . وعندما انتهى الأخ عبد الرحيم من عرضه المهم، أعطى الكلمة للأخ اليازغي الذي قرأ رسائل التأييد للمجتمعين، وهي رسائل بعثها المناضل محمد الحبيب الفرقاني من سجنه بالقنيطرة بعدما تلقى الدعوة للاجتماع. ثم رسائل كل من الإخوان المناضلين محمد البصري، عبد الرحمن اليوسفي، المهدي العلوي، الذين يوجدون في إقامة اضطرارية في الخارج، وقد بارك هؤلاء الإخوان في رسائلهم مبادرة اللجنة الإدارية وأعلنوا عن تضامنهم معها وموافقتهم المسبقة على قراراتها. ثم تليت أسماء الأشخاص الذين وافقوا على مبادرة اللجنة الإدارية ومنحوها كامل تأييدهم ولكنه تعذر عليهم الحضور لأسباب شخصية لظروف العطلة»[٣].

أما الأشخاص الذين عرضت أسماؤهم على الحاضرين بوصفهم أعضاء في

(٣) **النشرة الداخلية** (آب/ أغسطس ١٩٧٢)، كراس مطبوع بعنوان «انطلاقة ٣٠ يوليوز: تجاوز لمخطط التجميد». مخصص لاجتماع اللجنة الإدارية موضوع الكلام أعلاه. انظر فقرات من كلمة المرحوم عبد الرحيم حول اتفاقية «الوحدة» في الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب.

اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني وأعضاء في اللجان المذكورة، إضافة إلى المقترحين كأعضاء مساعدين، قررت اللجنة الإدارية ضمهم إليها للمشاركة في المجالات التي حددتها لهم، فقد حددت قائمتهم جميعاً كما يلي: عبد الرحيم بوعبيد، عبد الرحمن اليوسفي، محمد البصري، المهدي بنبركة[٤]، د. عبد اللطيف بنجلون، محمد منصور، محمد الحبابي، المهدي العلوي، محمد الحبيب الفرقاني، عمر بنجلون، محمد اليازغي، عبد الواحد الراضي، محمد المكناسي، محمد بنسعيد، د. محمد بلمختار، عمر المسفيوي، سعيد بونعيلات، محمد الخصاصي، محمد آيت قدور، عبد العزيز بناني، محمد الناصري، عبد المومني إسماعيل، عبد الرحمن القادري، فتح الله والعلو، محمد عابد الجابري[٥]، عمر الساحلي، الطيب بناني، محمد الفلاحي، محمد نصر الله، بوشعيب رياض، محمد العبدي، الطيب السريفي، محمد جوهر، عبد الرحمان بنعمرو، أحمد قليلو، محمد الحيحي، محمد الحلوي، أحمد بلقاضي، محمد الوديع الأسفي، محمد العمراني.

كان الشهيد عمر قد تكلف أثناء الاجتماعات التحضيرية الأخيرة بإعداد مشروع بيان يصدر عن اللجنة الإدارية بعد مناقشته، وكان النص الذي حضره تغلب عليه الصبغة القانونية التي تهتم بإثبات قانونية الاجتماع من حيث نصاب الحاضرين وتمثيليتهم كأعضاء في اللجنة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر الثاني.. إلخ. وأثناء المناقشة كان تدخلي مركزاً على ضرورة إعطاء البيان الذي سيصدر عن اللجنة الإدارية طابعه السياسي المعتاد إلى جانب الصبغة القانونية، وكانت هناك ملاحظات أخرى. قبلت الملاحظات واعتذر الشهيد ـ من دون أي حرج ـ بأنه فعلاً تصرف كمحام، فتكونت لجينة لإعادة صياغة البيان، ثم صادق عليه المجتمعون بحماس كبير. ومما ورد فيه، بعد الحيثيات التي تذكر بـ «الظروف الدقيقة والحاسمة التي تجتازها البلاد»، ما يلي:

(٤) كان الشهيد ما يزال يعتبر من الناحية الرسمية مختطفاً، ولم يكن هناك ما يثبت وفاته بصفة رسمية، مع أن الجميع كان يائساً من كونه ما يزال حياً. أما كونه «يوافق» على القطيعة مع الجهاز النقابي ـ لو كان على قيد الحياة ـ فهذا لم يكن موضوع شك، لأنه اضطر إلى الغيبة عن المغرب بسبب عدم إمكانية تعايشه مع قيادة ذلك الجهاز كما شرحنا ذلك في القسمين الخامس والسادس من هذا الكتاب.

(٥) كنت عبرت للشهيد عمر عن رغبتي في البقاء خارج عضوية اللجنة الإدارية التي سيخرج بها اجتماع ٣٠ تموز/ يوليو. ولكن فوجئت حين الاجتماع باسمي على القائمة؛ فلما أردت عتابه، ضحك وقال: «دارها بك أخونا» (يعني عبد الرحيم).

«تسجل ـ اللجنة الإدارية الوطنية ـ بكامل الأسف الوضعية المزرية التي أصبحت عليها حالياً الأجهزة القيادية المسيّرة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية نتيجة خطة التجميد التي سلكتها وتسلكها بعض العناصر المنتمية إلى منظمتنا». وبعد التذكير بالقرار الذي صادقت عليه يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٦٧، حول «الوحدة»، تأسف لفشل تلك الوحدة التي لم تعمل إلا على «تجميد المؤسسات الرسمية للاتحاد وجعله في حالةٍ ظلَّ معها عاجزاً عن التعبير عن رأيه بوضوح في القضايا الوطنية والعربية والدولية. . .».

ويضيف البيان: «ترى ـ اللجنة الإدارية الوطنية أن الظروف الراهنة تحتم أكثر من أي وقت مضى القيام بانطلاقة جديدة ترفع عن منظمتنا الحِجْر الذي وضعتها فيه أجهزتها المسيرة وتهيؤها لتحمل مسؤولياتها كاملة في المرحلة الحالية والمراحل المقبلة، مستعملة في ذلك رصيدها الثوري والطاقات النضالية لمناضلينا الذي استمروا في كافة الفروع والأقاليم يواصلون توعية الجماهير وتنظيمها، على الرغم من غياب أجهزة القيادة، ما جعل منظمتنا تبقى، على الرغم من خطة التجميد وحملات القمع، محتفظة بكيانها وهويتها وباعتبارها رائدة الشعب المغربي نحو التحرر والاشتراكية. ولذلك فإن اللجنة الإدارية تقرر: ١ ـ أن تقوم من الآن فصاعداً بممارسة كافة الصلاحيات التي يخولها لها القانون الأساسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ٢ ـ تقرير مبدأ دعوة المؤتمر الثالث للانعقاد في وقت يعين في ما بعد. ٣ ـ تؤكد اللجنة الإدارية بهذه المناسبة على ضرورة الالتزام بمبدأ الديمقراطية المركزية، كما تعبر عن إيمانها أن الوحدة الحقيقية هي وحدة النضال والممارسة الثورية في إطار الانضباط الواعي والملتزم بالخط الثوري الذي سار عليه الاتحاد منذ تأسيسه»[٦].

٥ ـ ردود الفعل: عبد الله إبراهيم

لم تكن لدينا جريدة في ذلك الوقت، فـ **التحرير** كانت قد توقفت في خريف ١٩٦٣، عند بدء محاكمة مديرها محمد البصري إثر اعتقالات تموز/يوليو، وجريدة **المحرر** التي خلفتها والتي كان المناضل الأستاذ المرحوم

(٦) نفس المرجع.

إبراهيم الباعمراني مديراً لها قد منعت من الصدور في نهايات عام ١٩٦٥، في أعقاب اختطاف الشهيد المهدي وبسبب تتبعها لملف القضية، ولم يسمح لها بالصدور إلا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، ولذلك اعتمدنا **النشرة الداخلية** التي كانت منذ عام ١٩٦٢، عبارة عن كراسات تصدر تارةً منتظمة وتارةً بانقطاع بحسب ظروف الحزب. وفي ما يخص تغطية وقائع وأخبار اجتماع ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، أصدرت لجنة التوجيه والنشر نشرة على شكل كراس يضم وقائع الاجتماع وقراراته، كما أصدرت بلاغات صحافية تناقلتها الصحف الوطنية والأجنبية ووكالات الأنباء. أما الطرف الآخر فقد كان رد فعله سريعاً وعنيفاً؛ فقد أصدر الأستاذ عبد الله إبراهيم جريدة أسبوعية باسم **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية**، ظهر العدد الأول منها يوم ١١ آب/ أغسطس ١٩٧٢، أي بعد أقل من أسبوعين فقط من اجتماع ٣٠ تموز/ يوليو.

كانت المقالة الرئيسية بعنوان: «على هامش اجتماع الرباط: لفائدة من؟». وقد اعتبرت المقالة «أن اجتماع الرباط ما هو إلا فصل جديد من مسرحية الأزمة التي يتخبط فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ سنتين، نتيجة وجود تيار معين داخل صفوفه (...)، وأن مناورة الرباط الأخيرة ما هي إلا حلقة من تلك الحلقات التي تشكل سلسلة عمل الاستعمار الجديد والرجعية (...). إذا اعتبرنا كل هذا، تبين أن ما يسمى باجتماع «اللجنة الإدارية» للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما هو إلا محاولة انتحارية أخيرة قام بها أولئك الانتهازيون، محاولة التخلص من مراقبة الجماهير، أي التخلص في منطقهم من العرقلة حتى يتمكنوا في المرة المقبلة من معانقة مصالح الاستعمار بالحرارة التي تفرضها طبيعتهم...».

وفي العدد الثاني من الجريدة نفسها والمؤرخ بـ ١٩ أب/ أغسطس ١٩٧٢، أصدر الأستاذ عبد الله إبراهيم بياناً يحمل عنوان «بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» كان مما ورد فيه:

إن «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ظل منذ تأسيسه يتلقى الضربات تلو الضربات من خصومه الذين اعتبروا أنفسهم معه في معركة موت أو حياة، بينما أطره القيادية العامة كانت في أنظمة حلقية ما بين تكتيكيين بدون استراتيجية واستراتيجيين بدون تكتيك، تحت التصفيق المتطفل والمساندة

السياسية المغشوشة من أوساط أجنبية مختلفة تتبنى هذا الفريق أو ذاك من الاتحاد وتزعم أنها ستصنع منه قيادة على مقاسها للجماهير المغربية»[٧].

وكانت اللجنة الإدارية قد عقدت يوم ١٣ آب/ أغسطس اجتماعاً ـ أول اجتماعاتها نصف الشهرية المقررة ـ أصدرت بعده بلاغاً عبرت فيه عن ارتياحها للأصداء التي خلفها قرار ٣٠ تموز/ يوليو في صفوف الجماهير الاتحادية وفي الوقت نفسه أكدت:

«أن حملة الشتم والمهاترات التي دشنت ببيانات صادرة باسم كتابات إقليمية خالية، وأكملت بصدور ورقة تحمل بكل وقاحة اسم «الاتحاد الوطني»، ما هي إلا إصرار على الاستمرار في الحملات التضليلية والتصرفات التخريبية التي عانى منها الاتحاد الوطني داخلياً منذ تأسيسه. ولذلك فهي تهيب بالمناضلين تجنب السقوط في معارك جانبية الغرض منها صرف اهتمامهم عن المهام النضالية المطروحة عليهم. . .».

والواقع أن رد الفعل الذي صدر عن الأستاذ عبد الله إبراهيم ومن ورائه الجهاز النقابي، لم تكن له أية أصداء في قواعد الاتحاد، بل إن الطريقة التي عُبِّر بها عن رد الفعل ذاك كانت لها نتائج عكسية تماماً بالنسبة إلى ما كان يراد منه. ومع ذلك فقد نجح في شيء واحد وحيد، وهو كون وسائل الإعلام الأجنبية بخاصة كانت تضيف، عندما تتحدث عن الاتحاد الوطني، عبارة «جماعة الرباط» أو «جماعة الدار البيضاء». ولم يكن هناك من مبرر لهذا

---

(٧) حجز العدد الثاني المذكور، من جريدة الأستاذ عبد الله إبراهيم، لكونه تضمن افتتاحية في موضوع محاولة الانقلاب التي قام بها أوفقير (١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٢) مع ربطها بمحاولة انقلاب الصخيرات قبل ذلك بسنة، كان مما ورد فيها: «وجاءت الآن حوادث ١٦ غشت [أغسطس] أقوى من كل مفاوضة وأفجع من كل إنذار، جاءت لتفرز تاريخياً الخطأ من الصواب، ولتعطي لنظراتنا في بعضنا مدلولاً جديداً في الوقت الراهن.. والواقع الذي لا رجوع فيه هو أن المغرب يعيش على فوهة بركان من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية». هذا وقد أزيلت هذه الافتتاحية وأعيد طبع نفس العدد تحت رقم العدد ٣ بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس. وعوضت الافتتاحية بأخرى اعتبرت أن حجز العدد الماضي كان لسببين: **أولهما**، ما ورد في الافتتاحية وقد نقلنا فقرة منها، **وثانيهما**، «بيان ذو طابع مذهبي» وهو الذي ذكرناه أعلاه ونقلنا منه عبارات. وقد اعتبرت الافتتاحية الجديدة حجز العدد السابق، الذي يحتوي على ذلك «البيان المذهبي»، أنه «يقدم مساعدة مفضوحة وغير مقبولة مطلقاً لجماعة الانشقاقيين في الرباط، الذين يحاولون الانحراف بالاتحاد الوطني عن طريق تقطيع جذوره المذهبية ومحو مؤتمره الوطني الثاني ليتوافروا على تشكيلة سياسية تلعب دور الوكالة الانتخابية لفائدتهم».

التصنيف إلا كون المرحوم عبد الرحيم بوعبيد يقيم في الرباط، والأستاذ عبد الله إبراهيم يقيم في الدار البيضاء. كان هذا التصنيف يضايقنا فعلاً. ولما لم تجد المحاولات التي بذلت لإقناع الأستاذ عبد الله إبراهيم بتغيير اسم حزبه واسم جريدته لكون القرار المتخذ في الرباط كان قراراً صادراً عن الهيئة المسؤولة في الاتحاد، ومن أجل وضع حد للالتباس، اقترح المرحوم عبد الرحيم تغيير الاسم إلى «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، وهو ما تقرر بصفة رسمية في المؤتمر الاستثنائي.

ثانياً: مجلس تأسيسي وتشريعي، والإرهاب لا يرهبنا!

١ ـ بيان تاريخي، في ظرف تاريخي

كان أهم اجتماع عقده الاتحاد الوطني في مرحلته الجديدة، أعني بعد ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، هو اجتماع اللجنة المركزية بالدار البيضاء يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها. كان الاجتماع بحق أشبه بمؤتمر مصغر، ليس لكونه تميز بحضور مكثف لممثلي الأقاليم فحسب، بل أيضاً لأنه الاجتماع الذي تحدد فيه الخط السياسي الذي سيسير عليه الاتحاد في المراحل المقبلة. وكانت اللجنة الإدارية قد طلبت من مكاتب الفروع ومسؤولي القطاعات، استطلاع رأي القواعد في الخط السياسي الواجب السير عليه على ضوء التطورات التي شهدتها البلاد في السنتين الأخيرتين (انقلاب الصخيرات، وانقلاب أوفقير)، وأيضاً على ضوء المستجدات التي ظهرت في موضوع الصحراء المغربية. أضف إلى ذلك أنه كان على اللجنة المركزية أن تحدد في ذلك الاجتماع نوع الجواب الذي سيتقدم به الاتحاد عن الرسالة الملكية التي بعثها المرحوم الحسن الثاني إلى الأحزاب الوطنية يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، بعد نحو شهر من محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها أوفقير. وكانت الرسالة قد اقترحت تأسيس حكومة إجماع وطني وطلبت من الأحزاب أن تبين الوسائل العملية التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك. كما طرحت في الاجتماع، مسألة تحديد هوية الاتحاد وخطه الأيديولوجي.

كان عرض المرحوم عبد الرحيم، سواء حين افتتاح الجلسة أو عند التعقيب على التدخلات عرضاً وافياً، اقترح الخطوط العريضة لما سيكون عليه بيان اللجنة المركزية في هذه القضايا وغيرها. هذا البيان الذي جاء

بدوره واضحاً وشاملاً[٨]. وقد ورد فيه بعد المقدمة ما يلي:

«تذكر اللجنة المركزية بأن الاختيار الثوري الاتحاد الوطني هو الذي يعطي لحركتنا السياسية والنضالية إطارها الشامل الذي تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية، وتذكر كذلك بأن هذا الاختيار الثوري يستمد آفاقه وأبعاده من الأهداف الثورية التالية: استئصال جذور الهياكل الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية في بلادنا؛ حل مشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من الرقابة الديمقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات؛ إقامة أسس اقتصادية خالية من أي مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الإقطاع وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وإنتاجها العام، يكون المستفيد الأول منه هو جماهير الشعب المسحوقة؛ إقامة تنظيم سياسي اجتماعي يسهر على تأطير الجماهير الشعبية من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد والطاقات الوطنية المادية والبشرية، قصد تحقيق تراكم متزايد للتوفير القومي يمكّن البلاد من الاعتماد أساساً على إمكانياتها الذاتية في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي».

وبعد أن يسجل البيان «تفاقم الأزمة العامة التي تعيشها البلاد منذ اثنتي عشرة سنة»، يؤكد «أن جماهير شعبنا قد فقدت الثقة في الجهاز الحاكم ووعوده»، وأنه «لا سبيل للخروج من المأزق الراهن إلا بالعدول نهائياً عن هذه السياسة اللاشعبية التي هي مصدر الأزمة، والتعبير عن عزم أكيد وحقيقي على نهج طريق التحرر الشامل، طريق التغيير الجذري للهياكل الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية القائمة بالبلاد». ثم يؤكد البيان إيمان الاتحاد الراسخ أن «الحل الاشتراكي هو وحده الوحيد القادر على تحقيق الأهداف الشعبية في التحرر والعدالة الاجتماعية الحق... وأن تعبئة الجماهير الشعبية من أجل مساهمتها مساهمة واعية في عملية التحرير والبناء هو وحده السبيل الصحيح لتجنيد الطاقات البشرية والمادية التي تتطلبها عملية التغيير المنشودة... إنه من دون مساهمة الجماهير الشعبية ومراقبتها اليقظة بواسطة مؤسسات ديمقراطية حقيقية، يصبح من العبث التحدث عن «حكومة شعبية» أو ائتلافية»

(٨) هنا ولأول مرة يظهر واضحاً في أدبيات الاتحاد مضمون تقرير المهدي إلى المؤتمر الثاني المنعقد سنة ١٩٦٢.

تعلن من فوق عن إجراءات «التغيير» وتطلب من الجماهير منح ثقتها بالنسبة إلى الباقي، ذلك لأن التحالف الإقطاعي البورجوازي الرأسمالي الاستعماري، الموطدة أسسه في بلادنا، سيعرف كيف يجهض أجمل البرامج «الثورية» التي تلغي من حساباتها إرادة الجماهير الشعبية ومساهمتها ومراقبتها الفعلية.

من أجل هذا، يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن نظاماً من الديمقراطية السياسية الحق هو وحده الكفيل في الظروف الراهنة ببناء ديمقراطية اقتصادية واجتماعية... من أجل هذا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلسٍ تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر، من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم إرادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات، ويسطر الإطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي». ثم يحدد البيان وسائل هذا البناء ومجالاته (الإصلاح الزراعي، تأميم وسائل الإنتاج الأساسية، التصنيع، والتعليم)، ويدعو إلى «وضع خطة وطنية متكاملة قصد تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية» وإلى «نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والإمبريالية، وملتحمة مع النضال القومي العربي وفي طليعته نضال الشعب الفلسطيني الذي يجب تدعيم ثورته تدعيماً مطلقاً غير مشروط».

ثم يطالب البيان «بخلق جو من الانفراج السياسي الذي يحمل الجماهير الشعبية على التفكير في أن هناك إرادة فعلية في التغيير»، كما يرى «أن إلغاء جميع الأحكام والمتابعات السياسية الصادرة أو الجارية ضد مواطنين دفعهم استياؤهم من الوضعية القائمة واعتراضهم على الأسلوب المتبع من طرف الجهاز الحاكم، إلى ما بررت به بشكل أو بآخر التهم الموجهة إليهم، لهو خطوة أولية ضرورية على طريق إحداث الانفراج السياسي المطلوب».

تلك مقتطفات من البيان التاريخي حقاً الذي أصدرته اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وهو البيان الذي أعطى لانتفاضة ٣٠ تموز/يوليو مضمونها السياسي والأيديولوجي والوطني، هذا المضمون الذي لن يعمل المؤتمر الاستثنائي الذي سينعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، إلا على تعميقه وترسيخه وبخاصة على مستوى التقرير الأيديولوجي.

٢ ـ بدل المجلس التأسيسي: مجلس تأسيسي وتشريعي

هذا وجواباً عن الرسالة الملكية، بعثت اللجنة الإدارية مذكرة إلى الديوان الملكي بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، استعادت في مضمونها ما ورد في بيان اللجنة المركزية الذي عرضنا له أعلاه، وما ورد في عرض المرحوم عبد الرحيم خصوصاً ما يتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية السائدة. وقد ركز الجواب على ضرورة دعوة الشعب المغربي في تاريخ محدد «لانتخاب مجلس وطني تأسيسي وتشريعي» يضطلع بمهمتين: **الأولى**، مهمة ذات طابع دستوري إذ سيكون عليه بادئ ذي بدء أن يبت في دستور عام ١٩٧٢، وبخاصة ما يتعلق منه بميادين التشريع والتنظيم وفي ما يخص العلاقات بين السلطات. و**الثانية**، مهمة تشريعية عادية.

وكتدابير مستعجلة، تطالب المذكرة بإصدار عفو عام وإلغاء النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحد من ممارسة الحريات العامة والخاصة، وإلغاء الظهائر والقرارات القمعية وإيقاف العمل بالنصوص التشريعية التي اتخذت بعد سنة ١٩٦٢، والتي تعدل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية» وتضيف المذكرة:

«وعندما تتخذ هذه التدابير يمكن تكوين حكومة تتمتع بالثقة الشعبية لمدة معينة وبمهام محددة: تكون مهمتها السهر على نزاهة انتخابات المجلس الوطني، وسيكون عليها أن تضع قانوناً انتخابياً يعكس الإرادة الوطنية بدون تحريف أو تزوير... وأثناء هذه الفترة الانتقالية، وفي انتظار المصادقة النهائية على الدستور، فإن النصوص التشريعية ستتخذ في المجلس الوزاري باقتراح من الوزير المعني بالأمر....».

وتختم المذكرة بالقول «على أساس هذا المفهوم الجديد للحكم، فإن حزبنا مستعد لتحمل مسؤوليته لخدمة المصلحة العامة للبلاد وفتح الطريق بذلك للديمقراطية والاشتراكية».

٣ ـ «الإرهاب لا يرهبنا.. والقتل لا يفنينا.. وقافلة التحرير...»

لم تكن هناك أية استجابة لا لبيان اللجنة المركزية ولا لجواب الاتحاد عن الرسالة الملكية، بل بالعكس، تزايدت مظاهر القمع وتدهورت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. كان هناك مواصلة السياسة والاتجاه السائدين

نفسيهما من قبل، ومنذ سنوات طوال. وأكثر من ذلك وقع حادث خطير من حوادث العنف التي تعرض لها الاتحاد ومناضلوه بين حين وآخر، من دون أن يجري حولها تحقيق يكشف عن مصدرها[٩]. لقد وصلت إلى كل من الشهيد عمر والأخ اليازغي رسالة ملغومة، تمكن عمر من إبطال مفعولها، بينما انفجرت في يد اليازغي. كما وصلت السيد محمد الدويري من حزب الاستقلال رسالة مماثلة لم تنفجر. . . كان ذلك يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣.

وفي هذا الموضوع صدر ذلك العدد التاريخي من **المحرر**. لقد عقدنا في هيئة التحرير اجتماعاً خاصاً للتخطيط لهذا العدد، فتكفل الشهيد عمر بالتفكير في افتتاحية، وتكفل كاتب هذه السطور بوضع العناوين وتصميم الصفحة الأولى، فجاء عدد يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، الذي أعلنا فيه «عن محاولة الاغتيال بالرسائل الملغومة كما هو مبين في الصورة (الصفحة الموالية)».

لقد صادف نشر خبر الرسائل الملغومة حدثين آخرين: تنفيذ حكم الإعدام في الضباط الذين أدينوا بالاشتراك في محاولة الانقلاب التي قادها أوفقير من جهة، ودخول إضراب عمال السكك الحديدية يومه الرابع من جهة أخرى. وهكذا جاء العنوان يضم هذه الوقائع الثلاث: «الإرهاب لا يرهبنا (الرسائل الملغومة)، والقتل لا يفنينا (إعدام الضباط)، وقافلة التحرير تشق طريقها بإصرار «إضراب عمال السكك الحديدية». أما الافتتاحية التي تكفل بها الشهيد عمر، فقد جاءت كما يلي: العنوان: «المفجر. . البلاستيك. . الغلاف». النص: صور العناصر الثلاثة المذكورة (تأمل الافتتاحية جيداً في الصورة). وهكذا ربطنا بين الأحداث الثلاثة: صورة الرسالة الملغومة، وصور الضباط الذين أعدموا، وإضراب عمال السكك الحديدية. وفي أسفل الصفحة صورة الأخ اليازغي ووجهه مضرج بالدماء إثر الانفجار. أما ركن «بصراحة» الذي كنت أكتبه وأوقعه بـ «صريح» (وقد حل محل ركن «صباح النور» في **التحرير**) فقد ورد فيه ما يلي:

«أن يعمد الإنسان إلى إيذاء خصمه ومحاولة اغتياله وتصفيته شيء

---

(٩) تعرضت مطابع أمبريجيما التي كانت تطبع **التحرير** إلى عدوان بالقنابل يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. وتعرض الشهيد المهدي لمحاولة اغتيال بواسطة «حادثة سيارة» قبل أن يختطف. واختطف الأخوان سعيد بونعيلات وأحمد بنجلون من إسبانيا.

معروف ومعمول به في عالم الإجرام.. ولكن أن يعمد الخصم إلى إرسال طرد ملغوم ينتظر منه أن ينفجر في بيت الضحية، أمام زوجته وأطفاله وربما ضيوفه، فيتسبب هكذا في قتل الأبرياء من ضيوف ونساء وأطفال.. فهذا أفظع أنواع الإجرام. إن أسلوب الاعتداء بالرسائل والطرود الملغومة هو أسلوب الذين ملأ الحقد صدورهم وأعمى اليأس أبصارهم، فأصبحوا لا يفرقون بين الضحية ومن قد يكون معه، حتى لو كان هؤلاء أطفالاً وصبياناً وأبرياء... شيء فظيع حقاً. وفظيع أيضاً لأن الذين قاموا بعملهم الإجرامي قد اختاروا تنفيذه في يوم عرفات، وفي مناسبة العيد».

٤ ـ «المحرر»: الإرهاب لا يرهبنا

«ومع ذلك فإن قطار التحرير يشق طريقه، وسيبقى هديره يصك آذان اليائسين الحاقدين، وسيظل يشق مسيرته إلى النصر، وبسرعة وصمود، وثبات وإصرار. إنه لن يتوقف أبداً مهما كانت الضحايا ومهما تعددت أنواع الإجرام والاعتداء ضد المناضلين. إنه قطار الشعب كله، الشعب المستعد لتحمل التضحيات والقادر على صنع المناضلين في كل آن وحين» (صريح).

وقد حجزت الشرطة هذا العدد بطبيعة الحال ومع ذلك تسربت أعداد منه، وشاع خبر الصفحة الأولى. ومع أن قليلين جداً هم الذين يكونون قد أدركوا عملية «الجمع» في عنوان الصفحة الأولى، فلقد كان وقع ذلك العنوان كبيراً جداً حتى صار شعاراً يردده الشباب الاتحادي في كل مناسبة احتجاجية.

بعد الاعتداء بنحو أسبوع، عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الدوري في فاس يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، وأصدرت بياناً ذكرت فيه بالبيان الذي أصدرته في دورتها السابقة (يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢)، والذي حددت فيه «بكامل الوضوح الخط السياسي.. في المرحلة الراهنة والمقبلة».

ثم سجلت التدهور المستمر للأوضاع وأن «الجهاز الحاكم إذ ينزلق بسرعة وإصرار إلى متاهات السياسية اللاشعبية والاختيارات المناهضة لمطامح جماهير شعبنا، قد أدى به الأمر إلى تجاهل أو تناسي قيمنا الدينية والحضارية، فتم تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة في حق ١١ ضابطاً في يوم من أعز أيام الإسلام وأجلّها عند المسلمين» (عيد الأضحى). وبعد أن حيت نضالات العمال والجماهير الشعبية التي تصاعدت في المدة الأخيرة، أكدت «أن حملات الاعتقال والاختطاف التي استؤنفت بشكل واسع

خلال الأسابيع والشهور الماضية، لن تنال من عزيمة جماهير شعبنا على السير في الطريق الذي اختارته، تؤكد في نفس الوقت أن عمليات الإرهاب بالطرود الملغومة مهما كان مصدرها لن تصرف المناضلين التقدميين والوطنيين عن متابعة النضال على طريق مسيرة شعبنا من أجل فك أغلاله وبناء وطنه»[١٠].

هذا وقد اتخذت اللجنة الإدارية قراراً داخلياً يقضي بالشروع في تحضير «المؤتمر الوطني الثالث» في أفق صيف السنة الموالية: ١٩٧٣.. حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣... شهادات...

لم يمر سوى شهرين على الرسائل الملغومة، حتى وقعت حوادث عنف في بعض نواحي المغرب (مولاي بوعزة، خنيفرة، كلميمة، إملشيل.. إلخ) وهي الحوادث المعروفة بـ «حوادث مارس»، والتي نسبت إلى تنظيم قيل إن القائمين به أفراد من المغتربين، ممن ينتمي ـ أو لا ينتمي ـ للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ليس من مهمتنا هنا، ولا من اختصاصنا، الحديث في هذا الموضوع، فأنا شخصياً لم أكن على اتصال بهم وليس لدي ما أدلي به كشهادة شخصية في الموضوع. كل ما يمكنني قوله هو إنني لم أكن مقتنعاً في يوم من الأيام بالنضال من أجل قضية المغرب من خارج المغرب. لقد طُلب مني قبل حوادث آذار/ مارس، المساهمة بالكتابة في ما كان يذاع من إذاعة ليبيا فلم أستجب. **أولاً**، لأني كنت أعرف أنه كان هناك من كان يعمل للشرطة المغربية، وقد نبهنا على ذلك. **وثانياً**، لأني كنت، وما زلت، أؤمن أن التجديد في جميع المجالات يجب أن يكون من الداخل أولاً، أو على الأقل عند المنطلق، **وثالثاً**، لأني كنت أؤمن، ومازلت، أن التغيير السياسي الحقيقي هو الذي يأتي نتيجة عمل في صفوف الجماهير، تنظيماً وتوعية، وأنه في مجتمع كمجتمعنا يجب حشد جميع القوات والطاقات التي تنشد التغيير ويكون في مصلحتها.

من أجل ذلك سأقتصر هنا، بصدد حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣، على ذكر بعض انعكاساتها على الاتحاد ـ داخل المغرب ـ والإدلاء بشهادات في ما

(١٠) بخصوص هذا البيان، أذكر أن اللجنة المركزية كلفت الشهيد عمر والأخ الخصاصي وكاتب هذه السطور بتحرير البيان. اجتمعنا ليلاً بعد العشاء. وما أن بدأنا نناقش الموضوع حتى وقعت مشادة كلامية حامية بين الشهيد عمر والأخ الخصاصي، بسبب ما أخبرنا به هذا الأخير من قرار اتخذه «يخصه»، فكان رد فعل الشهيد عمر عنيفاً وبلغ به الغضب مبلغاً جعله يخرج من الغرفة التي كنا مجتمعين فيها، وانسحب الأخ الخصاصي كذلك؛ فبقيت وحدي وحررت البيان. لم يكن غضب عمر راجعاً إلى أمر يتعلق بالبيان، بل بأمر خارج عن موضوع اجتماع اللجنة المركزية، ليس من الضروري الخوض فيه هنا.

يخص موقف الاتحاد ككل وموقف المرحوم عبد الرحيم بصورة خاصة. ولا بد من التذكير أولاً بذلك القمع المنقطع النظير الذي تعرض له المناضلون الاتحاديون من مختلف المستويات وفي مختلف الأقاليم، والذين عانوا خلاله صنوفاً من التعذيب في مراكز الشرطة والمعتقلات السرية فرادى وجماعات، إضافة إلى ما أصاب كثيرين منهم في أجسامهم وعقولهم وعائلاتهم وأموالهم وموارد رزقهم وأبنائهم. ولقد كان لهذه التجربة القاسية أثرها العميق في كثير منهم، وهذا شيء طبيعي. خصوصاً ولم يقترفوا أي شيء مما نسب إليهم أو أريد منهم «الاعتراف» به، بما في ذلك الإدلاء بتصريحات تورط إخواناً لهم في أعمال أو أقوال لا علم لهم بها. لقد كان من الطبيعي إذاً أن تكون هناك أصوات تطالب أو تقترح نوعاً من «التمييز» يفصلنا، «نحن الذين نعمل السياسة في الداخل، عن الذين يعملون شيئاً آخر في الخارج». ولكن ذلك لم يصاحبه أي شيء يخل بالمروءة ولا بالتضامن الحزبي. وبما أن جل أعضاء اللجنة الإدارية كانوا في السجون وفي دهاليز التعذيب أو قاعات المحاكمات، فلم يكن من الممكن أن يصدر عنها بيان أو رأي. ولكن بما أن المرحوم عبد الرحيم كان عملياً هو الناطق باسم انتفاضة ٣٠ تموز/يوليو والمعبر عن رأيها في الفترة الفاصلة بين انعقاد دوراتها العادية، فإن مواقفه هي نفسها مواقف اللجنة الإدارية. إن شهادته أمام المحكمة العسكرية وما سأرويه هنا يكشف عن خصال الرجولة والمروءة أمام الخصوم والأصدقاء.

٥ ـ شهادة المرحوم عبد الرحيم في المحكمة العسكرية

استدعي المرحوم عبد الرحيم يوم ٩ آب/أغسطس١٩٧٣، كشاهد أمام المحكمة العسكرية التي كانت تحاكم المتهمين في حوادث آذار/مارس ١٩٧٣، فأدلى بما يلي، جواباً عن أسئلة رئيس المحكمة:

الرئيس: تعتبر مسيراً رئيسياً للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والمحكمة تلقي أسئلة لإلقاء بعض الأضواء حول جوانب هذه المحاكمة، إنك تتبعت المحاكمة حيث يلاحظ تميزها ببعض المظاهر:

المظهر الأول: نشوء منظمة تدار وتمول من الخارج بهدف القضاء على نظام الحكم الموجود واستبداله بآخر.

المظهر الثاني: أن محمد البصري يعتبر مسؤولاً رئيسياً عن هذه المنظمة كما يفهم من أقوال كثيرين من المتهمين خلال الاستنطاق.

المظهر الثالث: وهو من المظاهر الرئيسية، أن البصري، وبالرغم من أنه محاكم غيابياً ويعتبر قانونياً فاراً، ما زال يعتبر عضوا بارزاً في الاتحاد.

المظهر الرابع: إن كل المتهمين إلا القليل النادر ينتمون إلى الحزب وبالضبط إلى ما يسمى فرع الرباط.

المظهر الخامس: قالت تصريحات بعض المتهمين إنهم قاموا بما قاموا به في إطار الحزب، وبعضهم كان في الداخل، وبعضهم تسرب من الخارج واعتقلوا في حالة التلبس يحملون السلاح. كما اطلعت المحكمة على بعض المناشير التي تدعو إلى الثورة، وقال بعض المتهمين إنها حررت في مركز الحزب وحجزت مع بعض الأشخاص من الحزب.

ما نريده معرفته هو وجهة نظركم في ما يخص الحد الفاصل بين الحزب كهيئة سياسية وأعمال العنف والثورة.

عبد الرحيم: ألقيتم علي عدة أسئلة. أنا مستعد لأجيب عنها بدقة، وإذا سمحتم بمقدمة قبل ذلك كإطار عام.

فحزب الاتحاد الوطني أسس سنة ١٩٥٩، بحسب مقتضيات ظهير ١٩٥٨، وعمله الرسمي والعلني عمل يدخل في إطار المشروعية واحترام القانون، وبالرغم من هذا نتعرض لمضايقات غير عادية، وربما كنا نحن الحزب الوحيد الذي يتعرض لهذه المضايقات. وأعطيكم واحداً من الأمثلة: ففي سنة ١٩٦٧، كتبنا رسالة إلى رئيس الحكومة عرضنا عليه فيها المضايقات التي نتعرض لها بينما حزبنا يعمل بشكل علني، ومراكزه مفتوحة أمام الجميع. وقد اختطف ـ مثلاً ـ أحد المسؤولين عن الحزب في وجدة من دون قانون، واحتجب عن عائلته عدة شهور، وحين تدخلنا لدى السلطات أطلق سراحه بعد أيام من غير متابعة. مثل هذا العمل، من المحقق أنه لا يمر من غير أن يثير رد فعل ويخلق وضعية نأسف لها. لكن الواقع لا يرتفع. وبالنسبة إلى ما حدث أخيراً، كنت وقتها في الخارج، وبمجرد ما سمعت أخبارها عدت لأتحمل مسؤوليتي كمواطن وتضامناً مع إخواني الذين هنا.

أنا لا أعرف الوقائع لأنه لم يمكنني الحظ من أن أطلع على الملف، لكن الذي أؤكده لكم هو أن الاتحاد الوطني منظمة سياسية قانونية تعمل ولا تريد أن تعمل إلا في إطار القانون.

هناك خلط يقع أحياناً في ما يخص كلمة خلايا. . . فالخلايا شكل من أشكال التنظيم مشروع لدى كل الأحزاب. مثلاً، سمعت أن أحداً من إخواني كلف بتأسيس خلايا بالبيضاء، هذا أمر طبيعي وتعرفه السلطة، والخلية لا ينتمي إليها إلا المنتمي للحزب وهي ليست سرية، وعندنا خلايا العمال والأحياء والموظفين والطلاب. ما أريد توضيحه هو أن لفظة «خلايا» كلمة عادية سواء بالنسبة إلى الاتحاد الوطني أو حزب الاستقلال. بالنسبة إلى محمد البصري هو من المؤسسين للاتحاد الوطني، وهو رجل قام في وقت ما بواجبه الوطني، وفي ذكرى الاستقلال، ذكرى ثورة الملك والشعب، كان البصري يمثل أمام جلالة الملك محمد الخامس المقاومة المغربية، وكان لي الشرف مع البصري أننا كنا أعضاء في هيئة عليا ترأسها الملك محمد الخامس وحضرها ولي العهد آنذاك، نشتغل بقضية الصحراء المغتصبة.

لا ضرورة للعودة إلى الحديث عن قضيتي عام ١٩٦٣ ثم عام ١٩٦٥، حيث اتصلت بجلالة الملك وعبرت له عن أن إصدار عفو يكون رصيداً للاستقرار. وفعلاً أصدر جلالة الملك العفو. وإثر ذلك تأتي حادثة اختطاف واغتيال المهدي بنبركة. هذه الحادثة أشعرت البصري والآخرين أن خطراً يهددهم.

الرئيس: هل هاجر البصري بعد ذلك بصفة نهائية؟

عبد الرحيم: لا أعتقد. وقد سبق أن عبرت للدوائر المسؤولة عن استعدادي لأتحمل مسؤولية إقناع الإخوان في الخارج للدخول من غير أن تكون هناك ضرورة لليأس.

وفي الإطار نفسه كانت المفاوضات بين جلالة الملك وبين الكتلة الوطنية، ووقعت إثارة قضية البصري والآخرين، في إطار ملكية دستورية محترمة. ومع الأسف فإن ذلك لم يكتمل. وكون البصري لجأ إلى وسائل تدل على اليأس، لا يعني أنه لجأ إليها نهائياً، ربما اتخذ مواقف، لكن الحزب لا يمكن أن يكون موافقاً عليها. وكيفما كان الحال فإن اليأس هو الذي يدفع إلى العنف. ونحن لا نريد أن تصل بلادنا إلى العنف. نحن لا نفرض آراءنا على أحد، ولكننا نريد لآرائنا أن تتعايش في إطار الديمقراطية. وهناك أجيال جديدة من الشباب تريد أن تسهم في بناء هذا الوطن. وأنا ما دمت حياً سأعمل، ولو بقيت في الميدان وحدي، حتى نصل إلى هذا الهدف الديمقراطي المشروع من أجل سلامة بلادنا، لأن العنف يؤدي إلى تطورات وتسلسلات لا أحد يعرف كيف تنتهي. أما كون البصري استمر عضواً في الحزب، فذلك لأنه انتخب في مؤتمر ١٩٦٢،

ولا أحد يستطيع أن يزيل عنه هذه الصفة إلا بمؤتمر. وقبيل اعتقال أطرنا كنا قررنا عقد مؤتمر في هذا الصيف. عمل البصري في الحزب ضئيل استشاري فحسب بحكم وجوده في الخارج، والقرارات تتخذ هنا في غيابه. وفي ما يرجع إلى المساعدات الخارجية فإننا نعتبر، كاتحاد وطني، أن مشاكل المغرب تحل في المغرب وخروج المغرب من أزمته يتم بيد المغاربة وحدهم.

ـ الرئيس: المحكمة تريد معرفة الحد الفاصل بين أعمال الحزب المشروعة وغير المشروعة. لقد تكلمت عن اليأس فما مدى رد فعل اليأس؟ هل يصل إلى حد التسرب من الخارج وارتكاب العنف؟

ـ عبد الرحيم: اليأس بطبيعة الحال رد فعل نفساني. وحدوده تتغير بحسب الأشخاص. فقد يكون عنفاً باللهجة وقد يكون بالسلاح. أما الحد الفاصل بين المشروعية وعدم المشروعية فهو واضح بالنسبة إلينا؛ فقراراتنا كحزب علنية ومعروفة. وأعتقد أن الشخص الذي قام بتحضير منشور، فعل ذلك خارج إطار الحزب. ومن المحقق أنه لم يستشر القيادة. وبحسب تحقيقي فإن المناشير لم توزع.

ـ الرئيس: هناك من قال أمام المحكمة إنه ينتمي إلى الاتحاد الوطني، وهناك من قال إنه نقل السلاح بإيعاز من أشخاص قدموا أنفسهم على أنهم من الاتحاد؟

ـ عبد الرحيم: لا يمكن أن أتوافر على قناعات للحكم، لكون الشخص الذي غادر المغرب منذ عشر سنوات ويقول إنه ينتمي إلى الاتحاد، فالمفهوم أنه ليس عضواً عاملاً، ربما هو يحمل وجهات نظر وأفكار الاتحاد، لكنه ليس عضواً، فالاتحاد حزب في المغرب لا في الخارج.

ـ الرئيس: البصري، قانونياً، ممنوع من ممارسة حقوقه المدنية. واللجنة الإدارية للاتحاد لها سلطة التقرير، فكيف وقفت موقفاً سلبياً؟

ـ عبد الرحيم: إن اللجنة الإدارية لم تقف موقفاً سلبياً، لكنها كانت في موقف الانتظار: من جهة لأننا كنا على أبواب مؤتمر، ومن جهة أخرى لأننا كنا في الوقت نفسه على اتصال مع السلطات في إطار مفاوضات الكتلة التي كان متوقعاً أن تحل القضية».

تلك هي شهادة المرحوم عبد الرحيم، أثبتناها هنا من دون تعليق. وكانت قد وزعت في وقتها **مرقونة على** الآلة الكاتبة في نسخ محدودة.

٦ ـ أصوات تطالب بـ «التمييز» . . وموقف عبد الرحيم غير . . !

عاش الاتحاد الوطني ـ اللجنة الإدارية ـ في وضعية الحزب الممنوع بعد حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣؛ فإضافة إلى حملة القمع الواسعة التي أشرنا إليها، عمدت الشرطة إلى إقفال مكاتب الاتحاد ومقراته الوطنية والإقليمية ولم يرفع المنع عنها إلا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. ومع ذلك فقد كان من شبه المستحيل المغامرة بأي نشاط، إلى أن كان شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٤، حين قررت إسبانيا إجراء استفتاء في الصحراء الغربية واتصلت بالأمم المتحدة في الموضوع، فظهر واضحاً أن وحدة المغرب الترابية مهددة بجد. استشعر الملك الراحل الحسن الثاني هذا الخطر، فاستدعى المرحوم عبد الرحيم للتشاور معه في الموضوع، وعرض عليه أن يشارك الاتحاد، وبالذات هو شخصياً، في المجهود المطلوب لتفويت الفرصة على المخطط الإسباني.

بادر المرحوم عبد الرحيم إلى استدعاء من بقوا خارج السجون من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية لمناقشة العرض الملكي، فعقدنا اجتماعاً في الرباط في منزل الأخ عبد الرحمان بنعمرو، ترأسه المرحوم عبد الرحيم وحضره كل من المرحوم محمد الحيحي، وعبد الواحد الراضي، وفتح الله والعلو، والوديع الأسفي، وعبد الرحمان بنعمرو، وكاتب هذه السطور. (كان الشهيد عمر وبقية الإخوان ما يزالون في السجن). تحدث المرحوم عبد الرحيم عن الغرض من الاجتماع وهو تحديد الموقف من المبادرة الملكية. دارت مناقشات، وقف فيها كل من الأخوين الحيحي وبنعمرو موقف المعارضة الشديدة لأي تعاون، ما دام إخواننا في السجن. أما أنا فقد دافعت، بالعكس من ذلك، عن ضرورة المشاركة في المجهود الوطني من أجل الصحراء، **أولاً**: لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية لا يمكن ولا يجوز التخلف فيها، و**ثانياً**: لأنه يمكن الوصول إلى إطلاق إخواننا المعتقلين بالمشاركة وليس قبلها. وهكذا فبدلاً من أن نضع كشرط في المشاركة إطلاق سراح إخواننا، يجب أن نشارك ونطلب العفو العام، أو على الأقل إطلاق سراح المعتقلين. وقد أيدت أغلبية الحاضرين هذا الرأي[١١].

ثم طرح بعض الإخوة مسألة اتخاذ موقف من الإخوان «المسؤولين» عن

---

(١١) سنوضح في الجزء الثاني أهمية مقابلة حزيران/ يونيو ١٩٧٤ ـ بين الملك وعبد الرحيم ـ وكيف أن اتفاقاً مبدئياً للدخول في مسلسل ما يعبر عنه اليوم «بالتناوب» قد تم فيها، وعلى أساسه كانت التطورات اللاحقة: إطلاق سراح المعتقلين، الانتخابات. . إلخ.

حوادث آذار/ مارس، التي تسببت في تلك المحنة الرهيبة التي عانى الاتحاد منها، فلم يكن هناك تدخل، لا بالتأييد ولا بالمعارضة. ولما أخذ المرحوم عبد الرحيم يجيل بصره عله يعرف ردود الفعل، وجاء دوري، خفضت رأسي ووجهت نظري إلى أسفل، تعبيراً عن عدم رغبتي في الخوض في الموضوع. هنا قال المرحوم عبد الرحيم: «على كل حال هذه المسألة غير مسجلة في جدول الأعمال وليس هناك رأي في الموضوع، فلنتركها إلى الأسبوع القادم». ولما حان موعد الاجتماع الثاني (وأعتقد أنه كان يوم السبت) قررت الغياب. وفي صباح اليوم التالي زارني الأخ الوديع الأسفي ليبلغني ما جرى في الاجتماع. قال: طرحت المسألة للمناقشة واختلفت الآراء، وقد فصل الأخ عبد الرحيم في الأمر بقوله: نحن لا نستطيع أن نتخذ قراراً في موضوع كهذا، ففلان غائب (يعني كاتب هذه السطور)، فلا بد من الاستماع إلى رأيه ورأي إخوان آخرين من قدماء الاتحاد ممن هم معنا وليسوا أعضاء في اللجنة الإدارية. وأضاف الأخ الأسفي: لقد كلفني الأخ عبد الرحيم والإخوان القيام بعملية استطلاع، بدأت بزيارتك عملاً باقتراح عبد الرحيم. جرى بيني وبين الأخ الأسفي ما جرى من مناقشة، وطلبت منه أن يتصل بالأخ عبد الرحيم ليبلغه رأيي في الموضوع قبل اتصاله بآخرين، ففعل. وكانت النتيجة أن تم صرف النظر عن الموضوع نهائياً.

٧ ـ «سنة الصحراء». . . والاتحاد يستأنف نشاطه

بعد ذلك بنحو شهر، أعلن الملك الراحل في خطاب عيد الشباب (٩ تموز/ يوليو ١٩٧٤)، أن «هذه السنة ستكون سنة الصحراء». وقد أرسل الملك وفوداً إلى عدد من الأقطار لشرح قضيتنا الوطنية، وكان الأخ عبد الرحيم ممن شاركوا في تلك الحملة. ولم يمضِ إلا أزيد قليلاً من شهر، حتى جاء ٢٠ آب/ أغسطس، (ذكرى ثورة الملك والشعب) وكانت مناسبة أطلق فيها سراح المعتقلين ومن ضمنهم الإخوة أعضاء اللجنة الإدارية. وعلى الفور تقرر استدعاء اللجنة المركزية للانعقاد في دورة عادية في الرباط في ١٥ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها (١٩٧٤). وذلك بقصد استئناف التحضير للمؤتمر الوطني، وبما أنه لم يكن من الممكن عقد جميع المؤتمرات الإقليمية قبل المؤتمر، فقد تقرر الاكتفاء بما أمكن، نظراً إلى الظروف الاستثنائية التي عاشها الاتحاد منذ آذار/ مارس ١٩٧٣، وهكذا تقرر عقد مؤتمر استثنائي إلى أن تتوافر الشروط لعقد المؤتمر الثالث.

كان من الطبيعي أن تتعرض اللجنة المركزية للوضعية التي عاشها الاتحاد خلال حملة القمع التي شملت آلاف المناضلين، وكان من الطبيعي كذلك أن تأخذ بعين الاعتبار ضغوط كثير من الأطر والمناضلين في القواعد، وقد ازدادت بعد إطلاق سراح المعتقلين، وهي الضغوط التي كانت تطالب بتأكيد اختيار الاتحاد الوطني العمل كحزب سياسي في إطار المشروعية رداً على الاتهامات التي وجهتها لنا أجهزة الدولة وخصوم الاتحاد، والتي عانى بسببها آلاف المناضلين في السجون والمعتقلات. وفي هذا الموضوع تقرر توجيه نداء توضيحي إلى المناضلين يؤكد:

«أن الاتحاد عمل دائما وسوف يعمل دائماً في إطار المشروعية الشيء الذي يقتضي التوضيحات التالية: ١ ـ إن العمل في إطار المشروعية ليس معناه أن الاتحاد يقبل ويرضى إطار المشروعية الحالية، بل يعمل لتصبح القوانين الدستورية وقوانين الحريات العامة والخاصة كفيلة بأن تضمن ضماناً كلياً انطلاقة الجماهير الشعبية للتعبير عن مطامحها وحقها في ممارسة السيادة والمراقبة على الحاكمين في كل ميادين النشاط الوطني. ٢ ـ إن الاتحاد يعمل وفقاً لما تنص عليه القوانين المتعلقة بالحريات العامة ونشاط الجمعيات المعترف بها. ٣ ـ إن سياسة القمع وكبت الحريات وكل الإجراءات التعسفية المعتمدة على خرق القوانين هي التي تشكل تجاهلاً وتجاوزاً للمشروعية من لدن السلطات التي من المفروض فيها مبدئياً أن تكون هي الساهرة على احترام القانون والمشروعية. ٤ ـ إن نشاطات الاتحاد هي بالذات مواجهة هذه التعسفات وتوعية الجماهير الشعبية وتعبئتها في نضالات سياسية ضد التسلط والاستغلال، ومن أجل إقامة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة انتخاباً نزيهاً والتي تحدد الاختيارات الجوهرية المطابقة لمطامح الشعب المغربي. ٥ ـ من دون قيام هذه المؤسسات يبقى الكلام عن المشروعية مجرد شعار يستعمل كوسيلة للتضليل والتهديد. . .».

ويضيف البيان: «إن الظروف التي مر منها الاتحاد والاتحاديون في المرحلة الأخيرة، تفرض الإلحاح أكثر من أي وقت مضى على ضرورة الالتزام الفعلي بمبدأ المركزية الديمقراطية الذي هو جزء لا يتجزأ من مبادئنا الاشتراكية، ولذلك تلفت اللجنة المركزية انتباه المناضلين إلى ضرورة معالجة مشكل عاشه وعانى منه الاتحاد والاتحاديون، وهو عدم الانضباط في ممارسة المسؤوليات بالنسبة إلى البعض، الشيء الذي كان يفسح المجال لقيام مبادرات

واتخاذ مواقف سواء في الداخل أو في الخارج لم تكن تنسجم دوماً مع القرارات والتوجيهات الصادرة من أجهزة الحزب المسؤولة في اجتماعاتها المنعقدة وفقاً للقانون الداخلي. . .

واعتماد حزبنا في سيره ونضاله على مبدأ المركزية الديمقراطية يعني عملياً: ١ ـ أن القرارات تصدر عن الأجهزة المسؤولة بعد النقاش الديمقراطي الحر والأخوي على جميع المستويات، وتصدر عن هذه الأجهزة وحدها. ٢ ـ أن جميع الاتحاديين في الداخل والخارج ومهما كانت مكانتهم ودرجة المسؤوليات المنوطة بهم ملزمون بالعمل بانضباط في إطار هذه القرارات وحدها سواء صدرت بحضورهم أو في غيابهم. ٣ ـ أن هذا الانضباط يقتضي ألا يتلقى الأعضاء الحزبيون أية تعليمات غير تلك التي تصدر عن الأجهزة المقررة للحزب بعد النقاش الديمقراطي الحر. ٤ ـ أنه من الواضح أن كل من لا يلتزم بهذه المبادئ أو يتخذ مبادرات أو مواقف خارج الحزب أو من دون الرجوع مسبقاً إلى أجهزته، فإنه بتصرفه هذا يضع نفسه عملياً في موقع المتخلي عن الانتماء إلى الاتحاد».

ذلك هو البيان الذي وجهته اللجنة المركزية إلى المناضلين، والذي منه يتضح موقفها من حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣، وما اتخذته السلطات الحاكمة باسمها من تدابير قمعية في حق الاتحاد والاتحاديين فاقت التصور. وإذا كان هذا البيان لا يرقى إلى ما كانت تطالب به بعض الأطر الحزبية وبعض المناضلين من إعلان البراءة من بعض المغتربين الاتحاديين بما فيهم أعضاء في القيادة التاريخية للاتحاد، فلأن اللجنة المركزية لا يمكن أن تعتمد التهم التي توجهها الأجهزة البوليسية أساساً لاتخاذ موقف. وإذا كان الجميع يعرف أنه كانت ثمة أخطاء، فقد اعتبرها المؤتمر الاستثنائي «أخطاءً ثورية».

٨ ـ المجلس الوطني للمقاومة

هذا ولا يفوتني في هذا السياق أن أدلي بشهادة تخص ظروف تأسيس المجلس الوطني للمقاومة. لقد طرح الحكم على المقاومين، مباشرة عقب حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣، فكرة تأسيس مجلس وطني للمقاومة. ولم يكن في ذلك الوقت خارج السجن من أعضاء اللجنة الإدارية الذين لهم علاقة بالمقاومة والمقاومين وأيضاً ببلورة القرارات السياسية المطلوب اتخاذها بحسب الظروف، غير المرحوم عبد الرحيم والمرحوم عبد اللطيف بنجلون

وكاتب هذه السطور. طرح علينا المقاومون المرتبطون بالاتحاد المسألة، وأخبرونا أنهم علموا أنه من الأمور التي قد تطلب من المؤتمر التأسيسي لمجلس المقاومة إعلان البراءة من المقاومين الذين يوجدون خارج المغرب والمتهمين بالضلوع في حوادث آذار/ مارس، وفي مقدمتهم الأخ محمد البصري. كان الرأي الغالب عند الإخوان المقاومين هو مقاطعة المؤتمر، وكان ذلك أيضاً هو رأي المرحوم الدكتور عبد اللطيف. أما أنا فكان رأيي هو أن يحضروا، وإذا طرحت مسألة البراءة يطرحون في مقابلها مطلب العفو العام. وقد وافق المرحوم عبد اللطيف على الفكرة ولكن من دون أن يتحمس للحضور هو شخصياً. بعد ذلك تقررت استشارة المرحوم عبد الرحيم، فزكى الرأي الذي أبديته، فشارك الإخوان المقاومون في الاجتماع التأسيسي للمجلس الوطني للمقاومة وحدث ما توقعناه، وتم تجاوزه بالشكل الذي وقع الاتفاق عليه.

ثالثاً: على أبواب المؤتمر الاستثنائي

١ ـ التقرير الأيديولوجي: مشاكل البداية

لا شك أن أهم وثيقة أنجزها الاتحاد على مستوى تحديد هويته الحزبية واختياراته الأيديولوجية هي التقرير الأيديولوجي الذي خرج به المؤتمر الاستثنائي. لقد حظي هذا التقرير باهتمام زائد من طرف المناضلين، وتجاوز الاهتمام به مضمونه إلى الخوض في ظروف كتابته والمساهمين فيه. وقد قيلت أشياء في الموضوع لا ضرورة لتكذيبها أو تصحيحها، لذلك سأكتفي بحكاية الأمور كما عشتها شخصياً، أعني كما أتذكرها، ومن الجائز أن تخونني الذاكرة في جزئية كعدم ذكر اسم من الأسماء أو واقعة من الواقعات، حين كتابة هذه السطور، ولكن الأمور جرت في الجملة على النحو الذي سأذكر.

سبقت الإشارة من قبل إلى أنه مباشرة بعد اجتماع اللجنة المركزية في فاس بتاريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، بدأ التفكير في التحضير للمؤتمر الثالث. وبالفعل، تكونت لجنة تحضيرية مصغرة اجتمعت مرتين أو ثلاث مرات في مقر الاتحاد بالدار البيضاء (خلال شهر شباط/ فبراير). كانت مهمة هذه اللجنة استكشافية قبل كل شيء، ولذلك كان النقاش حراً مفتوحاً غير مقيد بجدول أعمال ولا بمخطط. كان على كل من يريد أن يتكلم أن يدلي بما عنده.

وكان من بين المتكلمين الأوائل الأخ محمد جسوس الذي أدلى بجملة أفكار وتساؤلات، أحسست أن الشهيد عمر تضايق منها، ولما هم بالكلام أشرت إليه «أن اسكت أنت سأتكلم أنا». كنت أعرف طبيعة الشهيد عمر في الرد، إذ يحمله أحياناً إيمانه بصواب رأيه والاتجاه الذي يصدر عنه إلى التعامل مع الرأي المخالف تعاملاً سجالياً، عنيفاً أحياناً. وحرصاً على تلافي الصدام «الكلامي»، ونحن في أول الطريق، تدخلت لأوضح كيف أن المنهج الوضعي التجريبي، السائد في الجامعات الأمريكية لا يصلح لنا نحن الذين نتطلع إلى صياغة نظرية في المجتمع المغربي وفي وسائل تغييره وتحديثه، وأن المنهج الجدلي الذي يجمع بين التحليل التاريخي ورصد معطيات الحاضر هو الأنسب. كان ذلك هو مضمون تدخلي وقد فعل فعله في تجنب الصدام[١٢].

لم تستمر اللجنة المذكورة في اجتماعاتها، فقد باغتتنا حملة الاعتقالات الواسعة التي شهدها آذار/ مارس من السنة نفسها. وكان الشهيد عمر من بين المعتقلين منذ يوم ٩/ ٣/ ١٩٧٣. وقد اغتنم فرصة وجوده في السجن فشرع يكتب مشروع تقرير أيديولوجي. وعندما أطلق سراح المعتقلين وتقرر عقد مؤتمر استثنائي في أقرب وقت[١٣] تشكلت من جديد «لجنة التقرير الأيديولوجي». كان الشهيد عمر قد كتب بالفرنسية القسم الأول من مشروعه، وهو خاص بالجانب التحليلي، فطبعه ووزعه على أعضاء اللجنة.

فعلاً، «كان لا بد ممن يترجمه!»، ولكن لمن؟ ولماذا؟ الجواب: «لمن هو في حاجة إلى ترجمة، لكونه ـ ربما ـ أقوى في اللغة العربية منه في الفرنسية». هذا ما تقرر!

---

(١٢) ذكرت هذه الجزئية ليدرك القارئ أي مجهود (من التسويات) كان يتطلبه نجاح حوار بين فئات من المثقفين في الاتحاد الوطني: فئة تأثرت بالمنهج «الليبرالي» التجريبي، وفئة تأثرت بالمنهج الماركسي، وثالثة ذات مرجعية تراثية، عربية إسلامية. وسيتكرر الصدام بين الفئتين الأوليين بصورة أوسع، وبصدد التقرير الأيديولوجي نفسه، في المرحلة اللاحقة كما سنشرح أعلاه. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه كان لوظيفتي كأستاذ للفلسفة ولمناهج العلوم ما مكنني من التعرف على مرجعيات هذه الفئات بالصورة التي تمكن من الكلام مع كل واحدة من داخل مرجعيتها الفكرية، وهذا ما يجعل التفاهم، أو على الأقل التفهم ممكناً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لتجربتي في التعامل مع ذوي المرجعيات المختلفة داخل الاتحاد وخارجه، أثر في توجيهي نحو النقد الإيبيستيمولوجي.

(١٣) كان التاريخ المفكر فيه أول الأمر هو كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، غير أن التحضير المادي والمعنوي بما في ذلك التقرير الأيديولوجي قد تطلب تأخير موعد المؤتمر بضعة أسابيع، وهكذا تقرر عقده في ١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

تكلفت إذاً بترجمة النص الذي كتبه الشهيد عمر لهذا الغرض. وبما أن المدة التي كانت تفصلنا عن تاريخ المؤتمر كانت قصيرة جداً، وكان من الضروري إرسال التقرير كاملاً إلى المناضلين في الأقاليم لمناقشته، فقد وجدت نفسي مضطراً إلى القيام بالترجمة مباشرة مع قراءتي الأولى له. وعندما تقدمت أشواطاً في هذه القراءة/ الترجمة، تبين لي أن أعضاء في اللجنة لن يقبلوا بهذا النص كما هو. بالفعل اتصل بي حينها عدد من أعضاء اللجنة بالهاتف يطلبون رأيي في الموضوع وهل من الضروري ترجمته؟ اتصلت بالشهيد عمر هاتفياً، وكان منهمكاً في إعداد القسم الثاني من التقرير، وقلت له إن هذا النص لن يقبل كما هو عليه، ولذلك قررت التوقف عن الترجمة. سألني عن السبب، وعن رأيي الخاص. فقلت له: أنا أرى أنه لا ضرورة للدخول في سجال (بوليميك) لا مع علي يعتة والحزب الشيوعي، ولا مع الأخ محمد الحبابي (ولم يكن قد ذكر اسميهما ولكن كان واضحاً أنهما المقصودان باعتبار أن **الأول** «يمثل الماركسية الدوغمائية»، و**الثاني** «يمثل الفكر البورجوازي الليبرالي»)، ثم أضفت: إن نقدك لـ «الديمقراطية البورجوازية» ولـ «النزعة الانتخابوية»، إضافة إلى تحليلك لمعطيات المرحلة الماضية من استقلال المغرب، كل ذلك فيه كثير من «هبشان»[(١٤)]! فقاطعني قائلاً: «عَقْتِ؟» (يريد: تنبهت إلى ذلك!). قلت: الأمر واضح! ثم إن بناء النص يحتاج إلى تعديل، إلى مغربته أكثر؟ قال إنه سيزورني في اليوم الموالي في منزلي لنتحدث بالتفصيل.

انتظرته طيلة يوم الغد. وفي المساء كلمته فإذا هو في حالة غضب وعصبية. فهمت منه أنه سمع أن بعض الإخوان من أعضاء اللجنة في الرباط قد ذهبوا إلى الأخ عبد الرحيم يشتكون من «أسلوب» عمر في الكتابة ومن اتجاهه «الماركسي».. إلخ. حدثت أزمة. توقف الشهيد عن إعداد القسم الثاني، وقرر سحب القسم الأول، ومقاطعة اجتماعات اللجنة. وكان احتجاجه مبنياً على أنه كان على المعارضين، أو من كان لديهم رأي، أن يدلوا به عند اجتماع اللجنة لا أن يذهبوا إلى عبد الرحيم يشتكون، وكأننا أطفال. حاولت التخفيف من المسألة، فنجحت في التخفيف من غضبه في النهاية.

---

(١٤) كان المرحوم يستعمل كثيراً هذه الكلمة، وتدل على معاني النقد المبطن من قبيل: إياك أعني واسمعي يا جارة مع النبش واللمز.. إلخ.

٢ ـ استطراداً. . . علاقتي بالشهيد عمر، وأشياء ذاتية أخرى

والحق أنه كانت تربطني بالشهيد عمر علاقة خاصة. كنا نختلف أحياناً وقد نتبادل الصيحات «النرفزية»، ولكن لم يكن أي منا يحتفظ في نفسه بشيء ضد صاحبه. كنا نعود في الحين إلى التفاهم، أو إلى قبول الاختلاف بيننا من دون أية خلفيات. وكثيراً ما كان يأخذ برأيي عندما يتعلق الأمر بتسوية من خلال «حل وسط». وكان يقدر بي هذا الجانب تقديراً خاصاً. حكى لي صديق لم يكن يعرف في ذلك الوقت منزلتي في الاتحاد، أنه سأل الشهيد عمر عن الاعتبارات التي بررت انتخابي عضواً في المكتب السياسي، عقب المؤتمر الاستثنائي، فأجابه عمر: «أنت لا تعرف فلان. إنه «لحام الحزب»، قالها بالفرنسية (Colle).

وبالمناسبة، أشير إلى أني كنت قد عبرت له عن رغبتي في البقاء خارج المكتب السياسي، وأكدت عليه أن ينوب عني إزاء من قد يقترحني في غيبتي حتى لا أفاجأ بالأمر كما حدث في اجتماع ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، حين أضيف اسمي إلى لائحة أعضاء اللجنة الإدارية، من دون علمي وضداً عن رغبتي. لكنه هذه المرة عبر عن اعتراضه بالصمت مع النظر إليّ شزراً! وعندما اجتمعت اللجنة الإدارية التي انتخبها المؤتمر الاستثنائي لانتخاب المكتب السياسي، كانت لجنة الترشيحات تتكون منه ومن الأخوين عبد اللطيف بنجلون والأخ الحبابي (إن لم تخني الذاكرة). وعندما قرأ المرحوم عبد اللطيف أسماء الذين تقترحهم اللجنة كأعضاء في المكتب السياسي، وكانوا سبعة (عبد الرحيم، عبد اللطيف، عمر، اليازغي، الحبابي، منصور، وكاتب هذه السطور) اندهشت وهممت برفع يدي للاعتذار. وبلمحة بصر في وجوه الحاضرين تبين لي أن اختياري ـ على الرغم من اعتذاري المسبق ـ ربما كان لضرورة. لقد جال بخاطري أنه ربما روعي في اقتراحي كوني أكثر الحاضرين «استحقاقاً» لتمثيل عضوين قياديين غائبين لعلاقتي التاريخية بهما منذ تأسيس الاتحاد: الأخ محمد البصري، والأخ عبد الرحمن اليوسفي. وكتكملة لهذا الموضوع أذكر أني عندما قدمت استقالتي من المكتب السياسي في الظروف التي سأذكرها بعد، وبعد إصراري عليها بالرغم من محاولات الأخوين المرحوم عبد الرحيم والأخ عبد الرحمن، قلت لهذا الأخير، عندما رفع درجة لومه لي بالقول: «ولماذا لم تستقل قبل دخولي (من الغربة)... فأجبته: «لقد عملت بالمثل القائل: «إذا حضر الماء ارتفع (بطُل) التيمم»!

ربما كان هذا الاستطراد مبرراً من وجهة نظر الجاحظ، الذي يقول عن استطراداته في كتبه إنها للترويح عن القارئ. والحق أنني انشغلت في الصفحات الماضية بالأمور الجدية، ونسيت أنه لا بد هنا من الاهتمام بالجانب «الذاتي»؛ فالأمر يتعلق بـ **ملفات من الذاكرة.** وبطبيعة الحال ليس من الضروري أن يسلم «الآخرون» بما يقوله عن نفسه الشخص الذي يتحدث في إطار السيرة الذاتية، وأكثر من ذلك يحق لهم ـ وأحياناً يجب عليهم ـ أن يتكلموا هم أيضاً عن أنفسهم، حتى يتمكن المؤرخ، بأسلوبه الخاص، من بناء الحقيقة التاريخية.

وإذا كنت قد تكلمت عن الشهيد عمر، نيابة عنه، فلأن بعض الأحياء لا تتسع لهم الحياة إلا بإسدال الستار على الأموات، وكأنهم لم يكونوا. لقد كان الشهيد عمر كما قلت آنفاً الفارس الرائد، أما الباقي فقد كانوا وراء الإبل. ولما حطت القافلة رحلها، غاب عمر، وترك المناصب «الزعامات» الكاذبة لمن يطلبها. ولم تكن غيبته ضارة به، بل لقد جاءت لتريحه من تكرار «تصرفات» لم يكن يستسيغها، كادت أن تؤدي به قبل شهر من اغتياله، إلى استقالته النهائية من الاتحاد، لولا أني نجحت مرة أخرى في التخفيف من وقعها على نفسه. وقد تتاح الفرصة لشرح ذلك بتفصيل.

٣ ـ التقرير الأيديولوجي: حل المشكل بـ «التفويض»

ونعود إلى ما كنا بصدده، إلى اللجنة المكلفة بإنجاز التقرير الأيديولوجي وموقف بعض الإخوان من النص الذي حضره الشهيد عمر ورد الفعل الذي صدر عنه، فأقول: اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاث مرات برئاسة المرحوم عبد الرحيم. ولما تبين له اختلاف أعضائها وتوتر الجو بين بعضهم، ونظراً إلى كون الشهيد قد قرر نهائياً التوقف عن العمل في القسم الثاني، تقرر تكليف الأخ أحمد الحليمي وإخوان آخرين من الرباط بإنجازه، أعني القسم الثاني، (اختيارنا الاشتراكي. . .) فكتب بالفرنسية، ولم يكن ينسجم لا مع التحليل التاريخي الذي قام به عمر، ولا كان هو الآخر يرضي الجميع.

وللخروج من «المأزق» اقترح المرحوم عبد الرحيم أن يتكلف كاتب هذه السطور بأخذ القسم الذي كتبه عمر والقسم الذي كتبه الحليمي، وأن «يخرج من ذلك تقريراً واحداً، يكون هو التقرير الأيديولوجي الذي سيبعث إلى الأقاليم لمناقشته، كما سيناقش أثناء المؤتمر». وأضاف المرحوم عبد الرحيم:

إن التقرير الأيديولوجي لا يمكن أن يكتب مرة واحدة، بل يجب أن يبقى مفتوحاً، ونظرا إلى أن الوقت قد زاحمنا فسنعتمد الصياغة التي سينجزها فلان (كاتب هذه السطور). ولم يعترض أحد.

انهمكت من يومها في إعداد الصياغة المطلوبة مراعياً الحساسيات وأيضاً وجهة نظري الخاصة. وصرت كلما كتبت عشرة أوراق، أو نحوها، سلمتها إلى مقر الحزب في الرباط حيث تتم طباعتها وتوزيعها على مكاتب الأقاليم والفروع وعلى أعضاء لجنة التقرير الأيديولوجي أيضاً. وقد انتهيت من العمل فيه وتم طبعه كاملاً قبل أسبوع واحد من المؤتمر[١٥].

ومن حسن الحظ أن الشهيد عمر قد سر للصياغة الأخيرة ووافق عليها، وأهم من ذلك أنه وافق على أن يتولى تقديم التقرير والإشراف على مناقشته في اللجنة المختصة في المؤتمر، بعد أن كان قد قرر صرف النظر عن موضوع التقرير نهائياً.

٤ ـ حول رسالة الأخ البصري إلى المؤتمر

مر المؤتمر على ما يرام، ولم تحدث أية حادثة تعكر الجو، بل بالعكس كان جميع المؤتمرين فرحين معتزين. كانت هناك مناقشات حادة أحياناً، وبخاصة في لجنة التقرير الأيديولوجي، ولكن الشهيد عمر عرف كيف يجعل الجميع يخرج بارتياح. لم تكن هناك أية دعوة إلى «التمييز»، بعد أن استمع المؤتمرون إلى الرسالة الصوتية التي بعثها الأخ عبد الرحمن اليوسفي، والتي ألقاها بصوته مسجلة على شريط. لقد كان تقديم هذه الرسالة في الجلسة الأولى عاملاً أساسياً في خلق جو جديد في المؤتمر، جو من الحماس والثقة. نعم وصلت رسالة من الأخ محمد البصري، مكتوبة وغير صوتية، ولكنها كانت في شكلها ومضمونها ـ وهذا رأيي الخاص أقوله بصراحة والأخ البصري لا يشك في صدق أقوالي ـ أقول: إما متأخرة عن وقتها وإما سابقة لأوانها. ذلك لأن الجو الذي عشناه قبل المؤتمر وبعد حوادث آذار/ مارس كان مشوباً، كما بينت ذلك من قبل، برغبة كثير من المناضلين الاتحاديين في

(١٥) لمن يحلو له أن يعرف نصيب هذا وذاك، في هذا التقرير أقول: إن نصيب ما أدمج في التقرير المتداول من مشروع الأخ الحليمي يساوي ما أدمج من مشروع الشهيد عمر. أما المقدمة والمزج والتركيب والصياغة والتوجيه، وما يتطلب ذلك من حذف ومن إضافات شغلت أحياناً فقرات طوال، فمن نصيب كاتب هذه السطور.

ما سمي بـ «التمييز». وعلى المرء أن يقدر المأساة التي عانى منها إخوان مناضلون قاموا بدور مهم في إحياء الاتحاد بعد تموز/ يوليو ١٩٦٣، واستمروا يعملون حتى آذار/ مارس ١٩٧٣، ليفاجئوا ليس بما حدث فحسب، بل أيضاً بكونهم يدفعون في الزنازين ومحلات الاختطاف ومعسكرات الاعتقال ثمن ما حدث. والناس على كل حال بشر!

وإذا كنا قد صرفنا النظر، بكل عزم، عن الانزلاق في مسار «التمييز»، فإن التوضيح الذي أصدرته اللجنة المركزية في اجتماعها يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، والذي عرضنا له في الفصل السابق، كان ضرورياً ليس لأنه كان لا بد منه سياسياً ومرحلياً بسبب ما حدث فحسب، بل أيضاً لأنه كان ضرورياً لرص صفوف المناضلين كافة، علماً بأن الأمر يتعلق بـ «اتحاد وطني» مفتوح بطبيعته، وليس بحزب مغلق. ولا بد من القول إنه كان لذلك البيان التوضيحي أثره الكبير في لم شمل جميع الاتحاديين بمناسبة المؤتمر الاستثنائي. وكشهادة للتاريخ أقول: لم يكن وراء عدم قراءة رسالة الأخ البصري أية خلفيات أخرى لا عند المرحوم عبد الرحيم، ولا عند الشهيد عمر. وأكثر من ذلك أؤكد أنه لو كانت رسالة الأخ البصري، تلك، تحتمل نوعاً من إعادة الصياغة مع الاحتفاظ بجوهرها، لكنت أعدت صياغتها وقرأناها في المؤتمر، كما فعلت في ما بعد بالنسبة إلى إحدى رسائله التي نشرناها في الجريدة. . . بطبيعة الحال لم يكن خبر رسالة الأخ البصري شائعاً، فقد تقرر الاحتفاظ بالأمر في دائرة ضيقة.

ومع ذلك فلم يكن المؤتمر يخلو ممن كان يرغب في «التمييز»، ولكن لم يكن لدى كثير ممن كانت لديهم مثل هذه الرغبة أو القناعة، من الشجاعة الأدبية (أو من التهور)، ما يجعلهم يطرحون المسألة في المؤتمر. استثناءً واحداً لا بد من الإشارة إليه هنا جاء فعلاً من شخص برهن بهذا الموقف عن شجاعة أدبية يحكمها الصدق مع النفس، خارج أية حسابات. كنت واقفاً مع الشهيد عمر وسط قاعة المؤتمر (قاعة الأفراح) نتحدث، وإذا بأحد الإخوان، عضو اللجنة الإدارية المنحدرة من قرار ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، يتقدم إلينا ويطلب السماح بكلمة. أصغينا إليه باهتمام، قال: «من فضلكم إذا لم تكونوا قد قررتم إصدار «تمييز» بيننا وبين الإخوان، فأرجو أن لا ترشحوني للجنة الإدارية، فأنا غير قادر على تحمل المسؤولية مرة أخرى في الإطار نفسه». فعلاً لم يرد اسمه ضمن لائحة أسماء أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي. لقد كان لا بد من احترام رغبته، فهو بالفعل رجل

جريء ومحترم. لقد عانى كثيراً، حين الاعتقال، ليس في جسمه فحسب، بل أيضاً في وضعيته العامة.

٥ ـ حقائق أكدها المؤتمر

لا يتسع المجال هنا للخوض في النتائج التي خرج بها المؤتمر، يكفي التأكيد أنه كان ناجحاً بكل المقاييس. وإذا كان لا بد من التخصيص، فإن التقرير الأيديولوجي يفرض نفسه كثمرة من أغلى ثمار المؤتمر التي يعتز بها كافة الاتحاديين. ومن أجل تبسيط القضايا التي طرحها المؤتمر وتعميم مضمونها بين حميع قراء جريدة الاتحاد **المحرر** قررنا، الشهيد عمر وأنا، أن نكتب سلسلة من المقالات التوضيحية، على مجموعتين، كتبت أنا المجموعة الأولى وكتب هو المجموعة الثانية. ومن أجل التعريف بهذه المقالات اليومية ـ التي بدأنا بنشرها يوم ١٦ كانون الثاني/ يناير لتنتهي يوم ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٥، والتي جعلناها بعنوان «حقائق أكدها المؤتمر»ـ ونظراً إلى أن المجال لا يتسع لإدراجها هنا، سأقتصر بنقل المقدمة التي صدرناها بها للتعريف بموضوعاتها. جاء في هذه المقدمة ما يلي:

«يسر هيأة تحرير **المحرر** أن تخبر كافة المناضلين والقراء أنها ستشرع ابتداءً من اليوم (١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) في نشر سلسلة من المقالات المبسّطة تتناول بالتحليل والتعليق بعض الأفكار والفقرات الأساسية الواردة في التقارير التي أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي تتناول مختلف القضايا الوطنية والعربية والدولية، والتي انبثقت عنها مختلف البيانات والتوصيات التي صادق عليها المؤتمر.

تضم هذه السلسلة مجموعتين من المقالات التوضيحية المبسطة. ستحاول **المجموعة الأولى** (وهي موقعة بـ «أبو عصام» كاتب هذه السطور)، أن تعطي للقراء صورة عامة عن هوية منظمتنا واختياراتنا الأساسية. وهكذا ستتناول المقالة **الأولى**، الاتحاد الاشتراكي بوصفه الحركة التحريرية الشعبية في المغرب. و**الثانية**، ستكون موضوعها توضيح هويتنا الاشتراكية. و**الثالثة**، اختيارنا الديمقراطي. و**الرابعة**، موقفنا من التراث والأصالة والمعاصرة. و**الخامسة**، موقفنا من وحدة القوى الوطنية التقدمية في المغرب. و**السادسة**، انتماؤنا العربي، و**السابعة**، تضامننا مع حركات التحرير العالمية. و**الثامنة**، الجماهير مدرستنا الأولى والأخيرة.

أما **المجموعة الثانية** (وهي موقعة بـ: «أبو سهام» الشهيد عمر)، فستتناول بكيفية خاصة التحويلات الشاملة التي نطالب بها ونناضل من أجلها، وهكذا ستتناول المقالة **الأولى**، معنى تغيير هياكل الإدارة وجهاز التسيير، و**الثانية**، موقفنا الدائم من الانتخابات، و**الثالثة**، رأينا في التصميم الاشتراكي الديمقراطي، و**الرابعة**، أسبقية تأميم التجارة الخارجية وبخاصة الواردات، و**الخامسة**، التصنيع الحقيقي، **السادسة**، الإصلاح الزراعي كجزء من سياسة شاملة، و**السابعة**، السياسة التعليمية في ارتباطها مع سياسة التغيير الكاملة». (دخل تعديل طفيف على بعض العناوين حين نشر المقالات ولكن الموضوعات بقيت هي هي).

نكتفي إذاً بهذه المقدمة الإخبارية، فالمجال لا يتسع لأكثر منها؛ ثم إن هذا الأمر يتعلق بمرحلة الإعداد التنظيمي والفكري للمؤتمر الاستثنائي، في إطار الحزب، وقد أتينا في الصفحات الماضية على الجوانب التي كان لي فيها حضور فاعل.

على أن التحضير للمؤتمر الاستثنائي، وبكيفية خاصة على المستوى الفكر الأيديولوجي لم يكن محدوداً بالأنشطة الفكرية الرسمية التي ذكرناها، بل كانت لي أيضاً نشاطات تمت خارج هذه التنظيمات منها سلسلة المقالات التي ننشرها في الفقرات التالية.

رابعاً: مع الأستاذ عبد الله العروي في مشروعه الأيديولوجي(١٦)

من حق القارئ أن يتساءل: «وما علاقة الأستاذ العروي بالموضوع؟ ولماذا نشر هذه المقالات هنا في كتاب موضوعه **من ملفات الذاكرة السياسية**؟

الحق أنني أحجمت حتى الآن عن إعادة نشر هذه المقالات، بالرغم من مرور أزيد من ربع قرن عليها، مع أن الكثير من الأصدقاء والطلاب قد طلبوا مني ذلك في مناسبات عدة.

الواقع أن هذه المقالات كانت تدخل ضمن التحضير للمؤتمر الاستثنائي. لقد كان من المفيد، ونحن على أبواب المؤتمر، إثارة نقاش أيديولوجي على

---

(١٦) سلسلة من أربع مقالات نشرت في صفحة «المحرر الثقافي» (جريدة **المحرر**) ما بين ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ـ و٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥. عناوين هذه المقالات تحمل أرقاماً من ١ إلى ٤ ومدرجة هنا بهذه الترتيب.

مستوى ثقافي، يستقطب اهتمام الشباب. وكان الأستاذ العروي قد نشر كتابه **العرب والفكر التاريخي** بالعربية، وأجزاء منه بالفرنسية في كتابه **أزمة المثقفين**، يدعو فيه إلى مشروع أيديولوجي للمثقفين العرب قوامه استيعاب الفكر الليبرالي الغربي كما تبلور في القرن السابع عشر والثامن عشر، وتبنّي ماركسية تاريخانية، من أجل تكوين «نخبة مثقفة قادرة على تحديثها (=الأمة العربية) ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه».

ولا شك أن القارئ سيفهم معنى رد الفعل الذي صدر منا إذا هو استحضر أطروحات العروي ـ كما سنفصل القول فيها ـ والتي يلغي فيها من الحساب شيئين اثنين:

أ ـ هو يتجاهل تماماً الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كمنظمة كان قد مر على تأسيسها أكثر من خمسة عشر سنة، وهي تناضل من أجل الديمقراطية والعدالة والحداثة.. إلخ، وقد تعرضت بسبب ذلك لأكثر أنواع القمع وحشية بما في ذلك القنابل والاختطاف والاغتيال، مما تحدثنا عنه بتفصيل في الكتب السابقة من هذه السلسلة. إن أطروحات العروي تجاهلت هذه التجربة الغنية تمام التجاهل. ومع أنه لم يكن في يوم من الأيام مناضلاً ملتزماً داخل الاتحاد، فقد كان على احتكاك ببعض رجالاته وأطره، فضلا عن تتبعه ـ المفروض ـ لنضالات الاتحاد وأدبياته التي تطرح مسألة الديمقراطية من «المجتمع الجديد» حتى «المجلس التأسيسي».

لقد كنا على أهبة عقد المؤتمر الاستثنائي الذي كان يعني استئناف النضال الجماهيري من أجل الديمقراطية، حينما نشر الأستاذ العروي أطروحاته يشرع فيها من «الصفر» للأمة العربية، متجاهلاً التجارب النضالية التي خاضها بلده المغرب وما أنجزته هذه النضالات من تحديث فكري، سياسي، واجتماعي.. إلخ. لقد كنا نحس أن الأستاذ العروي حكم بالإعدام على ١٥ سنة من النضال الديمقراطي في المغرب، في الوقت الذي كنا نعمل فيه على تدشين مرحلة جديدة في هذا النضال، رافعين شعار الديمقراطية واستمرار حركة التحرير الشعبية.

ب ـ ومن جهة أخرى كان مما أثارنا في أطروحات الأستاذ العروي سكوته عن دور الاستعمار، والاستعمار الجديد، في قمع الحركات التحريرية في

العالم العربي ومجموع العالم الثالث. وبعبارة أخرى إن الأستاذ العروي الذي اطلع على التقرير الذي بعثه الشهيد المهدي إلى المؤتمر الثاني للاتحاد، يتجاهل تماماً هذا التقرير ـ الذي قيل إنه شارك في وضعه! ـ وهو تقرير خصب، كما رأينا، يحلل التجربة المغربية ويبرز دور القوى الرجعية ودور الاستعمار الجديد(١٧).

لقد بدا لنا الأستاذ العروي الذي أصدر كتابه **الإيديولوجيا العربية المعاصرة** بالفرنسية سنة ١٩٦٧، وكتابه **العرب والفكر التاريخي**، موضوع المناقشة هنا، سنة ١٩٧٣، أقول بدا لنا الأستاذ العروي آنذاك متأثراً، بصورة أو بأخرى، بالتيار المتياسر في فرنسا ١٩٦٨، وذلك من خلال تجاهله للحركات السياسية والعمالية ودعوته إلى تكوين نخبة من المثقفين تمارس الماركسية التاريخانية.. إلخ. ومع أنه لا ينحو، في ما كتب، هذا المنحى بصراحة، فإن تياراً كـ «التيار المتياسر» في الجامعة المغربية قد اتخذ منه مرجعية لـ «الماركسية». إذاً، إن المهمة النضالية بالنسبة إلينا كانت تقتضي مناقشة أطروحات العروي من زاوية فكرية ببيان أنها أطروحات هي أكثر قرباً من الهيغلية منها إلى الماركسية. في هذا الأفق ومن أجل هذا الغرض كانت هذه المقالات التي ندرجها هنا بوصفها إحدى ثمرات الإعداد للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

١ ـ إشكالية تفتقد أهم عناصرها

ـ النهاية التي تشرح البداية

كتابة الأستاذ العروي من الكتابات المكثفة، الملغومة، التي تستلزم من القارئ العادي، قراءتين على الأقل: قراءة فهم واستيعاب، وقراءة تفكير وتأمل. ومن أجل أن يتمكن الذين لم يقرأوا العروي بالمرة، أو قرأوه قراءة سريعة، من

---

(١٧) خصص الأستاذ العروي بضعة أسطر للشهيد المهدي في كتابه **الايديولوجية العربية المعاصرة**، وقد وضعه في صف «داعية التقنية» الذي يمثل سلامة موسى نموذجه عنده! وكيفما كان تقدير المرء للكاتب المصري، فإن وضع الشهيد المهدي في خانة «داعية التقنية» شيء لا يستقيم لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية السياسية؛ فالمهدي لا يدعو إلى «التقنية» بهذا المعنى؛ فالنهضة عنده يجب أن تعتمد على العنصر البشري والثروة الوطنية والتراث الوطني. وكيفما كان الأمر فإن المرء لا يستطيع أن يفهم لماذا لا يصنف المهدي ـ أيضاً على الأقل ـ ضمن دعاة التحرر من الاستعمار الجديد.

تتبع هذه المناقشة، رأينا من المفيد أن نعرض للمشروع الأيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي، على مرحلتين: نقتصر في المرحلة الأولى على عرض أفكاره عرضاً مصحوباً ببعض الملاحظات والتعليقات، لنعود بعد ذلك، في المرحلة الثانية، إلى إبداء رأينا، بكيفية مركزة، في هذا المشروع ككل.

لقد دعا الأستاذ العروي بحرارة، إلى ضرورة النقد الأيديولوجي، فهو يؤكد أن «الواجب على مثقفي الدول المتخلفة تعميم النقد الأيديولوجي، كي لا ينحدروا إلى أسفل درجات الخلط»(١٨). دعوة نصفق لها، ونلبّيها. ولكن هل تمكن الأخ العروي نفسه، في محاولاته النقدية، من تجنب هذا الخلط؟

لنترك الجواب عن هذا السؤال الآن، ولندخل تواً في الموضوع، ولنبدأ مع كتاب العروي **العرب والفكر التاريخي** من نهايته؛ فالنهاية في كتابات العروي هي التي تفسر المقدمات وتحدد طريقة الاستدلال. وآخر ما كتبه العروي في مؤلفه المشار إليه هو المقدمة والخاتمة معاً، أما الباقي فمقالات متفرقة، ترتبط، كثيراً أو قليلاً، بـ **التمهيد** و**الخلاصة**.

ـ إشكاليات العروي: ملاحظة أولية

يطرح الأستاذ العروي، في السطور الأولى من كتابه(١٩)، إشكاليته الفكرية بوضوح تام. يقول: «بدأت أحس أن المشكل الأساسي الذي أحوم حوله منذ سنين هو الآتي: كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية قبل (وبدون) أن يعيش مرحلة ليبرالية».

لنلاحظ **أولاً**، استعمال كلمة «قبل» و(التشديد من عندنا) مطلقة، وتقييد كلمة (بدون) بقوسين. فهل معنى هذا أن الأخ العروي يشك في إمكانية انتقال الوطن العربي من وضعه الراهن (وضع غير رأسمالي، غير ليبرالي)، إلى وضع اشتراكي، من دون المرور بالمرحلة الرأسمالية الليبرالية؟

الواقع أن الأخ العروي لا يطرح المسألة طرحاً قاعدياً، أي على مستوى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بل يطرحها فوقياً فقط، أي على مستوى الفكر وحده، مستوى «المكتسبات» الفكرية الليبرالية. وتلك مسألة سنعود إليها فيما بعد.

---

(١٨) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ١٢٢.
(١٩) نفس المرجع، ص ٧.

ـ عنصر أساسي يهمل إهمالاً

ولنلاحظ **ثانياً**، أن الأخ العروي ينسى ـ عندما يؤكد أن هذه المشكلة «معروفة في التأليف التاريخي الماركسي، رافقت هذا التأليف منذ بدايته: التجربة الألمانية لوكاتش، التجربة الروسية تروتسكي ـ أن طبيعة هذه الإشكالية، (إطارها، عناصرها، محدداتها، المعطيات الموضوعية التي انبثقت عنها)، ينسى أن ذلك كله يختلف من تجربة إلى أخرى، وأن هذا الاختلاف يتعمق ويتسع، عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين التجربة الألمانية والروسية من جهة، والتجربة العربية من جهة أخرى.

إن الأخ العروي، عندما يربط إشكالية مثقف العالم الثالث ووعيه بالتأخر، بإشكالية المثقف الألماني ووعيه بالتأخر ـ زمن ماركس وقبله ـ ينسى كلياً الفرق بين الوضعيتين: وضعية ألمانيا آنذاك، التي لم تتعرض للاستغلال الاستعماري، ووضعية العالم الثالث الذي عانى ويعاني الاستعمار والإمبريالية. إن عامل الاستعمار غير حاضر تماماً في فكر العروي، على الرغم من كونه عنصراً أساسياً من عناصر إشكالية مثقف العالم الثالث، والمثقف العربي بالذات.

إن العروي، في تحليله للفكر العربي والتجربة العربية، يغفل بكل إصرار هذا العنصر، وبالتالي يتجاهل تماماً المسائل المرتبطة به والمتفرعة عنه (مشكلة الوحدة والتجزئة، الفكر السلفي نفسه، مشكلة فلسطين.. الخ)، الشيء الذي انعكس بقوة على آرائه ونتائج تحليلاته، وبالتالي جعل تفكيره مهزوزاً، مقطوع الصلة ـ أو يكاد ـ بالواقع العربي الراهن. إنها أيضاً مسألة أخرى مهمة سنعود إليها في ما بعد.

ـ مقارنة غير مشروعة ومنطق خاطئ

ولنلاحظ **ثالثاً** ـ وفي الإطار نفسه ـ أن الأستاذ العروي عندما يؤكد «أن المحيط الثقافي والاجتماعي والسياسي يلون ماركسية العربي.. بصبغة العداء لكل اتجاه ليبرالي: ضد الرأسمالية في الاقتصاد، ضد الديمقراطية التمثيلية في السياسة، ضد النفعية في الفلسفة، ضد المادية في العلاقات اليومية، ضد (النثر) في التعبير»[٢٠]، إن الأستاذ العروي عندما يؤكد ذلك، يقفز القفزة

(٢٠) نفس المرجع، ص ٨.

السابقة نفسها إلى الغرب: فيلاحظ أن هذا الاتجاه «ليس بفريد، بل عادي لدى مؤرخي التطور الفكري» ـ الغربي طبعاً ـ ثم يستشهد بردود الفعل التي حدثت في روسيا وإسبانيا وإيطاليا والبلقان عند بداية انتشار الماركسية فيها. والمقارنة هنا أيضاً تستند إلى عموميات، مجرد عموميات! يقول: «القاسم المشترك بين المجتمعات المذكورة هو تأخر اقتصادي واجتماعي وفكري»[٢١]، أما خصوصية هذا «التأخر»، أما أسبابه وعوامله هنا وهناك.. فهذا ما يسكت عنه تماماً!

وأكثر من ذلك يؤكد العروي أن قياس «حالة عرب اليوم على حالة شعوب أخرى في بداية عهدها بالإصلاح والتطور» عمل مشروع، بل ضروري. لماذا؟ فقط لأن رفض هذه المقايسة لا يستند ـ بحسب رأيه ـ إلى «أدنى برهان عقلي».

وما دام الأستاذ العروي يطرح المسألة على مستوى «البرهان العقلي»، فليسمح لنا بهذا السؤال: هل يكفي لإثبات قضية ما، «العجز» عن البرهنة على عكسها؟ لنترك الجواب للمناطقة، مناطقة الوضعيين ـ الليبراليين أنفسهم! ولنكتفِ بهذا المثال الذي نستوحيه من أمثلتهم المبسطة: إن من يرى ذلك، تماماً، كمن يقول: بما أنك تشبه فلاناً، وبما أن فلاناً هذا قد مات في حادثة سيارة، وبما أني عاجز عن البرهنة على وجود اختلاف بينك وبينه، فإني أستنتج بـ «الضرورة» أنك ستموت أيضاً في حادثة سيارة!

على أن المسألة هنا، ليست مسألة برهان «عقلي» صرف، بل إنها مسألة واقع مشخص، حي.. مسألة صراع.. لا بد من الربط بين الفكر والواقع إذا أردنا أن يكون تفكيرنا صحيحاً. إذا أردنا أن نستقطب حول مشروعنا الأشياع والأتباع.

يقول غرامشي، المفكر الماركسي المعروف.. ومؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي (ويصرح العروي بأنه يستوحي غرامشي في جل آرائه، وسيتبيّن لنا في ما بعد طبيعة هذا الاستيحاء ومداه)، بصدد المقارنة بين الفكر الألماني الكلاسيكي والفكر السياسي الثوري الفرنسي: «إذا تشابهت بنيتان في الأساس (أي في الأساس المادي الاقتصادي)، نجم عنهما بنيتان فوقيتان «متعادلتان» بحيث يمكن أن تترجم كل منهما إلى الأخرى أياً كانت اللغة القومية الخاصة».

(٢١) نفس المرجع، ص ٩.

وعندما يلاحظ العروي بعض التشابه (تشابه مظهري فقط، سطحي فقط) بين البنية الفوقية الألمانية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبين البنية الفوقية السائدة الآن في العالم العربي، يسارع إلى ترجمة هذه إلى تلك، ناسياً الاختلاف الكبير بين الأسس التي قامت أو تقوم عليها كلتا البنيتين.

وبتعبير غرامشي نفسه، فإن ما يفعله العروي هنا، هو مقارنة ومقابلة كيفية معينة، بكيفية معينة أخرى، أي فكر بفكر، مع إغفال أن للكيفية الأولى كماً خاصاً (اقتصاد خاص)، وأن للكيفية الثانية كماً خاصاً أيضاً (اقتصاد ومعطيات اجتماعية خاصة).

هنا يكمن، في نظرنا، خطأ العروي.. خطأه الكبير!

ـ دعوى صحيحة مظهرياً.. باطلة جوهرياً

نعم إن الأستاذ العروي يُدخل في فقرة لاحقة، الاستعمار في حسابه، ولكن بشكل جزئي هامشي يقول: «إن نقد التراث الليبرالي باعتباره مواكباً وحليفاً ومبرراً للاستعمار يقوي جانب التقليد، أي كل ما هو عتيق ميت ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا»[٢٢].

دعوى صحيحة.. ولكن مظهرياً فقط.. جزئياً فقط.. إنها دعوى باطلة زائفة إن انتبهنا إلى مضمونها، إلى الإشكال المزيف الذي تطرحه.

وهنا لا بد من شيء من التفصيل:

١ ـ إن طرح الأستاذ العروي للمشكل هنا، طرح خاطئ؛ فالمسألة عنده تتلخص في ما يلي: إما أن نقبل التراث الليبرالي ونستوعبه، وسيكون ذلك طريقنا إلى التقدم، وإما أن ننقده (بمعنى نرفضه) وسيكون ذلك تقوية «لكل ما هو عتيق ميت ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا». إن طرح المسألة بهذا الشكل طرح غير منهجي، غير علمي، غير ماركسي. نقد التراث الليبرالي لا يعني رفضه كله (حتى زعماء السلفية عندنا لم يرفضوه كله). إن في كل تراث، قديم أو حديث، جانباً إنسانياً، تقدمياً، وتراثنا نفسه ليس سلبياً كله. وإذا كان هناك فعلاً في أذهاننا وسلوكنا ومجتمعنا ما هو «عتيق وميت ومميت»، فذلك ليس بسبب نقدنا للتراث الليبرالي، فلقد كان موجوداً بشكل أقوى وأعمق

(٢٢) نفس المرجع، ص ١٠.

تأثيراً قبل «نقدنا» للتراث الليبرالي نفسه. إن هناك معطيات موضوعية، هناك «واقع قديم» ما زال قائماً، هو مصدر هذا «العتيق الميت المميت»، هو حامله والمحافظ عليه.

المسألة الأساسية، إذاً، هي كيف نغير هذا الواقع ـ لا أن نسكت عنه مكتفين بمحاربة «انعكاسه الأيديولوجي»، لا أن نستنجد بالفكر الليبرالي وحده، لكونه هو الفكر الذي صارع في أوروبا، الفكر السابق له، الفكر الإقطاعي؟ إن ما صلح هناك لا يصلح هنا بالضرورة، وإلا كان صحيحاً أنه «لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها». كلا، هناك في الحالتين معاً، معطيات موضوعية حسية مختلفة جداً.

ـ التبعية الثقافية طريق الخلاص

٢ ـ عندما يطالب الأستاذ العروي بـ «اجتثاث الفكر السلفي من محيطنا»، يقبل بحرارة مماثلة، أن تكون «ثقافتنا المعاصرة تابعة لثقافة الغير» لأن ذلك هو «طريق الخلاص»[٢٣].

هل يقبل الأخ العروي، بوعي، «التبعية الثقافية»؟ أليس وعيه هنا وعياً مسلوباً..؟ هل يعتقد أن التبعية الثقافية للغرب الاستعماري الإمبريالي الليبرالي، تبعية مستقلة، معزولة، نزيهة؟ هل يخفى عليه أن التبعية الثقافية للغرب، والقائمة الآن في المغرب وفي كثير من بلدان العالم الثالث، ما هي إلا انعكاس وتكريس للتبعية الاقتصادية السياسية؟ هل يخفى عليه أن التبعية الثقافية، هي اليوم، منفذ من منافذ التبعية الاقتصادية والسياسية؟

ثم هل يعتقد أن بالإمكان «اجتثاث الفكر السلفي من مجتمعنا» بمجرد الهجوم عليه بسلاح الفكر الليبرالي؟ ألا يعمل هذا السلاح نفسه على إيقاظ النائمين الذين لم يستسلموا للنوم بعد..! ثم قبل ذلك، وبعده، ألا يتطلب هذا «الاجتثاث» تغيير «المحيط» نفسه؟

نعم، نحن لا نقول بضرورة أسبقية الثورة الاجتماعية الاقتصادية السياسية، على الثورة الثقافية.. ولكن هل يمكن القيام بثورة ثقافية بواسطة «التبعية الثقافية للغير»؟

---

(٢٣) نفس المرجع، ص ٢٠٥.

ـ الليبرالية.. والاستعمار

٣ ـ وفي الإطار نفسه كذلك يؤكد العروي أن المثقف العربي كما يرفض الليبرالية بدافع العداء للاستعمار، يرفضها أيضاً بتأثير الوضع الثقافي الغربي، من دون أن ينتبه إلى الفرق بين وضعه ووضع المثقف الغربي[٢٤].

وهذا صحيح أيضاً.. ولكن جزئياً فقط.. مظهرياً فقط!

ذلك، لأن المثقف العربي لا يرفض الليبرالية، بدافع العداء للاستعمار فحسب، بل لأنها مرتبطة حالياً بالاستعمار والإمبريالية ارتباطاً عضوياً. الفكر الليبرالي الغربي حالياً، لا ينفصل عن الإمبريالية تلك، هذا حقيقة يعرفها الأستاذ العروي.

نعم إن الأخ العروي لا يطالب بتبني الفكر الليبرالي الحالي، بل يقصد: «النظام الفكري المتكامل الذي تكوّن في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذي حاربت به الطبقة البورجوازية الأوروبية الفتية الأفكار والأنظمة الإقطاعية». هذا المذهب الذي «تنكرت» له أوروبا حيث «اتخذت، منذ أواسط القرن التاسع عشر اتجاهاً معاكساً لروح المذهب الليبرالي بكيفية، إما سافرة، وإما مقنعة»، «لكن هذا لا يعني أن أوروبا نبذت نهائياً الليبرالية، بل طبقتها، وفي التطبيق ضيقت من أفقها وأفقدتها الطابع النقدي التعميمي».

لماذا؟

لماذا لم تستطع البورجوازية الأوروبية تحقيق ما رسمته لنفسها من مثل وأفكار، إنسانية، تقدمية، تحررية..؟ هل فقط «لأن التوسع الاستعماري كان له دور مهم في القضاء على القيم التحررية»، كما يقول الأستاذ العروي[٢٥]؟ ولماذا هذا التوسع الاستعماري نفسه؟ أليس خارجاً من صلب وطبيعة النظام الرأسمالي، وبالتالي، أليس هو أحد عناصر الأيديولوجيا البورجوازية نفسها؟

وأيضاً، هذه القيم التحررية في الأيديولوجيا البورجوازية، ألم تتطور.. ألم تشكل النقيض لهذه الأيديولوجيا نفسها؟ أليست الماركسية، امتداداً

---

(٢٤) نفس المرجع، ص ١١ وما بعدها.

(٢٥) نفس المرجع، ص ١١.

وتجاوزاً ديالكتيكياً، للعناصر التقدمية والثورية في التراث الليبرالي، أليست هي وريثته الحقيقية؟

ـ الليبرالية لم تنحرف بل انساقت مع تطورها الذاتي الداخلي

٤ ـ إن التمييز بين ليبرالية القرنين السابع عشر والثامن عشر، وليبرالية القرنين التاسع عشر والعشرين، تمييز مشروع تماماً، ولكن الذي لا نوافق عليه الأستاذ العروي هو تقديم الثانية، وكأنها انحراف عن الأولى أو ابتعاد عنها. إن المسألة لا تتلخص كما يقول الاستاذ العروي «في ابتعاد أوروبا تنظيمياً عن لب المذهب الليبرالي الأصلي، وفكرياً في ثورة ضد أصول المذهب ذاته»[٢٦]! إن أوروبا لم تبتعد تنظيمياً وفكرياً عن «لب المذهب الليبرالي وأصوله»، وإنما سارت وانقادت مع تطور هذا «اللب الأصلي» نفسه.

وبعبارة أوضح، ولكي نخرج من المجردات التي يحرص العروي على التحرك في إطارها، نقول إن المسألة هي، كما طرحها لينين بوضوح، مسألة تطور الرأسمالية إلى الاستعمار. يقول لينين: «لقد نشأ الاستعمار باعتباره تطوراً واستمراراً مباشراً لما فطرت عليه الرأسمالية، بوجه عام، من خصائص أساسية. ولكن الرأسمالية (أي ما يسميه العروي بـ «الليبرالية الأصلية») لم تصبح رأسمالية استعمارية (أي ما يسميه ليبرالية القرن التاسع عشر) إلا عندما بلغت في تطورها درجة معينة، عاليةً جداً، عندما أخذ يتحول إلى نقيضه بعضٌ من أخصّ خصائص الرأسمالية، عندما تكونت وظهرت في جميع الاتجاهات، سمات مرحلة انتقالية، من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى»[٢٧].

إذاً، إن تبرئة الليبرالية «الأصلية» وتنزيهها عن نتائج تطورها الذاتي الداخلي، عمل غير مشروع، غير ديالكتيكي.. هو قطع تعسفي لسلسلة التطور، لا يبرره المنطق ولا الواقع التاريخي. ومن ثمة فلا مجال للقول: «إن الاتجاهات المعادية للتراث الليبرالي (ويقصد العروي هنا الاتجاهات الفكرية التي ظهرت في الغرب وكوّنت «ليبرالية القرن التاسع عشر») تنتقد الماركسية أو تتجاهلها أو تدعي تجاوزها»، لأن هذه الاتجاهات ليست معادية لليبرالية،

---

(٢٦) نفس المرجع، ص ١١.

(٢٧) فلاديمير لينين، **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠)، ص ١١٨.

بل هي شكلٌ جديدٌ من أشكالها، ونتاج لتطورها، ليس هناك جزء من الليبرالية يقبل الماركسية وجزء آخر يرفضها، بل إن الماركسية هي تجاوز (جدلي) للفكر الليبرالي بمختلف أشكاله، بمختلف مراحل تطوره.

هذا هو الوضع الصحيح للمسألة.

ـ جعل التاريخ بين قوسين.. ولوج المستقبل بالرجوع إلى «الماضي»

٥ ـ صحيح أن الاتجاهات الليبرالية الحديثة هذه، وكما يقول العروي: «تجعل التاريخ والتطور التاريخي بين قوسين، وتهدف إلى ولوج باب المستقبل بالرجوع إلى الماضي»[٢٨]. ولكن صحيح أيضاً، أن هذا يصدق على الأخ العروي نفسه: هو يضع هذه الاتجاهات ـ الليبرالية الحديثة ـ بين قوسين، متغافلاً عن كونها جزءاً من التاريخ والتطور التاريخي في أوروبا. لماذا؟ ليتسنى له «ولوج باب المستقبل» العربي بـ «الرجوع إلى الماضي»، ماضي الغرب وبالذات، إلى ليبرالية القرن الـ ١٧ والقرن ١٨.

وهكذا يرى «بسهولة أسباب ضعف المثقف الماركسي العربي»: فهو يستهزئ بالتراث الليبرالي، في حين أنه لم يستوعبه بعد، والحال: «أن الماركسية بنيت على نقد الليبرالية باعتبارها قائمة ومتغلبة في الأفكار والأنظمة»[٢٩].

ومعنى ذلك أنه على المثقف العربي، لكي يصير «ماركسياً حقيقياً»، (في ما بعد)، أن لا ينقد التراث الليبرالي، بل عليه أن يستوعبه أولاً، ثم بعد أن يستوعبه يمكن أن يغدو «ماركسياً حقيقياً» فيصبح في إمكانه، ومن حقه، حينئذٍ فقط، انتقاد الليبرالية.

هذا، والغريب في الأمر، أن الأستاذ العروي يورد في تعليق له، في إطار هذا الموضوع بالذات، فكرة ماركس المعروفة، وهي حجة عليه، لا له. يقول العروي على لسان ماركس: «عندما تفتقد البورجوازية العصرية في مجتمع ما، أو تحجم عن القيام بالعمل المنتظر منها، يصبح العمل من مسؤولية الطبقة التي ستحل محل البورجوازية». هذا صحيح. ولكن الأخ العروي يريد أن يستنتج من ذلك أن قيام الطبقة العاملة بما لم تقم به

(٢٨) العروي، نفس المرجع، ص ١٣.
(٢٩) نفس المرجع، ص ١٤ ـ ١٥.

البورجوازية، إما لضعفها أو لغيابها، يستلزم أن تتبنى هذه الطبقة (الطبقة العاملة) الفكر البورجوازي حتى تتمكن من ذلك. وهذا خطأ كل الخطأ؛ فالطبقة العاملة ـ في نظر ماركس ـ يجب أن تقوم بما لم تقم به البورجوازية انطلاقاً من منظورها الخاص، من أيديولوجيتها الخاصة، لا انطلاقاً من المنظور البورجوازي والأيديولوجيا الليبرالية.

* * *

وهكذا، فإن النتيجة التي ينتهي إليها العروي، هي المقدمة نفسها التي انطلق منها، وتلك لعبة يبني عليها العروي كتاباته، وسنحلل هذه اللعبة المنهجية في ما بعد. المهم بالنسبة إلينا الآن هو تسجيل أن الأستاذ العروي يطرح المسألة التي نحن بصددها على الشكل التالي:

ـ المثقف الغربي عندما يرفض الفكر الليبرالي يكون رفضه تجاوزاً لهذا الفكر لأنه عاشه ويعيشه، ومن ثمة يتجه رفضه إلى الأمام، لأن الفكر التقليدي ـ في أوروبا ـ قضي عليه، ووقعت تصفيته من طرف الفكر الليبرالي نفسه.

ـ وأما في الوطن العربي حيث يعيش الفكر التقليدي قوياً متحدياً، وحيث لم تقم الليبرالية بمهمة القضاء عليه، فإن رفض المثقف العربي للفكر الليبرالي يؤدي «حتماً» إلى تقوية الفكر التقليدي، ومن ثمة يتجه رفضه إلى الوراء.

النتيجة هي: «إن الماركسية العربية، وبعبارة أدق الأيديولوجيا القومية المعاصرة للأحوال العالمية (أية أحوال؟) التي لا تختصر في مبادئها المبسطة، بل تنحل في منطق أبحاث تاريخية واجتماعية كبرى، ستذيع في المجتمع العربي، عن طريق هذه الأبحاث ذاتها، مفاهيم النفعية والليبرالية والتاريخانية، التي عاد الفكر المعاصر لا يدور إلا في فلكها»[٣٠].

واضح إذاً، أن المشروع الأيديولوجي الذي يدعو إليه الأخ العروي، يهدف إلى إمداد المجتمع العربي بمفاهيم النفعية والليبرالية والتاريخانية وجعلها تتركز وتسود على غيرها من المفاهيم.

وإذاً، فإن ما يسميه العروي بـ «الماركسية العربية» أو بـ «تعريب الماركسية» يساوي: «الأيديولوجيا القومية المعاصرة للأحوال العالمية»، يساوي: النفعية

(٣٠) نفس المرجع، ص ١٤١..

زائد الليبرالية زائد التاريخانية، يساوي باختصار: ما يدعوه بـ «الماركسية التاريخانية».

فماذا يقصد الأستاذ العروي بذلك؟ وما هو المضمون الحقيقي لهذه «الماركسية التاريخانية»؟

٢ ـ «ماركسية تاريخانية» أم تاريخية لاماركسية؟

ـ في التاريخانية عموماً

عرف الفكر الغربي خلال القرن الماضي (التاسع عشر) وبداية هذا القرن (العشرين) ـ وهي الفترة التي أخذت فيها العلوم الإنسانية تستقل عن الفلسفة لتشكل علوماً قائمة الذات ـ اتجاهات فكرية، يحاول كل منها تفسير الظواهر الإنسانية من زاوية خاصة. وهكذا ظهرت عدة نزعات: منطقية، تاريخية، سوسيولوجية، سيكولوجية، تعطي الدور الأول للجانب المنطقي، أو التاريخي، أو السوسيولوجي أو السيكولوجي، عند تفسيرها للحوادث والظواهر الإنسانية، بمختلف أنواعها؛ فالنزعة التاريخية ـ أو ما يسميه العروي بـ «التاريخانية» ـ هي نزعة فكرية ـ فلسفية، تعطي للتاريخ الدور الأول عند تفسيرها للحياة البشرية الفكرية والمادية.

يمكن التمييز، إجمالاً، في هذه النزعة التاريخية، بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه ماركسي، واتجاه لاماركسي ـ مثالي (مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الاتجاهات داخل كل منهما).

التاريخانية الماركسية، تاريخانية منهجية أساساً، فهي منهج في التفكير والتحليل، يعتبر الأفكار (أو بعبارة عامة البنية الفوقية) نتاجاً للشروط التاريخية، يقول روزنتال: «إن المبدأ الماركسي الذي تقوم عليه التاريخانية (الماركسية) يختلف تماماً (عن النزعة أو النزعات) التي تستبدل دراسة التاريخ المشخص بالقوالب المجردة المفصولة عن الحياة، إن المنهج الماركسي يبعد من الميدان كل تشويه للواقع، كل تفسير أو تأويل مغرض للماضي المفصول عن الشروط التاريخية»[٣١].

أما النزعات اللاماركسية، المثالية أو الروحية، فهي تجعل من التاريخانية ـ

---

(٣١) ف. روزنتال، **القاموس الفلسفي الصغير** (موسكو: دار التقدم، ١٩٥٥)، ص ٢٤٧.

في الغالب ـ مذهباً أو نظرية، وهي ترى أن الحقيقة تاريخية، أي أنها تتطور مع التاريخ. ولكنها لا تذهب إلى حد القول بوجود حقيقة مطلقة يتجه نحوها التطور التاريخي، (وهذا ما يميزها عن فلسفة التاريخ، وبالخصوص تلك التي قال بها هيغل).

ـ تاريخانية العروي

بعد هذه المقدمة المقتضبة التي قصدنا منها تزويد القارئ غير المختص بمعلومات عامة نراها ضرورية لمتابعة هذه المناقشة، ننتقل إلى الأستاذ العروي لنرى كيف يحدد تصوره «الخاص» للتاريخانية، يقول العروي: «استعمل كلمة تاريخانية للتعبير عن النزعة التاريخية التي تنفي أي تدخل خارجي في تسبب الأحداث التاريخية، بحيث يكون التاريخ هو سبب وخالق ومبدع كل ما روي ويروى عن الموجودات»[٣٢]. وفي مكان آخر يقول: «أميز بين التاريخ كدراسة لوقائع الماضي، كتقنية من تقنيات المعرفة (وسائل التنقيب عن الوثائق، طرق النقد والتحقيق، فنون السرد.. إلخ) وبين النظرة الشاملة التي يلقيها مجتمع ما على مجموع حوادث الماضي، أو، بعبارة أخرى، بين التاريخ كفن، والتاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية»[٣٣]. وهذا التاريخ كنظرة شاملة.. أو كوسيلة.. «ليس قبولاً سلبياً للماضي كيفما كان، ولا للماضي الوطني الخاص. بل هو، على الأصح، اختيار إرادي يهدف إلى تحقيق وحدة معنى التاريخ (أو اتجاهه)، بواسطة تبني حوادث ماضية مختارة»[٣٤].

ويؤكد العروي أن هذه التاريخانية ماركسية (وفي الغالب يستعمل عبارة ماركسية تاريخانية)، وهي تقوم أساساً على: «اعتبار العمل السياسي كمحور للفكر النظري، (وعلى) منطق المنفعة، (وعلى) اختيار الماركسية على أنها بيداغوجية توضيحية تقرب لأفهام غير أوروبية تطور العالم الحديث منذ عصر النهضة وبداية النظام الرأسمالي، (وعلى) ربط الحقيقة الفردية بالحقيقة الجماعية، وهذه بالتطور التاريخي»[٣٥].

---

(٣٢) العروي، نفس المرجع، ص ١٢٦، تعليق رقم ١٠.

(٣٣) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٣٤) Abdallah Laroui, *La Crise des intellectuels arabes; traditionalisme ou historicisme?*, textes à l'appui, série philosophie (Paris: F. Maspero, 1978), p. 124.

(٣٥) العروي، نفس المرجع، ص ٣٠.

وبقطع النظر عن المناقشات الكلاسيكية حول مفهوم التاريخ. ودور المؤرخ، والموضوعية في التاريخ، والحقيقة التاريخية. . إلخ. وبغض النظر كذلك عن بعض التباين الذي يلاحظه القارئ في الدلالات التي يعطيها العروي للتاريخانية، في هذه النصوص التي أوردناها، نكتفي هنا بتسجيل الملاحظات التالية:

ـ مفهوم لاماركسي للتاريخ

١ ـ نحن لا نختلف مع الأخ العروي في تأكيده على ضرورة تجنب أي تفسير للتاريخ بواسطة أسباب خارجة عن التاريخ نفسه، ولكننا نختلف معه في جعله التاريخ (هكذا بكيفية مجردة مطلقة) علّة نفسه: هناك فعلاً سلسلة الأحداث التاريخية المنقولة والمروية، وهناك أيضاً منطق للتاريخ، أي قوانين يمكن استنباطها من حركة هذه السلسلة وتطورها، ولكن الذي لا نوافق عليه الأستاذ العروي هو اعتباره هذا المنطق، منطق التاريخ، مباطناً للتاريخ بوصفه «تاريخاً» كلياً، صورياً، مجرداً، إننا سنكون هنا إزاء تصور هيغلي، لا أمام مفهوم ماركسي.

صحيح أن هناك قوانين للتاريخ تعلو على الأفراد. ولكن يجب أن لا ننسى أن هذا التاريخ لا يصنع نفسه، بل يصنعه الناس من خلال الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وهذا ما يغفله العروي، أو على الأقل لا يبرزه في تحليلاته وتاريخانيته، الشيء الذي يفسح المجال لـ «اتهامه» بميول مثالية، لاماركسية.

إن هذا «الاتهام» يصبح مبرراً إذا لاحظ المرء أن العروي يتبنى الفكرة القائلة إن التاريخ «هو سبب وخالق ومبدع كل ما روى ويروى عن الموجودات»، أو عندما يقول: إن التاريخ، بمعنى ما من المعاني، هو: «النظرة الشاملة التي يلقيها مجتمع ما على مجموع حوادث الماضي». إن مفهوم التاريخ بهذا المعنى، مفهوم ضبابي، لاماركسي. يقول ماركس في **الأسرة المقدسة**: «التاريخ لا يعمل شيئاً، لا يملك «ثروة كبيرة»، «لا يقاتل!» هو الإنسان، الإنسان المشخص الحي، يقاتل ويملك كل ذلك. ثقوا أن التاريخ ما كان قط ليستخدم الإنسان وسيلة حتى يحقق كما لو كان شخصاً معينا، غايته هو. إنما التاريخ هو نشاط الإنسان في سعيه نحو أهدافه».

ـ التاريخ بين عقل المؤرخ والتناقضات الاجتماعية

٢ ـ صحيح أنه لا ينبغي «تفسير الوقائع بمنطق المشاركين فيها، بل

بحسب منطق لم يعوه هم ويعيه (المؤرخ) اليوم»[٣٦]، ولكن الذي لا نعتبره صحيحاً، هو النظر إلى هذا المنطق بوصفه يعلو على الأفراد، على الحياة المادية للبشر «إلى حد أن الأحداث في ماديتها قد تذوب، ويظهر التاريخ كأنه كله من عمل عقل المؤرخ»[٣٧]، إن هذا قد يؤدي بنا إلى مثالية، ذاتية أو مطلقة، من نوع المثاليات التي ثار عليها ماركس نفسه.

وفعلاً، فلقد تعرض ماركس لهذه المسألة بالذات، وأوضح رأيه فيها بشكل لا لبس فيه ولا غموض. يقول في مقدمة **نقد الاقتصاد السياسي**: ما ترجمته: «وكما لا يبنى رأينا في المرء على رأيه هو في نفسه، فكذلك لا نستطيع أن نحكم على فترات التحول هذه (التحولات التاريخية) بالاستناد إلى إدراكها هي لذاتها. بل، على العكس من ذلك، إن هذا الإدراك يجب أن يفسر على ضوء تناقضات الحياة المادية، على ضوء الصراع الفعلي بين قوى الإنتاج الاجتماعية وبين علاقات الإنتاج».

ـ نفحات هيغلية تفرض نفسها

٣ ـ ويتأكد ابتعاد العروي عن المنظور الماركسي واقترابه من المنظور المثالي، عندما يتخذ من التاريخ. «الوسيلة لتقييم الحاضر والمستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية». إننا هنا في هذه الحالة سنكون سجناء «التاريخ» بوصفه «كائناً» أو «عقلاً» مجرداً، متعالياً، مطلقاً، مسيطراً. إنه هو الذي سيحدد بلا شك، اختيارنا للسياسة القومية، هذه السياسة التي لن تكون شيئاً آخر، سوى ما تمليه علينا «عبادتنا» للتاريخ، وبالتالي لـ «الدولة» التي تجسم «التاريخ»، (النهاية نفسها التي انتهى إليها هيغل. . !).

لا شك أن الأخ العروي يرفض هذه الاستنتاجات، ولكن كيف السبيل إلى تلافيها وهو الذي يلغي من حسابه، أو على الأقل يسكت عن الناس الذين يصنعون التاريخ. إن «تقييم الحاضر والمستقبل» بواسطة التاريخ، أي بواسطة الماضي لن يكون له من معنى، في المنظور الذي يتحرك فيه العروي، إلا إذا سلمنا أن للتاريخ منطقاً متعالياً يتحكم في الأحداث التاريخية ويدفع بها نحو غاية معينة، هي نفس الغاية التي تنشدها الصيرورة التاريخية في نشدانها المطلق

(٣٦) العروي، نفس المرجع، ص ٤٤، تعليق رقم ٣.
(٣٧) نفس المرجع، ص ٤٤.

(هيغل)! وهكذا يصبح النشاط الاجتماعي البشري، يصبح «البراكسيس، هو التاريخانية بالفعل»، أي «إرادة فرض الذات (القومية) على الآخرين من أقصر سبيل». نفحات هيغلية تفرض نفسها(٣٨)!

أضف إلى ذلك أن الأستاذ العروي عندما يرفض الاتجاهات البنيوية (ألتوسير) لا يفعل ذلك لأنها تلغي إرادة الإنسان، الشيء الذي يفعله هو، وبأسلوب آخر، في تاريخانيته، بل فقط لأنها تجهل ذلك التطور الذي يرجع الكثرة المتنوعة إلى وحدة متجانسة متعالية، وبالتالي تضع الهيمنة بين قوسين. والمقصود، بالطبع، هيمنة التاريخ(٣٩)، والعروي عندما يؤكد أيضاً أن تاريخانيته لا تتقيد بالماضي كله، كما هو، بل تختار منه ما يساعد على اكتشاف وإدراك وتحقيق وحدة معنى التاريخ واتجاهه، إنما يؤكد هذه الاستنتاجات التي أتينا بها. إنه يفترض أن التاريخ مستقل عن إرادة البشر (صانعي التاريخ)، وأن له اتجاهاً مرسوماً ودلالة معينة، وبالتالي لن يبقى للإنسان سوى مهمة واحدة، هي اكتشاف وتحقيق هذه الوحدة وذاك الاتجاه. (في المنظور الماركسي: الإنسان لا يحقق وحدة التاريخ المزعومة، بل يصنع التاريخ).

ـ من جديد المقايسة.. والليبرالية

٤ ـ وعلى أساس هذا التصور اللاماركسي للتاريخ، تصبح الماركسية عبارة فقط عن «مدرسة للفكر التاريخي»، عبارة عن «بيداغوجية توضيحية تقرِّب لأفهام غير أوروبية تطور العالم الحديث منذ عصر النهضة وبداية النظام الرأسمالي»(٤٠).

لم تعد الماركسية مرشداً للعمل، ولا أداة نضالية للتغيير. . . بل هي فقط مدرسة للفكر، لنوع من الفكر. مهمتها اطلاع العقول غير الأوروبية على تطور أوروبا في العصر الحديث!

لماذا؟ ماذا يفيد غير الأوروبيين اطلاعهم على تطور الأوضاع في أوروبا الحديثة؟

الجواب واضح في ذهن العروي، وواضح كذلك في سياق تحليلاته: إن

---

(٣٨) Laroui, Ibid., p. 125.

(٣٩) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٤٠) العروي، نفس المرجع، ص ٣٠ ـ ٣١.

غير الأوروبيين، (العرب، العالم الثالث) باطلاعهم على العملية التطورية التاريخية التي انتقلت بأوروبا من عصر الإقطاع إلى عصر الرأسمالية، سيكتشفون أن أوروبا لم تتحرر من الفكر الإقطاعي إلا بالفكر الليبرالي، وسيدركون بالتالي، أنه لا بد من استيعاب هذا الفكر، الفكر الليبرالي، ليتمكنوا من «اجتثاث الفكر السلفي»، وليتمكنوا من التقدم. . .ولينطبق عليهم «مقياس المعاصرة»؟

ها نحن إذاً، رجعنا إلى المقايسة! إن النموذج والمثال هو أوروبا، هو تطور الأوضاع فيها. . . وبما أننا «متأخرون» ـ زمنياً؟ ـ بالنسبة إلى أوروبا، فإنه من الواجب علينا أن نبحث في تاريخها عن النقطة التي توازي المرحلة الراهنة من تطورنا، حتى إذا وجدنا هذه النقطة، انطلقنا منها، مقتفين آثار الأوروبيين، متتبعين لمسيرة تاريخهم خطوة خطوة. .! وإذا فعلنا هذا فإننا سنكتشف أن الماركسية التي تلاءمنا هي «الماركسية التاريخانية». إن المثقف في العالم الثالث «سيجد حينئذ نفسه مدفوعاً حتماً إلى إحياء ماركس التاريخاني المندرج تحت تحديدات الأيديولوجية الألمانية، سيعيد في ذهنه التاريخ الحديث معكوساً، ليستطيع في ما بعد أن يجسده ملخصاً في مجتمعه، سيكتشف بالضرورة جدلية الزمان المعاد، ويتعرف على مقولة المستقبل ـ الماضي، التي ستهيمن على كل أفكاره واعتباراته»[٤١].

ـ إعادة «فيلم» التاريخ إلى الوراء

المطلوب إذاً، هو أن نعيد ماركس نفسه، ماركس الهيغلي الشاب، لنبدأ أولاً بالنقد الأيديولوجي، لنصفي حسابنا مع الفكر السلفي مثلما صفى ماركس حساباته مع الأيديولوجية الألمانية (ويجب أن لا ننسى أن سلاحنا في ذلك هو الأيديولوجيا الليبرالية)، حتى إذا انتهينا من ذلك، انتقلنا إلى ماركس محلل «رأس المال»، وأخذنا في «تعريب الماركسية» أي تطبيقها «كمنطق ضمني في أبحاث وتحليلات جديدة وجدية حول ماضينا وحاضرنا» تتناول «نقاطاً غامضة من التاريخ العربي، مثل قيام الدولة العباسية، أو انهيار الخلافة الفاطمية، أو انتشار المذهب المالكي في المغرب والأندلس. . . أو استمرار القصيدة البدوية في شعرنا، أو توغل الازدواجية اللغوية». . إلخ (دون أن ندخل في

---

(٤١) Laroui, Ibid., pp. 177-178.

حسابنا توغل الأفكار الليبرالية الغربية وهيمنة الثقافة الاستعمارية، لأن ذلك مطلوب.. ومطلوب). ويضيف الأخ العروي قائلاً: «.. وتكثر هذه الأبحاث (حول العباسيين والفاطميين واللغة والشعر..) إلى حد يستوعب المجتمع العربي المنطق الماركسي كأداة فعالة في توضيح ماضيه وحاضره»[٤٢]. (لنلاحظ: توضيح فقط.. مسألة التغيير غير مطروحة). وقد تستمر «العملية» عملية «الزمان المعاد»، فيتطور بنا الأمر أخيراً.. وأخيراً فقط.. إلى لينين.. إلى العمل!

لا بد، إذاً، من أن نعود القهقرى لنسلك الطريق نفسه الذي سلكته «الماركسية» تاريخياً.. لا بد من إرجاع «فيلم» التاريخ إلى الوراء قليلاً.. بل كثيراً.. لنبدأ معه المسيرة من جديد..!

ـ والانتهاء عند تكوين النخبة

والخلاصة هي: «أن الأمة العربية محتاجة في ظروفها الحاضرة إلى تلك الماركسية بالذات (الماركسية التاريخانية) لتكون نخبة مثقفة قادرة على تحديثها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه»[٤٣].

ها هنا إذاً، بيت القصيد. إن المشروع الأيديولوجي الذي يقترحه علينا الأستاذ العروي يهدف إلى تكوين «نخبة مثقفة». لنترك النخبة ومهامها في مشروع العروي إلى مقالة أخرى، ولنكتف هنا، ختاماً لهذه المقالة، بتسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ في المشروع الأيديولوجي الذي عرضناه يأتي «تشييد القاعدة الاقتصادية» في ما بعد، أي بعد استيعاب الفكر الليبرالي وتكوين النخبة وبعد تحقيقها لقسم كبير من «مهامها»! لنترك مسألة بعدية هذا التشييد إلى المقالة المقبلة، ولنسجل فقط أن العروي لا يتحدث عمن سيشيد هذه القاعدة الاقتصادية، ولا عن كيفية تشييدها.. بعبارة أخرى أنه لا يطرح ضرورة الحل الاشتراكي، بل يترك المسألة معلقة. لماذا؟ ربما لأن أمرها لا يهمه الآن ما دام لم يشكل النخبة!

---

(٤٢) نفس المرجع، ص ١٣٥.

(٤٣) العروي، نفس المرجع، ص ٣١.

نعم، إنه يطرح اعتراضاً (أو شبهة) بخصوص هذه المسألة بالذات: يقول: «قد يقال أيضاً إن الدعوة ستكون حتماً في صالح البورجوازية العصرية بكل أنواعها وأشكالها القديمة والجديدة، عن طريق ربط الماركسية بالتاريخانية، وهذه باستيعاب الثقافة الليبرالية». ثم يجيب عن هذا الاعتراض قائلاً: «إن إمكانية قيام نظام بورجوازي ليبرالي معدومة بالنسبة إلى أكثرية البلاد العربية. أما الكلام عن البيروقراطية الموجودة في بعض البلدان العربية الأخرى كأنها فعلاً طبقة بورجوازية، فهو كلام يحمل في نظري الكثير من الأخطاء والأحكام المسبقة»[٤٤].

أحكام مسبقة!؟ نعم، لأن تاريخانية العروي لا تحلل، لا تتوقع. بل تنظر إلى الماضي فقط.. وتنتظر ماذا سيأتي به المستقبل..! ولذلك فإن العروي منطقي مع نفسه عندما يقول إن الحكم على إمكانيات البورجوازية ـ في العالم العربي وفي المغرب بالذات ـ هو حكم مسبق.. إنه لا يحلل هذه الطبقة، لا يكشف عن طبيعتها، عن دورها كوسيط ووكيل للاقتصاد الكولونيالي.. ومن ثمة فهو غير قادر على استشفاف إمكانياتها المستقبلية. إنه لا يستطيع أن يفهم ذلك، لسبب أساسي، هو: أن عنصر الاستعمار، القديم والجديد، غائب من تفكيره تماماً، وبالتالي فارتباطات «البورجوازيات الوطنية» في العالم الثالث بالإمبريالية والاقتصاد الكولونيالي الجديد، هي من جملة الأمور الأساسية التي لا تستطيع «نظاراته» الليبرالية اكتشافها وإدراك مفعولها. إن ما يهيمن على تفكيره هو «المستقبل الماضي»، «مستقبل» أوروبا يوم كانت تصنع مستقبلها، يوم كانت تشيد ليبراليتها!

بعد السكوت عن هذه القضية الأساسية التي يعتبر البحث فيها من قبيل «الأحكام المسبقة»، يضيف قائلاً: إن المسألة التي تستحق النقاش هي «الطبقة المتغلبة على الحكم في البلاد العربية، وهي قسم من البورجوازية الصغيرة، فما هو مستقبلها أي إمكانيات تطورها الفعلي. هل باستطاعتها أن تتطور هي إلى بورجوازية عصرية تحرر الاقتصاد شيئاً فشيئاً من مراقبة الدولة، أم أنها تهيئ الآن، رغماً عنها طبقة من المسيرين الفنيين الذين سيتغلبون عليها ويقومون هم بالتحرير المذكور، أم بالعكس ستهيئ الطريق لطبقة تسير في طريق التأميم المطلق. وتعميق الروح الاشتراكية باعتناق الماركسية؟».

---

(٤٤) نفس المرجع، ص ٣٤.

ـ والزمان المعاد

أسئلة يثيرها العروي ولكنه لا يقدم عنها أي جواب، أو أي مشروع جواب! لماذا؟ السبب واضح، وهو أن «الماركسية التاريخانية» كما حددها العروي هي، كما أبرزنا من قبل، «ماركسية» التحليل والتفسير.. لا ماركسية التغيير، «ماركسية» المثقف الذي يتأمل من أعلى حركة التاريخ، وبما أنه يعفي نفسه من المساهمة في صنع هذه الحركة، فإنه يقف حائراً أمام التطورات الممكنة، ينتظر التاريخ أن «يصنع نفسه»، ليقدم له الجواب.. في ما بعد!!

ولنضف هنا ـ استطراداً ـ أنه ليس من الضروري أن يقدم لنا الباحث الجواب واضحاً؛ فالأسئلة التي يطرحها «المفكر» تتضمن هي نفسها نوعية الجواب. وإذا عدنا إلى الأسئلة المذكورة فسنجدها كلها مستوحاة، لا من الواقع العربي الراهن، بل من «المستقبل الماضي»، من «الزمان المعاد» في الذهن! إن الإمكانيات التي يطرحها العروي بالنسبة إلى مستقبل «الطبقة المتغلبة على الحكم في البلاد العربية»، هي ـ بحسب تساؤلاته ـ إما التحول إلى بورجوازية تحرر الاقتصاد من مراقبة الدولة (أي بورجوازية رأسمالية ليبرالية)، وإما ترك المكان «لطبقة من المسيرين الفنيين الذين سيقومون بالتحرير المذكور» (أي تحرير الاقتصاد من مراقبة الدولة، وتحويله إلى اقتصاد من النوع الرأسمالي الاحتكاري السائد الآن في أوروبا)، وإما أنها «ستهيئ الطريق لطبقة تسير في طريق التأميم المطلق(!) وتعميق الروح الاشتراكية باعتناق الماركسية»! وهنا نتساءل: هل «التأميم المطلق»، وحده يعمق الروح الاشتراكية؟ هل اعتناق الماركسية يتطلب «التأميم المطلق»؟

المهم بالنسبة إلينا هنا هو أن العروي يستوحي في أسئلته تلك ثلاثة أمور: الرأسمالية الغربية قبل تحولها إلى احتكارات عالمية، إلى إمبريالية. ثم الرأسمالية المذكورة نفسها وقد تحولت إلى نظام احتكاري عالمي (رأسمالية اليوم). ثم أخيراً التجربة الستالينية! ذلك هو «المستقبل الماضي» الذي يستوحيه العروي. أما الحاضر، حاضر الوطن العربي، حاضر العالم الثالث الذي تمتص الإمبريالية دمه، حاضر الحركات القومية التحررية المناضلة... إن هذا كله لا يلتفت إليه العروي لأنه مشغول بـ «جدلية الزمان المعاد»، لا الزمان الحاضر، ولا الزمان المقبل الذي تصنعه الشعوب.

ـ أخطأ العروي حيث أصاب لينين

٢ ـ بعد أن يطرح العروي الأسئلة المذكورة التي حللنا الأجوبة الضمنية التي تنطوي عليها ـ وكما يقال فطريقة طرح السؤال تحدد نوعية الجواب ـ يضيف قائلاً: «هذه أسئلة تستحق البحث والنقاش، وإذا أثيرت فعلاً، بسبب ما أقول، وأبديت فيها آراء مجدية جدية فسأكون أول من يسعد بذلك (!؟) بيد أني، بعد وقبل كل هذا، أقول ما قاله لينين عندما أقدم على نهج سياسته الاقتصادية الجديدة (نيب): إن الرأسمالية الليبرالية أحسن بكثير من وضع القرون الوسطى الذي نعيش فيه»[٤٥].

لنلخص رأينا في هذه الجملة القصيرة: أن لينين على حق، ولكن العروي على خطأ! لينين على حق لأنه كانت هناك في روسيا فعلاً رأسمالية ليبرالية، أو على الأقل، نواة مهمة وكبيرة لهذه الرأسمالية الليبرالية، وهي فعلاً أحسن بكثير من وضعية القرون الوسطى. ولكن العروي على خطأ لأن هذه الرأسمالية الليبرالية غير موجودة في العالم العربي، وفي المغرب بالذات. إن ما يوجد هنا هو شيء آخر يختلف تمام الاختلاف عما كان موجوداً في روسيا أيام لينين وسياسته الاقتصادية الجديدة. إن ما يوجد في المغرب، وفي معظم أقطار العالم الثالث، هو شيء آخر لا يراه العروي، بل يصر على أن لا يراه. إنه الاقتصاد الكولونيالي الجديد، الاقتصاد الذي يشكل امتداداً وذَنباً للاقتصاد العالمي الإمبريالي.

وهكذا نكتشف ثانية أن جميع تحليلات الأخ العروي وجميع أجزاء مشروعه الأيديولوجي مبنية على تصور غير سليم لواقع العالم العربي وبلدان العالم الثالث. تصور ناقص لأنه يسقط من حسابه عنصراً أساسياً من العناصر المتحكمة في هذا الواقع. عنصر الاستعمار والإمبريالية، عنصر الهيمنة الاقتصادية والثقافة الإمبريالية.

ـ تهم مبررة.. مع كامل الأسف

لقد اشتكى العروي في كتابه المذكور من كون بعض النقاد يتهمونه بميول مثالية، انتقائية، نخبوية. وإذا كنا قد أبرزنا قبل، كثيراً من النفحات المثالية التي تبرر جانباً من هذه التهمة (والواقع أن جميع النزعات التاريخية

---

(٤٥) نفس المرجع، ص ٣٤ ـ ٣٥.

ترتبط بشكل أو بآخر بهيغل، وبالتالي تبقى ذات مضمون مثالي، بارز أو خفي، إذا لم تقم بعملية القلب التي قام بها ماركس، إذا لم تنطلق في تحليلاتها من القاعدة المادية ـ الاقتصادية الاجتماعية)، فإننا، مع الأسف، مضطرون إلى الانضمام إلى صف أولئك النقاد، لنقول معهم، إن في فكر العروي ما يبرر اتهامه بالانتقائية والنخبوية، وهذه بعض الملاحظات:

عندما يجعل العروي من الماركسية مجرد «بيداغوجية توضيحية» يفهمها على أنها «مجرد تأويل للتاريخ»، لنوع خاص من التاريخ، هو التاريخ الأوروبي بالذات، وهو في هذا يقترب كثيراً من كروتشه (الفيلسوف الإيطالي، المثالي ـ الروحي)، الذي كان يرى أن أهمية «النظرية» الماركسية ترجع فقط إلى أنها كشفت عن عدد من «قوانين التأويل» التي تخصب البحث التاريخي.

نعم إن غرامشي، الذي يقول العروي إنه يستوحيه، يرى أن الماركسية في جانبها النظري هي «منهجية كتابة التاريخ»، وفي جانبها العملي هي «منهجية المبادرة التاريخية»، غير أن الأستاذ العروي يأخذ من غرامشي الشق الأول، فيبرزه ساكتاً عن الشق الثاني، جانحاً هكذا نحو كروتشه، في حين أن تاريخانية غرامشي وتأويل غرامشي للماركسية (والعروي يعرف هذا جيداً) يقوم على محور النظرية والممارسة. إن غرامشي يرفض بقوة الفصل في الماركسية بين النظر والعمل، بين الفكر والممارسة. ذلك لأن مهمة الفلسفة عند ماركس، كما يؤكد غرامشي بإلحاح وقوة، هي قلب النظر عملاً، هي تحويل العقلي إلى واقعي، أما العروي فيجنح إلى العكس. . . إلى تحويل الواقعي إلى عقلي مجرد!

وهكذا يمكن القول، إجمالا، إن العروي لا يأخذ من غرامشي إلا ما أخذه غرامشي عن كروتشه، وبالتالي تظل ماركسية العروي محصورة في نطاق تلك العناصر التي اقتبسها كروتشه من الماركسية. أما لوكاتش فهو حاضر فعلاً في تفكير العروي، ولكن من زاوية واحدة فقط، هي تلك التي تجعل من لوكاتش المفكر الماركسي الذي اكتشف ماركس الشاب، ماركس الهيغلي، قبل اكتشاف مخطوطات عام ١٨٤٤.

وبعد، فيقول غرامشي ما معناه: لقد أصبحت الماركسية لحظة من الثقافة الحديثة، أصبحت أفكارها وطرق تفكيرها كالهواء الذي يستنشق بصورة

لاشعورية، كثيراً، أو قليلاً. وإذا كان العروي قد استنشق بدوره، قليلاً أو كثيراً من الماركسية، فإن تاريخانيته لا ترقى إلى مستوى التاريخانية الماركسية حقاً. إن في تاريخانية العروي، فعلاً، قبس من الماركسية، ولكنه قبس يكاد يختنق وسط تصورات صادرة من منطلقات لاماركسية، وإلا لما أدى به التحليل في نهاية المطاف إلى الاقتناع بضرورة تشكيل ما يسميه بـ «النخبة المثقفة»، هذه النخبة التي يتصورها ويحدد مهامها من منظور غير ماركسي تماماً.

٣ ـ نخبة النخبة. . وبرنامج عملها

بعد «الليبرالية» «التاريخانية»، تأتي «النخبة». تلك هي الأعمدة الثلاثة الرئيسة التي ينسج عليها الأستاذ العروي مشروعه الأيديولوجي. لقد خصصنا المقالة **الأولى** لما يسميه بـ «ضرورة استيعاب الفكر الليبرالي»، فبيّنا فساد الأسس التي تقوم عليها هذه الدعوة وخطورة المفاهيم التي تنطوي عليها، وخصصنا المقالة **الثانية** لما يدعوه بـ «الماركسية التاريخانية»، وقد تبين لنا من خلال العرض والمناقشة أن تاريخانية العروي ليست ماركسية بالمرة، وإنما تأخذ من الماركسية بعض المفاهيم تلتقطها التقاطاً، وتنتزعها من سياقها لتحملها مضامين لا تنسجم مع المنظور الماركسي، بل هي إلى الرؤية المثالية أقرب.

والأخ العروي نفسه يشعر في سياق تحليله أن ما يسميه بـ «الماركسية التاريخانية»، ليست هي الماركسية على الحقيقة، ولذلك نجده يصرح قائلاً: «لا أقول إن الماركسية التاريخانية هي لب الماركسية وحقيقتها المكنونة، وإنما اكتفي بتسجيل واقع والتقيد به، وهو أن الأمة العربية محتاجة في ظروفها الراهنة إلى تلك الماركسية (التاريخانية) بالذات لتكون نخبة مثقفة قادرة على تحديثها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه»[٤٦]، ولنا على هذا جملة ملاحظات:

ـ ملاحظات أولية

١ ـ عندما يقول الأخ العروي: «اكتفي بتسجيل واقع»، قد يظن القارئ أن الكاتب قد حلل، فعلاً، واقع الأمة العربية، وأنه انتهى إلى هذه النتيجة

(٤٦) نفس المرجع، ص ٣١.

بعد التحليل، في حين أن الحقيقة خلاف ذلك، فالأخ العروي يطرح هنا مسلّمة ثم يبحث عن ما يؤيدها في واقع غير الواقع العربي، وبالذات في تاريخ أوروبا، وتاريخ بعض التجارب الاشتراكية، جانحاً هكذا نحو المقايسة والمماثلة، مبتعداً عن المنهج العلمي، عن المنهج الماركسي الذي يقوم على «التحليل الملموس للواقع الملموس».

٢ ـ وعندما يقول: «إن الأمة العربية محتاجة إلى تلك الماركسية (التاريخانية) لتكون نخبة مثقفة»، يرتكب، من حيث يشعر أو لا يشعر، خطأً مزدوجاً، وينشر غموضاً مركباً: ذلك لأنه من جهة يعود فيصف تاريخانيته بأنها ماركسية بعد أن أبدى هو نفسه تحفظاً قوياً في هذا الشأن، ثم إنه من جهة أخرى يربط الماركسية بتكوين نخبة، وكأن الماركسية تقبل بـ «النخبة» أو تدعو إلى تشكيلها.

٣ ـ يفيد سياق الجملة المذكورة أن «تشييد القاعدة الاقتصادية» يأتي بعد تشكيل النخبة، وبعد قيام هذه النخبة بتحديث الأمة العربية ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ونحن لا نفهم كيف يمكن تحديث الأمة العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً قبل تشييد القاعدة الاقتصادية؟ كما إننا لا نفهم كيف يمكن «للفكر العصري أن يغذي نفسه بنفسه»! أو ليس الفكر انعكاساً للواقع، وللقاعدة الاقتصادية بالذات؟ ألا يتغذى الفكر دوماً من الصراع الاجتماعي؟

نعم إننا لا ننكر أهمية الفكر في تغيير الواقع عن طريق إذكاء الصراع الاجتماعي ودفعه نحو الوجهة المطلوبة، كما إننا لا ننكر استقلال الفكر استقلالاً نسبياً، وقدرته على سبق الواقع. ولكننا، في ذات الوقت، لا نفهم، من هذا الفكر، فكرَ النخبة المنعزلة المعزولة عن الجماهير ونضالها اليومي. وهذا يقودنا إلى صلب الموضوع، فلا بد من شيء من التفصيل.

ـ مفهوم «النخبة» بين الفكر البورجوازي والفكر الماركسي

لكي نتمكن من وضع آراء الأستاذ العروي حول «النخبة» في موقعها الحقيقي من الفكر المعاصر، لا بد من إشارة مقتضبة إلى وجهة نظر علم الاجتماع «البورجوازي» من جهة، ووجهة نظر الماركسية من جهة أخرى.

أ ـ «النخبة» مقولة غير ماركسية تماماً. إنها مفهوم يستعمله أقطاب علم الاجتماع البورجوازي (باريتو، موسكا، مانهايم، فيبر...) في تحليلاتهم للمجتمعات المعاصرة، المتقدمة والمتخلفة على السواء، ضداً على الماركسية

والتحليل الماركسي. هؤلاء ينكرون «الطبقة» «الصراع الطبقي»، ويضعون محلهما: «النخبة» «دورات النخبة».

إن نظريات النخبة التي يبشر بها علماء الاجتماع الليبراليون تهدف إلى معارضة وجهة النظر الماركسية في الطبقات والصراع الطبقي، ومن ثمة إلى بيان عدم صلاحية الماركسية في تحليل المجتمعات المعاصرة. وإذاً، فإن كل نظرية تهدف إلى تفسير التاريخ أو بناء المستقبل بواسطة مقولة «النخبة» هي نظرية غير ماركسية تماماً، بل تتعارض على طول الخط مع الماركسية.

ب ـ نعم إن غرامشي يتحدث عن النخبة، ولكن من منظور يختلف تماماً عن منظور الأستاذ العروي. وهنا نستسمح القراء لنورد فقرات من كلام غرامشي نفسه، كي يقارنوا بأنفسهم بين ما يقوله هذا المفكر الماركسي الكبير، وبين ما يقوله العروي:

يقول غرامشي: «إن كل حركة ثقافية تريد أن تستبدل الرأي العام والتصورات القديمة المتعلقة بالعالم عامة»، لا بد لها من «بعض الضرورات المعينة.. وهي أن هذه الحركة:

(١) لا تتعب أبداً من تكرار حججها (بصورة أدبية متنوعة)، لأن التكرار هو أنجع وسائل التعليم تأثيراً في العقلية الشعبية. (العروي يكرر آراءه فعلاً في مختلف المجالات والمناسبات).

(٢) وتدأب (هذه الحركة) في رفع المستوى الفكري للطبقات الشعبية أوسع فأوسع، وذلك كي تعطي شخصية للعنصر الجماهيري الذي لا شكل له. وهذا يعني: أن تعمل على تنشئة نخبة من أهل الفكر تنبثق مباشرة عن الجمهور وتظل على اتصال به حتى يصيروا له كـ«جبائر المشد». هذه الضرورة الثانية إذا نفذت أحكامها هي التي تغير بالحقيقة «اللوحة العقائدية» في عصر ما. ثم إن هذه النخبة لا يمكن أن تنشأ وتنمو من دون أن يجعل أفرادها في جماعتهم مراتب للسلطات والكفاءات الفكرية، وهي مراتب قد يكون في قمتها فيلسوف كبير، على أن هذا الأخير يجب أن يكون قادراً على أن يعيش بدوره عيشة مشخصة وفي متطلبات الجماعة العقائدية جملة، بحيث يفهم أنها لا تستطيع أن تتحرك بمرونة دماغ فردي، وتعد بالتالي صورة للمذهب الجمعي الأكثر لصوقاً ومطابقة لأحوال التفكير عند مفكر جماعي».

واضح هنا أن النخبة عند غرامشي هي الطليعة الفكرية، الطليعة المناضلة

المرتبطة بالجماهير، والساعية إلى تغيير عقليتها، لا نخبة أبحاث ودراسات كما هو الشأن عند العروي، إن غرامشي هو مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي، وأفكاره هنا يجب أن لا نفصلها عن مهامه كمؤسس لهذا الحزب. (تصديقاً لنظرية غرامشي هذه، نقول: إن ذلك هو ما قامت به الحركات الوطنية في بدايتها، وما فعلته وتفعله الحركات الإسلامية).

ويضيف غرامشي إلى ذلك قوله: «ومع ذلك، فإن وحدة الفكر العضوية والمتانة الثقافية لا تصبحان ممكنتين إلا إذا قامت بين أهل الفكر والبسطاء وحدة كتلك التي تقوم بين النظر والعمل، شريطة أن يكون أهل الفكر قد جعلوا أنفسهم مفكرين عضويين لتلك الجماهير، يعدون ويوحدون المبادئ والمسائل التي تثيرها الجماهير بنشاطها العملي، وذلك بإقامة كتلة ثقافية واجتماعية».

ويقول أيضاً: «إن العمل السياسي التاريخي لا يتم من دون هوى، أي من دون اتصال عاطفي بين أهل الفكر والشعب ـ الأمة. وإذا فقد هذا الاتصال انحلت علاقات رجال الفكر بالشعب ـ الأمة، إلى مجرد علاقات بيروقراطية صورية، يصبح أهل الفكر معها أفراد طبقة مستقلة أو طائفة من الكهنة يطلق عليها اسم المركزية العضوية»[٤٧].

هذا هو تصور غرامشي للنخبة، أي للطليعة الفكرية المناضلة المرتبطة بالجماهير تستمع إلى صوتها وتستفيد منها في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تعميق وعيها، وتوضيح رؤاها، أما الأخ العروي فالنخبة عنده شيء آخر، فما هو إذاً، مجمل آرائه في الموضوع؟

ـ النخبة واللانخبة.. مفهوم بورجوازي

١ ـ يقول الأستاذ العروي: «النخبة ليست الحكومة أو الإدارة أو الحزب المنظم، بل جميع الأعضاء الذين يشاركون من قريب أو بعيد، كمناصرين أو كمعارضين في الحوار السياسي، واللانخبة هم الآخرون الذين لا يشاركون لعدم الاهتمام، وبالتالي لعدم الوعي»[٤٨].

إننا هنا أمام مفهوم بورجوازي للنخبة، مفهوم مستمد ـ حرفياً ـ من علم

---

(٤٧) انظر نصوص غرامشي في: جاك تكسيه، **غرامشي: دراسة ونصوص**، ترجمة ميخائيل إبراهيم مخول (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢).

(٤٨) العروي، نفس المرجع، ص ١٣٠، تعليق رقم ١٤.

الاجتماع البورجوازي. . هذا واضح؛ فلا حاجة إلى كثير بيان، ثم يقول الأستاذ العروي: «ويمتد التمييز بين النخبة واللانخبة من مظاهر الحياة اليومية إلى التفكير وإلى اللغة المستعملة، لذلك فإن مفهوم النخبة في البلاد المتخلفة غير مفهومها في البلاد المصنعة. ويجب على القارئ أن يحتاط حتى في ما كتبه أنطونيو غرامشي حول فئة المثقفين والنخبة العضوية الطبقية لأنه يتكلم عن بلد نصف مصنع نصف متأخر، يجب تمحيص مقالاته مع أنها أنفع ما كتب في المؤلفات الماركسية بالنسبة إلى حالتنا الخاصة».

نعم، نحن لا نريد أن نأخذ ما قاله غرامشي أو غيره، حرفاً بحرف على أنه حقيقة مطلقة؛ فالماركسية نفسها ترفض ذلك، فلا بد من التمحيص، ولكن هل يفهم العروي من التمحيص إخضاع الفكر للواقع، أم أنه ينحو منحى آخر؟

الجواب يقدمه لنا العروي من خلال المعطيات التالية:

ـ تمحيص مقلوب.. «عالمية» وهمية

٢ ـ يرى الأخ العروي أنه عندما يكون المجتمع متأخراً تزداد الحاجة إلى جماعة مستقلة منفصلة عن المجتمع: «وبقدر ما يضيق نطاق العقل التعميمي في مجتمع ما وتنقص حظوظ التأثير في الحياة الاجتماعية بالتداخل التلقائي(؟) بقدر ما تدعو الضرورة لتتحمله جماعة صغيرة ومستقلة، تعيد في ذاتها تشييد «عين نور» تشع بعد ذلك على المجتمع كله»[٤٩]. وإذاً، فإن «التمحيص» الذي يقوم به العروي تمحيص مقلوب: مجتمعنا متأخر جداً، ولذلك يجب أن تستقل النخبة وتنعزل لتشيد «عين نور» تشع بعد ذلك على الناس! ماركسية أم أفلوطينية جديدة «معاصرة»؟

٣ ـ وقد أكد العروي فكرته هذه في محاضرة ألقاها في بيروت بعنوان «كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب الفكر الليبرالي؟»[٥٠]، ومما ورد في هذه المحاضرة قول العروي: «. . إن المثقف العربي يعيش في عالم، ومجتمعه يعيش في عالم آخر. ومن هنا كون المثقف العربي يحس بالغربة وعدم الانتماء والضياع» (هل يصدق هذا على المثقف العربي جملة، أم على فئة منهم فقط؟ يبدو أن بطل قصة «الغربة» يسقط هنا حالته الخاصة على جميع المثقفين).

---

(٤٩) نفس المرجع، ص ١٧٠.

(٥٠) وقد نقلتها: **الحوادث** (بيروت) (١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤).

ويضيف الأستاذ العروي قائلاً: «إن دور المثقف الحقيقي هو أن يذكر مجتمعه بالمستوى العالمي، لأن النزول إلى مستوى مجتمعه المتخلف يجعله يخسر العالمية» (أية عالمية هذه؟ إنها من دون شك «العالمية الليبرالية»). وأيضاً: «إن نزول المثقف إلى مستوى مجتمعه الخاص يجعله مفهوماً، ولكنه يجعله يؤدي تأثيراً محدوداً، ومن هنا كانت الواقعية.. فالواقعية هي النزول إلى مستوى الشعب، وهذا مقبول ولكنه يؤدي إلى المحدودية». إذاً، إن نزول المثقف إلى مستوى الشعب مقبول فقط، وليس ضرورياً! لماذا؟ لأن هذا النزول يؤدي إلى المحدودية. معنى ذلك أن على المثقف في العالم العربي، أن يكتب لا لمجتمعه، بل لـ «مستوى عالمي»، وأن يفكر لا لمجتمعه، بل على «المستوى العالمي»، حتى يتسنى له أن يكون «عالمياً» أي ذا مكانة في العالم «العالمي»، في العالم الليبرالي!

وأين الماركسية حتى ولو كانت تاريخانية»؟ الجواب هو أن المطلوب: «اعتماد الماركسية على المستوى الأيديولوجي، وبعد ذلك سيبقى تطبيق الماركسية كمنهج لتحليل ماضي وحاضر المجتمع العربي، أيام تهيئة الثورة، وبعدها»[٥١] من سيهيئ للثورة؟ هل المثقف المشغول مع «العالمية»؟ ليس هذا وحسب، بل «لا بد من تسبيق طريقة المناظر والاستدراج المبنية على المنفعة الآنية، أي إثبات صلاحية الماركسية على أسس عمومية، مصلحية، لا على براهين منطقية تطبيقية عينية»[٥٢]، براغماتية مبتذلة أم واقعية ساذجة!؟

ـ المقايسة من جديد

٤ ـ ويلجأ الأخ العروي إلى المقايسة من جديد، إلى «التاريخ» لتأكيد فكرته، ولكن التاريخ «المعاد في الذهن فقط»، التاريخ «الانتقائي» الذي يختار أموراً ويترك أخرى، «التاريخ» الذي يفصل بين ما هو عقلي وما هو واقعي، بين الفكر والممارسة، يقول: «إن جميع تلك التجارب (ويقصد تجارب الصين وروسيا وكوبا) بدأت على أساس فهم تاريخاني للماركسية، وتمكنت بذلك من خلق نخبة مثقفة ثورية، أي متحررة من أوهام الماضي (لاحظ من أوهام الماضي فقط، لا من أوهام الفكر الليبرالي البورجوازي أيضاً)، ثم كونت تقليداً ثورياً (لاحظ: تقليداً، لاتنظيماً شعبياً)، تتلمذت عليه جماعات إثر

(٥١) العروي، نفس المرجع، ص ٣٣.

(٥٢) نفس المرجع، ص ٣٦.

جماعات (لاحظ جماعات هكذا! لا خلايا حزبية منظمة) تفرقت بعد ذلك في مختلف دروب الحياة (لاحظ بعد ذلك: لا حين ذلك)، وعملت في ميادين متعددة (تعليمية تربوية أدبية صحافية، سياسية، نقابية، صناعية، معرفية، ثقافية. . .) على نشر أشكال الذهنية العقلانية (لاحظ الاستعراض الوصفي الوضعي، وأيضاً أشكال الذهنية العقلانية! لا النظرية الماركسية)، ونجحت أخيراً في دفع مجتمعها عن طريق ثورة ثقافية إلى أبواب العصر الحديث»(٥٣).

هل بدأت الثورة الروسية أو الثورة الصينية أو الثورية الكوبية هكذا. . . بمثل هذه البساطة؟ ألم تكن هناك أحزاب؟ ألم تكن هناك نضالات مريرة وتجارب مريرة أيضاً؟ ألم يكن هناك زحف؟ ومحاولات؟

سيجيب الأخ العروي إنه لا يقصد «أيام تهيئ الثورة»، بل يقصد الحركة الثقافية التي سبقتها، يقصد حركة «الإنتيليجانسيا» التي عرفتها بعض هذه البلدان والتي «أعادت» فيها معارك عصر الأنوار. وسيكون جوابنا للمرة العاشرة إننا نعتبر هذه المقايسة غير مشروعة، ليس فقط لأن الظروف مختلفة، بل أيضاً لأن التاريخ لا يعيد نفسه، لا يمكن إرجاع «فيلم» التاريخ إلى الوراء لنبدأ معه المسيرة من جديد.

لقد شهد العالم العربي مثل هذه الحركة التنويرية، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن (مع الطهطاوي والشدياق وعبد الله نديم وشميّل وفرح أنطوان وأديب إسحق والبستاني والريحاني والكواكبي وقاسم أمين ولطفي السيد وطه حسين وسلامة موسى. . إلخ)، لقد شهد العالم العربي ما يشبه حركة «التنوير» بقدر ما تسمح به ظروفه الخاصة والمعطيات الدولية آنذاك. لقد كان من الممكن أن تتعمق هذه الحركة أكثر وتتجذر أكثر، لولا التدخل الاستعماري الذي كبح هذه الحركة وجعلها تنتكص إلى الوراء هي والطلائع البورجوازية التي كانت هذه الحركة تعبر عن مطامحها وتطلعاتها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الحركة الثقافية التي يتحدث عنها العروي والتي شهدتها روسيا القيصرية لم تكن قائمة على «فهم تاريخاني للماركسية»، ولا كانت من تخطيط «نخبة» مثقفة، سطّرت لنفسها برنامج عمل بمحض اختيارها، بل كانت هذه الحركة جزءاً من سياق تاريخي عام: كانت

(٥٣) نفس المرجع، ص ٣٥ ـ ٣٦.

تعبيراً عن تطور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية الخاصة بكل بلد، وفي الوقت ذاته امتداداً لسياق تطوري على صعيد العالم الغربي كله، وشتّان ما بين أوضاع روسيا والصين آنذاك، وأوضاع العالم العربي الحالية، وفرق كبير، وكبير جداً بين الوضع العالمي آنذاك، والوضع العالمي اليوم. ولذلك أكدنا مراراً أن المقايسة والمماثلة في هذا المجال، وفي غيره من المجالات، تبسيط للأمور، وانخداع ببعض المظاهر، وابتعاد عن المنهج العلمي في التحليل، المنهج الذي يقوم على «التحليل الملموس للواقع المحسوس».

ـ السيطرة الثقافية على حساب السيطرة السياسية

٥ ـ وعلى أساس هذا المنهاج اللاعلمي، الذي يقوم على المقايسة، يستخلص الأخ العروي النتيجة الخطيرة التالية، وهي أن مهمة المثقفين العرب الآن ليست في الاستيلاء على السلطة وإنما في السيطرة على المجال الثقافي! يقول: «وإذا ظهر للبعض أن نتيجة هذه المقالة الحتمية أن يحتل مشكل السيطرة الثقافية محل الصدارة على حساب مشكل الاستيلاء على الحكم، فإننا لا نرفض هذا الاستنتاج»(٥٤) استنتاج خطير لأنه ينطوي ضمنياً على الدعوة إلى فصل الثقافة عن السياسة، إلى الانشغال بـ «النقد الأيديولوجي» في مستوى المجردات، والانصراف عن العمل السياسي اليومي.. وهل تريد الفئات الحاكمة أفضل من هذا الاستنتاج؟ وبالتالي لا بد من التساؤل: من يخدم العروي ـ موضوعياً ـ عندما يطلب من المثقفين الانعزال والاشتغال بـ «النقد الأيديولوجي» والتمسك بـ «العالمية»؟ ولعل الأخ العروي متفائل جداً حينما يعتقد أنه بالإمكان «السيطرة الثقافية» في أوضاع تخضع فيها جميع وسائل الإعلام بما فيها الجرائد والكتب والمنشورات ـ إما لتوجيه مباشر من طرف الحكام، وإما لمراقبة صارمة من جانبهم، ألم تمنع كتب العروي نفسه في أكثر من بلد عربي؟

نعم إننا لا ننكر أهمية نشر الفكر الثوري بمختلف الوسائل ومهما كانت أنواع التحكم والرقابة، ولكن هذا الفكر الثوري لا يمكن أن ينتشر بواسطة نخبة معزولة مشغولة بـ «العالمية»، لا يمكن أن ينتشر بواسطة «النقد الأيديولوجي» المعزول في سماء المجردات. لا قيمة للفكر الثوري إذا لم

---

(٥٤) Laroui, *La Crise des intellectuels arabes; traditionalisme ou historicisme?*, p. 143.

يدمج في عمل الجماهير، إذا لم يستقِ موضوعاته من المشاكل اليومية الملموسة التي تعيشها الجماهير. . . هذه ألف باء الماركسية.

ثم إن الأخ العروي عندما يطالب بفتح معركة أيديولوجية مع الفكر التقليدي، مع الفكر السلفي، يتصور الميدان فارغاً، يتصور الدولة «الليبرالية» أو «الدولة القومية» ـ في العالم العربي ـ دولة حيادية محايدة! إنه ينسى أو يتجاهل أن ما يسميه بـ «الدولة الليبرالية» أو «الدولة القومية» هي في البلدان العربية دولة لاأيديولوجية لها غير الأيديولوجية التقليدية، وأن غطاءها الأيديولوجي الوحيد هو الفكر التقليدي ذاته، هو الفكر السلفي ذاته، حتى ولو كانت دولة تتخذ قرارات وتدابير «اشتراكية». وسواء كانت هذه «الدولة» تتبنى هذا الفكر عن اقتناع، أو أنها فقط تلجأ إليه عند الحاجة ـ لضرب القوات التقدمية مثلاً ـ فإنه من الخطأ كل الخطأ الفصل بين هذا الفكر وبين الأجهزة التي تروج له، وتستغل أكثر جوانبه سلبيةً وتزمتاً. ومن ثم فإن السيطرة الثقافية والسيطرة السياسية وتحويل علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، شبه الرأسمالية، كلها أمور مترابطة لا يمكن الفصل بينها، لا يمكن تحقيق السيطرة الثقافية إلا عبر جهاز سياسي إداري متحرر، أي عبر دولة متحررة. إذاً، إن النضال الثقافي يجب أن لا ينفصل عن النضال السياسي والنضال الاجتماعي.

بعد هذه الملاحظات التي يمكن الاسترسال فيها طويلاً، نختصر الطريق ونعود إلى مهام النخبة كما يحددها الأخ العروي.

ـ الثقافة الثورية.. بضاعة مهربة

٦ ـ بعد أن يقرر الأستاذ العروي مع كثير من الكتاب المعاصرين أن «البورجوازية الصغيرة» هي التي تتولى الآن الحكم في العالم العربي، وهو ادعاء قابل للمناقشة إلى حد كبير، وبعد أن يلح على أن هذه «البورجوازية الصغيرة» تركز الوضع القائم وتعمل على تمليك الثقافة الحديثة لأقلية من السكان والحفاظ على الثقافة التقليدية للباقي، ينتهي إلى النتيجة التالية: «لا مفر من الاعتراف بأن حظوظ العقلنة الشاملة عندنا ضعيفة جداً، وربما مستحيلة، إذ النظام مشيد لكي يضمن لذاته الاستمرار على الحالة التي هو عليها»[٥٥].

(٥٥) نفس المرجع، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

نتيجة غريبة حقاً خصوصاً عندما تصدر من شخص يتبنى «الماركسية»! «النظام مشيّد لكي يضمن لذاته الاستمرار»، إذاً، لا سبيل إلى تغييره! وأي نظام في الدنيا لم يشيد لكي يضمن لذاته الاستمرار، ومع ذلك لم يستمر؟

المهم بالنسبة إلى الأخ العروي هو أن يقرر «أن العقلنة الشاملة مستحيلة» ليخلص إلى النتيجة التالية، وهي أن العقلنة الممكنة هي «عقلنة النخبة»، ولذلك نراه يسارع إلى البحث عن القوة الاجتماعية التي يظن أنها تمتلك حظوظ القيام بمهمة «العقلنة الشاملة»، فلا يجدها في الجيش، ولا في الحزب السياسي، ولا في الفئة البيروقراطية ولا في الطبقة العاملة، وإنما يجد بعض هذه الحظوظ في النخبة المثقفة[٥٦]!

هكذا ينتهي الأستاذ العروي إلى مطلوبه فيقرر، بعد مناقشة سطحية سريعة، دور الفئات المذكورة، أن «المثقف الثوري هو المطالب اليوم بتقديم البرنامج العام لتحديث العقل العربي وبالتالي المجتمع العربي». ولكن من هو هذا المثقف الثوري؟ إنه في نظر الأستاذ العروي «.. ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة ويمثل أقلية داخل النخبة المثقفة غير المرتبطة التي تعبّر عن الوضع ولا تحاول أن تتجاوزه»؛ فأي ثوري هذا المثقف غير المرتبط؟ من أين جاءته ثوريته؟ من الكتب، من التأمل، من التعالي، من العالمية، من الانعزال عن الجماهير!؟

بعد ذلك يتساءل: «كيف يمكن أن يظهر ـ هذا المثقف الثوري ـ إلى الوجود أولاً». «لماذا يتجه إلى تجاوز وضعيته ثانياً»؟ «وكيف يقوم بما ينتظر منه ثالثاً؟».

الجواب عن هذه الأسئلة يقدمه لنا العروي بالتتابع كما يلي:

١ ـ «الواقع أن هذا المثقف لا يظهر إلا عن طريق التأثير الخارجي. لو أمكن للدولة القومية أن تقطع كل علاقتها مع الخارج لاستحال فعلاً وجود المثقف الثوري»[٥٧] إذاً، الأوضاع الداخلية لا تشكل المثقف الثوري، لا تصنعه؟ الوحي يأتي من الخارج، فقط من الخارج؟

أما كيف «يتسرب» هذا التأثير الخارجي إلى البلد العربي، فذلك يتم كما

---

(٥٦) نفس المرجع، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٥٧) نفس المرجع، ص ١٩٩.

يلي: «المنافسة الدولية وأكثر من ذلك التهديد الخارجي يدفعان الدولة القومية إلى الحفاظ على بعض العلاقات، وبالرغم من أن هذه العلاقات قد تكون مقيدة، تحت رقابة شديدة، ومخصصة لمرافق معينة (الجيش، الصناعة، البحث العلمي)، تتسرب بعض الأفكار والمعلومات إلى المجتمع المعاصر، ثم بالمقارنة مع أحوال باقي العالم يستطيع بعض المثقفين أن يقفزوا من الفكر الرومانسي إلى الفكر العلمي»[٥٨]. نحن لا ننكر التأثير الخارجي في عالم اليوم، ولكن الذي لا نستسيغه إطلاقاً هو الادعاء بأن المثقف الثوري يتوقف وجوده على هذا التأثير الخارجي، وبالتالي القول بعدم تأثير الوضع الداخلي. إن الأفكار التقدمية بحسب دعوى العروي هذه هي مجرد بضاعة مهربة، مجرد مستوردات! الرجعية، إذاً، معها الحق، كل الحق! إن الأخ العروي ينسى المقولة الماركسية الأساسية، وهي، إن الثورة لا تستورد، وإن الأفكار «الخارجية» لا تنبت إلا حيث تكون التربة ملائمة. إنه يشطب تماماً على الصراعات الاجتماعية والطبقية داخل الأقطار العربية. «الداخل» ميت.. ساكن، لا حركة فيه.. فقط التأثير الخارجي هو الفاعل، هو السبب! يا لها من هدية ثمينة يقدمها مجاناً للقوى الرجعية وللفكر الرجعي!؟

٢ ـ ليس هذا وحسب، بل إن هذا «المثقف الثوري» الذي خلقه التأثير الخارجي خلقاً، يتجاوز وضعيته عن طريق التأثير الخارجي أيضاً! فقط بمجرد المقارنة يستطيع بعض المثقفين أن يقفزوا من الفكر الرومانسي إلى الفكر العلمي! التجاوز هنا تجاوز سطحي فج، تجاوز ميكانيكي خيالي.

العامل الخارجي هو وحده المؤثر! هذا خطأ، نظرة مثالية، رجعية! يقول ماو تسي تونغ: «إن البيضة لا تتحول إلى كتكوت لمجرد أن هناك حرارة خارجية ملائمة، بل لأن التركيب الداخلي للبيضة يسمح لها بذلك». إن العامل الخارجي مهم فعلاً، ولكنه ليس أساسياً إلى هذا الحد. إنه مساعد. إنه ضروري، ولكنه غير كافٍ. لا بد من عامل داخلي، لا بد من حركة داخلية هي الأساس وهي الأهم.

٣ ـ كيف يمكن لهذا «المثقف الثوري» أن يقوم بما ينتظر منه؟ الجواب «سهل»، هناك جملة من الأوامر والنواهي عليه أن يراعيها وتنتهي المشكلة! «عليه أن ينفصل عن رومانسية وطوباوية وقومية البورجوازية الصغيرة (؟)

---

(٥٨) نفس المرجع، ص ١٩٩.

ليتخذ مواقف وضاحة من اللغة والتاريخ والتراث. أي يلتزم بالفكر التاريخي»، نعم فقط من اللغة والتاريخ والتراث! الاستغلال الطبقي والهيمنة الإمبريالية ومصادرة الحريات.. إلخ، كلها أمور غير واردة!

هؤلاء «المثقفون الثوريون» سيكون عددهم قليل، ولكن ما عليهم إلا أن يهيئوا برنامجاً يمررونه عبر ثغرات النظام القائم إلى فئات من الفلاحين غير المالكين ومن الطبقة العاملة ومن الأقليات التي ليست لها مصلحة كبرى في استمرار الوضع كما هو[٥٩].

المسألة، إذاً، مسألة «تمرير» فقط.. الأفكار الثورية «تتسرب» من الخارج، والمثقفون «يمررونها» عبر ثغرات النظام!! مجرد بضاعة مستوردة يوزعها «مهربون»؟

ويضيف: «لكن البرنامج المذكور غير موجود اليوم، والمثقف الثوري مطالب بتحضيره، ولا نعني به البرنامج الاقتصادي الذي يقدمه التقدميون الإقليميون في كل بلد من البلاد العربية، ولا البرنامج العربي الغامض الذي يقدمه من يعتقد أن الوحدة العربية واقع وليست فقط هدفاً وإمكانية تاريخية. الأول ينقصه العمق التاريخي (؟) والثاني يفتقد إلى العقلانية. نعني به برنامجا شاملا يحدد مواقف قارة (؟)من:

- الفكر السلفي بكل مطلقاته،

- من الأقليات وشكل الديمقراطية،

- من الوحدة العربية في إطارها التاريخي والواقعي،

- من الدولة القومية وسياستها في ميدان الاقتصاد والتعليم على الخصوص. وهكذا نمتلك بعض الخطوط للتغلب على السلفية والانتقائية معاً[٦٠].

هذا هو «البرنامج الشامل» الذي يقترحه العروي على المثقفين «الثوريين» العرب، «برنامج شامل» يتخذ مواقف قارة من كيت وكيت. ولكن لا من الاستغلال الطبقي والنفوذ الإمبريالي والأيديولوجيا البورجوازية! فقط من الفكر السلفي، من الديمقراطية في إطار مشكل الأقليات (وكأن الأغلبية تتمتع

---

(٥٩) نفس المرجع، ص ٢٠٠.

(٦٠) نفس المرجع، ص ٢٠٠.

بالديمقراطية!)، من السياسة الاقتصادية والتعليمية «للدولة القومية» (لا من هذه الدولة نفسها، من دوالبها، وأسسها، وارتباطاتها، والبنيات التي تقوم عليها!).

المطلوب تحديد «مواقف قارة»، لا طرح الحلول، لا تقديم بديل، لا العمل على التغيير! وهل من الممكن تحديد مواقف «قارة» في المسائل التي ذكرها العروي، هكذا من دون استراتيجية، من دون سياسة مراحل؟

وأخيراً، لعل القارئ يلاحظ أن اتخاذ موقف «قار» من الفكر السلفي هو الذي يأتي على رأس القائمة، وكأن المشكل الأساسي في الوطن العربي هو الفكر السلفي وحده!

الحقيقة أن المشروع الأيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي موجّه كله ضد الفكر السلفي: فاستيعاب الفكر الليبرالي من أجل «اجتثاث الفكر السلفي»، والماركسية تميع عبر تاريخانية مثالية وبراغماتية مبتذلة من أجل محاربة الفكر السلفي، وأخيراً فإن المهمة الأساسية والمستعجلة للنخبة المثقفة هي تحديد موقف قار من الفكر السلفي!

هل صحيح أن الفكر السلفي «خطير» إلى هذه الدرجة؟ هل صحيح أنه وحده العائق الوحيد أمام التقدم والتحديث؟ وهل موقف العروي من الفكر السلفي بخاصة، ومن التراث عامة، موقف علمي؟

٤ ـ الليبرالية... والسلفية

عرضنا في المقالات السابقة للمشروع الأيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي، مفصلين أجزاءه، معقبين على بعض الجوانب التي ارتأينا أنها تحمل، صراحةً أو ضمناً، مفاهيم مغلوطة. وإذا كنا قد فصلنا القول في كثير من المسائل، مستشهدين بفقرات من كلام العروي نفسه، وبنصوص لبعض المفكرين الماركسيين، وإذا كنا قد عمدنا كذلك إلى تبسيط بعض الآراء والمفاهيم إلى أقصى حد ممكن، محافظين في الوقت نفسه على دلالتها الصحيحة، فلأننا لا نخاطب العروي وحده، ولا نخبة معينة من المثقفين، وإنما نخاطب في ذات الوقت جمهوراً واسعاً من القراء، منهم من قرأ العروي ولم يفهمه، ومنهم من فهمه ولكن لم يحصل منه على شيء. وفي كلتا الحالتين فإن النتيجة الوحيدة التي خرج بها معظم من قرأوا العروي من

الشبان وجمهور المثقفين، هي علامة استفهام عريضة حول العروي وما يريد أن يقوله العروي.

ولعل السبب في ذلك راجع إلى أسلوب العروي وطريقته في الكتابة، وهو أسلوب قائم على التعميم وعدم الدقة: إن الأستاذ العروي يطرح فعلاً قضايا مهمة، ولكنه لا يوليها حقها من البحث والتحليل، بل يقدمها في صورة عامة مجردة، وعلى شكل «موضوعات» أو مسلمات لينتقل في الحين إلى تساؤلات واستطرادات تتصل من قريب أو بعيد بالموضوع ـ وغالباً ما يتعلق الأمر بخلاصة مطالعات أو بتساؤلات مستوحاة من هذه المطالعات ـ ثم يعود في النهاية لتأكيد القضية أو القضايا الأساسية التي طرحها أول الأمر، موهماً القارئ بأنه قد برهن عليها، في حين أنه لا تحليل ولا برهان، وإنما أفكار مكدسة ومسلمات وافتراضات متتالية تحتمل أكثر من تأويل، وتقبل أكثر من تفسير.

ومن هنا نجد أنفسنا نختلف مع الأستاذ العروي في مسألة منهجية أساسية، وهي فصله الفكر عن الواقع، الشيء الذي يجره، قصد إلى ذلك أم لم يقصد، إلى رؤى مثالية بارزة. نعم إننا لا نقلل من أهمية التجريد والتعميم، ففعالية الفكر كامنة في كونه قدرة على التجريد والتعميم، ولكننا نرفض الفكر الذي يبقى سجين المجردات، لا بد من الإنطلاق من المشخص للصعود نحو المجرد، ثم لا بد من النزول من المجرد إلى المشخص، في عملية ديالكتيكية واحدة. إن ذاك هو ما سيجنبنا في آن واحد، التجريبية من جهة، والمثالية من جهة أخرى.

وإذا كنا قد أثرنا هذه المسألة في بداية هذا الحديث، فلأننا نشعر أن الأخ العروي يفضل الكتابة بطريقة صورية شبه أكسيومية: هو يفرض على القارئ مسلمات منذ أول وهلة، ثم ينطلق في عملية استدلال منطقي غنية بالتأملات والاستطرادات، تستهدف، في الغالب، البرهنة على هذه المسلمات، بشكل أو بآخر، أو توهم، على الأقل، بأن الكاتب بصدد البرهان «الصارم» على قضاياه الأولية، حتى إذا جاءت الخاتمة وجد القارئ نفسه في النهاية غير محصل على شيء، بالرغم من تلك المتعة التي يستشعرها أثناء القراءة. يتجلى هذا واضحا في «الأيديولوجيا العربية المعاصرة» حيث يفرض الكاتب على القارئ بادئ ذي بدء تعاريف معينة، ثم ينطلق بعد ذلك في عمليات استدلالية عامة مجردة، محكمة وممتعة، ولكن من دون أن يأخذ بيد

القارئ إلى نتائج واضحة محددة. وما أكثر الذين تساءلوا بعد قراءتهم «الأيديولوجيا العربية المعاصرة»، أكثر من مرة، عن النتائج التي يريد أن ينتهي إليها الكاتب. والواقع أن الطريقة شبه الأكسيومية التي يكتب بها العروي لا تعطي نتائج، وإنما تبنى صرحاً نظرياً قد لا ينتهي إلى أية نتيجة، سوى إثبات صلاحية تلك المقدمات والتعاريف كأساس لهذا الصرح النظري. ومعلوم أن المنهاج الأكسيومي قد ثبتت فعاليته في الرياضيات والفيزياء النظرية، وإلى حد كبير في الميكروفيزياء، ولكنه غير صالح، على الأقل في الوقت الراهن، في العلوم الإنسانية، علوم المشخص والمتغير. من أجل هذا كانت كتابات الأستاذ العروي لا يستمتع بها إلا أقلية من المثقفين الذين يتخذون من القراءة، رياضة فكرية.

ومن هنا كانت كتابات الأستاذ العروي تحتمل أكثر من تأويل. وإذا كنا قد أوّلنا بعض كلامه تأويلاً لا يرضاه، فليس الذنب ذنبنا، ولا ذنب النقاد الذين فعلوا مثلما فعلنا، بل الذنب ذنب طريقة الكتابة التي يعتمدها العروي، والتي تجد صدىً مقبولاً لدى أولئك الذين يربطون بين الغموض والعمق. وبإمكان العروي نفسه أن يؤول كتاباته تأويلات مختلفة متباينة. وقد فعل ذلك عندما أعطى تفسيراً جديدا لكتابه: **الأيديولوجية العربية المعاصرة**، في مقدمة كتابه **العرب والفكر التاريخي**. كما إنه بإمكان الناقد أن يقدم تفسيراً آخر مخالفاً تماماً. وهكذا يبقى جمهور القراء في حيرة من أمرهم، تائهين، يختلط إعجابهم بالعروي بشعورهم بأنهم لا يفهمون!

على أن أهم ما نختلف فيه مع الأخ العروي بخصوص المنهج، هو اعتماده طريقة المقايسة اعتماداً كلياً، الشيء الذي يجعله يفكر في قضايا الأمة العربية من أرضية غير الأرضية العربية، مسقطاً من حسابه معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ينفرد بها المجتمع العربي، وعلى رأسها عامل الهيمنة الإمبريالية والتبعية بمختلف أشكالها وأنواعها.

وهنا يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أننا حين نلح على ضرورة إدخال هذا العنصر كعامل أساسي محدد، ضمن عناصر أساسية أخرى، للوضعية الراهنة التي يعيشها العالم العربي، لا نلقي المسؤولية على الاستعمار، هكذا، بكيفية مجردة غوغائية كما تفعل الرجعية المحلية، بل نريد إبراز واقع، هو أن النفوذ الإمبريالي ما زال يمارس توجيهاً وتأثيراً كبيرين، في مجمل الأقطار العربية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو

السياسي أو الثقافي، إما بكيفية مباشرة، وإما بطريق غير مباشرة. وبعبارة أخرى إننا ننظر إلى النفوذ الإمبريالي من خلال كونه هيمنة خارجية تمارس على البلاد العربية، عبر فئات اجتماعية مختلفة، هي بالذات الفئات التي تقوم بدور الوكيل للاستعمال الجديد وللإمبريالية في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية، فئات ستفقد حتماً القسم الأعظم من نفوذها وقدرتها على الاستغلال وتكريس الفكر المعادي للفكر التقدمي، بمجرد ما يتم قطع الروابط التي تصلها بالرأسمال الأجنبي والإمبريالية العالمية، وهي روابط اقتصادية وسياسية وثقافية وفنية. . إلخ.

إذاً، فإن النفوذ الإمبريالي الذي نتحدث عنه هنا هو شيء واقعي ملموس، وليس مجرد ادعاء فارغ. إنه مندمج في الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يجب تغييره. ولذلك، فنحن نعتبر أن كل تحليل للواقع العربي، وللواقع المغربي بكيفية خاصة، لا يولي الاهتمام الأكبر لهذا الواقع، واقع الهيمنة الإمبريالية والتبعية للاستعمار الجديد، هو تحليل سطحي ناقص، كما إن مهمة المثقفين ستبقى معلقة في سماء المجردات إذا لم تستهدف أولاً وقبل كل شيء تحويل هذا الواقع «اجتثاث» جذوره، والقضاء على الأجهزة التي تزكيه وتكرسه.

وفي إطار المقايسة ذاتها، نشير إلى أن بعض الأيديولوجيين الإمبرياليين ينصحون الشعوب المسماة متخلفة بتصنيع نفسها انطلاقاً لا من التجهيزات التكنولوجية الحديثة، « لا لأنها باهظة الثمن وتتطلب فنيين على درجة كبيرة من الخبرة»، بل انطلاقاً من التجهيزات القديمة التي يرجع تاريخها إلى القرن الماضي (التاسع عشر) وبداية هذا القرن (العشرين)، والتي أصبحت الدول المصنعة المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا) تستغني عنها، وبالتالي بإمكان البلدان المتخلفة الحصول عليها بثمن زهيد جداً.

لا شك أن هذه فتوى مسمومة تكرس التخلف، بل وتعمل على إقامة بنيات صناعية له. وأخشى أن تكون الدعوة إلى تبني الفكر الليبرالي «الأصلي» على الصعيد الأيديولوجي والرجوع إلى «ماركسية تاريخانية»، إلى ماركس «المندرج تحت تحديدات الأيديولوجيا الألمانية»، تتجاوب، بشكل أو بآخر، مع هذه النصيحة المسمومة. إننا لا نشك في وطنية الأستاذ العروي وتقدميته، ولا في استقلاله الفكري ومعاناته لمشاكل بلده، ولكن الأمور في هذا الميدان، كما في ميادين أخرى مرهونة بنتائجها لا بنوايا أصحابها. ونحن لا

نشك أيضاً في أن دعوة الأستاذ العروي المثقفين العرب إلى استيعاب «مكتسبات الليبرالية»، دعوة صادرة عن اجتهاد وإخلاص من جانبه، ولكن الذي لا شك فيه أيضاً هو أن الأيديولوجيين الإمبرياليين سيصفقون لهذه الدعوة وسيشجعونها، لأنها تخدم مصالحهم من حيث لا يدري الأخ العروي. إن دعوة العروي، دعوة لها ما يبررها، ولكن هناك وجه آخر لهذه الدعوة، وهو أن انشغالنا بمعارك داخلية ـ جانبية مع الفكر السلفي ستصرفنا ولو مؤقتاً عن خوض معركة أهم في نظرنا، معركة ضد الإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد، وضد القوى الاجتماعية الداخلية التي لها مصلحة في استمرار الهيمنة الإمبريالية بجميع أشكالها.

وهنا نصل إلى المحور الأساسي الذي يدور حوله مشروع الأستاذ العروي، ونعني به دعوته إلى استيعاب الفكر الليبرالي لاجتثاث الفكر السلفي، لأن ذاك في نظره هو السبيل الوحيد للتقدم: «لم نعرف ـ معارك ـ عهد أنوار في الماضي، ولا يمكن بحال أن نختصر الطريق إلى الحرية الفكرية من دون أن نخوض مثل هذه المعارك»[٦١].

ـ ولنا على هذا ملاحظتان أساسيتان:

١ ـ عندما يطرح الأستاذ العروي إشكالية الفكر العربي المعاصر على الصورة التالية: «كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية..» ينطلق من مسلمة، لا من قضية مبرهن عليها، لا من تحليل للواقع. ذلك لأنه قبل البحث في «كيف يمكن...» يجب أن نتفق أولاً: هل من الضروري أن نستوعب مكتسبات الليبرالية؟ هل هذا الفكر الليبرالي «الأصلي» هو شرط التقدم بالنسبة إلى العالم العربي والعالم الثالث اليوم؟ سيقول الأستاذ العروي: لقد كان ذلك كذلك في أوروبا. وبغض النظر عن رفضنا للمقايسة، نتساءل: هل كان الفكر الليبرالي «الأصلي» في أوروبا، خلال عهد الأنوار، سبباً أم نتيجة؟ وإذا كان الأخ العروي يرى أن الفكر الليبرالي هو السلاح الذي قضى على الفكر الوسطوي الإقطاعي في أوروبا، فيجب أن لا ننسى أن هذا الفكر الليبرالي نفسه لم يكن سبباً بل كان نتيجة لتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأوروبي. ليس الفكر الليبرالي ـ أو العقلاني أو النزعة الكالفينية ـ هو الذي أقام الرأسمالية في أوروبا، كما يدعي ماكس

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

فيبر، بل بالعكس، لقد كان هذا الفكر نفسه، كما يقول إنغلز، نتيجة للظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت قيام الرأسمالية. نعم إنه من الصعب الفصل بكيفية قاطعة بين السبب والنتيجة في مثل هذه الأمور، ولكن الذي لا يمكن التغاضي عنه، ولا يقبل النقاش من طرف كل من يتبنى الماركسية، هو أن الفكر الإقطاعي قد توارى في أوروبا، ليس لأن العقلانية الليبرالية حاربته فحسب، بل أيضاً، وهذا هو المهم، لأن الطبقة التي كانت تحمله، الطبقة الإقطاعية، قد صفيت من طرف نقيضها: البورجوازية. إن اختفاء الفكر الإقطاعي في أوروبا كان نتيجة الصراع الفعلي، الاجتماعي الاقتصادي السياسي الثقافي، بين قوتين اجتماعيتين متناحرتين وليس نتيجة للنقد الأيديولوجي وحده.

نعم إننا لا ننكر أهمية النقد الأيديولوجي، ولا فعالية الفكر وقدرته على تبيان السبل التي تؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً مخططاً، لكن النقد الأيديولوجي المعزول عن العمل الجماهيري، عن التحليل الملموس للواقع الملموس، لا يجدي فتيلاً. بل إنه قد يضر أكثر مما ينفع. وكما قال الأستاذ محمود أمين العالم في رده على العروي، إن «الدعوة الأيديولوجية وحدها أصبحت خطوة متخلفة، بل لا قيمة لهذه الدعوة في عصرنا الراهن ما لم تختبر في تصورات ونظريات ونجاحات عملية تتعلق بواقعنا، بنضالنا، بحاجات أمتنا وتطلعاتها الاجتماعية والقومية»[٦٢].

٢ ـ على أن الإشكالية التي يطرحها الأخ العروي إشكالية خاطئة من أساسها! فهو عندما حصر مشكل التقدم والتحرر في «اجتثاث الفكر السلفي»، إنما يصدر عن تصور غير سليم للأمور. وقد يكفي للمجادل المعاند أن يعترض قائلاً: لماذا لم تتقدم شعوب تعاني من التخلف مثلما نعاني أو أكثر، مع أنها لا تتوافر ثقافتها على الفكر السلفي؟ لماذا لم تتقدم شعوب أخرى، كتركيا، تبنت العلمانية التامة منذ مدة طويلة؟

على أن المسألة ليست قضية جدال وعناد، بل هي مسألة واقع يجب تحليله من جميع الجوانب لاكتشاف العامل أو العوامل التي تعوق التقدم، والعامل أو العوامل التي تدفع فعلاً إلى التقدم. وبخصوص هذه المسألة لا نجد بداً من التذكير مرة أخرى بأن الأستاذ العروي ينطلق من مسبقات فكرية

---

(٦٢) **الآداب** (بيروت) (أيار/ مايو ١٩٧٤).

وبدايات أيديولوجية يعرضها كحقائق حيناً، وكفرضيات حيناً آخر، ثم بعد لف ودوران، وبعد استطرادات وتساؤلات، يعود ليؤكد المسبقات والقبليات نفسها وكأنها نتائج تأكدت بالتحليل والبرهان، في حين أنه ليس هناك تحليل ولا برهان، بل كل ما هناك هو «دور» وتناوب بين المقدمات والنتائج: فالدعوة إلى «اجتثاث» الفكر السلفي» تبرر بضرورة استيعاب مكتسبات الليبرالية لأن الفكر الليبرالي هو وحده سبيل التقدم، والدعوة إلى استيعاب الفكر الليبرالي نفسه تبرَر بضرورة اجتثاث الفكر السلفي لأنه عائق للتقدم. . !

* * *

بعد هذه الملاحظات المنهجية، نعود إلى الفكر السلفي ذاته لنتساءل ماذا يقصد الأستاذ العروي بـ «الفكر السلفي»، وما هي مآخذه عليه، وما هي مكامن «خطورته»؟

إن كتاب **العرب والفكر التاريخي** يتحدث عن ضرورة «اجتثاث الفكر السلفي» ولكن من دون تحديد أو تخصيص: فهو لا يحدد لا المقصود بـ «الفكر السلفي» ولا قضاياه الأساسية، ولا الجانب أو الجوانب التي تجعل منه عائقاً للتقدم. هذا فضلاً عن عدم الإشارة إلى ما قد يكون هناك من ارتباطات بين هذا الفكر وبين الواقع الاجتماعي الاقتصادي السائد الآن في البلاد العربية.

إن الأخ العروي حينما يطرح المسألة بهذا الشكل: «يجب اجتثاث الفكر السلفي»، هكذا من دون تحليل، وهكذا بكيفية عامة مجردة، تضع الفكر التقدمي في حرج: فإما أن يقبل دعوة العروي فيرفض الفكر السلفي رفضاً ميكانيكياً مجرداً، وإما أن يرفض هذا «الرفض» فيجعل نفسه في موقع المدافع عن الفكر السلفي. وتلك هي إحدى مخاطر التفكير الصوري المجرد الذي يضع الإنسان أمام اختيار مفروض ومصطنع: إما. . وإما. .

إننا نرفض هذا النوع من «المنطق» نرفض التعامل في ميدان المجردات، كما نرفض النظرة الوحيدة الجانب:

١ ـ ليس الفكر السلفي في الوطن العربي فكراً وافداً طارئاً، بل هو عميق الأصول متشعب الجذور. إنه وجه من وجوه تراثنا، بل لعله أبرز هذه الوجوه في الوقت الحاضر. والرفض الميكانيكي للفكر السلفي، ينطوي، شئنا

أم أبينا، على رفض مماثل للتراث كله. ونحن نعتقد أن رفض التراث بهذا الشكل، موقف غير علمي، غير تقدمي، وأن نتائج هذا الرفض الميكانيكي للتراث أو للفكر السلفي لن تؤدي إلا إلى إحياء وبعث «كل ما هو ميت ومميت في تفكيرنا وسلوكنا..» رفض الفكر السلفي بهذا الشكل معناه: تقوية أكثر الجوانب سلبية فيه، معناه استفزاز شعور أناس قد لا يختلف رد فعلهم عن رد فعل عمرو بن كلثوم حينما قال:

ـ «ألا لا يجهلن أحد علينا   فنجهل فوق جهل الجاهلينا»

٢ ـ إن ما يدعوه الأستاذ العروي بـ «الفكر السفلي»، ليس، في الوقت الراهن، على الأقل، تياراً فكرياً واحداً منسجماً، بل هو جملة تيارات تختلف، لا من حيث النتائج فحسب، بل أيضاً من حيث المنطلقات. إن جميع التيارات الفكرية السائدة الآن في العالم العربي، والتي تستند قليلاً أو كثيراً إلى الدين والتراث، يمكن أن يصدق عليها وصف «السلفي». إن العروي يجمع هنا بين المختلفات، ويوحد بين المتباينات، ويمنح لخصمه قوة لا يملكها! وتلك إحدى مخاطر التعميم.

في تقديرنا أنه لا وجود ـ الآن ـ لفكر سلفي واحد موحد، بل هناك تيارات تتفاوت مواقفها من التجديد والتحديث والتفتح.. فهناك «السلفية» التي تنحصر كل بضاعتها الفكرية في ترديد شعارات العداء لكل ما هو جديد في ميدان الفكر، وهناك بالمقابل «السلفية» التي تتبنى التجديد والتحديث إلى أقصى حد، وتحمل بعض المفاهيم الإسلامية فوق ما تحتمل، نشداناً منها المعاصرة. وبين هذه وتلك، هناك «سلفيات» تتقاذفها الأمواج تارة ذات اليمين وتارة ذات الشمال. فكيف يمكن إذن تعميم الحكم على هذه الاتجاهات مع هذا الاختلاف الواسع بينها؟

قد يجيب الأستاذ العروي قائلاً: أنا لا أهتم بهذه الاختلافات «السطحية» «الجزئية» وإنما أنظر إلى المنطلقات العامة والمسبقات الفكرية.. إلى المفاهيم الأساسية، وإلى الذهنية العامة التي تشترك فيها كل هذه «السلفيات». وسيكون جوابنا واضحاً، وهو أن هذه القبليات والمفاهيم الأساسية والذهنية العامة لن تكون عند نهاية التحليل سوى تلك الأسس التي يقوم عليها التفكير الديني في الإسلام، وبالتالي التراث كله. وهكذا ستسقط في فخ تحرص أنت نفسك على عدم السقوط فيه!

ـ **كيف الخروج إذاً من هذا المأزق؟**

لا سبيل إلى ذلك إلا بالتحرر من سماء المجردات، إلا بطرح المشاكل طرحاً مشخصاً، وعلى صعيد الصراع المشخص.

إن الصراع الفعلي الذي تخوضه الأمة العربية اليوم ليس صراعاً بين العقل والنقل، ولا بين الدين والفلسفة، ولا بين العقلانية واللاعقلانية.. هكذا في سماء المجردات، بل هو صراع ملموس حول قضايا ملموسة: الصراع الحقيقي والفعلي الدائر الآن في الوطن العربي هو صراع بين قوى تستغل الجماهير: تستغل سواعدها وسذاجتها وجهلها وطاقاتها الفعلية والكامنة وخيرات أرضها. . . وبين قوى تريد فك أسر هذه الجماهير وفضح أنواع الزيف والتضليل المستعملة لتخديرها وصرفها عن ميدان الصراع الحقيقي.

وإذا طرحنا المسألة على هذا الشكل، فإن الخط الفاصل بين الأيديولوجيات المتصارعة لن يكون ذاك الخط الوهمي الذي يسطره العروي بين السلفية والليبرالية، الخط الذي يطلب منا أن نختار بين نوعين من «السلف»: سلف الصدر الأول من الإسلام، وسلف «الصدر الأول» من النهضة الأوروبية الحديثة. إن الخط الفاصل الحقيقي سيكون خطاً واضحاً، يتعلق بالحاضر لا بالماضي، ولا بـ «المستقبل الماضي»: إنه خط يفصل بين من يكرس الاستغلال ومن يحارب الاستغلال. وهكذا يمكن أن يقف الدين والعقل والعلم في صف واحد، إما ضد الاستغلال، وإما لفائدة الاستغلال. وإنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن العقل والعلم هما دوماً في جانب التقدم. إن الأيديولوجيا البورجوازية، والفكر الإمبريالي المهيمن على أقطارنا العربية، والذي يخدم الرأسمال الأجنبي والاحتكارات العالمية، هو فكر قائم على العقل والعلم، وهو أشد خطورة وأكثر استغلالاً. ولذلك يجب أن نحارب الأيديولوجيا الإمبريالية ونخوض ضدها معارك بالسلاح، نفسه سلاح العقل والعلم، سلاح الفكر الاشتراكي العلمي. «والخطر على شعوبنا وبلداننا المتخلفة لا يأتي من الفكر الغيبي والميتافيزيقي والسلفي المتخلف وحده، بل لعل العقلانية والعلمية والعصرية في ثوبها المزيف الجديد، أشد خطراً بكثير لأنها تستطيع في عصر العلم والتقدم أن تكسب أرضاً أوسع، وتضلل قطاعات مهمة من المثقفين، وتفتح آفاقاً من الزيف والغيبية والضلال يراد بها أن تقود شعوبنا إلى «الدمار»[٦٣].

---

(٦٣) أديب دمتري، في: **الكاتب** (القاهرة) (آب/ أغسطس ١٩٧٢).

٣ ـ وهنا سيرفع الأستاذ العروي عقيرته من جديد ويصيح محتجاً: أنا لا أطالب بتبني الليبرالية الحديثة، بل أدعو إلى الليبرالية «الأصلية»، ليبرالية القرن السابع عشر والثامن عشر. وسيكون جوابنا واضحاً أيضاً، وهو أنك لن تستطيع أن تبعث فينا مونتيسكيو مثلاً إلا عبر دوفيرجيه، ولا ريكاردو إلا عبر كينز، ولا لوك وهيوم إلا عبر راسل وهمبل، ولا روسو وأصحاب النزعة الفردية إلا عبر كامو وسارتر، ولا فرويد إلا عبر ماركوز. . إلخ، وإنك لن تجد لهؤلاء الأسلاف والأخلاف من أتباع في العالم العربي إلا عبر أشخاص. . . من «العملاء الحضاريين» ـ بحسب تعبير أنور عبد المالك ـ وبعبارة واحدة، إنك لا تستطيع أن تبعث في بلادنا الليبرالية «الأصيلة» إلا عبر الليبرالية الحديثة وأيديولوجيتها الإمبريالية، لا تستطيع أن تفعل غير ذاك على الرغم من تمسكك بـ «جدلية الزمان المعاد»!

* * *

هناك بيانات «توضيحية» أدلى بها الأستاذ العروي في المحاضرة التي ألقاها في بيروت، والتي أشرنا إليها في مقالة سابقة. ومجمل هذه البيانات هي:

١ ـ «هناك ظاهرة أثبتت نفسها عبر دراسات عينية عديدة، وهي كون التغييرات في البنى الاقتصادية لا ينتج منها ضرورة تغييرات ذهنية. أو تغييرات في البنى الذهنية. إن من يظن أن التعبيرات في البنى الاقتصادية ينتج منها ضرورة تغييرات ذهنية يخطئ تماماً. الظاهرة تاريخياً هي العكس، خصوصاً في المجتمع المغلوب على أمره، كلما تقدم التطور الاقتصادي والاجتماعي ظهرت نكسة في التطور الثقافي». (وهنا يعطي أمثلة، كالهند في القرن التاسع عشر، والجزائر الحالية بالمقارنة مع تونس، والمغرب في عام ١٩٣٠).

لنلاحظ أولاً أن فكرة العروي هذه فكرة مركبة تنطوي على مغالطة كبيرة: فمن جهة يقرر أن التغييرات في البنى الاقتصادية لا تنتج منها ضرورة تغييرات في البنى الذهنية، وهذه قضية معروفة منذ زمان، حتى قبل قيام «الدراسات العينية» التي يتحدث عنها. إن النزعة الاقتصادية ـ اللاماركسية ـ هي التي تربط هذا الربط الميكانيكي بين البنى الاقتصادية والبنى الذهنية. ومن جهة أخرى هناك النتيجة التي يقررها العروي بشكل تعسفي وهي خاطئة تماماً، وهي قوله: «كلما تقدم التطور الاقتصادي والاجتماعي ظهرت نكسة في التطور

الثقافي». هذه قضية جديدة لا تمت إلى القضية الأولى بصلة. **الأولى** تنفي ضرورة حدوث التقدم، و**الثانية** تؤكد ضرورة حدوث النكسة. والفرق كبير جداً بين القضيتين. إنها مغالطة منطقية مفضوحة لا يرتكبها إلا من يريد المغالطة. أما مثال الهند في القرن التاسع عشر ومثال المغرب في عم ١٩٣٠، فهو مثال لا يزكي موضوعة العروي إلا إذا كان يعتقد فعلاً أن الاقتصاد الاستعماري الذي غرسه الإنكليز في الهند في القرن الماضي والاقتصاد الاستعماري الذي بدأ الفرنسيون يغرسونه في المغرب ابتداء من عام ١٩٣٠، يمثل تقدماً اقتصادياً حقيقياً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العروي عندما يحتج على من يعتقد أن التقدم الاقتصادي يؤدي حتماً إلى التطور الفكري، يفعل ذلك موهماً القارئ أنه يرد على الماركسية، في حين أن الماركسية لا تقول بذلك أبداً. نعم إن الماركسية ترد التطور في البنى الفكرية إلى التطور في القاعدة المادية. ولكن القاعدة المادية في المنظور الماركسي ليست التطور الاقتصادي، ولا التجهيزات المادية ووسائل الإنتاج، بل إنها محصلة العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج؛ فالمهم في المنظور الماركسي هو حدوث تغييرات جذرية في علاقات الإنتاج، هذه التغيرات هي التي تنعكس في البنيات الفوقية. وعلى الرغم من أن الجزائر وبعض البلاد العربية الأخرى تبني الآن قاعدتها الاقتصادية الاشتراكية، فإنها لم تعمل بعد على تغيير علاقات الإنتاج السائدة تغييراً جذرياً، ولذلك فلا مجال للقول إنه كلما حصل تقدم اقتصادي حصلت نكسة في الميدان الثقافي. بل العكس هو الصحيح بشرطين: **أولاً**، أن تكون القاعدة الاقتصادية وطنية، لا قاعدة اقتصاد كولونيالي. **ثانياً**، أن يكون التطور الحاصل في القاعدة الاقتصادية مصحوباً بتطور مماثل في علاقات الإنتاج. على أنه يجب أن لا ننتظر حدوث تطور أوتوماتيكي في البنى الذهنية بمجرد تطور البنى التحتية، بل لا بد من فترة قد تطول وقد تقصر، تبدي فيها الأفكار القديمة مقاومة ضارية وتحافظ على وجودها لمدة طويلة. هذا ما يقوله ماركس في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي» وفي مؤلفات أخرى.

أما القول إن تونس الحالية أكثر تقدماً في الميدان الفكري من الجزائر «الاشتراكية» بدعوى أن الفكر السائد في تونس هو الفكر الليبرالي المتفتح فيطرح ـ مع الأسف ـ مسألة جديدة أخرى، وهي مقياس التقدم في الميدان الفكري؟ هل هذا المقياس هو الفكر الليبرالي؟ هل هو «سياسة» مهادنة

الإمبريالية وعدم التردد في السير في ركابها «إن اقتضى الأمر» (يتعلق الأمر بتونس على عهد بورقيبة)؟

إننا نرفض هذا المقياس لأن المشكل ليس هو مشكل إباحة الإفطار في رمضان، أو تحريم بيع الخمر في الحوانيت والدكاكين، بل المشكل هو مشكل من يقف موضوعياً وذاتياً في صف الإمبريالية، ومن يقف موضوعياً وذاتياً في الصف المعادي للإمبريالية؟ هذا هو المقياس الصحيح في عصرنا، المقياس التقدمي حقاً.

٢ ـ والملاحظة «التوضيحية» الثانية التي يدلي بها الأستاذ العروي في محاضرته المذكورة، هي قوله إن الفكر السلفي ممثلاً في رائده الأول جمال الدين الأفغاني كان رد فعل ضد الإصلاح، ضد الفكر الليبرالي الذي بدا ينتشر مع رفاعة الطهطاوي وغيره. وهذه أيضاً دعوى باطلة تاريخياً؛ فجمال الدين الأفغاني قام بدعوته المناهضة للاحتلال الإنكليزي في الهند قبل مجيئه إلى مصر وتعرفه على الطهطاوي أو غيره. دعوة جمال الدين الأفغاني لم تكن موجهة في الأساس ضد حاملي لواء الفكر الليبرالي في مصر، بل كانت رداً على الغزو الأجنبي، والتحدي الحضاري الغربي. وإذا عارض الأفغاني ـ في ما بعد ـ الفكر الليبرالي الذي كان ينشره كتاب عرب، فلأنه كان يرى فيه ـ صواباً أو خطأ ـ امتداداً للتدخل الأجنبي الاستعماري.

من هنا يجب أن ننظر إلى قوة الفكر السلفي وإلى استمراريته. لقد نشأ هذا الفكر في صورته الحديثة كرد فعل ضد الغزو الاستعماري ومن هنا وطنيته، كما هاجم في الوقت نفسه مظاهر الانحطاط المتمثلة في الشعوذة والطرقية.. إلخ، ومن هنا تقدميته (بالنسبة إلى ذلك العصر). وإذا كان هذا الفكر قد تشبث بالماضي، وربط المستقبل المأمول بالماضي الممجد ـ ومن هنا نقطة ضعفه ـ فيجب أن نفهمه في إطاره التاريخي وعلى ضوء الأوضاع الدولية والداخلية الاقتصادية والسياسية السائدة، أما أن نصدر هكذا أحكاماً تعسفية ظناً منا أننا نخدم الفكر المتحرر، فهذا شيء لا يقبله لا العلم ولا التحرر.

مرة أخرى إننا لا ندافع عن الفكر السلفي، ولا نبرئ ساحته. ولكننا أيضاً لا نعطيه أهمية أكثر من تلك التي له في الواقع، كما إننا لا ننكر له مساهمته ـ في مراحله الأولى ـ في إذكاء الشعور الوطني وتحميس الجماهير لمقاومة

الاحتلال الأجنبي: سيظل الأفغاني وعبده وسيظل ابن باديس في الجزائر، ومحمد بلعربي العلوي في المغرب.. سيظل هؤلاء جميعاً رجالاً عظاماً ساهموا بطريقتهم الخاصة في البعث والنهضة. ولا يسع الفكر التقدمي إلا أن يشيد بهم ولكن من دون أن يخرج بهم عن الحلقة التي يوجدون فيها في سياق التطور التاريخي.

* * *

وبعد، فلربما ظهر للبعض أن هذا الحوار مع الأستاذ العروي قد طال أكثر من اللازم. والحقيقة أن الأمر خلاف ذاك؛ فكتابات العروي غنية حقاً، موحية حقاً. إنها من الكتابات القليلة في العالم العربي التي تعدت مرحلة التجميع: التجميع بين الآراء والتجميع بين الكلمات والجمل. إن الأستاذ العروي مفكر عربي يكتب من معاناة وعن اطلاع، ولو أن معاناته معاناة ذهنية فحسب، واطلاعه اطلاع «غربي» أكثر منه عربي. وهناك جانب إيجابي آخر لا بد من إبرازه، وهو الجرأة الفكرية التي يكتب بها العروي، وتلك خصلة نفتقدها في كثير من المثقفين الذين يحجمون «تحت ضغط الظروف» عن إبداء رأيهم والجهر بما يعتقدونه صواباً وحقاً.

ولأن يقول المرء ما يعتقد فيخطئ خير ألف مرة من أن يسكت راضياً بزاوية النسيان».

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتب

تكسيه، جاك. **غرامشي: دراسة ونصوص**. ترجمة ميخائيل إبراهيم مخول. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢.

الجابري، محمد عابد. **في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩. (سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤)

ــــ. **المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية**. الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة، ١٩٨٨.

جبرو، عبد اللطيف. **المهدي بنبركة**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٦ ـ ١٩٩١. ٣ مج.

ــــ. **المهدي بنبركة**. الدار البيضاء: الأحداث المغربية، ٢٠٠٧.

ــــ. **المهدي بنبركة: ثلاثون سنة من العطاء الفكري والنضال الثوري من أجل بناء مجتمع جديد**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٧٥.

ــــ. **المهدي بنبركة... في الرباط، ١٥ ماي ١٩٦٢ ــ ١٥ يونيوه ١٩٦٣**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٥.

روزنتال، ف. **القاموس الفلسفي الصغير**. موسكو: دار التقدم، ١٩٥٥.

العراقي، الغالي. **ذاكرة نضال وجهاد: حديث عن سنوات التحرير والجمر والغبار**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٢.

العروي، عبد الله. **العرب والفكر التاريخي**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.

لينين، فلاديمير. **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠.

الوزاني، محمد بلحسن. **مذكرات: حياة وجهاد**. فاس: مؤسسة محمد بلحسن الوزاني، ١٩٨٤.

دوريـــات

الآداب (بيروت): أيار/ مايو ١٩٧٤.

الاتحاد الاشتراكي: ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٩.

التحرير: ٨/ ٤/ ١٩٥٩؛ ٧/ ٦/ ١٩٦١؛ ٩/ ٦/ ١٩٦١، و٢٠/ ٢/ ١٩٦٣.

الحوادث (بيروت): ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤.

الرأي العام: ٢٩/ ١/ ١٩٦٠.

رجال التعليم: ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٦.

الكاتب (القاهرة): آب/ أغسطس ١٩٧٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Lacouture, Jean et Simonne Lacouture. *Le Maroc à l'épreuve*. Paris: Editions du Seuil, 1958.

Laroui, Abdallah. *La Crise des intellectuels arabes; traditionalisme ou historicisme?*. Paris: F. Maspero, 1978. (Textes à l'appui, série philosophie)

فهــــــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

هذا الكتاب

هذا هو الكتاب **الثاني** من سلسلة مواقف والذي يعتبر استكمالاً، شكلاً ومضموناً، للكتاب **الأول** الذي سبق صدوره عن **الشبكة العربية للأبحاث والنشر**.

يواصل الدكتور محمد عابد الجابري تقديم تجربته السياسية التي كان قد قدّم قسماً منها في **الكتاب الأول**، تلك التجربة التي ترجمها في نصوص وشهادات لأحداث سياسية شارك فيها أو شهِد عليها.

والهدف من هذا الكتاب، كما سبق وأشار د. الجابري، هو توسيع وتعميق فهم الجيل الصاعد لهموم الساحة السياسية خلال فترة الثمانينيات.

وتتوزع الكتاب أقسام ثلاثة؛ يضم **الأول** الأزمة بين الحزب والنقابة، فيما يشمل **الثاني** سيرة المناضل المهدي بنبركة، أما **الثالث** فيعكس القطيعة النهائية بين الاتحاد والجهاز النقابي والإعداد للمؤتمر الاستثنائي عام ١٩٦٢.

الدكتور محمد عابد الجابري

- ولد في المغرب عام ١٩٣٦، حصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠ من كلية الآداب بالرباط. من مؤلفاته:

- **مدخل إلى القرآن الكريم** (٢٠٠٦)
- **في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول** (٢٠٠٩)

كما أشرف على اختيار مجموعة من المقالات التي نشرت في كتاب:

الإسلام والغرب (الأنا والآخر): الكتاب الأول (٢٠٠٩)

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

ISBN 978-9953-533-23-0
9 789953 533230